



طواغيت المال والحكم في اسرائيل

الطبعة الأولى
١٩٨٨



القاهرة - باريس

القاهرة: ش هشام لبيب - رقم ٤٢/٢٥
مدينة نصر - المنطقة الثامنة

الغلاف
الاخراج
للفنان : محمود الهندى

طَواغيت المَال والحُكم فِى إسْرَائيل

شلومو فرنكل
Shlomo Frenkel

و

شمشون بيخلر
Shimshon Bichler

Cadim — Publishing house
Tel — Ariv
منشورات
كاديم
تل أبيب



الفصل الأول
اكسجين الدولة

فى الطوابق العليا يجلس سلاطين البنوك فى كراسى الادارة أشبه بالطيور الجارحة ، يراقبون المخلوقات الآدمية بعيدا فى الاسفل تدخل الى فروع بنوكهم وتخرج منها ، ويتفحصون بدقة بالغة نتائج استثماراتهم كى يستطيعوا اختيار اللحظة المناسبة للانقضاض ودس مناقيرهم فى جيوب الزبائن . ما من مكان فى العالم توصل فيه الصيارفة إلى هذا المستوى من العظمة الذى بلغوه فى اسرائيل ، حيث أمست ميزانية البنوك السنوية أكبر من الميزانية القومية كلها بثلاثة أضعاف أو يزيد . وهم بالطبع لا يحبذون تشبيههم بالطيور الجارحة ، بل يؤثرون تشبيهاً آخر هو « البنوك هى أكسجين الدولة » .

توقف عدد من السيارات الفاخرة ، واحدة بعد الأخرى ، أمام مبنى المكاتب العالى رقم ٥٨ فى شارع روتشيلد فى تل أبيب .

كانت الساعة تشير الى السابعة والنصف حين خرج خمسة صيارفة ، كل فى سيارته ، وتوجهوا الى مدخل البناية وصعدوا بالمصعد الى قاعة الاجتماعات فى عمارة ادارة بنك هبو عليم (بنك العمال) .

أحيط الاجتماع بالسرية ، ومن عدة نواح ، فإنه لم يسبق لهذا الاجتماع مثيل ، فالأوضاع ، كما يبدو ، قد إقتضت وسائل طوارىء . كان ذلك فى منتصف شهر مايو من عام ١٩٨٣ ، وقد شعر الصيارفة الخمسة ، وكل منهم يمثل كتلة هائلة من كبار الماليين ، أن مقاعدهم تهتز تحتهم بفعل ريح الخماسين التى تهب من البورصة ، حيث كانت الأسهم تنخفض بشكل يدعو للفزع .

لم تكن قاعة الاجتماعات فى بنك هبوعليم تضاهى قاعة الاجتماعـات فى بنك ليئـومى (البنك القومى) من حيث الفخامة ، إذ لا تـزال تسود المكـان روح التقشف المتزمتـة للشخص الذى قاد البنك الى عظمته ، الصيرفى مزموم الشفتين يعقوب ليفنسون .

كان جيورا جزيت قد خلف ليفنسون فى منصب رئيس مجلس ادارة البنك ، وكان قد وصل الى هذا المنصب عبر أروقة وزارة المالية . رحب جيورا بالمدعو السـادس لذلـك الاجتماع ، يهودى درورى ، وهو المشرف على سوق المال .

وجزيت رجل ضخم الجثة كثيف الشعر ، وعلى عكس سلفه فى ادارة البنك ظل بعيدا عن الإعلان والظهور . وجلس فى الاجتماع أيضا مردخاى انيهورن المدير العام للبنك المنافس - بنك ليئومى . كان حديث عهد بذلك المنصب الذى شغله لسنوات كثيرة إرنست يوفت رئيس مجلس مديرى « بنك ليئومى اسرائيل » . وإنيهورن رجل عريض المنكبين ، فضى الشعر ، شق طريق حياته كلها فى بنك ليئومى .

أما الثالث من حيث الأهمية فكان أصغر المجتمعين سنا . وهو أودى ريكناتى Audi Ricknati فى الرابعة والثلاثين من العمر ، ابن رفائيل ريكناتى وحفيد ليون ريكناتى الذى أسس بنك ديسكونت . وكان أودى ريكناتى قد انضم قبل هذا الاجتماع السرى بسنتين الى الادارة الضيقة لبنك ديسكونت . وكان أودى ريكناتى قد تولى مسئولية التعامـل فى الأوراق المالية والسندات فى بنك ديسكونت قبل فترة قصيرة من هـذا الاجتماع الـذى حضره نيابة عن إيلى كوهن المدير العام للبنك والذى كان وقتها فى ايطاليا ولم يتمكن من الحضور .

وكان هناك أيضا آهرون ماير المدير العام البشوش لبنك همزراحى هميئوحد (البنك المزراحى الموحد)[1] . وهو رجل قصير القامة ، أبيض الشعر ويضع عـوينات . والى جانبه جلس بينو تسديك الأسمر ، المدير العام لبنك هبينلئومى هريشون (البنك الدولى الأول) ، ولم يكن قد مر ستة أشهر على إحباط الصفقة الضخمة بين هذين الأثنين ، حين عارضت وزارة المالية مشروع بنك همزراحى لشراء « بنك هبيتلئومى هريشون » مقابل ١٥٠ مليون دولار .

استمر الاجتماع وقتا طويلا . واتفق المجتمعون على ابقاء محتواه طى الكتمان . لكن لم يمر وقت طويل حتى أصبح معروفا كل ما دار بين جدران قاعة الاجتماعات تلك .

قرر المصرفيون الخمسة أن الوقت قد حان لتثبيت سوق الأسهم المالية ، فقد أدركوا أن العاصفة التى عصفت بالسوق تهدد باقتحام قدس الأقداس ، ألا وهو الأسهم المصرفية .

---

(١) مزراحى تعنى الشرقى .

وكانت البنوك الكبيرة قد اضطرت ، فى الأسابيع التى سبقت الاجتماع ، الى جلب مئات الملايين من الدولارات من الخارج كى تدعم أسهمها مع انها كانت تدرك ان ذلك غير كاف . كانت الأسهم البنكية بمثابة خط الدفاع الأخير ، لذلك قرر أرباب البنوك اقامة خط دفاع إضافيا أمامه ، أى دعم الأسهم الحرة .

وحتى يكون خط الدفاع هذا مجدياً قرر أرباب البنوك تحديد قائمة بالأسهم اللازم دعمها ، على أن يتعهد كل بنك بالدفاع عن قيمة جزء من الأسهم المدعومة ، واذا أمكن أن يعمل على رفع أسعارها ، وبذلك تجر هذه الاسهم وراءها ، كما توقع المصرفيون بقية الأسهم ، وعليه ، يتغير الاتجاه فى البورصة الى الأحسن ، وهكذا يزول الضغط الشديد الواقع على الأسهم البنكية .

وأيد ممثل وزارة المالية هذا القرار الذى دمر ، مصطلحات « التنافس الحر » و« سوق العرض والطلب » التى يكثر أرباب البنوك من استعمالها . ويبدو أنه فى أوقات الطوارىء كهذه فإنه لا معنى للانشغال بمثل هذه الصغائر .

وما كاد القرار يتخذ حتى أخذ المصرفيون يرمقون بعضهم البعض بارتياب ، اذ أنهم لم يوقعوا اتفاقا خطيا بل اكتفوا بما يسمى « اتفاق جنتلمان » . فمن منهم ياترى سيكون أول من ينزع قميص الجنتلمان ؟ .

وكما تبين فيما بعد كان هذا بالذات هو جيورا جزيت الذى استضاف الاجتماع ، اذ أوقف بنك هبوعليم دعمه للأسهم التى فى قائمته بعد الاجتماع بعدة أسابيع . وكان ذلك قرارا صائبا وحكيما بدون شك ، فالدعم البنكى لم يكن ذا جدوى كبيرة للأسهم الحرة ، فقرر جزيت أنه من الأفضل تهيئة الأموال الاحتياطية لدعم أسهم بنكه هو ، كما كان أجدر به ، حسب رأيه ، أن يكون أول من يستخلص النتائج الصحيحة ، وليس آخرهم .

واستتبع الانهيار الجديد اجتماعا سريا جديدا عقد فى قاعة الاجتماعات فى بناية ادارة بنك ديسكونت فى شارع « يهودا هليفى » ، فى أواسط شهر سبتمبر . واشترك فيه ، ممثلاً ، لبنك ليئومى المدير العام بالوكالة إيفى أولشنسكى ، وعن بنك همزراحى اثنان : المدير العام بالوكالة ايلى أوغمر ونائب المدير العام يريبح نيسان . أما بنك ديسكونت فأوفد مديره العام ايلى كوهن بالاضافة الى اودى ريكناتى الذى سبق وأشترك فى الاجتماع الأول .

تباحث المصرفيون هذه المرة أيضا فى انهيار سوق الأوراق المالية . ولكن مطالبهم فى هذه المرة وُجهت ، فى الأساس ، الى وزارة المالية ، وليس لأنفسهم . فقد شعروا أنهم يقتربون ، من وجهة نظرهم ، من قاع البرميل ، ولم يدر بخلد أى منهم أن يتكبد هو

الخسائر الفادحة ، ثم لماذا توجد وزارة المالية ، ان لم تكن لمساعدة البنوك واقتسام الخسائر معها ؟!

ولكن هذا الاجتماع أيضا لم يكن ذا جدوى كبيرة . فلم تكد تمر أسابيع ثلاثة حتى سقطت كل الاقنعة ، واقفلت سوق الأوراق المالية فى السادس من اكتوبر ١٩٨٣ وأعلن برنامج وزارة المالية وأصحاب البنوك لتحويل الأسهم الى سندات دين مرتبطة بالدولار ، الأمر الذى نجم عنه خسائر بعشرات النسب المئوية للمستثمرين . وحين افتتحت البورصة من جديد بعد عدة أسابيع تبين أن هذا أيضا لا جدوى منه ، واضطرت وزارة المالية الى إسالة مئات ملايين الدولارات الى البورصة لكى تدعم أسهم البنوك الموشكة على الانهيار .

كانت تلك أياما صعبة لأصحاب البنوك . وكان منظرا موجعا للقلب حين انفجر رئيس مجلس ادارة بنك ليئومى أرنست يوفت العظيم باكيا وسالت دموعه فى جلسة اللجنة المالية التابعة للكنيست ، حيث اضطر للدفاع عن نفسه ازاء اتهامات الساسة القاسية . وفجأة علم الجمهور ، وكان هذا أقل ايلاما للقلب ، أن العديد من أصحاب البنوك أفلحوا فى التخلص من أسهمهم البنكية فى الوقت المناسب .

وبدا أن البنوك تضررت من الأزمة القاسية ، فانحنت قليلا هامتها المرتفعة ولكن ليس لأمد طويل . اذ سرعان ما أعلنت البنوك انضمامها لمبادرة التهدئة التى دعا اليها وزير المالية الجديد ييجال كوهن ـ أورخاد ، وذلك بتخفيض الاعتمادات ورفع نسبة الفائدة . ومعنى ذلك أن البنوك تتوقع جزراً اقتصادياً وهذه فرصة لا تعوض للبنوك الكبيرة ، ففى فترة كهذه يتورط منافسوهم الصغار فى مصاعب ، فى حين يستميت أصحاب الصناعة والتجار لانقاذ أنفسهم ، وعندها ، حين تحين الفرصة ، تستطيع البنوك الكبيرة أن تشن هجومها على السوق مستهينة بالبنوك الصغيرة والمصانع الصغيرة التى أشهرت افلاسها وتجمع الغنائم كما تجمع الثمار المتساقطة .

ذلك بالضبط ما جرى فى اسرائيل حين ساد الركود الاقتصادى فى أواسط الستينات . فمن ذلك الركود الذى سمى « بالاعتدال » خرج بنك ليئومى وبنك هبوعليم وبنك ديسكونت كأعظم الفائزين الكبار ، وتحكموا ، بيد قوية ، فى الاقتصاد كله ، وأصبحت قوتهم الاقتصادية أعظم من قوة الحكومة . وبلغ الأمر أنه فى السنة التى سبقت انهيار البورصة كانت ميزانية البنوك الثلاثة الكبيرة أكبر من مجموع الناتج القومى العام ثلاثة مرات أو أكثر .

ومن بين هذه البنوك الثلاثة الكبيرة ثمة بنك واحد مملوك ملكية خاصة وتسيطر عليه أغنى العائلات فى الدولة ـ ألا وهو بنك ديسكونت ، ومن بين هذه العائلات فإن عائلة ريكناتى صارت هى الأقوى .

الجبنة الصفراء الصالحة (كشير)

كانت عائلة ريكناتى تحظى باسم عريق وثروة كبيرة وقوة عظيمة بين الجالية اليهودية فى مدينة سالونيك اليونانية . أما اسمها فيعود لانتسابها للحكم الرابى مناحيم ريكناتى ، وأما ثروتها فقد جمعتها من الأعمال التجارية المختلفة ، فيما نبعت قوتها أيضا من المناصب السياسية التى احتلها ابناؤها .

ولد ليون يهودا ريكناتى فى اليوم الأول لعيد الانوار (حانوكا) من العام ١٨٩٠ وذلك بعد مولد أخيه ابراهام ـ شموئيل بسنتين . وثارت منافسة خفية بين الأخوين طيلة أيام حياتهما ، كان النصر فيها ، دون شك ، من نصيب الأخ الأصغر الذى كان حازما عنيدا ومقداما . أدرك ليون ريكناتى أن الاشتغال بالسياسة وبالأعمال الخيرية يمكن أن يوطد أعمال العائلة ويجعلها تزدهر ، على ألا تحل تلك محل هذه .

وكان الأخ الأكبر ، ابراهام ـ شموئيل ، قد انجذب للعمل العام منذ الصغر . . ففى السادسة عشرة من عمره شرع يعمل فى الصحف اليهودية المحلية وأصبح فيما بعد مراسلا دائما فى اليونان للصحيفة الألمانية « دى فولت » وللصحيفة اللندنية « جويش كرونيكل » ، وكانت له آراء متشددة لا تقبل التأويل ، اذ كان معاديا للاشتراكية وللشيوعية وضد « اليهود الذين يضعفون موقف اليهودية بالفعل أو القول » .

وشغل ابراهام ريكناتى منصب نائب رئيس بلدية سالونيك لمدة ثمانى سنوات ، وحين أنهى فترة عمله فى عام ١٩٣٣ قرر مع أخيه الأصغر ليون ، أن الوقت قد حان للهجرة الى أرض أسرائيل (فلسطين) . وبعد ذلك بسنة وصل الى شواطىء البلاد حيث أصبح فيما بعد عضوا فى الكنيست ممثلا لحركة « حيروت » . ولكنه لم يحقق مآثر تذكر ، ويستدل من صحف تلك الأيام ، فى مطلع الخمسينات ، أن ابراهام ريكناتى أدعى بحماسة أن « وقود السيارات الخصوصية هو جرثومة مرض ميزان المدفوعات » ، وعليه فقد اقترح « حظر السفر بالسيارات الخصوصية وسيارات الأجرة من عشية السبت الى مسائه » ، كذلك كان عضو الكنيست ريكناتى حريصا على تزويد التجمعات السكانية حيث يكثر المواطنون المتدينون ، مثل حيفا ، بالجبنة الصفراء » .

وتوفى ابراهام ريكناتى فى عام ١٩٨٠ عن ٩٣ عاما . وكان فى أواخر أيامه يشعر بخيبة أمل كبيرة فى مناحيم بيجين . « زعيم الحيروت » ورئيس الحكومة اذ ذاك : « الذى فقد جناحى النسر اللذين طار بهما فى أوج الحركة الصهيونية الاسرائيلية » وكان أشد ما أغاظ ابراهام ريكناتى هو الاعتدال السياسى الفجائى لرئيس الحكومة . . .

ولكن أبناء الأخ الأكبر تعلموا الدرس ، فعزفوا عن السياسة وكرّسوا أنفسهم للأعمال المصرفية والاقتصادية أما الابن شموئيل فاندمج فى اعمال بنك العائلة وأصبح المدير المسؤول عن ٨٠ فرعا لبنك ديسكونت ، وأما الأخ الثانى ، دفيد - سوفر ، فأصبح مديرا لأعمال التأمين التى أورثه اياها أبوه . وتزوجت البنت ، بيلا ، من يعقوب ابربنال ، مدير فرع بنك ديسكونت فى بورصة الماس فى رمات جان .

وحين بلغ الأخ الأصغر ليون يهودا ريكناتى سن الرشد كان يحمل الملامح المميزة لعائلة ريكناتى : الإهاب البض ، والعينين الغائرتين فى محجريهما ، والشفتين الدقيقتين ، والأنف المستقيم ، والجبين الأصلع العريض . وكان ليون ريكناتى قد تلقى فى صباه تعليما دينيا ولكنه التحق فيما بعد بمدرسة للتجارة كما تلقى تعليمه لبعض الوقت فى باريس . وحين عاد الى اليونان انخرط فى أعمال التجارة التابعة للعائلة وتولى لبعض الوقت ادارة مصنع « بومارو » للتبغ .

وعمل ليون ريكناتى فى اليونان فى الاعمال العامة « من خلال انهماكه فى الأعمال الخصوصية » كما ذكر فى سيرة حياته . فقد كان رئيسا لمكتب « بنى بريت » فى سالونيك ، كما كان ممثل يهود اليونان فى مجلس الوكالة اليهودية ، وكان مندوبا فى المؤتمر اليهودى العالمى ، ورئيسا للجالية اليهودية ، وجاء فى سيرة حياته : « مثل بشرف وبشكل رائع الجالية أمام رجال السلطة واستحق التقدير العام من كل أوساط السكان » .

وحين اتخذ قرار الهجرة الى فلسطين[1] فى عائلة ريكناتى تصرف أعضاؤها كرجال أعمال محنكين ، اذ قاموا ، أولا ، بزيارة تعارف ليتفحصوا الإمكانات الملائمة لكفاءاتهم وأموالهم . فى البداية قام بالزيارة الأخ الأكبر ابراهام ، ثم تلاه ليون فى عام ١٩٣٤ .

كانت أرض أسرائيل التى رآها الأخوان تختلف كل الاختلاف عن الصورة المعروفة اليوم لتلك الفترة والمأخوذة من كتب التاريخ الرسمية والكتب والمذكرات التى كتبها عشرات المؤرخين والمشتغلين بالسياسة ورجال الأعمال .

يمكن رسم صورة لظروف الاستيطان اليهودى فى السنوات التى سبقت اقامة الدولة كما وردت فى هذه الكتب والمذكرات : حفنة من الطلائعيين الجسورين الذين تشربوا بعمق الفكرة الصهيونية ، وصلوا الى أرض موحشة مهملة غير مأهولة فى نهاية القرن الماضى .

---

(١) فى الأصل العبرى أرض اسرائيل .

وباشروا مهمتهم من البداية ، ثم جاء فى أعقابهم المزيد من الطلائعيين الذين راحوا يشقون الشوارع ويؤسسون المستوطنات ويرقصون الهورا ويحاربون ، قلة ضد كثرة ، السلطة العثمانية وبعدها السلطة الانتدابية وبالطبع « العرب المشاغبين » أيضا . وكان معظم الطلائعيين ، حسب هذه الاسطورة ، اشتراكيين أتقياء أسسوا « الهستدروت » و« تنوفا » وحركة « البلماخ » . وكان الاقتصاد الاستيطانى مبنيا على الزراعة وعلى المستوى الأخلاقى العالى ، يشهد على ذلك واقع أنه فى تل أبيب ، المدينة العبرية الأولى ، لم تكن تقفل الأبواب . وكان المجتمع ، بالطبع ، يتمتع بمساواة رائعة . ومع ذلك وصل الى هنا وهناك تجار وأصحاب حوانيت بولونيون وغرباء كانوا يكثرون من التردد على المقاهى ولكنهم لم يفلحوا فى تعكير الجو اليهودى الأصيل .

كان المجتمع اليهودى الذى وجده ليون ريكناتى مختلفاً كل الاختلاف عن هذه الصورة المرسومة .

فى عام ١٩٣٤ ، وهو العام الذى وصل فيه ليون ريكناتى الى البلاد ليستوطن فيها ، كان يسكنها ٣٢٠ ألف يهودى لم يكن أربعة أخماسهم يعرفون شيئا عن الزراعة . ولم يكن سكان الكيبوتات يزيدون عن عشرة آلاف فى ذلك الوقت ، ومثل هذا العدد كان يسكن فى القرى الزراعية والعمالية . وكان نحو أربعين ألفا يسكنون فى المستوطنات القديمة ، ولكن كثيرين جدا منهم لم يكونوا يشتغلون بالزراعة . وكانت كبريات المستوطنات القديمة - بيتح تكفا وريشون لتسيون ورحوبوت وحديرة قد تحولت الى أشباه مدن . وكان معظم يهود البلاد يسكنون فى المدن الكبرى - تل أبيب ويافا والقدس وحيفا وطبريا وصفد . وكانت كل هذه المدن مدنا مختلطة يسكنها اليهود والعرب معاً .

وكان نحو نصف العاملين اليهود فى أواسط الثلاثينات يعملون فى التجارة والخدمات والمهن الحرة . وكان خمسة فى المئة منهم يعيشون على ما يسمى بلغة الاقتصاد أرباح رؤوس الأموال .

كان هذا الوضع ممكنا لأن المجتمع اليهودى فى تلك الأيام لم يكن قائما كوحدة اقتصادية منفصلة عن الاقتصاد العربى . وكان العرب فى أواسط الثلاثينات يشكلون اكثر من ستين فى المئة من العمال الزراعيين الذين كانوا يعملون فى بيارات الحمضيات التابعة للمستوطنات (اليهودية) . وكان خمسا عمال البناء فى القدس من العرب . ذاك أنه توجد احصائيات عن فروع الاقتصاد هذه ، لكن يمكن الافتراض أن وضعا مماثلا كان يسود فى الفروع الأخرى حيث الحاجة الى العمل الجسمانى .

فور وصوله إلى البلاد عام ١٩٣٤ لاحظ ليون ريكناتى مجموعة من الظواهر والاتجاهات جذبت اهتمامه كثيرا كصاحب رؤوس أموال .

كان المصرفى السالونيكى قد جاء من أوربا التى كانت تعانى من أزمة اقتصادية حادة وعميقة . كان الانتاج الصناعى هناك متجمدا فى مكانه بينما كان النظام المالى يعانى تقلبات واضطرابات قاسية فى عدد من الاقطار ، وفى أقطار أخرى هبط الى ركود مطلق . وانتشرت البطالة فى كل مكان وتقلصت حركة الهجرة بسبب التقييدات ، وهذا بدوره أدى الى هياج اجتماعى وسياسى .

وسرعان ما أدرك ريكناتى ما أدركه المصرفيون ورجال الأعمال الأخرين الذين أتوا هم أيضا من أوربا إلى فلسطين . لقد كانت نكبة أوربا بمثابة منصة القفز لازدهار فلسطين السريع .

وفى الوقت الذى كانت الأزمة الاقتصادية تأخذ بخناق أوربا ، وحواجز الجمارك بين الدول تزداد ارتفاعا ، والشرائح الوسطى من الناس تنسحق وتقع فريسة بين براثن النازية ، كانت فلسطين وأقطار الشرق الأوسط أماكن أو مناطق ممتازة للاستثمار والنمو الاقتصادى .

ففى الوقت الذى كانت فيه نسبة الفائدة تهبط فى أوربا كان يمكن الحصول على نسبة ربح عالية نسبيا فى فلسطين ولا سيما فى مجالات الحمضيات والبناء ، وحتى فى بعض فروع الصناعة الآخذة فى النمو والتطور . ومثال على ذلك ، أنه بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٤ كان انتاج المواد الخام فى العالم فى هبوط ، وهبط معه الانتاج الصناعى ، إلا أنه فى الوقت نفسه تضاعف انتاج الحمضيات مرتين وثلاثا كل سنة فى فلسطين ، كما نما الانتاج الصناعى بنسب عالية أكثر ، وكذلك الأمر فى الفروع الأخرى المكملة مثل البناء والخدمات .

وكانت الأزمة الاقتصادية التى ألمّت بفلسطين فى أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات قد رافقتها ظاهرة هجرة سلبية وبطالة وركود . وفى عام ١٩٣٢ ظهرت بوادر الإنفراج الكبير . وكانت هى السنة التى جاء فيها الى فلسطين أكثر من ١٢ ألف مهاجر يهودى مقابل أقل من خمسة آلاف فى العام السابق . وبعد ذلك بسنة ، ١٩٣٣ ، أخذت الهجرة من المانيا فى الازدياد ، فوصل فى تلك السنة الى البلاد اكثر من ٣٧ الف مهاجر يهودى . وفى السنة التى جاء فيها ليون ريكناتى ، ١٩٣٤ ، جاء ٤٥ ألف مهاجر ، وفى العام التالى ، ١٩٣٥ ، عام تأسيس بنك ديسكونت ، وصل الى البلاد اكثر من ٦٦ ألف مهاجر يهودى ، وهو رقم قياسى .

وكانت رؤوس الأموال التى جاء بها اليهود هائلة . فحتى عام ١٩٣١ لم تزد رؤوس الأموال الواردة عن ثلاثة ملايين جنيه استرليني فى السنة (كانت الليرة الفلسطينية توازى جنيها استرلينياً) . أما فى عام ١٩٣٢ فقد جلب اليهود معهم مالاً يقل عن ٦ ملايين جنيه . وفى عام ١٩٣٣ بلغ حجم رؤوس الأموال الواردة ١٠ ملايين جنيه . وفى عام ١٩٣٤ جلب المهاجرون اليهود معهم ١١ مليون جنيه . أما فى عام ١٩٣٥ ، وهو العام الذى أسس فيه ريكناتى بنك ديسكونت فتختلف الآراء . فهناك أرقام تشير الى انخفاض رؤوس الأموال الواردة فى تلك السنة بظهور بوادر الركود الاقتصادى الذى بدأ عام ١٩٣٦ ، ولكن مصدرا آخر يشير الى أن تلك السنة كانت قياسية بالنسبة لاستيراد رؤوس الأموال التى بلغت ١٤ مليون جنيه .

واذا كان استيراد رؤوس الأموال الخاصة والعامة حتى الثلاثينات يشكل المصدر الرئيسى للاستثمارات التى وُجهت الى مشروعات جديدة ، فان استيراد رؤوس الأموال الخاصة ما بين ١٩٣٢ و ١٩٣٨ كان العامل الحاسم فى التغلغل إلى فروع ومبادرات جديدة بلغت أحيانا درجة المغامرة . فقد كان ضغط الأزمة فى أوربا شديدا للغاية . وفى تلك الفترة بالذات أقيمت عدد من المصانع العصرية التى لا تزال قائمة حتى اليوم فى مجال النسيج والزجاج والنظارات والأسمنت والمعادن والمنتجات الزراعية .

وكان الاقتصاد الاسرائيلى اذ ذاك محتاجا للاعتمادات المالية الجديدة لغرض استمراره وتطوره ، وهكذا نشأ فى مطلع الثلاثينات نحو سبعين بنكا وأكثر من مئة جمعية تعاونية .
كان الكثير من هذه البنوك بنوكا خاصة صغيرة وعائلية أسسها المهاجرون من المانيا مثل بنك أيلين وبنك يوفت وبنك بويختونجر . وكان ثمة شركات استثمار تحت أمرة رأسماليين يهود من خارج البلاد مثل شركة الاستثمارات بى ـ آى . سى (P. I. C.) التى اشتراها فيما بعد بنك ديسكونت ، وكان يرأسها اذ ذاك القاضى الأمريكى المعروف ليفى برانديس . كذلك كانت شركة استثمارات « افريقيا ـ اسرائيل » التى كان يمتلكها يهود اثرياء من جنوب أفريقيا ، وهذه اشتراها فى وقت لاحق بنك ليئومى ليسرائيل . ولكن الغالبية كانت تأخذ شكل صناديق اعتماد . وكان المهاجرون ، من كل بلد على حدة ، قد أسسوا لأنفسهم صندوق اعتمادات ، وحذت حذوهم الجمعيات المهنية والمنظمات التجارية .

كذلك كان الجو مناسبا ، فيما يتعلق بمؤسسات السلطة ، لاصحاب رؤوس الأموال الخاصة ، من نوع ليون ريكناتى . فقد كانت استثمارات حكومة الانتداب البريطانى فى فلسطين ضخمة بالقياس الى استثماراتها فى مستعمراتها الأخرى . وكانت إيراداتها تزداد من المكوس والجمارك ومختلف أنواع الرسوم وأجرة استعمال خدمات البرق والبريد . ولم

تكن تُجبى ضريبة دخل . وكان قسم كبير من الايرادات يعاد استثماره فى تطوير هيكل الاقتصاد المحلى .

كانت مؤسسات السلطة اليهودية مثل الوكالة اليهودية والبلديات المحلية وكذلك الهستدروت على اختلاف احزابها ، تقدم إسهاما فكانت رؤوس الأموال القومية والعامة ـ التى كانت تشكل أقل من خمس رؤوس الأموال الخاصة الواردة الى البلاد ـ مستثمرة فى الغالب فى التخطيط الاقتصادى والتأسيس ، مثل شراء الأراضى والبناء على نطاق كبير فى الزراعة . وابتهج المتصرفون فى هذه الأموال بتعاونهم مع اصحاب رؤوس الأموال الخاصة ، وفى كل الأحوال تقريبا كان هذا التعاون يتم لمصلحة رؤوس الأموال الخاصة . وكان من شأن التعاون مع رؤوس الأموال القومية والعامة أن تقلصت لدرجة كبيرة المخاطر بالنسبة لاصحاب رؤوس الأموال الخاصة وضُمن لهم مستوى من التأييد السياسى الثابت .

وفى مثل تلك الظروف كان من الصعب رؤية اية شجاعة اقتصادية فذة فى تأسيس بنك ديسكونت . واكثر من هذا ، فبالنسبة لرجل مال كبير عمل فى المجال المالى فى بلده الأصلى فان عملا كهذا مفهوم بحد ذاته .

ولكن ليون ريكناتى أظهر فى مجرى تأسيس بنك ديسكونت ادراكا وحذرا ميزاه عن بقية المصرفيين الخصوصيين واللذين بفضلهم استطاع بنكه أن ينمو ويزدهر فى الأيام الصعبة التى تلت ، وأن يتحول الى أكبر البنوك الخاصة فى دولة اسرائيل .

ولم يكتف ليون ريكناتى بأموال العائلة التى جلبها معه ، بعكس سائر المصرفيين ، انما اوجد لنفسه مرتكزا اكثر ثباتا وتوجه الى عدد من العائلات اليهودية الشرقية التى كانت أعرق وأقدم منه فى البلاد ، والتى كانت قد وطدت صلاتها ومواقعها . وكانت أهم تلك العائلات التى شاركت ليون ريكناتى فى تأسيس البنك عائلتى كيرسو وحسيدوف .

كيرسو يشترى أراضـــى

كان الشريك الهام لليون ريكناتى هو ابن مدينته موشيه كيرسو . وكان قد سبق لهذين التاجرين الذكيين أن التقيا فى سالونيك . كان كيرسو يكبر ريكناتى بخمسة أعوام ، وكانت أمه تنحدر من احدى العائلات اليهودية المشهورة فى اليونان الا وهى عائلة « إينجل » ، بينما كانت زوجة موشه (تسيبورا) ابنة عائلة سالوينيكة أخرى وثرية جدا ، وهى عائلة فيلوسوف . وكانت عائلة كيرسو احدى العائلات الثرية فى الجالية ، وكانت إحدى اكبر

عمارات سالونيكى تحمل اسم العائلة ، وكانت قد شيدت بعد الحريق الكبير الذى حل بالمدينة .

وأسس موشيه كيرسو وابراهام ريكناتى - اخو ليون الأكبر - جمعية « كاديما » الصهيونية ، وهكذا اتفق لكيرسو أن يلتقى أيضا مع الأخ الأصغر . وكان موشيه كيرسو يتميز بذلك الأحساس المتطور الذى يميز التجار ثاقبى النظر عن الناس العاديين . اذ كان يعرف كيف يجنى الأرباح من خسائر الآخرين . فبعد الحرب العالمية الأولى كان فى اليونان نقص حاد فى (البطانيات) والثياب ومختلف الحاجيات الأخرى . أما موشيه كيرسو الذى كان يسكن فى مدينة فيراوس عند ميناء أثينا فأسرع بالسفر الى فرنسا حيث اشترى فائض احتياجات الجيش الامريكى ثم باعها بأسعار عالية فى اليونان الفقيرة .

وأدرك موشيه كيرسو فورا ، وبالضبط مثل ليون ريكناتى الذى وصل الى البلاد بعده بعشر سنوات ، اين يوجد المركز التجارى ، فلم يلبث طويلا فى ميناء حيفا ولا فى المدينة المقدسة ، القدس ، بل استوطن تل أبيب .

ولأنه كان خبيرا باعمال الاستيراد والعقارات فى اليونان كان من الطبيعى أن يعمل فى هذا المجال فى تل ابيب فى تلك الأيام . فوجد أن اعمال استيراد الأغذية فى ايدى تجار يافا العرب ، ولم يمر وقت طويل حتى صادق أعظمهم شأنا ، حيث دأب فى البداية على تمويل أعمالهم ثم ما لبث أن أصبح شريكا لهم ، وفى النهاية وطد علاقات وصلات خاصة بهم ثم فارقهم باحسان ، وشرع يستورد بنفسه الحبوب والخضروات والملابس القطنية والتوابل لتل أبيب التى كانت تنمو بسرعة .

ونتيجة لتقدير موشيه كيرسو الصائب بالنسبة لآفاق تطور تل أبيب وضواحيها شرع يعمل فى الوقت نفسه فى العقارات ، فاشترى أراضى من عائلتى أبو خضرة والنابلسى من نابلس . وعلى هذه الأراضى بنيت مستوطنات فلورنتين وجبعات موشيه وغان موشه ويمين موشه قريبا من جادة روتشيلد بتل أبيب . ومن الواضح أن المستوطنات سميت باسمه . وحتى اليوم لا يزال لأبناء العائلة مساحات واسعة من الأراضى فى تل أبيب كانت ، فيما مضى ، لعائلات ثرية من نابلس .

كان لموشيه كيرسو شريكان أساسيان فى صفقات العقارات ، احدهما ماركو كوهن والثانى يهودا موزس الذى أسس ابنه نوح فيما بعد الصحيفة اليومية « يديعوت أحرونوت » . وفى تلك الأيام كان موزس يمتلك بنكا خاصا اسمه البنك اليهودى . كذلك لم يكن كيرسو بعيدا عن الاعمال المصرفية ، فقد سبق أن كان أبوه فى عام ١٩٢٥ ، أى بعد مجىء موشيه الى البلاد بسنة ، عضو إدارة أحد المصارف الطائفية وهو « بنك أوتسار

بلغارى » . وبعد ذلك بخمس سنوات ، ١٩٣٠ ، انتخب مديرا لبنك ازراحى الذى اصبح اسمه فيما بعد بنك « كادم » .

وسع كيرسو أعماله بسرعة ، ولم يعد يكتفى بشراء أراضى من عرب نابلس ، بل راح يشترى أراضى من البطريرك اليونانى فى يافا كما اشتغل ايضا فى أعمال النسيج والأقمشة . وأسس بمشاركة عائلة روتلوى البولونية مصانع نسيج أصبحت ذات خبرة فى صنع أقمشة التريكو القطنية التى لاءمت بشكل لا مثيل له مناخ البلاد الحار .

ولكن عائلة كيرسو اشتهرت اكثر وذاع صيتها ليس عن طريق أعمال الاستيراد والصفقات العقارية والتجارة أو النسيج فحسب .

فقد كان من شأن صداقة موشيه كيرسو مع قمة الساسة فى الطوائف الشرقية أن جرته الى أعمال السينما . وكان من رأى رئيس بلدية تل أبيب آنذاك ، ماير ديزنغوف ، ان تل أبيب بحاجة الى قاعة سينما فخمة تليق بها كما فى المدن الأوربية ، وكان من رأية أيضا أنه لا يوجد أفضل من موشيه كيرسو للقيام بهذا العمل . ونتيجة لذلك اقام موشيه كيرسو فى عام ١٩٢٨ قاعة السينما الثانية فى تل أبيب فكانت أفخم وأكبر واكثر عصرية من القاعة الأولى بكثير وهى المعروفة اليوم بقاعة سينما أوفير . ولأنه دخل الى هذا النوع من الأعمال فقد أسس شركة لإستيراد وتوزيع الأفلام وأطلق عليها اسم السينما نفسها . وفتح أيضا فرعا للشركة فى مصر بمدينة الأسكندرية ، ونال من شركة الاخوان وورنر امتياز توزيع أفلامها فى الشرق الأوسط بأسره . وقامت هذه الشركة أيضا باستيراد آلات العرض التى كانت تباع أو تؤجر لاصحاب قاعات السينما .

وهكذا استغل موشيه كيرسو حسه التجارى المتطور جدا فى أعمال السينما الحديثة . فسافر الى المانيا ليجلب افلاما ناطقة بالالمانية نظرا للهجرة المتزايدة من ألمانيا فى مطلع الثلاثينات ، كما سافر الى وارسو كى يستورد افلاما بولونية نظرا لتزايد هجرة التجار من بولونيا الى فلسطين ، وكل ذلك طبقا لمبدأ التجار الناجحين ـ تزويد النقص الغالى فى مكان ما من الفائض الرخيص فى مكان آخر ـ

كما إشتغل كيرسو أيضا فى اعمال تجارة السيارات . حيث أن الهجرة من المانيا التى بدأت فى عام ١٩٣٣ جاءت الى فلسطين وخصوصا الى تل أبيب العبرية بموجة هائلة من اليهود الماليين الذين كانوا ذوى ثقافة وسلوك أوربيين . ولم تكن سيارة الكوريوز الفاخرة فى تلك الأيام تقف فى خدمة موظفى السلطة فى برلين وميونخ وفرنكفورت وهامبورج ، كما كانت تقف فى تل أبيب كوسيلة نقل حقيقية .

عمل جديد : السيارات

لم يكد يصل الى أسماع موشه كيرسو أن موظفا كبيرا فى شركة السيارات الكبرى ، جنرال موتورز ، قد وصل الى تل أبيب ، حتى سارع لانشاء صلة معه ، وبالفعل نال امتياز بيع وتوزيع سيارات هذه الشركة . وكانت المفاوضات بينهما ، كما يروى أبناء عائلة كيرسو اليوم ، قصيرة جدا ، لم تزد على ربع الساعة فقط ، وانتهت بالمصافحة . وشرع موشه كيرسو باستيراد سيارات من الأنماط والأنواع المعروفه فى تلك الأيام : فوكسهول وبدفورد وأولدسموبيل وشاحنات جى . ام . سى .

ولم تكن أسعار السيارات فى فلسطين أيام الانتداب أعلى من أسعـار السيارات التى يستوردها اليوم أبناء موشه كيرسو . إذ بلغ سعر السيارة ٢٥٠ جنيه استرلينى فى حين كان معدل الأجور السنوى ١٠٠ جنيه . ولكن شروط الدفع كانت مريحه بشكل خاص : إذ كان يكفى دفع ١٠ جنيهات للحصول على سيارة ، بينما كان يدفع المتبقى بأقساط مريحه على مدى سنوات .

وأدى أسلوب الدفع والتقسيط هذا بالأضافة الى الركود الاقتصادى الذى بدأ فى عام ١٩٣٦ إلى أزمة كبيرة فى تجارة كيرسو للسيارات . وعجز كثيرون من المشترين ـ حوذيون حصلوا على تراخيص سيارات أجرة (تاكسى) ومزارعون وأصحاب بيارات ـ عن دفع الأقساط . وكانت تلك ضربة قاسية لكيرسو الذى كان يبيع بهذا الاسلوب ما بين ٣٠٠ ـ ٤٠٠ سيارة سنويا . وأخذت صكوك الدين (كمبيالات) ترتد وأعاد المشترون المرتبكون الى كيرسو السيارات التى عجزوا عن إتمام دفع ثمنها كاملا .

وهنا ساعد كيرسو طول نفسه حيث كانت له أراضى وعقارات كثيرة فباع على وجه السرعة قسما منها حتى يفى بإلتزاماته لشركات السيارات . وكذلك هب بنك بسـرائيل ديسكونت الذى كان كيرسو أقدم الشركاء فيه لمساعدته ، وأقرضه أموالا بفائدة مريحـه جدا . وراح كيرسو ينظر إلى المستقبل : كانت تقف فى حظائره مئات السيارات الجديدة تقريبا التى يمكن بيعها من جديد حالما تنفرج الأزمة بعد أن حقق ربحا من بيعها فى المرة الأولى .

وهذا ما تحقق بالضبط . فما أن إنتهى الركود لم تعد السيارات الرابضة فى حظائر كيرسو تكفى حاجة السوق . فقد كان نشوب الحرب هو الذى أنهى الأزمة ، وخمن كيرسو بنباهته المعهودة النقص المتوقع فى السيارات فسارع بطلب طلبيات كبيرة من سيارات الركـاب والشاحنات من الولايات المتحدة . وما إن وصلت السيارات إلى ميناء الأسكندرية حتى بعث بسائقين أتوا بالسيارات إلى تل أبيب . ولم تخب ظنون كيرسو ، فقد كانت الأزمة

الكبيرة فى أواخر الثلاثينيات قد قضت على منافسيه الصغار فى السوق وأغدقت نهاية الأزمة على كيرسو ثراء واسعا ، وجعلت منه المزود الرئيسى لألة الحرب البريطانية فى فلسطين فى كل ما يتعلق بالسيارات وقطع الغيار . وسيطر كيرسو فى تلك الفترة أيضا على سوق الإطارات ، وأصبح الوكيل الرئيسى لشركة سان وسنكلر أويل ، كما أخذ يستورد زيوت التشحيم للسيارات .

فى هذه الأثناء لم ينم موشه كيرسو على أكاليل الغار ، بل أقام مصنعا آخر للنسيج بالإشتراك مع اليهودى الجيورجى المقدسى إبراهام حسيدوف الذى سيأتى ذكره لاحقا ، وشارك فى إنشاء « الشركة الاسرائيلية للاستثمار وغرس الحبوب » . وهكذا وسّع أعمال العائلة لتشمل الزراعة .

وفى الثلاثينات أنهى أبناء كيرسو تعليمهم وإنضموا إلى أعمال والدهم . وكان موشه كيرسو حريصا على أن يتعلم أبناؤه العبرية ، ثم أرسلهم ليتعلموا ويتقنوا اللغة العربية ، والذين أتقنوا هاتين اللغتين أرسلهم لإستكمال تعليمهم . وأنهى شلومو كيرسو تعلم الاقتصاد فى جامعة بيروت ، وتعلم حاييم الهندسة فى لندن ، كما تعلم بنيامين الاقتصاد فى الولايات المتحدة . أما آربيه كيرسو فكان قد إنضم إلى العمل قبل أن ينهى اخوته تعليمهم . وكان هو الذى أرسل إلى عمان ليفتتح وكالة لتجارة السيارات تابعة للعائلة . أما الابنتان ـ مريم وبيلا ـ فقد قامتا بدورهما وتزوجتا من شابين من الوسط نفسه كما سيأتى لاحقا .

ما أشبه سالونيكى بحيفا

أوصلت سنوات الركود والأزمة الاقتصادية وبعدها الحرب العالمية الثانية عائلة كيرسو إلى مركز مكنهم من التحكم فى مختلف الأعمال التى أصبح من الممكن استغلالها جيدا لجنى أرباح سهلة من الحرب القادمة ، أى حرب الاستقلال . فقد كانوا يستوردون من الولايات المتحدة زيوت التشحيم . وتزعم اسطورة العائلة أن شحنة معينة من هذا الزيت هى التى أطلقت الى الجو طائرات سلاح الجو الاسرائيلى .

وراقت لموشه كيرسو الأرباح الهائلة الكامنة فى هذا النبع من التزويد العسكرى . وكان قد تجاوز الستين من العمر حين بدأ يتعلم الانجليزية لأول مرة فى حياته ، وذلك لاحتياجه إلى السفر إلى الولايات المتحدة . سافر كيرسو العجوز إلى هناك بعد الحرب وإنشغل بشراء قطع الغيار وخيوط القطن وغيرها من المنتجات التى يحتاجها الجهاز العسكرى . ومكث

كيرسو فى الولايات المتحدة ما لا يقل عن نصف سنة ، ثم إستدعى إبنه آربيه ليخلفه هناك وعاد هو إلى فلسطين ليباشر أعماله ونشاطه .

أتيح لموشه كيرسو قبل موته بسنتين ، وهو إبن ٧٦ ، أن يزور للمرة الأخيرة مسقط رأسه ، سالونيكى . وعلاوة على الجانب الروحانى والحنين المفهوم الى الوطن الأول فقد كان للزيارة أيضا جانبها العملى . حيث دل موشه كيرسو إبنه آربيه الذى رافقه فى الرحلة على الأملاك التى بقيت للعائلة فى المدينة اليونانية كيما يستطيع بيعها . وأجمل آربيه إنطباعاته عن المدينة التى ترعرعت فيها العائلة بالكلمات التالية : « إنها تشبه حيفا ـ نظيفة جدا ولا يوجد فيها أيضا حياة ليل » .

بعد موت الأب فى ١٩٦٢ نشبت حرب ميراث مريرة ، لا تزال آثارها بادية لليوم فى علاقات عائلة كيرسو . وقلما يلتقى أبناء العائلة ـ أربع بنين وبنتان ، فى المناسبات الإجتماعية ، ولا حتى فى عشية عيد الفصح ، تلك المناسبة الدينية لجمع شمل العائلات ، إذ يحتفل كل منهم على حدة .

ولكن العلاقات السيئة على الصعيد العائلى لم تحل دون الإخوان كيرسو والتعاون التام فى مجال الأعمال . وفى رأى السلطة الضرائبية كان ذلك التعاون تاما لدرجة مريبة ، ففى عام ١٩٧٨ ثارت شبهات ضد شركة الاخوان كيرسو ، مستوردة السيارات ، تشير إلى أنه منذ سنة ١٩٧٣ أخفى الاخوان النجباء من دفاتر حساباتهم ألوف الليرات من ثمن كل سيارة إستوردوها وباعوها .

وبما أن هذا العمل تم بشكل منهجى وعلى مدى طويل قدرت السلطات الضرائبية والجمارك أن الاخوان كيرسو أخفوا بهذه الطريقة وتهربوا من دفع ملايين الليرات . وكذلك اشتبهت سلطات الجمارك فى أن موظفى الشركة قاموا ، بعد إنكشاف الأمر ، بتزوير الدفاتر حسب أوامر حاييم كيرسو المدير العام للشركة .

ولكن الشركاء فى بنك ديسكونت لا يرسلون إلى السجن بتهم إحتيال كهذه . ولم تقم السلطات الجمركية دعوى قضائية ضد الاخوان كيرسو كما تفعل عادة ضد كل مهرب صغير ، وما لبث الطرفان ـ الجمارك وشركة الاستيراد ـ أن توصلا إلى تسوية مرضية من وجهة نظر أبناء كيرسو .

أما فحوى الاتفاق فكان : ان الجمارك تلزم الاخوان كيرسو بدفع مبلغ الضريبة التى أخفوها كاملا ، وعلاوة على ذلك تلزمهم بدفع كفارة (غرامة) تساوى نصف المبلغ المذكور ليصبح المبلغ الكلى المطلوب ١,٣ مليون ليرة (كان هذا المبلغ فى حينه يساوى مبلغ ٨٠ ألف دولار) .

وكتب مراقب الدولة فى تقريره عن السنة المالية ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ كلمات حادة بالنسبة لهذا الاتفاق . وأكد المراقب أن المبلغ الذى حددته السلطات الجمركية على أنه المبلغ الذى أخفاه عنها الاخوان كيرسو جرى حسابه بطريقة غير صحيحة وهو فى الواقع أكثر من هذا بكثير . كما قرر المراقب أن الجمارك لم تكترث لحساب فائدة الفروق المطلوبة من الشركة للجمارك فى حين أن الفائدة وحدها تصل الى مبلغ ١,١ مليون ليرة .

وعائلة كيرسو هى اليوم الشريك الثالث من حيث الأهمية فى بنك ديسكونت ، بعد عائلتى ريكناتى وموشه بينو غيتر الذى سيأتى الحديث عنه لاحقا . وبالإضافة إلى أعمالهم الأخرى ـ فى استيراد السيارات والأفلام والعقارات والنسيج فانهم يحرصون على أن يتقلد ممثلو العائلة مناصب مركزية فى ادارة بنك ديسكونت أو فى الشركات التابعة ـ البنك وشركة الاستثمارات . أما حاملوا الأسهم الأساسيون فى العائلة فهم حاييم كيرسو الأخ البكر وأخوه آرييه الملقب « وزير خارجية العائلة » . أما أعمال السيارات فيديرها بنيامين كيرسو ويوئيل الابن البكر لآرييه كيرسو ، بينما يدير مصانع النسيج التابعة للعائلة شلومو كيرسو .

كان حسيدوف رجلا مستقيماً

كان شريك ريكناتى الآخر فى تأسيس البنك هو إبراهام حسيدوف الرجل المقدسى . كان حسيدوف إبن عائلة جورجية عريقة . وكان ستة أبناء لأبويه قد ماتوا فى جيورجيا ، فنصحتهم أكثرية الجالية بالهجرة إلى القدس حتى تزول اللعنة . وبالفعل كان إبراهام الابن الوحيد الذى ولد للعائلة هنا وإمتد به العمر . وكانت عائلات جورجية غير قليلة قد جاءت إلى القدس فى نهاية القرن التاسع عشر . وكان معظمهم يحمل جواز سفر روسيا وبذلك حظوا بحماية القنصل الروسى فى القدس القديمة داخل الأسوار . وقد ولد إبراهام حسيدوف فى عام ١٨٩٨ فى بيت فى شارع السلسلة قبالة باب نابلس .

وتعلم فى البداية فى غرفة كعادة أبناء طائفته . ولكن أبا إبراهام إتخذ لنفسه قرارا صعبا وجريئا . فلم يرسل إبنه الوحيد ليكمل تعليمه فى المستوطنة بل أرسله إلى مدرسة ثانوية عبرية كانت فى سكنة البوخريم فى القدس وكانت مدرسة علمانية من كل الوجوه حيث يتعلم البنين والبنات فى صف واحد ويتجولون بين جدران المدرسة .

وحين بلغ السادسة عشر أوقف إبراهام تعليمه فى المدرسة الثانوية ومضى إلى تل أبيب حيث عمل لدى عائلة شلوش فى أعمال العقارات والبناء . وسكن فى غرفة مستأجرة

بجوار المحطة المركزية اليوم . وكان زميله فى الغرفة أورى كيسرى الذى أَصبح فيها بعد محرر المجله الاسبوعية هعولام هزهٍ .

فى أيام الحرب العالمية الأولى جُند حسيدوف فى الجيش التركى والتحق بالقسم الطبى . وحين سرح فى نهاية الحرب ، وكان شابا فى العشرين من العمر ، قرر ترك العمل لدى عائلة شلوش التى كانت قد إرتبطت بعلاقات وثيقة مع عائلة شرقية أخرى هى عـائلة مطلون . وعاد حسيدوف إلى القدس ليقيم لنفسه عملا خاصا به . وإفترق عن أبنـاء شلوش عن طيب خاطر ولكنه إستمر على علاقة عمل معهم .

ثم فتح حسيدوف مع موشه بيرتس وكالة سمسرة للعقارات . وكان مركزها خارج الأسوار فى مكان أخذ يتسم بمظهر حى تجارى قريبا من بناية جنرالى المشهورة . وكانت عائلة بيرتس من العائلات العريقة فى القدس . كان إبن تلك العائلة هو الذى بنى قاعة السينما الأولى فى القدس وتدعى تسيون ، وأصبح واحد من ذرية هذه العائلة وهو أفنر بيرتس رئيس إتحاد أصحاب الصناعة فى القدس فى مطلع الثمانينات ، وهاجر معظم أبناء موشه بيرتس إلى جنوب أفريقيا .

لم تمر سنوات كثيره حتى أقام الاثنان شركة مقاولات وكانت مدينة القدس فى إتساع وتطور سريعين بعد خروج اليهود من نطاق الحى اليهودى فى المدينة العريقة . وشـرع الشريكان فى بناء بيوت وراحا يشتريان أراضى بسرعة ، وكان أحد المبانى التى أقاماها بانكو دى روما وهى العمارة التى أنشىء فيها فيها بعد مقر بنك اسرائيل .

وكانت لابراهام حسيدوف ميزة التكهن بالمستقبل ، فدأب على شراء أراضى رخيصة وبعيدة عن الأحياء السكنية . وعندما كانت المدينة تقترب فى تطورها وإتساعها من هذه الأراضى كان يقسمها إلى أحياء ويقيم لجنة حى ، وعندها فقط ، وحـين يكون شـراء البيوت مضمونا كان يبنيها .

وبهذه الطريقة كانت لحسيدوف يد فى بناء أحياء كثيرة فى القدس مثل كيرم إبراهام ومكور باروخ وقسم من رحافيا وحى غيئولا . وهذا الحى الأخير الذى هـو اليوم حى للمتدينين لم يكن كذلك فى الأصل . وأطلق حسيدوف على شركته للبناء إسم شيكونُ عممى حسيـدوف (الاسكـان الشعبى ـ حسيـدوف) . وفى الـواقـع بنى حى غيئـولا « للأزواج الشابة البروليتارية » ، حسب تعبيره هو . أما كيف تلقى الحى إسمه فلذلك قصة طريفة : ذاك أن إحدى بنات حسيدوف دخلت إلى غرفة عمل أبيها ، حيث كان يعمل بعض الناس فى تقسيم أرض الحى ويتباحثون فى الاسم الذى سيطلق عليه . ونهرت الأم إبنتها قائلة : « إخرجى من الغرفة ياغيئولا ! » . وعندها قفز أحد الحاضرين وقال : « تعالوا نسمى الحى على إسم إبنة حسيدوف ، غيئولا » وهكذا كان .

لكن الحظ لم يكن دائما حليف حسيدوف . فقد قدّر هذا الجورجى النجيب أن القدس ستتطور فى إتجاه الشمال ، وعليه إشترى أراضى تل أرزه . ولكن الحرب قلبت توقعاته ، ومر خط الحدود بجانب الحى الذى أصبح بين عشية وضحاها مكانا خطرا . وكان حسيدوف على إستعداد لبيع كل ممتلكاته هناك تقريبا بأى ثمن ، وهذا ما فعله فى النهاية . كان ذلك فى عام ١٩٦٦ حين باع تل أرْزه ليهودى متدين يدعى ترايغر ، ثم مرت سنة فقط ولم تعد تل أرزه منطقة حدود فى أعقاب حرب الأيام الستة ، وإرتفعت بشكل حاد أسعار المساكن فيها .

وصل ليون ريكناتى الى القدس مدفوعا بفكرته القائلة بضرورة إحتواء القسم الشرقى (السفاردى) من أغنياء المجتمع . وتقول الاسطورة العائلية أنه فى أواخر الثلاثينات جاء ليون الى المدينة (القدس) وسأل أحفاد الطائفة الشرقية عمن يرضون به ممثلا لهم كرجل مستقيم نظيف اليدين . فقالوا كلهم : حسيدوف . ولكن حسيدوف لم يكن يفهم شيئا فى الأمور المالية ورفض أن يأخذ على عاتقه تلك المهمة ، إلا أن ليون ريكناتى طمأنه وقال له أنه غير ملزم بأن يفهم شيئا بل يكتفى بتقديم أمواله وإسمه للمشروع ، وهكذا كان .

كان من الصعب الحديث عن عمل مصرفى جدى فى القدس حتى الثلاثينات من القرن العشرين . ومع أنه كان هناك بعض التجار الذى سموا صيارفة ، إلا أنه لم تكن توجد معلومات دقيقة عن مدى نشاطهم . فقد كانوا فى الأساس وكلاء لبنوك أوربية كان يجرى عن طريقهم توزيع أموال الصدقات على سكان القدس .

كان الذى أسس البنك المقدسى الأول يعقوب فاليرو ، وهو إبن عائلة شرقية عريقة . وقام على إدارة البنك أخوه حاييم اهرون بيه فاليرو . أما أخوه موشه فتعلم القانون فى سويسرا ، وأصبح فيها بعد قاضى محكمة مركزية . وكان بنك فاليرو يمثل آل روتشيلد فى باريس ولندن ، وعمل أيضا كوكيل لحكومات النمسا والمانيا وروسيا وتركيا . وصفى بنك فاليرو أعماله فى عام ١٩١٥ . ولا يزال أبناء فاليرو يسكنون القدس حتى اليوم ويتعيشون من بعد نظر أبيهم المصرفى الذى إشترى أراضى كثيرة خارج الأسوار .

وكان لفاليرو منافس هو حاييم أمزلغ ، الذى كان قنصلا لبريطانيا فى يافا ، ويمتلك أراضى فى نفى تسيدك المجاورة . وكان أبناء أمزلغ وكلاء التأمين للويدز فى فلسطين . وكان ثمة بنك هام آخر هو « بنك بروتيغر وشركاه » ، الذى كان وكيلا لبنك « أمبريال » التركى . وكان شريك روتيغر يوسف نافون بيه . وقام هذان الشريكان معا بتمويل الاسكان الشعبى الأول خارج الأسوار ، وفى وقت لاحق موّلا إنشاء ومد خط السكة الحديد بين القدس ويافا . وإنهار البنك فى مطلع القرن الحالى عندما تورط فى عملية مد خط السكة الحديد . كذلك كان لبعض أقارب عائلة يوسف نافون بنوك صغيرة خاصة

وكانوا متورطين فى شتى الأعمال بعضهم مع بعض . ويمكن الاشارة الى نسيم أليشار وبنيامين كوكيا وسليم بنين كبعض الأقارب . وقد بيعت كل هذه البنوك أو صفيت فى خلال الحرب العالمية الأولى أو بعهدها .

قام حسيدوف بدور هام جدا فى توسيع بنك ديسكونت فقد كان يكثر من التردد على مصر حيث كان يعمل بسمسرة بيع العقارات فى فلسطين لعائلات مصرية ثرية من بينها عـائلة بنين . ونجـح حسيدوف فى إقنـاع بنين بشـراء كميـة ضخمـة من أسهم بنـك ديسكونت . وفى وقت لاحق ساعد بنين فى نقل قسم كبير من ممتلكاته الى فلسـطين . وعائلة بنين اليوم هي عائلة غنية فى اسرائيل ولا تزال مرتبطة حتى اليوم ببنك ديسكونت .

معطف كوكايا

كانت المهمة التى اضطلع بها حسيدوف هى إقناع أثرياء القدس بإدارة أعمالهم بواسطة بنك ديسكونت . وبدأت ظاهرة تعاظم البنك حين أفلح حسيدوف فى إقناع أكبر أثرياء القدس فى تلك الأيام يوسف كوكايا بإيداع أمواله فى البنك وبتحويل حساباته وإيراداته الجارية من الايجارات الهائلة التى كانت تتدفق عليه من كل أنحاء القدس ، إلى البنك .

وكان كوكايا ، مثل حسيدوف ، من أصل جورجى . وكان يعتبر كمتقشف بارز ، حتى أن حسيدوف ، وكان صاحب دعابة وفكاهة ، عزم مرة على أن يكتب ، بالإشتراك مع اسحق نافون (الذى أصبح رئيسا للدولة فيما بعد) كتاب نكات وطرائف عن نوادر تقشف وبخل كوكايا العجوز . وتذكر غيئولا ، إبنة حسيدوف ، أنها كانت تتنزه مع أبيها فى ذات يوم من عام ١٩٤٠ فى شارع بن يهودا حين أبصرا كوكايا قادما نحوهما . وكان حسيدوف حاد النظر فرأى أن كوكايا يلبس معطفا جديدا بعد أن كان يرتـدى لسنوات طويلة بذلة بالية بعينها . وبعد أن بارك له بالمعطف الجديد أبدى حسيدوف إهتماما لمعرفة معنى خياطة البطانة خارج المعطف ، فأجاب كوكايـا على ذلـك أنه حـين يبلى الجـانب الخارجى من المعطف يمكن قلبه وعندها يستعمله مرتين أي يكون كمن إشترى معطفين بسعر معطف واحد . . .

ويزعمون فى القدس أن كوكايا لم يكن يحب إدخال أنابيب الماء الجارى ، وظل ردحا طويلا يرفض مد شبكة أنابيب فى بيته . اذ كان يفضل مساومة موزعى الماء (السقايين) الـذين كان يعـرفهم جيدا وكـان فى وسعه الحصـول على تخفيضـات منهم بعـد مماطلة ومساومة . وبشكل عام لم يكن كوكايا يثق بأحد ، باستثنـاء ابراهـام حسيدوف ، إبن

طائفته ، الذى كان كوكايا يثق به ثقة مطلقة . ومع هذا احتاج حسيدوف الى كل حصافته ومكره ليقنع الجورجى العجوز بإدارة أعماله فى البناء والايجارات بواسطة البنك .

وسبق أن حاول حسيدوف ، فى الاربعينات ، إقناع ليون ريكناتى بالدخول الى أعمال العقارات . ولكن ريكناتى رفض فى حينه قائلا : « مالنا ولهذه الأعمال ؟ » . ولكن حسيدوف أقنع ريكناتى فى نهاية الأمر وأقنع إبنه البكر هارى بصدق فكرته ، وعلى ذلك تأسست « شركة العقارات والبناء » (حِفْره لنخسيم وبنيان) التى هى احدى كبريات الشركات العقارية فى اسرائيل .

ولم يترك حسيدوف الأعمال العقارية حتى بعد دخوله شريكا فى بنك ديسكونت . وكان شركاؤه فى ذلك كوكايا نفسه وعائلتا شلوش وكيرسو ، أسس معهم شركة « غرس الحبوب » (نطيعوت هدروم) . وكان شريكا لهم بذلك يهودى مصرى يدعى أمباش . وقد تزوجت إبنتا أمباش واحدة من حاييم هرتسوج والأخرى من آبا إيبان . وكان الأول ، وهو رئيس الدولة اليوم ، عضو مجلس مديرى بنك ديسكونت . ولكن عائلة حسيدوف لم تكن كعائلة كيرسو التى على الرغم من خلافاتها الداخلية ، ظلت موحدة حول أعمالها ، بل تمزقت العائلة وتفرقت . كان دانى حسيدوف القصير القامة شابا تسبقه شهرته . وقد حاول فى البداية أن يتزوج من عديت غوديك وهى إبنة منظم الحفلات المشهور غيورا غوديك . ولكن العائلة عارضت بشدة واضطر فى النهاية الى الخضوع وتزوج زهافيت ليفين إبنة طبقته . وفى الستينات عمل فى فرع نيويورك التابع لبنك ديسكونت ، وفى نهاية المطاف ترك البنك وأقام شركة تدعى فوستر إختصت بإستيراد آلات التصوير وما إليها .

أما الأخ الثانى ، يوسى حسيدوف ، فأقام قريبا من أخته غيئولا فى حى رحافيا بالقدس ، غير بعيد عن مسكن رئيس الدولة . وقد أثار يوسى هذا فضيحة عائلية أيضا ، فقد تعلم فى مدرسة ثانوية لأبناء الأغنياء فى مدينة برايتون البريطانية ، وحين عاد الى القدس ، إشتهر بصداقته مع يعقوب سلومون الملقب « أك » وهو إبن المحامى الشهير فى حيفا . وكان الشابان يتنقلان من وليمة الى أخرى بسيارة رياضية حمراء . وهو مشهد نادر فى القدس . ووقع يوسى حسيدوف فى غرام حسناء مقدسية تدعى « براخا » كان أبوها بائع صحف متجول فى سوق « محنى يهودا » فى القدس (وكان أخوها معروفا فى القدس بلقب دفيد السمين) . وكالعادة عارضت عائلة حسيدوف زواجا من هذا النوع . ولكن يوسى كان أعند من أخيه فلم يخضع : وتراجعت العائلة مرغمة فى النهاية ، وأقيم لهما حفل زواج ضخم وفاخر . ثم هاجر الزوجان الى لندن فى مطلع السبعينات وسكنا فى حى هندون بارك فى العاصمة البريطانية . ثم وسع يوسى حسيدوف أعماله بعد ذلك لتصل الى نيويورك ، وإشتهر كرجل لهو على نطاق عالمى .

وتزوجت الابنة غبثولا من اليعازر شموئيلى ، وعارض أبوها وأخوها هذا الزواج الناجم عن حب إذ لم يكن شموئيلى يملك شيئا . وأصبح اليعازر شموئيلى فيما بعد المدير العام لوزارة المعارف ، وساعدت زوجته ، غبثولا ، اثنين من أبناء ريكناتى هما ، اهود وليون ، حفيدى ليون ريكناتى ، وكانا يتعلمان فى الجامعة العبرية فى القدس ، ساعدتهما فى مرحلة المراهقة العاطفية ، وقد تزوجا إمرأتين ليستا من نفس المستوى العائلى .

وبوساطة كيرسو وحسيدوف توجهت العائلات المشهورة والثرية فى الطائفة الشرقية الى بنك ديسكونت . وهذا ما حدث بالنسبة لعائلة « حاخامى » المسيطرة على شركة التأمين « هفينكس » . وتزوجت إحدى بنات كيرسو من افرايم حاخامى ، وكان هذا سببا للخلاف بين العائلتين فى وقت لاحق ، حيث اعتقد أبناء حاخامى أن زوجة افرايم حاخامى غُبنت وحرمت من الميراث . وانضم للبنك بواسطة حسيدوف نفسه أيضا رفائيل مولخو ، وهو ابن عائلة سالونيكية عريقة فى القدس . وبالطبع فان أعمال حسيدوف وكيرسو وشلوش ومطلون وغيرهم كانت تجرى بواسطة بنك عائلة ريكناتى .

سر النجاح

فى أواسط عام ١٩٣٦ نشبت أزمة (اقتصادية) فجائية . وخلافا للتوقعات التى سبق وانتشرت بمعنى تعاظم واتساع الاقتصاد فان الأزمة أنذرت بنهج معاكس ، أى بتقليص دورة الأموال ، وأخذت الاسعار فى الهبوط والبطالة فى الانتشار . وسحبت من البنوك خلال فترة قصيرة ، ودائع بمبالغ ضخمة توازى مليون ونصف مليون جنيه استرلينى ، وقلت الاعتمادات وأعلنت بنوك كثيرة افلاسها .

إلا أن الأمر لم يكن كذلك فى بنك ديسكونت فقد كان ليون ريكناتى حين أسس البنك يمتلك ٦٠ ألف جنيه استرلينى . وبعد سنة ، أى فى عام ١٩٣٦ ، بلغ رأسمال البنك ١٧٠ ألف جنيه استرلينى ، وكانت البناية رقم ٢٧ فى شارع يهودا هليفى ، المقر الأول للبنك ، تعج بالأعمال . وحين طلب الى دانيال ريكناتى (الأدون دانى) ابن ليون أن يقدر نجاح بنك ديسكونت بالمقارنة مع البنوك الخاصة الأخرى ـ ومعظمها ليهود ألمان ـ أجاب كما يلى :

« كانت البنوك الألمانية تابعة لعائلات ، وكانت مصالح هذه البنوك يقررها رؤساء العائلات ، فلم يتقربوا من المستثمرين الآخرين أو لم يريدوا ذلك . أما بالنسبة لأبى

المرحوم (ليون) وكذلك لنا فلم يكن يهمنا أن نضم الى بنك ديسكونت هيئات أخرى سواء فى المشاركة بالمال أو بالادارة . وهذا أحد الأسباب التى أسهمت فى نجاح البنك »[1] .

استطاع بنك ديسكونت أن يتغلب ، بدون صعوبة خاصة ، على سنوات الأزمة الاقتصادية فى فلسطين بفضل سياسة ليون ريكناتى الحكيمة . وكانت الأزمة قد عصفت بالمصارف المحلية ، ولكن بنك ديسكونت كبر وإتسعت أعماله فى تلك السنوات بالذات ، وبلغ مرحلة الازدهار التى إبتدأت مع الحرب العالمية الثانية كأعظم البنوك الخاصة فى المجتمع اليهودى .

بشرت سنوات الحرب بارتفاع هائل فى نفقات حكومة الانتداب حيث بنى البريطانيون ثكنات عسكرية وأخذوا لأول مرة يشجعون الصناعة المحلية التى كان عليها أن تزود قسما من احتياجات المجندين فى الجيوش البريطانية التى كانت ترابط فى الشرق الأوسط . وأدارت الحكومة جزءاً من أعمالها المالية بواسطة بنك انجلو فلسطين (الذى اصبح فيما بعد بنك ليئومى ليسرائيل) وجزءاً آخر بواسطة البنك الاجنبى الرئيسى فى فلسطين وهو بنك باركليس ، وكذلك عمل البريطانيون بواسطة بنك ديسكونت .

وهكذا استطاع رئيس مجلس ادارة البنك ومديره العام ، ليون ريكناتى ، ان يفتخر ، فى مطلع عام ١٩٤٤ ، أمام شركائه أنه فى السنة المنصرمة (١٩٤٣) بلغ مجموع الودائع فى البنك ٤١٧ ألف جنيه استرلينى وبلغت موازنته ٨٠٠ ألف جنيه .

وقد شجع ذلك ليون ريكناتى على التفكير فى المزيد من التوسع . وفى السنة نفسها ، ١٩٤٤ ، سيطر بنك ديسكونت على بنك « ميركانتايل » الحيفاوى الذى كانت تمتلكه عائلة سالونيكية هى عائلة « مغريزو » التى جاءت الى فلسطين فى عام ١٩٢١ . وبعكس ريكناتى فقد أدار مغريزو مصرفه بالطريقة المتبعة لدى اليهود الألمان ، كمؤسسة اقتصادية صغيرة وعائلية . وكان أن اصاب الركود الاقتصادى البنك بالضرر مما جعل اقتراح ريكناتى يبدو معقولا ، فاشترى غالبية أسهم البنك من مغريزو ، الا أنه أبقى على اسم البنك وسمح لعائلة مغريزو بالاستمرار فى ادارته . وفى الواقع فإنه لم يبق لبنك ميركانتايل كيان مستقل ، بل أصبح الفرع الحيفاوى لبنك ديسكونت الذى كان يتصرف به كما يشاء . وهكذا أوقف بنك ميركانتايل أعماله فى عام ١٩٤٩ ، الا انه عاد واستأنفها فى عام ١٩٥٣ حين احتاج أبناء عائلة ريكناتى الى بنك ميركانتايل كى ينقلوا اليه فروع بنك « عوتومان » ، بعد أن وقع اتفاق بهذا المعنى بين بنك عوتومان اللندنى وبنك ديسكونت .

وفى عام ١٩٧١ أصبح بنك ميركانتايل شركة (فرعية) يسيطر عليها بنك باركليس - ديسكونت . والمدير العام لبنك ميركانتايل الذى له فرع واحد وحيد ، هو شلومو

---

(١) هآرتس ١٤/١١/١٩٦٩

مغريزو ، ابن العائلة التى أسست البنك ، والذى تعلم فى جامعة هارفارد الاميركية ، وتزوج ابنة عائلة شرقية ثرية ، وهو أيضا عضو مجلس ادارة بنك ديسكونت وبنك باركليس ديسكونت والشركة الأم أى ، دى ، بى .

حـرب مـيراث منهكه

حين توفى ليون ريكناتى كان البنك قد انتقل من البناية رقم ٣٩ شارع يهودا هليفى الى البناية رقم ٢٧ فى الشارع نفسه حيث فندق « اميركان هاوس » . شغـل البنك طـابقا ونصف الطابق من بناية الفندق ، وكان هارى ـ زكريا الأبن البكر هو المرشح الطبيعى ليخلف اباه فى ادارة البنك . كان هارى يومها فى السادسة والعشرين من العمر ، وكان قد عمل الى جانب ابيه فى ادارة البنك ، بعد أن شغل عددا من المناصب فيه .

ولا تزال قضية ازاحة هارى ريكناتى من ادارة البنك والقطيعة بينـه وبين أخيـه لغزا غامضا حتى اليوم ، ولا يبدو أن ابناء عائلة ريكناتى مسرورون لهذا . وكذلك لا يرغب ابناء العائلات الشرقية الأخرى الشريكة فى البنك فى الخوض فى هذا الموضوع .

وحسب شهادات الأصدقاء فان هارى ريكناتى أدار بنجاح كبير البنك الذى اورثه إياه أبوه ، فقد كان « ملهما ونشيطا » .

أراد هارى أن يدير البنك باسلوب أبيه ، وكان ليون يسيطر على البنك سيطرة بـلا حدود ، كان هو الحكم الفيصل الوحيد بكل أمر صغيرا كان أم كبيرا . وكان موقفه من ابنائه الأربعة نفس موقفه من أى عامل أو موظف آخر فى البنك حيث كان عليهم أن يقوموا بكل مراحل العمل . وحاول ريكناتى أن يتبنى هو أيضا هذا الاسلوب فلم يرق الأمـر لأخوته الثلاثة الذين كانوا يعتقدون أن حصة كل منهم فى البنك لا تقل عن حصة هارى ، وأن لهم الحق فى أن يتقلدوا مناصب تليق وتتناسب مع حصصهم فى الملكية .

قاد التمرد دانيال ريكناتى ، الابن الثانى ، الذى كان أصغر من هارى بسنتين . وكان الآخران رفائيل ابن ٢١ عاما ويعقوب ابن ١٨ عاما .

ويبدو أن الاخوة الثلاثة حظوا بتأييد بعض العائلات الشرقية الشريكة فى البنك . وفى حين تزوج هارى باولين غولدبرغ الامريكية فان دانيال حافظ على تقاليد العائلة وتزوج فى عام ١٩٤٦ ماتيلدا كيرسو ، ابنة اينجل كيرسو . ولذلك دعمت عائلة كيرسو الشريكة فى بنك ديسكونت فيما بعد صهرها دانيال .

وكما ذكر فان ثمة ظلالا من السرية حول ابعاد هارى ريكناتى عن ادارة البنك ، وتتردد بعض التكهنات فى أوساط العائلات المقربة من ديسكونت . يذهب احدها الى أن الاخوة

الشبان عارضوا رغبة هارى فى نقل قسم من اسهمه الى اسم ابنته المتبناة . ويقول آخر أن باولين زوجة هارى طلبت أن تقاسمه اسهم البنك التى فى حوزته ، الأمر الذى لم يوافق عليه الاخوة مطلقا . بينما يزعم ظن ثالث أن هارى ريكناتى أراد أن يعقد صفقة كبيرة مع السير ايزيك وولفسون ، ولم يعرف الأخوة طبيعة تلك الصفقة ولم يوافق هارى على تقديم تفسير مفصل كاف لها . وأشرك الأخوة فى التمرد الشركاء فى البنك الذين لم يتلقوا هم أيضا توضيحا كافيا . وهكذا اضطر هارى ريكناتى الى الاعتزال من منصب المدير العام . وسافر الى أوربا ، حيث أسس فى جنيف ، عاصمة سويسرا ، الفرع الأوربى الأول « لبنك ديسكونت أوفر سيز » (بنك ديسكونت عبر البحار) . بيد أن علاقاته مع اخوته استمرت فى التدهور فباع لهم هارى حصته ، ولم يعد له تقريبا اتصال بالعائلة . أما الاعتقاد شبه الرسمى فهو ان هارى « يعمل بحذق » وكما يبدو ، فهو يوزع وقته بين لندن وجنوب افريقيا .

شق دانيال ريكناتى طريقا صعبا حتى تسلم زمام ادارة البنك بعد صراع الميراث . تعلم فى ثانوية هرتسليا بتل أبيب ، وحين أنهى تعليمه الثانوى أرسل لتلقى العلم فى لندن مع أبناء طبقته وهناك تعلم الاقتصاد فى مدرسة مشهورة . وحين نشبت الحرب العالمية الثانية عاد الى تل أبيب وعمل فى بنك ديسكونت مدة ثلاث سنوات إلى أن تم تجنيده فى الجيش البريطانى فى عام ١٩٤٢ حيث خدم فى سلاح المهندسين . وفى جيش الدفاع الاسرائيلى أصبح ضابط مستودعات فى معسكر تل هشومير . وبعد تسريحة من الجيش شرع فى الاشتراك فى ادارة البنك فى مسيرة انتهت فى عام ١٩٥٤ ، حيث ورث دانيال ريكناتى المنصبين اللذين شغلهما أبوه وهما منصبى رئيس مجلس المديرين والمدير العام للبنك .

وفى السنوات الواقعة ما بين اقامة دولة إسرائيل حتى تسلم دانيال ريكناتى مناصب أبيه ، حدثت فى بنك ديسكونت الثورة الأولى والأهم فى تاريخه ، اذ لم يعد بنكا تجاريا فحسب بل تحول الى مؤسسة اقتصادية كبيرة .

خلال هذه السنوات جعل بنك ديسكونت من نفسه قوة إقتصادية كبيرة . فحين قامت الدولة كان بنك ديسكونت اكبر البنوك الخاصة ، وكان البنك الثالث من حيث القوة فى الدولة ، بعد بنك ليئومى وبنك هبوعليم . واخذ يقترب من حجم بنك ليئومى ، وكانت حركة التعاظم سريعة جدا[1] .

---

(١) فى عام ١٩٥٧ كانت ممتلكات بنك ديسكونت ١٥٤ مليون ليرة أو ٥ ٪ من الإنتاج القومى الإجمالى . وفى عام ١٩٦١ أصبحت ممتلكاته ٨ ٪ من الإنتاج القومى .

وفى عام ١٩٦٧ إرتفعت النسبة إلى ٢٠ ٪ وفى عام ١٩٧٥ إلى الثلث وفى عام ١٩٨٠ أصبحت ممتلكات بنك ديسكونت توازى ٦٥ ٪ من الإنتاج القومى الإجمالى لإسرائيل فى تلك السنة .

فى عام ١٩٥١ كان مجموع ممتلكات بنك ديسكونت نحـو ٢٨ مليون ليـرة ، أو أقل بمليونين من بنك العمال (هبوعليم) أى خمس ممتلكات بنك ليئومى . وفى عام ١٩٥٧ بلغ مجموع الممتلكات ١٥٤ مليون ليرة تقريبا أو أقل قليلا من ممتلكات بنك هبوعليم ، أو نحو خمس ممتلكات بنك ليئومى . وكانت سنة الانعطاف فى عام ١٩٦١ . فى تلك السنة بلغت ممتلكات بنك ديسكونت ٤٢٥ مليون ليرة أى اكثر من مجموع ممتلكات بنك هبوعليم وما يوازى ثلاث أخماس ممتلكات بنك ليئومى .

ولا شك أنه كان لحكومة اسرائيل دور هام فى تعاظم البنك السريع . اذ أخذ وزراء المالية من حزب « مباى » والصهيونيين العموميين يكثرون من تحويل ودائع الحكومة الى هذا البنك الخاص ، كما حولوا اليه ودائع واعتمادات قروض التطوير . ولم ينكر دانيال ريكناتى هذه الحقيقة فى مؤتمر صحفى حين قال :

« أعتقد ان الحكومة لا تعاملنا بطريقة لا تتلاءم مع مصالحها هى . وبالطبع كان لديها سبب لتتصرف كما تصرفت . فانها تتعامل معنا كما تتعامل مع سائر البنوك على اساس المنافسة . والحكومة هى اكبر زبون عند أى بنك ، وبصفتها اكبر زبون تستحق معاملة أفضل وحين تحول الينا ودائع نعطيها بالمقابل شيئا مناسبا أو نتقدم اليها بمقترحات مجدية .

الـدولة جـيدة للـبنك

رأى المصرفيون وأصحاب البنوك الفرصة متاحة لهم فى قيام الدولة الجديدة التى كان حكامها كبيرى القلوب وكرماء جدا ازاء أصحاب رؤوس الأموال واعطوهم مجالا حرا للعمل .

ولم يضعف التحالف بين حركة العمال وبين رأس المال الخاص بقيام الدولة ، بل على العكس توطد وازداد متانة . وحين استولى حزب مباى على السلطة السياسية فى الدولة تحول التحالف من ثنائى إلى ثلاثى ـ وقام تعاون بين الحكومة (الدولـة) والهستدروت ورأس المال الخاص المحلى والأجنبى . وميز هذا التعاون استثمارات بنك ديسكونت الأولى فى مجالات أخرى خارج الاعمال البنكية .

وهكذا فى عام ١٩٤٩ قام أصحاب بنك ديسكونت بالهجوم المنظم الأول خارج المجال السائد للبنوك ، فاشتـروا وحصلوا على السيـطرة على « الشـركة الاسـرائيلية للتمـويل والاستثمارات » ، وكانت هذه الشركة تتعامل فى الأساس بالعقارات الى أن اشتراها بنك ديسكونت . ولم يفكر ابناء ريكناتى بالاكتفاء بالعمل فى هذا المجال فقط ، بل أعادوا تنظيم الشركة ، وانطلقت الى آفاق استثمار مختلفة .

قامت « شركة التمويل والاستثمارات » ، خلال ١٢ سنة من عملها ، بشراء مصانع وشركات فى شتى الفروع مثل الكو وألبار وفيلاريغ ومشطان ومهدرين ونطيعوث هدروم وشركة الكابلات واسلاك الكهرباء وشركة خط أنابيب ايلات .

كان المصدر الرئيسى لتزويد اسرائيل بإحتياجاتها المختلفة هو الولايات المتحدة فقررت الحكومة اقامة خط شحن بحرى بين امريكا واسرائيل ، واعطى الامتياز لشركة كان شركاء فيها : شركة السفن الهستدروتية اذ ذاك « تسيم » و أمبال وهى الشركة الامريكية التابعة لبنك هبوعليم وشركة الاستثمارات الامريكية بى ، آى ، سى . والشركة الاسرائيلية للتمويل والاستثمارات التابعة لبنك ديسكونت . واشترت تسيم أربع سفن من طراز ليبرتى قامت بنقل قسم محترم من الواردات لاسرائيل .

بعد ذلك بعام ، اى ١٩٥٠ ، استعمل نهج مماثل حين أسست شركة دبلك التى تحولت مع الأيام الى واحدة من شركات الوقود الثلاث التى تتحكم بالوقود فى اسرائيل .

وفى عام ١٩٥٠ تلقى أبناء ريكناتى امتيازا لاقامة مصنع لاطارات جنرال الذى سمى فيها بعد شمشون . وقد أشترى الامتياز من احدى شركات المطاط الكبرى فى الولايات المتحدة ، وذلك بعد أن رفضت سوليل بونيه الهستدروتية الشروط الامريكية القاسية .

على أساس المنافسة

فى مؤتمر صحفى عقد فى عام ١٩٦٩ وُصف دانيال ريكناتى ، الرجل الذى صعد بالبنك الى هذه العظمة ، بالكلمات التالية :

« ضعيف البنية ، هزيل الوجه ، غائر الخدين ، أسمر اللون ، خط الشيب شعره الخفيف . متوسط القامة ، رشيق ، يتكلم بهدوء ، يختار كلماته بحذر ووضوح . اصابع يديه طويلة كأصابع عازف بيانو ، ومعتنى بها جيدا ، لا يسوق سيارة ، ولا يشرب الخمر ، يدخن كثيرا سجائر طويلة (سيجار) من صنع هافانا ، لا يكاد يجد وقتا للهو والراحة . يخرج مع زوجته مرة أو مرتين فى الاسبوع الى حفلة موسيقية أو الى المسرح أو مأدبة رفاقية . يتكلم الانجليزية والفرنسية ، أما اليونانية فقد نسيها . لا يتيح له وقته قراءة كتب أدبية ، ومع ذلك فهو يقرأ كثيرا ، لكن ، فى الاساس ، ما يتعلق بالمهنة كما يحب قراءة سير التراجم . ليس له هوايات ، لا يهتم بالرياضة ، ولا يجمع صورا فنية أو ما أشبه من الفنون . يأخذ اجازة لاسبوعين فقط فى السنة ، وكثيرا ما يوزعها الى نهايات الاسبوع . البنك هو كل حياته والسياسة لا تهمه . جنى الأرباح وتقديم خدمات ناجحة لزبائنه والتقدم بدون توقف وتطوير وتوسيع المؤسسة ـ هذه هى مطامحه وأهداف حياته .

فقط وفى فترات متباعدة يعبر دانيال ريكناتى عن آرائه فى شئوون المجتمع والاقتصاد » .
ويمكن الاستدلال على آراء ريكناتى من أجوبته فى المقابلة الصحفية . « جنى الأرباح ليس الدافع الوحيد الذى يحركنى . مع أنه أحد الدوافع الهامة . كل الوقت ونحن ننتهج سياسة للمدى البعيد . وهذا ينطبق على أعمالنا الجديدة فى المناطق المدارة (المحتلة) . نحن نستثمر فى المجالات التى يبدو لينا أنها تعطى ثمارا فى المدى البعيد . هكذا يتصرف البنك وهكذا تتصرف شركة الاستثمارات التابعة لنا . ونحن نرى أيضا واجبا شعبيا فى متابعة الأهداف اذا كانت سليمة من الناحية الاقتصادية ، حتى اذا لم تعط ثمارا فى المدى القريب .

« هذا هو واجبى وواجب كل شخص مسؤول عن مؤسسة أن يهتم بمصالحها وان يجنى أرباحا ، وليس فى ذلك أى عيب . وفيما يتعلق بالخدمة الشعبية العامة ، فهى ليست احتكارا . هنالك منافسة شديدة الرغبة فى جنى الأرباح مشروعة ومشروطة بالتنافس وجودة العمل . بنكنا أحد اكثر البنوك ربحا فى اسرائيل » .

جنتلمان بنك ديسكونت

لم يكتف ابناء ريكناتى بالأرباح التى كان يحققها لهم مصرفهم . وقد وصل المبلغ كما ذكر آنفا فى عام ١٩٦١ الى مدى قياسى نسبيا من حيث التعاظم فى الجهاز المصرفى الاسرائيلى . وكان تقدير ابناء ريكناتى الصائب هو أن الأوراق فى الحقل المصرفى سبق وقسمت فيما بين المصارف الثلاثة الكبيرة ، ولم تعد آفاق التوسع فى هذا المجال متاحة ، وكل ما عليهم فعله هو الحفاظ على موقعهم وعلى مركزهم فى السوق . لذلك كان عليهم ايجاد مجالات جديدة لنشاطهم ومبادراتهم وللأموال السائلة التى بين أيديهم . واخيرا وليس آخرا ، كان عليهم ايجاد وسائل جيدة لإستغلال علاقاتهم الوثيقة بالسلطات ، وعليه توجه مصرفيو ديسكونت نحو الصناعة .

كانت الشركة الاسرائيلية للتمويل والاستثمارات قد أصبحت فى خدمة بنك ديسكونت لمدة ١٢ سنة ، لكن نطاق عملها كان محدودا وكذلك توزيع استثماراتها . وعاد أبناء ريكناتى واظهروا حنكتهم السياسية وبعد نظرهم الاجتماعى .

ففى عام ١٩٦١ اقيمت شركة الاستثمارات التابعة لبنك ديسكونت ، وضم أبناء ريكناتى اليهم واحد من أنجح مكاسبهم وهو دان طولكوبسكى .

وكالغالبية العظمى من أثرياء اسرائيل ، وعلى العكس تماما من الاسطورة التى يحاولون ترويجها ، لم ينبت دان طولكوبسكى من الحضيض ولم يجمع ثروته الطائلة بذراعه وكده

ونشاطه فقط . فطولكوبسكى سليل احدى العائلات العريقة فى المجتمع الاسرائيلى ، وطريق حياته كان مفروشا بالورود ، كطريق كثيرين من اقرانه وأبناء طبقته .

ولد لعائلة ثرية من أصحاب مزارع الحمضيات . كان جده يتسحاق ـ ليف جولدبرغ رجل أعمال صهيونيا ثريا من مواليد بولونيا ، ويعود ثراؤه فى الأساس الى اعمال عائلته وعائلة زوجته التى تنحدر من عائلة فينس . كان جولدبرغ يعمل فى الصيدلة والكيمياء والعقارات كما جرب نفسه أيضا فى أعمال النشر .

وكان من مؤسسى « صندوق استيطان اليهود » ، اشترى اراضى فى فلسطين ، كما أشترى من الجيش البريطانى صحيفته « حدشوت هأرتس » (اخبار البلاد) وغير اسمها لتصبح هآرتس ، الصحيفة التى وصلت فيها بعد الى ايدى عائلة شوكن .

تزوجت حنة بنت يتسحق ـ ليف غولدبرغ من شموئيل طولكوبسكى وهو مهندس زراعى معروف ومن زعامة المعسكر المدنى . ولد شموئيل طولكوبسكى فى انتويرب فى بلجيكا وحارب فى صفوف الجيش البلجيكى فى الحرب العالمية الأولى وهاجر الى فلسطين بعد انتهاء الحرب وانخرط فى حياة البلاد الاقتصادية والسياسية . كان مقاولا فى بلدته تل أبيب ، وأقام شركة لتصدير الحمضيات ، وفى عام ١٩٣٣ أسس طولكوبسكى ، بالاشتراك مع الرسام الشهير رؤوبين نادى الروتارى فى تل أبيب ، أحد سمات الطبقة البورجوازية الجديدة فى المجتمع ، وعينته حكومة السويد قنصلا فخريا فى تل أبيب وحيفا . وبعد قيام الدولة عين طولكوبسكى قنصلا لاسرائيل فى سويسرا .

ودان هو ابن المهندس الزراعى وابن ابنة رجل الأعمال ، تعلم طولكوبسكى كأبناء طبقته ، فى ثانوية هرتسليا بتل أبيب ، ومثل كثيرين منهم خرج لاتمام تعليمه فى بريطانيا ، فتعلم هندسة الماكينات فى كلية العلوم والتكنولوجيا الامبريالية فى لندن . ولم يعوق نشوب الحرب العالمية الثانية الطريق الاكاديمى لابن الاثرياءمن تل أبيب ، بل استمر فى تعليمه وأنهاه كما ينبغى فى عام ١٩٤٢ .

وما أن نال شهادة الكلية الرسمية حتى تطوع طولكوبسكى فى الجيش البريطانى . وحتى هنا كان المسار الذى اختاره شبيها لما اختاره معظم رفاقه من أبناء اثرياء المجتمع اليهودى فى فلسطين : توجه الى سلاح الجو الملكى ، حيث اكتسب بعض مظاهر الضابط البريطانى مثل المظهر الخارجى الانيق وتسريحة الشعر القصير والشاربين المقصوصين ، وأتم طولكوبسكى برنامج تدريبه كطيار فى جنوب أفريقيا . ومن كان يدرى أنه سيقيم فى المستقبل صفقات أعمال مزدهرة مع تلك البلاد مستغلا ببراعة المقاطعة الاقتصادية التى فرضتها على ذلك البلد جملة من الدول المتقدمة . كان طولكوبسكى يقود طائرات مقاتلة من طراز « سبيتفاير » ، وشارك فى المعارك الحربية فى ايطاليا وجنوب فرنسا واليونان .

وبعد انتهاء مدة خدمته ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، عمل فى قاعدة سلاح الجو البريطاني فى اللد ، وظل فى خدمة سلاح الجو الملكى حتى عام ١٩٤٦ حيث سرح برتبة رائد .

وحين اصبح واضحاً أن حربا ستنشب بين العرب واليهود واخذت مؤسسات الدفاع تجهز لاعداد جيش نظامي توجهوا الى طولكوبسكى الذى كان فى بريطانيا . كان ذلك فى شهر ديسمبر من عام ١٩٤٧ ، بعد قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وطلبوا من المهندس الشاب الانضمام الى منظمة سرية لشراء الطائرات والطيران بها الى اسرائيل .

وفى شهر مايو عام ١٩٤٨ وبعد اعلان قيام الدولة عاد طولكوبسكى الى البلاد وانضم الى سلاح الجو . وبعد الحرب ساعده كثيرا كونه ممن سبق لهم الخدمة فى الجيش البريطانى . وكان دافيد بن جوريون يفضل خريجى الجيش البريطانى على الضباط الذين تخرجوا من « الهاجناه » و« البلماخ » . وذلك لأسباب سياسية ، فقد كان بن جوريون يخشى تجمع القوة السياسية فى ايدى ضباط الجيش الكبار ، لذلك بذل كل جهده ليحول دون أن يترقى بالرتبة أولئك الضباط ذوو الافكار السياسية اليسارية الذين جاءوا الى جيش الدفاع الاسرائيلى من صفوف « البلماخ » . وفى مقابل ذلك رقى ابناء الأغنياء ذوى الأفكار اليمينية ، والذين أمضوا خدمتهم العسكرية فى الجيش البريطانى .

وهكذا تقدم الرائد السابق فى الجيش البريطانى بسرعة فائقة فى سلم الرتب العسكرية . فتقلد طولكوبسكى ما بين حرب ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥١ مناصب هامة فى الأركان والتدريب والعمليات ، وعين فى السنة نفسها فى منصب رئيس أركان سلاح الجو . وبعد ذلك بسنتين ، ١٩٥٣ ، عين قائداً لسلاح الجو واستمر فى هذا المنصب خمس سنوات .

ولا جدال حول نجاح دان طولكوبسكى كقائد لسلاح الجو . فقد تسلم سلاحا صغيرا مجهزا بطائرات قديمة ، ولكنه أورث خلفه وابن طبقته ، عازر فايتسمان ، سلاحا جويا عصريا مجهزا بطائرات سيلون الحديثة .

بعد تسريحه من الجيش ، وكان لا يزال شابا فى السابعة والثلاثين من العمر ، خدم فى وزارة الدفاع لسنة كاملة ، وبعد ذلك أخذ يبحث عن عمل آخر يناسبه .

ورأى أبناء ريكناتى بدون ريب علاقات عائلة طولكوبسكى الشاب الوطيدة مع المؤسسة السياسية فى اسرائيل ، ولم يكن اقل أهمية لهم بطبيعة الحال الاستثمارات المالية التى جلبتها عائلته كبائنه للأعمال المشتركة بينهم .

ولم تكن أقل اهمية فى نظر صيارفة ديسكونت العلاقات الشخصية التى نجح دان طولكوبسكى فى تطويرها وانشائها خلال سنى خدمته العسكرية مع الزعامة المسؤولة عن الشؤون الأمنية فى اسرائيل والتى ينتظر أن تصبح الزعامة السياسية والى حد كبير الزعامة

الاقتصادية فى الدولة الفتية . ففى تلك الأيام كان قد أصبح واضحاً الدور المركزى الذى تقوم به المؤسسة السياسية فى الحياة الاقتصادية سواء من ناحية تسييرها أو لكونها المشترى الأكبر فى الاقتصاد أو لأنها تتحكم فى الأموال الاجنبية مثل اموال التعويضات من المانيا وأموال التبرعات واموال الاستثمارات اليهودية . ولأن أبناء ريكناتى كانوا ينظرون بحسد الى النمو السريع لبنك ليئومى وبنك العمال (هبوعليم) بحثوا عن قنوات صلة وعلاقات مريحة وسريعة مع سلطات حزب « مباى » ، وهنا بدا لهم دان طولكوبسكى الرجل المناسب فى المكان المناسب .

ولم يخيب هذا آمال الصيارفة الأذكياء .

فقد قفز مباشرة الى منصب نائب المدير العام « لشركة الاستثمارات » التابعة للبنك اى نائب الدكتور أوغستو ليفى .

وما إن قامت الشركة حتى اشترت من بنك ديسكونت ومن شركاته التابعة أسهما فى عشرات المصانع والشركات . وتخصصت الشركة فى بدء عملها بتقديم القروض للصناعة . وكانت وزارة المالية على استعداد للمساعدة ، فوافقت على أن يحول بنك ديسكونت الى الشركة الودائع الحكومية فى البنك المخصصة لمثل هذه القروض . كما وافقت وزارة المالية أيضا على أن تقوم « شركة الاستثمارات » باصدار سندات دين للجمهور الاسرائيلى وللجمهور الامريكى .

ولم يكن هذا التوزيع فى خارج البلاد عرضيا ، فقد كان « قباطنة وزارة المالية » ، كما نعتهم الصحفيون المتملقون ، على استعداد ، فى تلك الفترة ، لاعطاء امتيازات مذهلة لاصحاب رؤوس الأموال اليهود وكذلك اليهود الامريكان والاوربيين الذين كانوا مستعدين للاستثمار فى الصناعة الاسرائيلية ، وغيرها من مجالات الاستثمار المختلفة . وسرعان ما إنتشرت الشائعات بسرعة عجيبة فى أوساط مليونيرى الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة بمعنى أنه يكفى ، للدخول الى نادى المميزين المحظوظين فى دولة اليهود ، التبرع للجباية اليهودية أو التبرع لأحد أحزاب السلطة أو مجرد اقامة علاقات مع شخصيات سياسية أو اقتصادية كبيرة .

أما سندات الدين الدولارية التى أصدرتها شركة الاستثمارات بمبلغ مليون دولار فاشترتها شركة تابعة لبنك فى فيلادلفيا . واشترت الشركة نفسها أسهما بمبلغ مليون دولار فى الشركة ذاتها . ولم يمر وقت طويل حتى عرضت شركة الاستثمارات أسهمها للبيع فى بورصة لندن أيضا . ولكونها شريكة مع مستثمرين أجانب اشترت شركة الاستثمارات نصف مصنع للمنتجات المعدنية يسمى « يسكار » ، وشاركت الشركة الامريكية TRW فى تأسيس « لهبى يسكار » لانتاج قطع لطائرات سيلون .

تعاونت شركة الاستثمار مع مستثمرين أجانب أيضا فى مصانع « ايليرن ألسنت » و« ألبيت » وأسست شركة برينكس المحلية ، وهى امتداد لشركة امريكية ، وأقامت ، بالاشتراك مع مستثمرين أجانب ، مصنع « يرلونا » لانتاج الخيوط الصناعية وشاركت فى تأسيس « الشركة الاسرائيلية للابحاث والتطوير » بمشاركة جريئة مع مستثمرين أمريكيين .

ولم تكن شركة الاستثمار ، تحت سيطرة طولكوبسكى ، لتسحب يدها من صفقات مالية ما دام مبدأ الربح المقدس ماثلا أمام عينيها .

ومنذ السنة الثانية لعملها أسست شركة الاستثمار شركة ديكل (النخلة) التى لقبت بـ « صندوق التراكمات للاستثمارات المشتركة » . كما اخذت شركة الاستثمار زمام السلطة فى « بنك لبيتوح ولمشكنتأوث » (بنك التطوير والرهونات) الذى كان تحت سيطرة بنك ديسكونت . وفى عام ١٩٦٥ استغلت الشركة الإنتعاش فى بورصة تل أبيب ، وأصدرت أسهما بيعت فورا بربح عظيم ـ بثلاثة أضعاف سعرها المحدد واكثر . أما أسهم بنك « ميركانتايل » التى كانت فى حوزتها فباعتها من جديد الى بنك ديسكونت وسجلت ربحا كبيرا من هذه الصفقة أيضا .

وفى عام ١٩٦٨ أخذ طولكوبسكى يشرف بنفسه على ادارة شركة الاستثمارات . وقد وصف الرجل فى احدى التراجم بإنه « هادىء ومهذب ويترك الانطباع بأنه انجليزى نموذجى » . وبما أنه كان قائد سلاح الجو أدار الشركة بيد من حديد وادخل الرهبة فى قلوب مرؤوسيه بمساعدة مسطرة حاسبة صغيرة اصبحت رمزا للانضباط والنظام .

بيض فى يد طولكوبسكى

كتب صحفى اجرى لقاء مع طولكوبسكى ما يلى : « ان مكتب دان طولكوبسكى ، مدير شركة الاستثمارات ، هو اكثر المكاتب التى رأيتها تواضعا : جدران عارية ، منضدة عمل بسيطة عتيقة شهدت اياما أحسن من هذه » . ويفسر طولكوبسكى هذا بقوله : « ليس لى هنا ولا احتاج اكثر من هذا . والفكرة هى عدم تبذير المدخولات على أمور عقيمة بل تخصيصها لأهدافها مثل التطوير وتوسيع الانتاج والتصدير » .

ويعبر طولكوبسكى عن نفسه بقوله : « انى اتخذ موقفا ايجابيا جدا من الامور العملية ، فأنا نصير كبير للتنفيذ . . فما أحسن النهوض مبكرا وعمل شىء ما ، بشرط الا يصاحب العمل مساومة على قيم اخلاقية بحتة أو تردد مستمر بين ما هو ممنوع وما هو مسموح » .

ويجدر أيضا معرفة الفلسفة الأوسع لهذا الانسان حيث يقول :

« ان البشرية فى وضع لم يسبق له مثيل مطلقا . ونحن لا نعرف كيف نقود جماهير بشرية تتعاظم باستمرار ، واننا مستمرون فى الاخلال بتوازن الطبيعة . . وسنكون السنوات القادمة صعبة جدا على الانسانية بشكل عام واسرائيل بشكل خاص » .

جرى هذا اللقاء الصحفى مع طولكوبسكى فى عام ١٩٧٤ ، وبدا أن لديه ما يقال بالنسبة لمستقبل الدولة : « لن يكون هناك سلام أبدا . وهذا هو قانون الطبيعة . . . إننا نتهم أنفسنا بافلات الفرصة فلم نفعل ما كان بوسعنا أن نفعل ، ويجب أن نقول الحقيقة كاملة : يجب العودة الى الأساس المنطقى . . لن يكون لنا سلام هنا ، بل سنين صعبة ، متوترة وخطيرة ، ونأمل أن نصل الى وضع اللا حرب . ولكننا سنتغلب على كل شىء اذا تحررنا من الأوهام » .

وتابع : « مشكلة أخرى . سنكون أربعة ملايين فى العقد القادم ، ولكن هذا قليل . سنحتاج الى التعود على حياة نتطلب فيها اكثر من أنفسنا ، ونستغل العامل البشرى بنجاح اكبر بكثير » .

أما عن سياسة الأعمال فيقول طولكوبسكى فى لقاء صحفى آخر : « اننا نكره الفشل ، لذلك نجتهد فى تنظيم استثماراتنا بشكل حكيم ، ذلك أن الخسارة فى فرع يغطيها الربح فى فرع آخر[1] » .

وسنقف فيما بعد على بعض الأمثلة عن المستوى الخلقى الذى يميز قرارات دان طولكوبسكى وعلى مقدرته على تعويض الخسائر فى فرع ما بالربح فى فرع آخر .

حتى السبعينات لم يشتغل طولكوبسكى بالسياسة فعليا . كان مقربا من رجالات « رافى » ، ومنذ ١٩٦٧ أصبح من جماعة « أرض اسرائيل الكاملة » . كان هناك ترابط بين السياسة والأعمال : ذاك أن رجالات « رافى » شغلوا وظائف القمة فى وزارة الأمن ، بوصفها مشتريا هاما لانتاج شركات ديسكونت . ومثله مثل رئيسه دانى ريكناتى ، كان دان طولكوبسكى مدركا أهمية الفرص المتاحة للأعمال فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ابتداءً من قوة العمل الرخيصة وانتهاء بالسوق غير الصغير لفائض الانتاج .

أما دخول طولكوبسكى لعالم السياسة الفعلية فقد كان أشبه بغارة قصيرة خاطفة يؤثر هو أن ينساها سريعا . شارك فى تأسيس حركة « داش » ، وجر وراءه الى تلك الدوامة الكثيرين من جماعته فى شركة استثمارات ديسكونت حتى أنه أشرك فيها دانى ريكناتى ذاته .

---

(١) معريب ١٩٧٤/١٢/٦ .

كان دان طولكوبسكى أحد سبعة أشخاص دعوا الى لقاء فى بيت بيغال يدين فى أواسط شهر ديسمبر ١٩٧٥ . اشترك فى ذلك اللقاء رئيسا أركـان سابقـان وجنرالان سـابقان ومصرفى واحد وأستاذان بالجامعة . كان هناك ، علاوة على يدين ، حاييم لا سكوف وماير زوريع والاستاذ يوفال نئمان الذى كان فى حينه مستشار وزير الـدفاع اذ ذاك شمعـون بيرس - وطولكوبسكى نفسه والمدير العام لبنك ليئومى ارنست يوفت والاستاذ الصقرى مردخاى أبير .

المحاسيب أو ذوو الامتيازات

لم يستمـر المصرفى ارنست يـافت فى اللقاءات التى تتـابعت ، على العكس من دان طولكوبسكى ، ورواقت الاراء التى سمعها من رفاقه لابن اصحاب البيارات الذى اعتبر طيلة حياته من علية المجتمع فى اسرائيل . تحدث ماير زدريع ، ابن كيبوتس معجان مايكل عن « المئة المختارين » أو « الأعيان » (Senators) ، كما اعجب بالاشخاص أنفسهم .
وفى الجلسة الرابعة ظهر موشه جورن ، مدير « مصلحة الاستثمارات الحكومية » . ولم يكن جورن ويوفت وطولكوبسكى واثقين من امكانية اقامة حزب فى هذا الوقت بل فضلوا لقاءات « مجموعة فكرية مقلصة » . وزعم طولكوبسكى أن الوقت أضيق من ان يتسع لاقامة حزب ، قائلا : « من يستطيع الصعود بالحركة الى العلو الذى ينبغى ان تصل اليه لتسلم السلطة ؟ » . ولم يكن ليقنع بأقل من تسلم السلطة . ولم يمر وقت طويل حتى اقترح أن يدعى دانى ريكناتى لهذه اللقاءات « للانضمام الى الفريق الاقتصادى » .
ولكن زدريع انتصر ، وشرعت المجموعة التى إختارت بيجال يدين كزعيم فى اتخاذ خطوات فى سبيل التنظيم كحزب . ولم يرُقْ للشركاء الذين بحث عنهم يدين للطريق التى عُزم على السير فيها ، اذ بدوا لطولكوبسكى ولاسكوف وأبير « كيساريين » . الا أن يدين أوضح للزملاء أنه لا يستطيع أن يصمد فى الانتخابات وحده . واعترف طولكوبسكى بأنه لا يستطيع التفرغ للسياسة ويترك أعماله الاكثر اهمية بالنسبة له ، قائلا : « انى مشغول بمشاريع كثيرة ، ولدى بيض كثير بيدى ، فاذا تركت مهامى وانصرفت الى السياسة يقع البيض كله » .
لم يقـع البيض الذى كـان فى يد طـولكوبسكى بشـركة الاستثمـارات التابعـة لبنك ديسكونت - ولكن البيض الذى كان يمسك به فى حركة « داش » ، ولم يكن بالقليل ، وقع وتحطم حين تفتت ذلك الحزب .

حين قام حزب « داش » كان فى وسع طولكوبسكى أن يسيطر على قيادته أو يتعامل معهم حيث كان يعرف الكثيرين منهم مثل ستيف فورتها يمر المدير العام لـبسكار الذى انتخب أخيرا كعضو كنيست ممثلا لـ « داش » . وكان الجمهور الاسرائيلى يعتقد أن فورتها يمر هو المالك الوحيد لهذا المصنع لشدة ارتباطه به ، ولكن الحقيقة تختلف قليلا : حيث أن نصف الاسهم تقريبا تمتلكها شركة الاستثمارات التابعة لبنك ديسكونت ، وشركة اميركية فى كليفلاند وأوهايو .

وكان بين قادة داش المركزيين الذين جاءوا الى هذا الحزب مع فورتها يمر من حركة « شينوى » (التغيير) جدعون إرهارد وهو مدير كبير فى شركة الاستثمارات المذكورة والذى عينه طولكوبسكى نفسه فى مجالس ادارة الكثير من مصانع الشركة مثل الكو والبير وشركة الكابلات واسلاك الكهرباء وايليرن وأرغمان وديلك . وكان هناك ايضا عوزيا جليل مدير إيليرن العام .

وتزعم الأقاويل أن هذا المصنع الناجح من مصانع شركة الاستثمارات تأسس هكذا : كان عوزيا جليل محاضرا فى معهد التخنيون بحيفا . جمعه مع دان طولكوبسكى موشه أرنس الذى أصبح فيها بعد عضو كنيست وسفير لإسرائيل فى الولايات المتحدة . وحين جاء الى البلاد فى اوائل الستينات أحد أبناء روكفلر اجتمع الثلاثة معا ـ جليل وطولكوبسكى وروكفلر ، ووافقوا على الاستثمار حسب الفكرة التى طرحها أمامهم المهندس من التخنيون .

وكان فى « داش » أيضا « ابراهام سوحمى » ، وهو المدير العام لشركة اخرى تابعة لديسكونت هى شركة « ألْسينت » ، وكذلك نائب المدير العام لتلك الشركة ، الدكتور رؤوبين سيناى ، أحد العاملين القياديين فى « داش » ، وماير جيرون ، المدير العام « لشركة التمويل والاستثمارات فى السفن » المسجلة فى سويسرا ، وكذلك باروخ براك الذى كان ممثلا للمليونير الاميركى فيكتور كارتر فى اسرائيل . وكارتر هو أحد الشركاء الهامين غير الاسرائيليين فى بنك ديسكونت .

كذلك كان بين قادة داش افنير برتس وهو رجل صناعة وأحد اقرباء موشه برنس الذى كان شريكا لابراهام حسيدوف أحد الشركاء فى البارزين منذ بداية تأسيس بنك ديسكونت .

وكان عشرات الاشخاص الآخرين من « داش » مولين مرتبطين بشكل أو بآخر باكبر بنك خاص فى اسرائيل ، يمكن ان نذكر منهم رامى ايلين ، ابن افرايم ايلين ، الذى جاء الى « داش » من « المركز الحر » ، واحفون روبنشطاين ، ابن المقاول المشهور اهرون روبنشطاين ، ورجل الصناعة بن عمى فريدريج ، ورجل الاعمال ماير (ميمى) دى

شليط نائب المدير العام لمؤسسة « تديران » ، وعكيفا ماير ويهودا أربيل الذى كان يشغل منصبا عاليا فى « الشركة الاسرائيلية » التى كان بنك ديسكونت شريكا هاما فيها ، ودفيد سمطلر ممثل المليونير الايرانى ـ اليهودى الغامض ابراهام راد الذى بنى لنفسه مؤخرا فى تل ابيب بيتا على نسق التاج محل الهندى والذى كان أحد المتبرعين الكبار « لداش » ، مثله مثل المقاول أهرون روبنشطاين أبى زعيم « شينوى » ، وكذلك المليونير ورجل التأمينات شلومو الياهو الذى قفز الى عربة « داش » فى اللحظة الأخيرة .

وإشترك أيضا فى اقامة « داش » ناتان بيك وهو مليونير يهودى من جنوب افريقيا ، والمليونير هربرت ابرهامز من سويسرا الذى تبرع للحزب بمبلغ ٢٥ الف دولار ، واوسكار فان لير من هولندا وهو تاجر اسلحة مشهور تبرع ايضا بمبلغ ٢٥ الف دولار ، وشارلوت جاكوبسون وسيدنى ألبوم ، وهما من قدماء العاملين فى الجباية اليهودية الموحدة .

لكن لم يكن هناك ، فى نهاية المطاف ، « من يصعد بحركة « داش » الى العلو الذى ينبغى ان تصل اليه لتتسلم السلطة » ، حيث اتضح أيضا عدم الحاجة لذلك : اذ صعد الليكود الى كرسى الحكم ، واصبحت « داش » فى اعين صيارفة ديسكونت لا لزوم لها إذ كان لهم مع رجالات الليكود صلة مباشرة . وهكذا حلت بالنسبة لاصحاب البنوك الخاصة واصحاب البنوك بشكل عام فترة نمو وازدهار لم يسبق لها مثيل فى تاريخ دولة اسرائيل .

وفى نفس اليوم الذى حدث فيه هذا فقد أحد الشركاء الكبار الآخرين فى بنك ديسكونت الكثير من اهميته وهو بينو جيتر الذى كان كاتم اسرار بنحاس سبير وأحد مناصرى « مباى » المخلصين .

لحوم جيتر الغالية

ولد بينو جيتر فى عام ١٩١٨ . وحسب سيرة حياته تعتبر عائلة جيتر « عائلة ثرية » ، وكان ابناء العائلة الاثرياء معروفين جيدا فى اوساط الجالية اليهودية فى امستردام . كانوا قد قدموا من بولونيا ولا يملكون شيئا وجمعوا ثروتهم الطائلة من تجارة الجلود والفراء . وحاول بينو ـ موشه جيتر الاندماج فى اعمال العائلة ، وبعد ان أنهى تعليمه فى الثانوية توجه للتعلم فى مدرسة عالية لدبغ الجلود . وبعد ذلك بعشرات السنين عرف جيتر كيف يزعم أنه ، فى تلك الفترة كان صهيونيا ، وهو شاب فى مطلع العقد الثانى من عمره ، وانه قرر ان يهاجر الى فلسطين ، لكن شاء الشيطان ، وبالضبط فى نفس الليلة التى تسلم فيها شهادة الهجرة أن غزا النازيون هولندا .

وعاش بينو جيتر ردحا من الزمن تحت حكم الألمان ، ثم أفلح فى عام ١٩٤٢ فى الهرب الى الأرجنتين ، ولم يكن هذا اختيارا بالصدفة اذ أن الارجنتين كانت دائما وأبدا مصدرا هاما ورئيسيا للمواد الخام فى صناعة الجلود ، كما كان لعائلة جيتر فرع فى تلك البلاد .

ولم ينس جيتر الصهيونية فى الارجنتين أيضا وهذا ما جاء فى سيرة حياته : « كان نشيطا فى الصناعة والتجارة هناك وكذلك فى حياة الجالية اليهودية الاقتصادية فى الارجنتين وكذلك فى المنظمات الاقتصادية بين اسرائيل والارجنتين » .

ومن الصعب القول ان جيتر لم يجن أرباحا من الصهيونية التى كانت تنبض فى قلبه . وفى عام ١٩٤٦ ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن تحررت خطوط الملاحة البحرية من خطر الغواصات الالمانية ، أسس جيتر شركة « أرفلس » - وهو مصطلح مختصر لعبارة (الارجنتين - فلسطين) . وسجلت الشركة تحولا فى مجال اهتمامات جيتر ، فبدأ يهتم بما تحت الجلود واصبح من اكبر موردى اللحوم الى اسرائيل من اهم مصدر للحوم وهو جنوب أمريكا . ويقول رواة التراجم أن جيتر عمل أيضا من أجل ان يستثمر يهود أمريكا الجنوبية اموالهم فى اسرائيل الآخذة فى التطور .

ولم يمس قيام دولة إسرائيل أعمال جيتر ، بل على العكس ، فقد زار غيتر اسرائيل عدة مرات وعرف كيف يصل الى قلوب ممثلى الدولة فى وطنه ، الارجنتين . ولم يمر وقت طويل حتى تسلم امتياز تصدير لحم البقر فى الأرجنتين الى اسرائيل . ولم تكن الأسعار التى حددها وقبضها أسعارا رخيصة - بدليل أنه بعد أن الغى الامتياز (الاحتكار) وانفتح مجال استيراد اللحم للتنافس الحر فى اوائل السبعينات ، اخذت مجموعات اخرى تستورد اللحم من جنوب امريكا باسعار تقل عشرات النسب المئوية عن الاسعار التى كان يتقاضاها جيتر . ولكن السلطات قدرت له خدماته ، فأصدر بنحاس سبير الذى كان يومها رب الاقتصاد الاسرائيلى قرارا أبقى بموجبه احتكار (امتياز) استيراد اللحوم من اورجواى بيد جيتر ، ولم يكن هناك موطىء قدم لاولئك الغزاة الجدد الذى تجرأوا على تخفيض الاسعار .

ومنذ أواخر الاربعينات اقيمت علاقة بين « أرفلس » وبين بى ، أى ، سى ، وهى مجموعة مستثمرين من اليهود الامريكيين سبق ذكرها . أما القاسم المشترك بين غيتر والمستثمرين الامريكيين فى تلك الفترة فكانت المميزات المرموقة التى كانت السلطات الاسرائيلية مستعدة لتقديمها للمستثمرين الاجانب ، فاقاموا معا فندق « بلهاوز » وفندق « اكاديا » فى هرتسليا . وفى وقت لاحق سيطر بنك ديسكونت على بى . آى . سى ، الامريكية ، الأمر الذى كان لغيتر يد فيه .

كان بينو جيتر من ذلك الطراز من رجال الاعمال اليهود المقربين جدا من سبير ، وكان يتميز بالدهاء ولم يحدث أن اوقعوه قط فى مأزق . وهو رجل عريض المنكبين ضخم الجثة

يحب « الحياة الطيبة » والسجائر التخينة ، ولم تغب عن عينيه الامكانات التى فتحتها أمامه معرفته بسبير . اجرى تحليلا سريعا إنتهى فيه إلى أن أعماله فى تجارة الجلود واللحوم فى الارجنتين لن تتأثر اذا أدارها من اسرائيل ، فقد كان يعرف جيدا كيف يستغل ثروته كما ينبغى .

وهكذا وصل جيتر فى عام ١٩٥٨ الى اسرائيل ، وكان يمثل مجموعات مستثمرين من جنوب امريكا ، وبالطبع لم يقطع علاقاته مع ب . اى . سى ، الامريكية الشمالية ، وبادر سبير ليمنحه فورا الشىء الاهم وهو رخصة انشاء بنك . وتخلى جيتر وبى . آى . سى عن فندق اكاديا الذى انتقل الى ملكية شبكة فنادق دان التابعة ليوكيتوئيل فيدرمان ، وانشأ جيتر مصرفا . . وهنا نشأ التحالف بينه وبين بنك ديسكونت . كان جيتر يمتلك ترخيصا أغلى من الذهب ، وبعض الأموال التى كان على استعداد لاستثمارها ، فيما كان بنك ديسكونت الذى يبحث عن طريقه لزيادة نصيبه فى مجال البنوك والاستثمار يحاول أن يضم اليه مصرفا آخر . وكان رجالاتِ ديسكونت هم الذين قرروا اى مصرف يكون هذا ، كانت فى حوزتهم شركات استثمار عقارية مثل « تجسيم وبنيان » (العقارات والبناء) ، وكانوا بحاجة لبنك رهونات ، وهكذا أنشىء بنك « التطوير والرهونات » (بيتوح أومشكنتأوت) . ترأس بينو جيتر هذا البنك حتى عام ١٩٦٦ ، ثم اصبح رئيس مجلس الإدارة له .

ومن ثمار الصداقة المجدية والمفيدة بين وزير المالية وهذا الرجل من ديسكونت كانت المؤسسة العملاقة « كلال » وليس واضحا تماما دور غيتر فى هذه المغامرة الكبيرة ، ولكن النتائج تتكلم : كان ذلك بعد اربع سنوات تقريبا من قرار غيتر ان يدير أعماله من اسرائيل ، حين انعقد فى ميامى بفلوريدا مؤتمر اليهود الاغنياء لمساعدة اسرائيل ، وصادف ذلك بدء فترة « الاعتدال » (ميتون) فى اسرائيل ؛ زيادة البطالة ، اضرابات وتذمر الجمهور . أما فى ميامى فكان الجو مختلفا تماما : فنادق فخمة ، ومآدب فاخرة وخطابات منمقة عن ضرورة مساعدة اسرائيل .

وكان وزير التجارة والصناعة فى حينه بنحاس سبير هو قائد الجوقة ، وكانت الفكرة كما يلى : تقيم عشر شركات اسرائيلية كبرى شركة استثمارات فى الصناعة ، وهذه الشركة تجند رؤوس أموال من اليهود الاثرياء فى جنوب امريكا (ومن هنا يثور الشك أن جيتر نفسه ، الصديق المقرب لوزير المالية كان خلف الفكرة) ، وتحصل الشركات الاسرائيلية العشر على خمس أسهم الشركة .

وغنى عن القول ان بنك ديسكونت كان شريكا هاماً فى هذه الصفقة ، كان البنك نفسه وبنك التطوير والرهونات الذى ترأسه بينو جيتر اثنين من الشركات العشرة المؤسسة .

أما الشركات الأخرى فكانت : « الشركة المركزية للاستثمارات » « وبنك التجارة الخارجية » الذى كان تابعا لها ، وكونسرن « كور » وشركة « سوليل بونيه » وبنك « هبوعليم » الذين كانوا يمثلون اجنحة حزب « مباى » المسيطر فى الهستدروت ، وبنك ليئومى ليسرائيل ممثلا للوكالة اليهودية ، وبنك الزراعة « وبنك التطوير والصناعة الذين ضمنوا لممثلى الحكومة مكانا فى مجلس الإدارة .

استثمرت هذه الشركات مجتمعة ١٠ ملايين دورلا فى تأسيس الشركة الجديدة ، وجندت مبالغ محترمة فى جنوب امريكا وكذلك فى شمالها . وادار بينو جيتر نفسه المؤسسة بعد تأسيسها لمدة سنتين ونصف (وذلك سبب آخر للشك فى أنه كان وراء الفكرة) . وبعد ذلك شغل منصبا رئيسيا فى مجلس الإدارة لشركة « كلال » .

قاد بينو جيتر « كلال » وادارها لوجه الله فقد كان راتبه دولارا واحدا فى السنة ، من هذه الناحية كانت خدماته رخيصة جدا ، لكن من الناحية الأخرى كلف جيتر « كلال » غاليا جدا . ففى السنوات التى ادار فيها الشركة خسرت أموالا طائلة لاتقل عن ٥٠ مليون ليرة التى كانت توازى نصف ممتلكات الشركة(١) .

وكيما تخفى وتطمس آثار هذا الفشل المريع انتهجت أساليب مقبولة فى عالم الاعمال الاسرائيلى ، مثل اقامة شركات فرعية اشترت فى الواقع من المجمع خسائره الباهظة . ولم يشأ غيتر وسبير أن يعرف المستثمرون اليهود الاغنياء حقيقة ما جرى لأموالهم . ويصف الباحث الاقتصادى يائير اهرونى القضية بالكلمات اللطيفة التالية : من الواضح أنه كان لمجمع « كلال » فى السنوات الأولى لتأسيسه خسائر كبيرة .

وكيما يمنع ظهور الخسائر فى موازنة « كلال » أقام المجمع شركة فرعيه باسم « كلليت » براس مال من الأسهم قدره ٥٠٠,٠٠٠ ليرة اسرائيلية ومنحها قروضا لغرض الاستثمار بالسندات المالية المسجلة فى البورصة . واشترت « كلليت » من « كلال » سندات دين بمبلغ يزيد عن ٢٢ مليون ليرة ، وحسب هذا كقرض غير مربوط وبدون فائدة من الشركة « لكلليت » يعاد الى الشركة بعد بيع سندات الدين تلك بواسطة كلليت أو بعد حل شركة « كلليت » .

وبعد سنتين ونصف نقل بينو جيتر إدارة المجمع الى صديق آخر مقرب لوزير المالية هو اهرون دوبيرت ، وهو ايضا يهودى من جنوب امريكا الذى احسن اختيار شريكة حياته ، اذ تزوج من داليه ابنة يعقوب تسور الذى كان سفيرا لإسرائيل فى الارجنتين وصديقا لزعامة حزب « مباى » .

---

(١) تقريبا ١٧ مليون دولار .

انقذ دوبيرت ـ أو بالأحرى حرب الأيام الستة والازدهار الاقتصادى الذى جاء بعدها ـ « كلال » من مشاكلها . وساعدت الحكومة جيدا ، لأن هيبة سبير كانت تتأرجح فى كفة الميزان ، وكذلك أظهر الشركاء المحليون بـ « كلال » اهتماما وتفهما كبيرا . وبعد مرور عدة سنوات فقط نسى تماما الهدف من اقامة مجمع « كلال » فقد سيطرت البنوك الكبيرة على المجمع تماما ، واصبح اداة سيطرة بالنسبة لهم فى مجال الصناعة الاسرائيلية وكذلك فى فروع اخرى من الاقتصاد . وتنتشر الـ ١٧٠ شركة الشريكة بهذا القدر أو ذاك فى « كلال » فى كل اقسام الاقتصاد الاسرائيلى ، واذا ما اجرى بينو غيتر حسابا للمدى الطويل يستطيع ان يجلس على اكاليل الغار ، فان نصيبه ونصيب بنك ديسكونت فى هذا المجمع العملاق مضمون تماما .[١]

الصيرفى مهتم بالتعليم العالى

أبدى جيتر اهتماما كبيرا بشركة استثمارات بنك ديسكونت حتى قبل اقامة مجمع « كلال » ، وحين اقيمت الشركة حول اليها جيتر معظم استثمارات مجموعة المستثمرين من جنوب امريكا التى ترأسها ، بما فى ذلك استثماراته هو . وقام ايضا بدور هام فى ابتلاع شركة الاستثمارات بى . آى . سى . من قبل بنك أبناء ريكناتى وشركائهم ، وفى وقت لاحق أرسل ليمثل مصالح بنك ديسكونت فى الشركة الاسرائيلية (حفرو ليسرائيل) التى سيأتى الحديث عنها فيما بعد .

وشغل جيتر سلسلة طويلة جدا من المناصب ، وفى خلال فترة قصيرة فى اوائل السبعينات شغل منصبا سياسيا اقتصاديا مرسلا من قبل بنحاس سبير . وساءت علاقاته قليلا مع سبير فى قضية الشركة الاسرائيلية حين طالب بينو جيتر بتحقيق شامل وعارض بشدة اخفاء الحقائق وطالب باستخلاص النتائج .

وعلق بعض غبار الفضيحة ببينو جيتر حين تزوجت ابنته بياتريس من اتيان لاتسكى وهو ابن صاحب مقهى صغير فى تل أبيب . عرفت بيكسى ـ وهو اسم التدليل لبياتريس ـ

---

(١) فى هذه الأثناء تحول مجمع (كلال) الى اخطبوط يمد أذرعه الكثيرة والمتشعبة إلى جميع المواقع الرئيسية فى الاقتصاد ، وكان المجمع العملاق يخضع لسيطرة بنك هوعلم وبنك ديسكونت . وفى عام ١٩٨٣ تغلبت رغبة الصيارفة المتحكمين بالمجمع وتقرر شراء « الشركة الاسرائيلية » المعفاة من الضريبة (انظر فصل ضيوف أعزاء) التى كان قسم كبير من أسهمها فى حوزة بنك همزراحى والبارون روتشيلد ومجموعة ايزنبرج . ولكن الصفقة لم تتم .

حبيبها حين جاءت لفتح حساب بنكى . كان اتيان لاتسكى هو الذى فتح لها الحساب ، وكان للاثنين بالتأكيد مواضيع مشتركة للحديث ، حيث أن بياتريس كانت تعمل فى تلك الفترة كموظفة بنك .

وكما يبدو لم يكن بينو جيتر سعيدا بهذا النسب ، فاستدعى ايتان لاتسكى لمحادثة كان هدفها واضحا . ووصفها لاتسكى هكذا : « لم تكن لدى فكرة عن مدى ثراء آل جيتر ، كنت أعرف ان لهم صلات مع الخارج ، ولا أكثر من هذا . كان غيتر أول من أظهر لى كم هو غنى حين استدعانى للقائه ، عرفت من كلامه أنه مليونير ، لكن ليس مليونيراً عاديا ، بل مليونير كبير (سوبر) .

حققوا مع لاتسكى « حول المستقبل » ، أو بمعنى آخر « ما إذا كان يستطيع اعالة بيت وعائلة وكيف » ويروى إبن البورجوازى الصغير من تل أبيب أنه برهن لبينو جيتر على احتمالات نجاحه فى ذلك بدون مساعدة المليونير الكبير . ويقول لاتسكى أن جيتر سأله ردا على ذلك بسخرية وتهكم عما اذا كان يريد ان يترك وظيفة الكاتب فى بنك البائسة و « يدخل الى اعمال أصحاب الملايين » .

ويتابع لاتسكى : « ادركت أنه يهزأ بى وقد ترك انطباعا لدى أنه انسان ذكى ماكر لا يأخذ احدا للعمل معه لمجرد أنه تزوج ابنته » . وتبين أن جيتر خرج من اللقاء وقد حقق نصف رغبته فقط ، فلم يلغ الزواج ، انما أُجِّل لمدة سنة .

ومع الزواج منح بينو جيتر ابنته وحبيبها سيارة فورد اوسكورت وشقة فاخرة فى شارع ليفسكى بتل أبيب ، علق لاتسكى على ذلك بقوله : كان فى وسع جيتر أن يشترى لى فيلا ، لكنه لم يرغب فى ذلك » .

لم تغب عن بال اتيان لاتسكى المجالات التى انفتحت أمامه فى اعقاب زواجه ، فراح يتعلم القانون . ولم يظفر الزوجان بأية مساعدة من جيتر الثرى حتى ولدت بنت لهما وحفيدة له ، وعندها أخذ جيتر يزورهم مرة فى الشهر ، وكان دائما ينادى ابنته الى المطبخ حيث يناولها المال ، لم يعطها شيكات مطلقا ، بل نقدا ، وكان المبلغ الذى خصصه جيتر لهما هو . . . ١ ليرة ، وكان معدل الأجر الشهرى للموظف فى ذلك الوقت ٧٠٠ ليرة . وحسب ظروف اتيان لاتسكى المتواضعة لم يكن للزوجين سبب للتذمر .

وكان للقرابة العائلية المزيد من الفوائد والميزات . ويتحدث لاتسكى بشغف عن قضاء الاجازة فى سويسرا حيث كان يقوم بالنزهة مع حميه بينو جيتر فى الجبال ويتسامران أثناء قيام زوجته وحماته ـ بشراء الحاجيات .

أراد اتيان لاتسكى أن يبدأ كمحام متمرن قبل الموعد المقرر بسنتين . ولم يبخل عليه بينو جيتر باتصالاته المفيدة ، وقبل لاتسكى كمتمرن فى مكتب حاييم تسادوك من كبار قادة

« مباى » ، والذى اصبح فيما بعد وزيرا للتجارة والصناعة ووزيرا للعدل وقد كان فى حينه صاحب اكبر مكتب محاماة فى اسرائيل ، يتسلم بشكل دائم قضايا كبيرة وهامة حكومية وغير حكومية .

وكما أن الشهية تأتى مع الأكل فقد طلب لاتسكى أن يتابع تخصصه فى الولايات المتحدة . واقترح عليه جيتر أن يجرب حظه فى مكتب المحاماة التابع للسناتور بروسكوفر ، أحد أصدقائه . ولسوء الحظ لم يقبل لاتسكى للعمل فى هذا المكتب ، فخطر له أنه يستطيع أن يتخصص ايضا فى فرع العمل فى بنك ديسكونت فى نيويورك .

لم يوافق على هذا حموه الغنى ، فقد كانت تساوره الشكوك بالنسبة لصهره ، واذا قدر واشتغل لاتسكى هناك فلن يكون جيتر هو الذى عينه فى هذا العمل . ويروى لاتسكى أن حماه وجهه الى مدير اعمال ديسكونت فى الولايات المتحدة ، رفائيل ريكناتى ، « حتى لا يقال انه هو الذى ادخل هذا المعتوه » حسب تعبير لاتسكى .

وبعث لاتسكى الى رفائيل ريكناتى بتاريخ حياته وتوصياته ، فتقرر أن يمكنوه من التخصص كمحام فى البنك . وسكنت عائلة لاتسكى فى شارع رقم ٧٠ المحترم ، ومنذ ذلك الوقت ابتدأت المتاعب . اوشك اتيان لاتسكى على الانهيار من الناحية النفسية ، ويرجع ذلك الى عجزه عن اتقان اللغة الانجليزية ، « وبدون اللغة الانجليزية ما من أمل فى الوصل الى القمة فى ديسكونت » .

انزعج جيتر من رسائل ابنته فهرع الى الولايات المتحدة حيث أرسل صهره التعيس الحظ الى اطباء نفسانيين للعلاج ولكن ذلك لم يأت بفائدة ، فقد كان المرض قد استبد به وتقرر فصله . ويقول لاتسكى أنه عقد اجتماع لهذا الغرض فى مكتب أهرون كهانا الذى كان نائب رفائيل ريكناتى فى نيويورك . استمر الاجتماع من الثامنة صباحاً حتى الخامسة بعد الظهر ، حيث لم يبخل المشاركون فيه على أنفسهم فى اثنائه بالمرطبات والانبذة الفاخرة . وفى نهاية الأمر أمروه بالعودة الى البلاد .

وصدع لاتسكى بالأمر ، وأخذ مباشرة من مطاربن جوريون الى مستشفى للامراض النفسية ، وكانت ظروف العلاج هذه مريبة للغاية ، حيث لم يكن هناك أى علاج رسمى . وبدا ان بينو جيتر لم يشأ أن يلفت انتباها كبيرا للقضية فحاول التحايل على الاجراءات المعتادة ، وبلغ مراده فى نهاية الأمر ، وتلقت ابنته العزيزة بيكسى وثيقة الطلاق . وفى نطاق التسوية نقلت ملكية الشقة فى شارع ليفسكى الى لاتسكى ، كما أنه تلقى المزيد من المال .

ولم يكن ايفان لاتسكى الوحيد الذى عولج فى تلك الفترة ، فقد أصيب بينو جيتر نفسه بانهيار عصبى نتيجة لانهيار « الشركة الاسرائيلية » ، وعولج لفترة ما فى مصح محترم فى سويسرا .

وكان من شأن الانقلاب السياسى فى عام ١٩٧٧ والقضايا المزعجة التى تورط فيها جيتر - ولاشك أن السن ايضا فعل فعله - أن أدت إلى تناقص تدريجى فى عظمة ذلك الانسان الذين وصل الى أعمال الصيرفة من أعمال الجلود واللحوم . لكنه لم يكن الوحيد فى ذلك ، ففى اواخر السبعينات واوائل الثمانينات طرأت تغييرات بارزة وهامة فى بنك ديسكونت .

ابتدأ ذلك بدانيال ريكناتى . كان ذلك فى عام ١٩٦٩ حين أسست شركة التعزيز آى، دى، بى، التى ابتدأت عملها فى اوائل عام ١٩٧٠ . أسست الشركة طبقا للنظام الامريكى بهدف ايجاد مؤسسة عليا تجمع كل أعمال عائلة ريكناتى وشركائها الاساسيين ، وقد حرصت عائلة ريكناتى على المحافظة على سيطرتها . وكانت شركة اى . دى . بى ، تحت سيطرة شركة « الصيانة المالية لاسرائيل » ، وشركة سفن الشحن « إليام » وشركة التمويل والاستثمارات هذه الشركة التى سبقت شركة استثمارات بنك ديسكونت .

وفى اوائل الثمانينات طرأ تغيير هام اضافى ، كان هذه المرة مصحوبا بتغير نوبات . ففى عام ١٩٨١ اقيمت شركة آى . دى . بى للتطوير التى أريد لها ان تركز فى ايديها جميع الاعمال غير المصرفية التابعة لبنك ديسكونت . وتسلمت الشركة زمام السلطة فى شركة الاستثمارات بى . آى . سى ، وثلث اسهم « كندا بسرائيل » ومعظم أسهم « استثمارات ديسكونت » ، وأسهم ديسكونت فى مجمع « كلال » واسهمه فى شركة الاستثمارات التابعة للبارون دى روتشليد ، يشروف ، كما تسلمت آى . دى . بى السلطة فى شركة « يترون » وهى شركة استثمارات تعمل بسندات الدين والاوراق المالية .

وفى شهر إبريل ١٩٨١ أعلن دانيال ريكناتى استقالته من الادارة الفعلية لبنك ديسكونت وهو فى الستين من العمر ، ولم يكثر الصحفيون من الحديث عن اسباب ذلك فى الملاحق الاقتصادية . وتجرأ المتعمقون على التلميح إلى اسباب وظروف صحية ، وبالفعل فان دانيال ريكناتى أصيب بمرض بركينسون (ارتجاف الأطراف) الذى يحول بالفعل دونه والقيام بمهام منصبه كما ينبغى . وعلى كل حال ظل دانيال يحتفظ بلقب رئيس مجلس الادارة لـ آى . دى . بى دون أن يكثر من الذهاب إلى العمل . وانتخب أخوه رفائيل ركناتى الذى يصغره بسنتين والذى أدار اعمال بنك ديسكونت فى نيويورك لمنصب رئيس إدارة البنك ، بينما عين ايلى كوهن الذى كان مدير البنك العام بالوكالة رئيسا للادارة الجديدة

لديسكونت ، واصبح « أكبر صيرفى فى مجموعة بنك ديسكونت من غير عائلة ريكناتى » ، حسب تعبير الصحفيين .

وفى الوقت نفسه أعدت عائلة ريكناتى الجيل القادم ، ووضعته فى مواقع الانـطلاق المريحة . وضم ليون ريكناتى (الحفيد) الملتحى الذى كان فى الثالثة والثلاثين من العمر الى الادارة الجديدة للبنك ، بينما ضم ابن عمه الشاب الاصغر منه ابن رفائيل ، أودى ريكناتى الى الادارة الجديدة أيضاً . ولاشك أن هذين الاثنين سينـطلقان فى المستقبـل الى رأس السلم .

الوريث يتـــزوج

سار ليون ريكناتى المولود فى عام ١٩٤٨ فى تل أبيب فى الطريق المألوف لابناء الاغنياء فى تل ابيب ، الى الثانوية ثم الى الجامعة ، وقد حصل على اللقب الجامعى الثانى فى ادارة الاعمال من الجامعة العبرية فى القدس . وفى اثناء التعلم تعرف الى ميرا ليتشفسكى ، وهى ابنة معلمين من طبعون . وزوجة ليون ريكناتى هى اليوم مخرجة سينمائية ونحاتة فى أوقات الفراغ ، وهى لاتستطيع بسبب المهن التى اختـارتها أن تتجنب أضـواء وسائـل الأعلام . ويبدو أن زوجها ، على الرغم من أنه كان فى البدء متحفظا الى حد بعيد كابناء عائلته الآخرين ، أخذ يستلطف الاعلان ، فقد اجرى لقاءً صحفياً مع ميرا ريكناتى فى صحيفة « لأشا » (للمرأة) وتكلمت فيه عن حكاية زواجها وحياتهـا مع زعيم البنـك وكشفت عن بعض تفاصيل حياتها الداخلية .

قالت ميرا ريكناتى ان الأمر ابتدأ بمجرد صـداقة عـادية فقـد كان ليـون يتعلم معها الأحصاء ، ودأب على مرافقتها الى مسكنها فى كريات يوبيل بالقدس . وان صديقـاتها ذكروا لها أن هناك شابا من عائلة هامة ، لكن ذلك لم يهمها وحين سئلت عن طراز السيارة التى كانت معه وهو يتودد اليها قالت ان أبويه لم يدللاه ، وزعمت أنه لم يحصل على سيارة إلا بعد أن أنهى تعليمه وحصل على اللقب الأول .

أما حكاية الحب الحقيقية فابتدأت بعد أن اثارت ميرا ليتشفسكى غيرة ليون ريكناتى عندما راحت تحقق معه حول شاب معين من معارفه وجه لها دعوة لفيلم سينمائى ولكنه مرض . ووصلت السيدة ريكناتى فيما بعد الى شقه ليون فى حى رحافيا حيث كان له شريك يدعى امنون غولدنبرغ (ليس هو المحامى المشهور) . وتصف ماجرى هكذا : « كان ليون حرارته مرتفعة وجئت لزيارته بسبب مرضه وفى تلك الليلة تحدثنا ثلاثتنا : امنون وليون وأنا . واعد الاثنان عشاء على أضواء الشموع . . أية أبهة وأى جو ، وفى تلك الليلة

تحابينا عرفت حساسية ليون ، كان فى شقته تليفون ، نظرت نحوه فعرف ان ليس لى تليفون خاص واقترح على أن أتصل بأبوىّ اللذين كنت ازورهما مرة كل اسبوع ، ولا ازال اذكر حتى اليوم ثمن تذكرة السفر وهى خمس ليرات وستين قرشا . لقد دللنى ليون ، بدون تبجح ، بتواضع . كان فى الصحن فستق ، فمن كان يسمح لنفسه بأكل البندق الغالى ؟ . . »

وتقول ميرا ان ابويها كانا على استعداد « للاكتفاء » بليون ، مع انهما كانا يتمنيان لها الزواج بطبيب . وحضر حفل الزواج الذى اقيم فى فندق هيلتون الفخم « رئيس الحكومة وموشى ديان وامثالهما » . وحين قررت ميرا ريكناتى أن تخرج فيلما لم يكن توفير المال اللازم لذلك صعبا ، فقد ساعدت عائلة زوجها فى ذلك ، كما شارك فى تمويل الفيلم موشه شبيلمان وشلومو مغربى ، سليل عائلة عريقة شبيهة بعائلتى كيرسو ومطلون . وتقول ميرا ان الحياة الزوجية ليست بالعمل المتعب : فالزوجان الشابان ، كما تزعم ميرا ريكناتى يعملان بالشعار القائل « عش ودع غيرك يعيش » .

ولد أودى ريكناتى ، ابن عم ليون ، فى نيويورك فى عام ١٩٤٩ . تعلم فى مدرسة ابتدائية فرنسية فى الولايات المتحدة ، ثم فى مدرسة هرتسليا الثانوية بالطبع بتل ابيب . وحصل على اللقب الجامعى .B.A فى العلوم الاجتماعية من الجامعة العبرية فى القدس . ثم تزوج ايلانة رونت ، وكان ، مثله مثل ابن عمه ، قد حظى بمساعدة غيئولا شموئيلى حسيدوف التى سبق وذكرنا موقفها من زواج الحب .

البنك هو أيضاً صديق

لاينتهى الاسلوب الجديد لآل ريكناتى الشبان بحياتهم الخاصة . ففى السنوات الأخيرة انشغل بنك ديسكونت وفروعه بأمور عدة لو سمع بها ليون ريكناتى الأول لهز رأسه علامة الاندهاش .

احدى القضايا المشهورة جدا هى قضية « البيع بالناقص » لأسهم « آى . دى . بى للتطوير » الجديدة التى طرحت للبيع فى بورصة تل أبيب فى أواخر صيف ١٩٨١ . لمح مستشارو الاستثمارات فى فروع بنك ديسكونت لزبائنهم أنه من المجدى لهم اقتناء أسهم اى . دى . بى للتطوير ونصحوهم أيضاً ببيع أسهم اى . دى . بى العادية . لماذا ؟ هناك تفسير فى صحيفة هارتس ٤ سبتمبر ١٩٨١ جاء فيه : « يبدو أن هذه التوصية جاءت فى اعقاب إنخفاض رصيد أسهم اى . دى . بى فى البنك » . وبمعنى آخر كان البنك قد باع لزبائنه أسهم اى . دى . بى بأسعار مناسبة . كانت الأسعار جيدة لدرجة أن القائمين

على آى . دى . بى لم يستطيعوا مقاومة الاغراء فباعوا كميات كبيرة من الأسهم لدرجة قلت معها كمية الأسهم المتبقية فى حوزتهم كثيرا . وحتى يعيدوا التحكم فى قسم كبير من الأسهم كان يجب عليهم أن يشتروها من الزبائن ولكن أسعار اسهم اى . دى . بى العادية كانت مرتفعة ، فوجدوا الحل فى شكل أسهم آى . دى . بى للتطوير .

ومن البديهى أنه حين ينصح جميع مستشارى الاستثمارات زبائنهم بالتخلص من اسهم اى . دى . بى العادية فان أسعارها تنخفض ، وعندها يستطيع رجالات ديسكونت أن يعززوا ، وبأسعار رخيصة رصيد الأسهم التى فى حوزتهم ، وهكذا كان . ولكن القضية لم تنته بهذا ، فيجدر بنا ان نرى ماذا جرى لأسهم آى . دى . بى للتطوير التى أوصى بشرائها مستشاروا الاستثمارات فى ديسكونت فبعد أيام قليلة من الاتجار بالاسهم انخفضت أسعارها فجأة بنسب مئوية كبيرة . وكان السبب بسيطا : بعد أن جمّع رجالات ديسكونت ما يكفى من أسهم آى . دى . بى العادية اخذت اسعارها فى الارتفاع بوتيرة سريعة أكثر من وتيرة ارتفاع اسهم آى . دى . بى للتطوير حتى ان اصحاب الأسهم أخذوا ببيعها كيما يعودوا ويشتروا أسهم آى . دى . بى العادية . ولكن بنك ديسكونت اشترى من زبائنه الأسهم التى باعهم اياها ، وذلك بأسعار ومنخفضة .

صاغت الصحيفة هذه الصفقة المريبة بلسان حذر قالت : « المستثمرون الذين قبلوا بنصيحة مستشاروا رجال ديسكونت وتحولوا من اسهم آى . دى . بى العادية الى اسهم آى . دى . بى للتطوير خسروا من ناحيتين ، فمن الناحية الأولى لم يستفيدوا من ارتفاع اسعار أسهم آى . دى . بى العادية ، ومن الناحية الأخرى خسروا بشراء اسهم آى . دى . بى للتطوير » .

ومن التقاليد المحافظة التى لايزال بنك ديسكونت متمسكا بها أنه ليس له ناطق باسمه ، وكان رئيس مجلس ادارة البنك ايلى كوهن هو الذى أجاب على الاسئلة الخاصة بهذه القضية . لم ينكر ان موظفيه أوصوا بالتحول من أسهم اى . دى . بى العادية الى آى . دى . بى للتطوير ، لكنه زعم ان هذه لم تكن سياسة ادارة البنك ، بل مجرد توصية شخصية اعطاها المستشارون لتوجيه بعض المستثمرين » . . ولم يسأل الصحفى المهذب ايلى كوهن كيف حدث أن جميع المستشارين أوصوا كل الزبائن بالشىء نفسه اذا لم يكن ذلك « سياسة ادارة البنك » ، وكان ذلك من منطلق الاهتمام الودى بتوجيه المستثمرين فقط .

كان هذا هو الفصل الأول فقط من لغز آى . دى . بى للتطوير . إذ بعد مرور بضعة اشهر فقط ، وفى السابع من نوفمبر ١٩٨١ شرعت شركة آى . دى . بى للتطوير تبيع أسهمها غير الموجودة لمدة شهر كامل ـ حتى انتبهت الصحف لهذه العملية .

ومعنى هذا أن شركة آى . دى . بى للتطوير باعت لشهر كامل ، أسهما لم تكن تملكها ، وذلك لتلبى الطلب من قبل الزبائن ، دون أن يكون هناك ارتفاع فى الأسعار . وهذا النوع من البيع مسموح به ، لكن بعكس قانون البورصة ، نفد هذا البيع بدون أن تزيد أسعار الأسهم . وطلبت ادارة البورصة تفسيرا لذلك من البنك ، فاجتمع مديروا البنك لمدة لا تقل عن اربع ساعات كى يعدوا الجواب . وحسب التفسير الأول الذى اعطاه البنك قيل ان « خطأ » وقع فى التقرير المقدم الى البورصة ، وان بيع أسهم آى . دى . بى للتطوير جرى بواسطة شركة تابعة توجد فى حيازتها وفرة من أسهم آى . دى . بى للتطوير . ولكن هذا التفسير لا يوضح كيف لم تكتشف ادارة البنك خلال شهر كامل هذا « الخطأ » فى التقرير ، حيث انه ، خلال الشهر المذكور كان الطلب كبيرا على اسهم آى . دى . بى للتطوير ، التى وافق البنك على بيعها دون أن ترتفع اسعارها .

واكتفت ادارة البورصة ، التى لا تميل الى مواصلة التحقيق فى ما يتعلق باعمال البنوك الكبيرة ، بتفسيرات رجالات بنك ديسكونت الواهية بانهم باعوا على مدى شهر اسهما لزبائنهم فى الوقت الذى لا توجد فيه هذه الأسهم المبيعة فى حوزة من يبيعها ودون أن ترتفع أسعارها .

لم تكن هذه هى الفضيحة الوحيدة التى تورط فيها آل ديسكونت . فى مطلع شهر يناير ١٩٨٢ علم أنه فى نطاق « التنظيم من جديد » فى ديسكونت نقلت صناديق ائتمان مربحة جدا ، تابعة لشركة بنك ديسكونت للاستثمارات ، الى ادارة هيئة جديدة تسمى « ايلنوت » . وكانت صناديق الائتمان هذه أحد مصادر الربح الهامة جدا لشركة الاستثمارات ـ ولكنها نقلت الى هيئة جديدة بدون سؤال اصحاب أسهم استثمارات ديسكونت أو علمهم . وتم نقلها مقابل ثلث أرباحها فى السنتين التاليتين للنقل ـ وهو مقابل زهيد جداً . وقد تكلم أحد مستشارى السندات المالية بصراحة على صفحات الصحف فقال عن هذه القضية : « اذا كان هناك ما يسمى باستغلال الجمهور فهذا هو » . ولم يرد دان طولكوبسكى على ذلك .

وفى فضيحة أخرى لم تستطع ادارة البورصة الصبورة ان تصمت . وكان هذا فى حادثة الاتجار بسندات مصانع ورق حديرة المالية الموجودة تحت سيطرة بنك ديسكونت . فقد اوقف الاتجار بهذه السندات لثلاثة ايام فى شهر أغسطس ١٩٨١ ، مع توبيخ شديد لادارة شركة مصنع ورق حديرة (تيار حديرة) واسهم هذا المصنع يتاجر بها أيضاً فى بورصة نيويورك ، وهناك لم تتقيد الشركة بشروط الاتجار التى تشتمل على اعلان تكهن على فترات محددة . ولم تعلن الشركة أى تكهن ، ورفضت ابداء الأسباب ، واكتفت بالقول ان عدم نشر التكهن كان « لاسباب تحتفظ بها الشركة » . ونتيجة لذلك منع الاتجار بسندات « تيار

حديرة » المالية فى بورصة نيويورك . لكن ، لسبب ما ، لم يتم اعلام بورصة تـل ابيب بذلك ، واستمر الاتجار بأسهم « تيار حديرة » فيها كأن شيئا لم يحدث . . .

ولاترتبط جميع فضائح ديسكونت بالبورصة . ففى اوائل عام ١٩٨٢ تبين فجأة لزبائن البنك ، من قراءة الصحف ، أن مصرفهم الذى هو أيضا « صديق » دأب على استيفاء الفائدة من طالبى الاعتمادات لأمد طويل مرة كل نصف سنة مقدما ، وليس مرة كل ثلاثة أشهر كما هو المعتاد فى الجهاز المصرفى . اما تفسير رئيس مجلس ادارة البنك ايلى كوهن لذلك فكان أن البنك يفعل هذا فقط بالنسبة للقروض الطويلة الأمد وبمناسبـات قليلة نسبياً .

وطنية محدودة الضمـــان

فى السنوات الأخيرة جاء أمران هـامان لمسـاعدة البنـوك بشكل عـام ـ وعرف بنـك ديسكونت كيف يستغلهما جيدا : التضخم والتعاون من جانب الحكومة . اما التضخم فقد مكّن البنوك من تخفيض دفع ضرائبها المستحقة وضرائب الشركات التى تسيطر عليها الى الحد الأدنى وقد اغمضت الحكومة عيونها بكل بساطة ، ولم تحتج على ان البنوك ذات الاربـاح الهائلة تـدفع ، بـالنسبة لإيـراداتها الكبيـرة ضريبـة تقل عـما يدفعـه قسم من المأجورين .

وكانت فضيحة موازنة شركة « سوبرسل » التى يسيطر عليها بنك ديسكونت حادث الاختبار . ففى عام ١٩٨٠ نشرت سوبرسل مسودة استعراض بمناسبة طـرح اسهم ، وذلك لعام ١٩٧٩ . وحسب هذا الاستعراض كانت ارباح الشركة فى تلك السنة ١٣١ مليون ليرة ـ اى بزيادة ٢٧ فى المائة بالمقارنة بالسنة السابقة ، أما ما دفع للضرائب ، مقابل هذا ، فكان مبلغ ٦,٥ مليون ليرة[1] فقط ، أى أقل من ٥٪ وهذا مـا حدث : فقـد صـرحت « سوبـرسل » أن ٩٦ مليـون ليرة تـأتى من فـوارق الارتبـاط ، (هتسمـدة) والفائدة ، ولذلك فالايرادات هذه معفاة من الضرائب ، حيث أنها تحول الى الشركات التابعة لسوبرسل ، ومن الناحية الثانية يعترف بنفقات التمويل للشركـة الأم . وهكذا تنخفض أكثر فاكثر نسبة المدخولات الخاضعة للضريبة . . . ولا حاجة للقول ان سوبرسل استمرت بهذا الاسلوب ، وفى عام ١٩٨١ دفعت الشركة ضريبة بنسبة ٦٪ فقط ـ أى أقل من أى عامل أجير فى لغة الاقتصاد .

---

(١) أى ما يوازى ٢٧٠ الف دولار فى حينه .

وبالطبع يحصل آل ريكناتى على نصيبهم فى الأرباح الهائلة . وحسب الاتفاقية بين شركة آى . دى . بى وبين شركة الصيانة المالية فى اسرائيل (احزكوت فينانسيوت بسرائيل) التابعة لعائلة ريكناتى يتلقى انباء ريكناتى ٧,٥ فى المائة من الربح الصافى « كرسوم مقابل ادارة » .

ولكن ابناء ريكناتى لا يتسلمون المبلغ كله ، بل يكتفون باثنين فى المائة ، فقط من الربح الصافى ، اما الفرق بين المبلغ الذى يتسلمونه والمبلغ المدفوع للشركة التى يمتلكونها فيحول الى صناديق لمساعدة الفنون والثقافة والاعانة .

وانتقلت اللعبة ايضا الى مجمع « كلال » حيث لبنك ديسكونت نصيب وافر فيه كما مورست فى البنك نفسه .

وهكذا أتضح انه فى عام ١٩٨١ ارتفعت ارباح البنوك ـ وعلى الرغم من ذلك دفعوا ضريبة أقل بكثير ، ونال بنك ديسكونت نصيبه من هذه الوليمة . وارتفع الربح الصافى الحقيقى لبنك ديسكونت فى تلك السنة ١١٪ الا انه مع ذلك دفع البنك لسلطة ضريبة الدخل ٤١٪ فقط من الربح الفعلى مقابل ٥٦٪ فى السنة السابقة .

وينسب صيارفة ديسكونت هذا الى « تنظيم الضريبة » الذى قصد به منع تآكل رأس المال المستقل للبنوك ولكنهم اعترفوا بأن لتعاظم الفروع فى خارج البلاد دورا هاما فى نجاح اصحاب البنوك فى التخلص من دفع ضريبة الدخل حسب القانون .

ولاشك ان بنك ديسكونت فى مقدمة المستفيدين فى هذا المجال . فالوطنية البارزة لدانيال ريكناتى ودان طولكويسكى وبينو غيتر وشركائهم لا ينبغى لها ، حسب اعتقادهم أن تمس ارباحهم . واذا كان ضروريا تصدير ارباح رأس المال الاسرائيلى ، بهدف تحقيق الأرباح ، فينبغى اذن فتح فروع فى الخارج لكى تكون فى الواقع ملاجىء ضريبة ـ فهذا بالضبط ما يفعله الديسكونتيون النشيطون النجباء .

وهم يفعلون ذلك بهمة ونشاط اكثر من الآخرين ، ففى عام ١٩٨٠ كانت نسبة اعمال بنك ديسكونت فى الخارج ٢٥٪ من مجموع اعمال البنك ، وهى نسبة اكثر من اى بنك اسرائيلى آخر . ومن هنا تنجم نسبة الضريبة المنخفضة التى يدفعها البنك ، حتى بالنسبة للبنوك الأخرى حيث يوجد فيها أيضا خبراء كبار فى هذا الشأن ، أى للتهرب من دفع الضرائب فى اسرائيل . ويمتلك بنك ديسكونت « بسرائيل ديسكونت بنك » فى نيويورك و « ديسكونت بنك » فى امريكا اللاتينية وبنك باركليس ديسكونت الذى له ايضا فروع فى الخارج ، والمزيد من الفروع فى ميامى ولوس انجلوس فى الولايات المتحدة وتشيلى ولوكسمبرغ وجنوب أفريقيا ولندن وكندا .

وفى عام ١٩٨١ ، حسبما صرح ابناء ريكناتى بافتخار ، انقصوا رواتبهم ! ففى عام ١٩٨٠ تلقوا ٩,٦ ملايين شاقل ، فى حين أنهم تلقوا ، فى السنة التالية ، من شركة آى . دى . بى ١٤,٧ مليون شاقل فقط[1] ، ومعنى هذا انخفاض حقيقى فى حين ارتفعت مرتباتهم ب ٥٣ بالمائة فقط مقابل السنة السابقة اذ كان التخضم اعلى من ذلك بكثير . وبالطبع لا يذكر ابناء ريكناتى أن اجورهم ارتفعت قبل ذلك بسنة بنسبة ١٧٤٪ ـ وذلك أكثر بكثير من نسبة التخضم فى حينه وهى فقط ١١٣٪

ثلاثة بنوك صغيرة

ارنست يوفت هو رجل ثرى بل ثرى جدا لكنه ، على الرغم من ذلك ، يشعر باحباط معين حين ينظر الى انجازات عائلة ريكناتى . وآرنست يوفت ـ لأنه يحرص على أن يلفظ اسم العائلة بياء مضمومة ـ يقف مع ذلك على رأس مديرو البنك الكبير فى اسرائيل ، ولكن هذا البنك ليس مملوكا له ولا يتبع لعائلته .

ولو كان تسلسل الاحداث مختلفا ـ ربما كان من المنطقى أن يقف آرنست يوفت على رأس امبراطورية اقتصادية جبارة مرتكزة على أموال وقوى البنوك اليهودية من المانيا التى كان آرنست يوفت من مهاجريها الأوائل ، لكن الأمور لم تسر كذلك .

أسس المهاجرون من المانيا ثلاثة بنوك فى اسرائيل كان آرنست يوفت مرتبطا بكل منها بشكل أو بآخر . وكان بنك يوفت هـو الأول منهم الذى فقـد استقلالـه . ففى أواخر الخمسينات تنازلت عنه العائلات المؤسسة ، أما البنكان الآخران ، بنك « إيليرن » وبنك « فويختغونغر » فابتلعتهما المجمعات الكبيرة بعد حرب الايام الستة فقط .

وقد ابتدأت القصة فى نهاية القرن الثامن عشر فى منطقة تقع بين فرنكفورت والحدود النمساوية فى جنوب بافاريا الالمانية ، ففى ذلك الوقت أخذت ألمانيا تستيقظ من سباتها

---

(١) اى ٢,٢٥ مليون دولار ، تجدر الاشارة الى ان مشاعر حب الخير لدى أصحاب البنوك لا تنتهى عند الأجور . فأحيانا يعرفون كيف يدمجون مشاعر حب الخير وشهوة الربح فى طريق مستقيمة وساخرة معا . ومثال ذلك ما جاء بالاعلان المنشور على فترات فى صحيفة محلية تصدر فى القدس « شتاء بارد وقاس ينتظر مئات العجزة المحتاجين فى القدس » . وجاء أيضا « ولا يستطيعون تدفئة بيوتهم لأنهم يعرفون كم يكلف لتر النفط الذى لا يمتلكونه » . لذلك اقام بنك ليئومى وبنك ديسكونت معا صندوق احسان نشر ذلك الاعلان الذى يطلب من الجمهور التبرع بسخاء كيما يوزع البنكان النقود على عجزة القدس المتجمدين من البرد . اما الذى لم يرد ذكره مطلقا فى الاعلان أن بنك ليئومى وبنك ديسكونت من اصحاب شركة الوقود الذين يبيعون ذلك النفط الغالى لتلك الدرجة التى لا يستطيع معها العجزة شراءه .

العميق ، وشرعت تلك المملكة الشاسعة تشق طريقها نحو الثورة الصناعية بعد بريطانيا وفرنسا بمئة عام .

وكان المبادرون بحاجة الى تمويل ، وهذا التمويل هيأته البنوك ، وكان كثير منها بنوك يهودية . كانت البنوك الصغيرة هى التى موّلت مد خطوط السكة الحديد المتطورة وصناعة الفولاذ والكيمياء فى مركز أوربا . وفى خلال بعض عشرات السنين خرج من هذه المنطقة الصيارفة اليهود الذين وجدوا لهم أمكنة فى جميع المراكز الصناعية والتجارية فى أوربا وأمريكا - فى باريس وبروكسل وانتويرين وفيّنا ولندن ونيويورك .

ومن هناك أيضا وصل اليهود الذين أسسوا البنوك الثلاثة المذكورة فى تل أبيب ، التى اقيمت فى جادة روتشيلد الواحد بجانب الآخر .

وثلاثتهم جاءوا بعد أزمة ١٩٣١ فى المانيا حيث لم تكن النازية قد اصبحت خطرا حقيقيا بعد . وتعرضت لتلك الأزمة عشرات بل مئات البنوك العائلية الصغيرة فى المدن الريفية وتأثرت ايضا بتلك الأزمة البنوك القوية والكبيرة فى المدن الرئيسية . وحين تسلم النازيون الحكم فى عام ١٩٣٣ وشرعوا فى تأميم رؤوس الأموال اليهودية جاءت تلك العائلات الثلاث الى فلسطين .

كان الأول هو هيرمان إيليرن ، وأصله يعود الى فرع العائلة الذى أقام بنك أغنس إيليرن فى مدينة بادن فى نهاية القرن التاسع عشر . ويمكن الاستدلال من سيرة حياة العائلة على ان فترة ازدهار هذا البنك كانت فى سنوات التضخم المريع التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، حين أتقن ابناء إيليرن الاتجار بسندات الدين الدولية والتعامل بالنقد الاجنبى . فى تلك السنوات انزرعت فى المانيا بذور الفاشية فى اعقاب هزيمة الجيش القيصرى الرائع ، وحين اصبحت الديون الاجنبية عبئا على الاقتصاد الألمانى ، وحيث أصبح التفاوت فى توزيع الدخل القومى من عوامل الاثارة للجمهور وأحد عوامل عدم الاستقرار الائتلافى فى قمة السلطة . ولكن اعمال بنك إيليرن فى بادن ، شأنها شأن أعمال البنوك الأخرى - ازدهرت لأنه تعلم كيف يلائم نفسه ويساير روح العصر والظروف المتغيرة .

وصل بعد هرمان ايليرن الى البلاد المصرفى يعقوب يوفت الذى كان يدير وقتها« بنك يوفت - زوندهايمر وشركائهم » فى برلين . وكان أبويعقوب يوفت هو الذى أسس البنك فى مدينة فرانكفورت على الماين ، فى حين أسس عم يعقوب يوفت بنك يوفت فى لندن . تزوج يعقوب يوفت من اليزا فويختفونغر - ابنة احد أصحاب البنوك . وولد فى هذا الزواج آرنست يوفت الذى أصبح فيما بعد المدير العام لبنك ليئومى . وكان شريك يعقوب يوفت ، الذى توفى بعد قدومه الى فلسطين بسنوات قليلة - فى عام ١٩٣٩ - ألفرد فويختفونغر . وكان الشريك الثالث مصرفياً يهودياً - المانياً يدعى روبرت ليفى .

وبعكس آل ريكناتى ، أسس يعقوب يوفت مصرفه فى القدس وليس فى تل أبيب . لإعتقاده انه بوجوده فى القدس قد يحظى بجزء من أموال المؤسسات القومية وأموال حكومة الانتداب .

وجاء أخيرا الى البلاد أبناء فويختفونغر ، كان ذلك فى عام ١٩٣٥ ، ويتميز بنك فويختفونغر عن البنكين الآخرين فى أنه كان ، منذ البداية ، ملكا لشركاء عديدين .

كان الأب الذى أسس اقتصاد العائلة والذى جاء الى فلسطين هو زليغمان فويختفونغر . وكان مرتبطا مع آل فسرمان وهم عائلة تجار وصيارفة من المانيا ، وكان زليغمان يتاجر بالادوات المعدنية الغالية وبالنقود . وقد انجب تسعة أبناء كان أحدهم يعقوب ـ ليف فويختفونغر الذى أسس فى عام ١٨٥٧ بنكا باسمه فى مدينة ميونيخ . ووصل هذا البنك الى قمة ازدهاره فى أواخر القرن التاسع عشر حين دخل الى ادارته ابناء يعقوب ـ ليف ، فولتر وانجلو . وإختص بنك فويختفونغر ، شأنه شأن بنك ايليرن بالاسهم وسندات الدين الدولية كما عمل ايضا فى تطوير الأراضى . وكان من بين زبائنه فى العشرينات من هذا القرن الفيلسوف مارتن بوبر ورجل الأعمال الصهيونى ناحوم غولدمان وقد أودع الكاتب توماس مان فى ذلك البنك أموال جائزة نوبل التى فاز بها .

وكان احفاد يعقوب ـ ليف ، ابناء انجلو فويختفونغر ، هم الذين أسسوا بنك فويختفونغر الاسرائيلى فى تل أبيب .

وهكذا اصطف فى نهاية الثلاثينات ، فى جادة روتشيلد فى تل أبيب ، واحدا بجانب الآخر ، ثلاثة بنوك يرتبط اصحابها بعضهم بعضا بصلات الطبقة والأصل ، وفى الأساس توجد روابط عائلية متشابكة .

إيليرن يهتم بالصناعة

كان بين أصحاب البنوك احتكاكات ومنازعات ظهرت منذ البداية . فقد مضى كل منها فى طريق اعمال مختلف ، ثم مالبثوا أن خضعوا لإطار التركيز الذى دمج ووحد الجهاز المصرفى ـ شأنه شأن الحياة الاقتصادية كلها فى اسرائيل ، فى هيئة بعض المحافل الكبيرة التى هى أيضا مرتبطة ومتماسكة بعضها مع بعض .

وربما نبعت الخلافات من طبع المصرفيين المؤسسين العنيد ومظهرهم المتعجرف . وحتى فى اصعب الأيام التى مرت على البنوك الخاصة لم يحاولوا أن يتوحدوا أو يتعاونوا ، ويقول هرمان إيليرن العجوز اليوم عن اقرانه ومنافسيه ما يلى :

« انهى آل يوفت وآل فويختفونغر جامعات ، ونال كثيرون منهم لقب دكتور من جامعات راقية . وكتب الدكتور ليون فويختفونغر ، مثلا ، فى صحيفة صباحيا عن أوضاع السندات المالية . . وكان يعتبرنى عديم ثقافة . ولكنى لم أتأثر كثيرا من مستوى ثقافتهم الجامعية اللامعة ، وانا الذى ابتدأت كموظف متمرن فى احسن بنوك فرانكفورت ولندن ، وعلى الرغم من التقليد القديم ، عرفت جيداً سر العمل المصرفى . حقا ، لم اتكلم أية مرة عن الاندماج ، لكننا لم نتفق مطلقاً على من يقف على رأس البنك المشترك وعلى مقدار رأس مال الأسهم التى ستكون بيد كل من الشركاء » .

ويروى هرمان إيليرن أنه كان يفكر عندما زار البلاد لأول مرة فى عام ١٩٣١ بالاستثمار فى الزراعة ، فقد كان ذلك اكثر فروع اقتصاد المجتمع ربحا فى ذلك الحين ، وتدفقت اليه أموال استثمار كثيرة من خارج البلاد . لكن هرمان ايليرن استأنف ، فى نهاية الأمر ، التقليد العائلى ، فقد كان معروفا جيدا بين المهاجرين من المانيا ، وحين شرعوا فى الهجرة الى فلسطين ، توجهوا اليه طلبا للنصح فى أمور الاستثمار وليدلهم على طريقة لإخراج أموالهم من المانيا . وهكذا ابتدأ بنك إيليرن فى التعامل بالسندات المالية وفى الاستثمارات فى الصناعة .

كانت ميزة بنك ايليرن ، ازاء البنكين الآخرين ، فى رأس ماله الذاتى الضخم . فقد أسس البنك برأس مال مدفوع مكون من عشرات ألوف الجنيهات ، ومعظم هذا المبلغ حُوّل الى فلسطين كاستثمار فى الصناعة ، وفى نطاق تسوية تمت مع السلطات النازية . وتحول هرمان ايليرن الى مستشار استثمارات ، كذلك موّل وشارك فى مصانع كثيرة وعلى نطاق كبير .

يقول هرمان إيليرن : « كنت اشبه بياقوتة فى تلك الأيام ، وكان بنك ايليرن بنكا لتطوير الصناعة ، لكن زبائننا كانوا اكثر جدية » .

تطور بنك ايليرن تطورا كبيرا ، وحين نشبت الأزمة الاقتصادية فى اواسط الثلاثينات كان رأس ماله قد بلغ ٣٠ الف ليرة ، وذلك بعد نجاحه فى سوق الأوراق والسندات المالية ، وخصوصا فى اعقاب انضمام صديق العائلة القديم ، ايبان سولومون من هولندا .

حين ظهرت الفرص الكبيرة التى اتاحتها الحرب العالمية الثانية حاول بنك إيليرن أيضا أن يحصل على نصيبه من عسل أرباح الحرب . وفى عام ١٩٤٣ انضمت الى البنك عائلة زيلخه التى فتحت أمام البنك اسواق الشرق الأوسط . وفى نفس السنة ارتفع رأس مال البنك ليصبح ٥٠ الف ليرة .

ويحكى هرمان إيليرن أنه حين قامت دولة اسرائيل كان فى طليعة طارحى الأسهم الصناعية فى بورصة تل أبيب . كان الإصدار الأول لشركة « ميلر تكستايل » فى عام ١٩٥١ ، وعمل بنك إيليرن بعد ذلك على طرح أسهم « مصانع ورق حديرة » . وكان إيليرن قد إكتسب خبرة فى اعمال السندات المالية من فترة ما قبل قيام الدولة . ففى اواسط الثلاثينات حصل هرمان إيليرن على امتياز احتكارى لمدة سنة لشراء وبيع سندات دين « بنك ابوتيكائى كللى » الذى كان شركة تابعة لبنك اف . ك (الذى اصبح فيما بعد بنك ليئومى) . واندهل الدكتور هوفيان الذى كان فى حينه مدير بنك ابوتيكائى حين اتضح له ، فى مساء اليوم التالى بعد توقيع الاتفاق ، ان إيليرن أفلح فى بيع سندات دين ، فى نفس اليوم ، بمبلغ ٦٠ ألف ليرة اسرائيلية - أى ما يساوى الكمية التى حددت له لثلاثة أشهر ! وقبل انتهاء تلك السنة نجح ايليرن فى بيع سندات دين بمبلغ مليون ليرة اسرائيلية .

كانت البنوك قد أقامت بورصة الأوراق المالية فى تل أبيب قبل الحرب العالمية الثانية ، اذا جاز أن نطلق هذا الأسم على تلك الغرفة الصغيرة فى بنك أف . ك حيث جرت تجارة الأسهم ، كانت الغرفة لشخص يدعى حسون الذين كان أحد مديرى اف . ك . وكان حسون يقوم بعمل المعلن والوسيط والمضارب والمستبدل ، كانت شخصيته ومنضدته تشكلان بورصة تلك الأيام البدائية . وكانت السندات المالية الأساسية التى يجرى الاتجار بها فى تلك البورصة والتى كانت تعرض لزبائن البنوك هى سندات الدين التى تصدرها المؤسسات القومية والهستدروتية وسندات دين بنك اوبتيكائى التى ذكرناها آنفا واوراق بنك هبوعليم وليئومى هشكعوت (الاستثمارات القومية) « وهكشرات هيشوف » التابعة لبنك ليئومى .

وكما فى عام ١٩٣٦ وكذلك فى عام ١٩٣٩ ، ومع نشوب الحرب ، إنخفضت الاسعار باستمرار مما أدى الى انخفاض قيمة سندات الدين احيانا الى نصف ثمنها الاسمى ، وبسبب هذا الانهيار تقرر وقف الاتجار فى البورصة فصار يجرى اتجار غير رسمى خارج أبواب البورصة . ولم يتجشم اصحاب البنوك الأذكياء ، والوسطاء (السماسرة) الذين لا يقلون عنهم ذكاء ، مشقة كبيرة فى جعل المستثمرين البائسين يتخلصون من السندات المالية التى فى حوزتهم - وفى جنى أرباح جيدة عندما صعدت وارتفعت اسعار هذه السندات . وفى تلك الفتره ارتفع شأن السماسرة مثل موريتس وتوخلر اللذين لا تزال اعمالها رائجة حتى اليوم . وكان يوليوس زلتسمان يعتبر أشد السماسرة دهاء وقد باع فيما بعد اعماله لمجمع « كلال » الذى مازال محتفظا ، حتى اليوم ، بشركة السمسرة نفسها

وتدعى « بيتوح » . وكانت هناك أيضا أعمال السادة « زيسغند » و « دينتسيجر » التى انبثق عنها فيما بعد شركة « استثمارات ايليرن » .

ومع قيام الدولة أخذ فى الظهور الاتجاه الذى عظم وإزداد مع الزمن والمتمثل فى التراجع التدريجى للبنوك الصغيرة والمصانع العائلية الصغيرة وفى تعاظم جماعات رؤوس الأموال الكبيرة الوثيقة الصلة بمراكز السلطة السياسية . وكان دفيدهورفيتش الذى اصبح فيما بعد عميد بنك اسرائيل يميل الى التشاور ، بشكل رسمى ، مع مديرى بنك ليئومى الذى كان فى الواقع يقوم فى حينه بعمل بنك حكومى (فيما بعد أسس بنك أسرائيل ليقوم بهذه المهمة) . وادعى اصحاب البنوك الخاصة أن السادة هوفيان وبارت « سمّما الاجواء ضدهم » .

ويقول هرمان ايليرن : أخذت مراقبة البنوك تتلقى منا تقارير دقيقة عن أعمال البنك . كان كل شيء لدينا منظما ، وكنا نعرف دائما اين يقع الخيط الاحمر الذى يعنى تجاوزه التعرض للخطر ، لأنه كانت لنا تجربة مئات السنين . وها هو يأتى هوروفيتش ويفرض قيودا على حجم الاعتمادات ، كما يحافظ على أموال زبائننا كما زعم . » ويضيف ابنه ، عوزمى ايليرن ، وهو صاحب شركة « إلغار هشكعوت » (استثمارات الغار) اليوم ، قوله : فى كل مرة جئت فيها الى بنك يسرائيل فى القدس ، كان هوروفيتش يقول لى غاضبا : « من فضلك قل لأبيك إننى لا أريد أن أتلقى دروسا منه فى أعمال الصيرفه » .

فى الأساس تضررت البنوك الصغيرة من قانون الفائدة ، حددت نسبة الفائدة البنكية ، حسب القانون بـ ٩ ٪ . وفى فترات التضخم التى كانت مستترة أكثر مما كانت ظاهرة ـ استصعبت البنوك الصغيرة منح قروض طويلة الأجل ، بفائدة قليلة كهذه . ومن أجل التحايل على قانون الفائدة ، استخدم اسلوب الكمبيالات الوسيطة والذى كان معروفا فى الخمسينات ، وكانت البنوك الخاصة هى التى تمسكت ، بفضل المنتجين ، بهذا الأسلوب . وبموجب هذه الطريقة لا يكون البنك نفسه هو المقرض ، بل « طرف آخر » يودع أمواله فى البنك ويقرضها لمن يقترض ، يعطى المال بالفائدة الرسمية ، ولكن البنك يجنى مقابل قيامه « بالوساطة » على عمولة عالية ، وهكذا يجرى التحايل على قانون الفائدة .

ولم يمر وقت طويل حتى اكتشف هوروفيتش ورجاله هذه الطريقة فطبقوا القانون ليس فقط على الأموال التى يقرضها البنك بل ايضا على الأموال التى يودعها فى البنك أولئك « المقرضون » أو « الدائنون » الغامضون . ولكن الصيارفه الماكرين وجدوا الرد المناسب لهذا أيضاً : اذ صارت الصفقات تتم منذ ذلك الحين بواسطة شركات فرعية ، ولم تكن البنوك أنفسها تكفل القروض ، بل تقوم بذلك صناديق شعبية مختلفة . واستشاط

هوروفيتش غضبا حين دأب هرمان ايليرن على تقديم التقارير له بطريقته المهذبة بأن حجم الاعتمادات المالية التى يمنحها بنك ايليرن لزبائنه بالطريقة المحكمة هذه ، أكبر بعشرين مرة من مجموع الموازنة الرسمية التى قدمت مع فائق الاحترام الى « بنك يسرائيل » .

وخرج بنك ايليرن من سنوات التقشف هذه قويا نسبيا ، وسار هرمان ايليرن فى طريق ابناء ريكناتى فشق طريقه الى الصناعة المتطورة بسرعة . وحاول هو أيضا أن يأخذ مكانه فى السوق الى جانب قيامه بتمثيل مستثمرين أجانب ، وأسس فى عام ١٩٥٢ شركة « ايليرن للاستثمارات » التى جمعت معظم راسمالها من بريطانيا والولايات المتحدة . وكانت الفكرة التى نفذها هرمان ايليرن هى دمج التجارة مع السندات المالية مع توزيع الاستثمارات فى المصانع ذات السيطرة المعينة فى فرع اقتصادى .

وكان هرمان ايليرن بعيد النظر ، وعرف اهمية الاستثمار فى الصناعة ، لكن كانت تعوزه امكانات بنك ديسكونت الكبيرة ، ومنها العلاقة بالمؤسسة السياسية الحاكمة . وفى محاولة للتغلب على هذه المعوقات راح يبحث عن شركاء . وبالفعل أسست شركة الاستثمارات « إلغار » فى عام ١٩٦١ ، وكان شريكه هنرى تسيمرمان رجل « الشركة المركزية » العريقة . كان ايليرن وتسيمرمان شركاء مناصفة فى « الغار » . وبعد تأسيسها بسنتين اشترت « الغار » مصنعين للأغذية والحلويات : « أوغدان » و « اوردى » ، ولكنها باعتهما بعد ذلك بسنه « لبوجرانو اخوان » اصحاب مصنع « عيسى » الذى بعث حيا بعد انهياره الأول . واشترت « الغار » أيضا مصنعا لتكرير السكر يسمى « سوغت » فى « كريات جت » ، وشركة « عاليه » التى كانت تتعامل بالعقارات . وشاركت الشركة فى تأسيس شركة عملت فى تطوير الرملة واسمها « فيترام » (مختصر بيتوح رمله) ، واشترت قسماً من أسهم « الشركة الاسرائيلية للعلب المعدنية » (هحفره هيسرائيليت لكونسأوت بح) وتوصلت الى السيطرة جزئيا على مصانع المطاط « أمفليكس » و « جوما فير » فى كفار سابا . وفى عام ١٩٦٤ اشترت « إلغار » ثلث أسهم مصانع فورس للأثاث ، كما اشترت قسما من أسهم شركة « موتعاس » للمنتجات الكيماوية .

ومع ازدياد اهتمام هرمان ايليرن بهذه الاستثمارات فى الصناعة قل اهتمامه بمصرفه فراح يبحث عن طريقة لبيعه . كان لبنك ايليرن ١٦ فرعا ، وكانت له دائرة مزدهرة للسندات المالية ، وكانت فيه ودائع كثيرة بالنقد الاجنبى ، ولم يكن هناك خطر حقيقى يتهدده . ولكن هرمان ايليرن أدرك بحسه ان اسرائيل فى الستينات ليست هى أرض الامكانيات غير المحددة كما كانت فى الثلاثينات والاربعينات ، ولم يكن لبنك العائلة آفاق إزدهار وإزدهار حقيقيه . واليوم حين يجلس ايليرن العجوز فى الطابق العلوى من برج دولفسون فى القدس فانه يفكر بصوت عال ، ولا تزال عالقة بشفتيه التعابير الالمانية : « نو

غوط » (حسنا) لم يظل ما يمكن البحث عنه فى المصارف الخاصة ، لقد طاردنا هوروفيتش ، ولم أرغب فى المشاكسه !! .

كان عوزى ايليرن ، ابن هرمان البكر ، هو العقبة الرئيسية فى طريق بيع البنك . ولا ينكر عوزى ايليرن أنه عارض فكرة أبيه . ويقول اليوم : « لا انكر . كان بينى وبين ابى خلافات قوية جدا فى الرأى ، لم أفهم عناده واصراره على بيع البنك ، ولم نتبادل الكلام خلال ثلاث سنوات . وفى النهاية رأيت ان العجوز مصرٌ على عناده ، فقمت وسافرت الى سويسرا . وهناك أدرت شركة الاستثمارات التى كنا نملكها هناك « أليس » ، وحين عدت كان كل شىء قد انتهى » .

وتظهر تفاصيل الصفقة ان هرمان ايليرن يعرف ليس فقط كيف يقيم مصرفا بل كيف ينبغى أن يبيعه أيضا . فى السنة التى باع فيها ايليرن مصرفه كان الاعتدال الاقتصادى (ميتون) فى ذروته ، كانت هناك بطالة فظيعة ، واشتغل آلاف المعيلين فى اعمال الطوارىء المستحدثة . وسار النشاط الاقتصادى فى طريق التراجع المنذرة بالخطر ، ولكن هرمان ايليرن فاوض بدون تسرع حتى نال عرض سعر ممتاز للغاية ـ عشرة ملايين ليرة اسرائيلية . ولكنه اهتم ، طيلة الوقت ، بان تصل أخبار تقدم الاتصالات الى مسامع المصرف المجاور ، « بنك فويختفونغر » .

ولم يخطىء ، كان يقف على رأس بنك فويختفونغر مغامر مالى يدعى يوسف افشطاين ، وكان آخر من يسمح لهذه الفرصة أن تفلت منه . كان يعتقد أن التغيير الكمى ـ أى وضع مصرفين تحت امرة رجل واحد ـ يقود ايضا الى تغيير نوعى ، ويمكنه من الوصول الى « الحلبة الدولية » . وهكذا سارع افشطاين وعرض ١٢ مليون ليرة[1] لقاء بنك ايليرن ، فسارع هرمان ايليرن للموافقة .

ابقى ايليرن فى حوزته شركاته للاستثمار : « ايليرن هشكعوت » و « الغار هشكعوت » وباع البنك . ولدهشة الجميع استطاع افشطاين تسديد الثمن دون صعوبة ، وهكذا اصبح بنك ايليرن شركة فرعية لبنك فويختفونغر .

لم يكن دفيد هوروفيتش عميد بنك اسرائيل مسرورا لهذه الصفقه وارتاب فى دوافعها . لكنه عندما تدخل كان الوقت متأخرا . وعلى كل حال لم ينج بنك فويختفونغر فى نهاية الامر ، ولم يمر وقت طويل حتى انهار .

كان ابنا انجلو فويختفونغر ، ليو ويثودور هما اللذان أقاما بنك فويختفونغر فى تل ابيب فى عام ١٩٣٦ . ولم يكن لابنى فويختفونغر راسمال شخصى كبير ، ولم يجربا قوتهما منذ البداية فى الاستثمار غير الخالى من الخطر فى الصناعة . ومن أول طريقهما تخصصا باعمال

---

(١) ٣,٧ مليون دولار .

السندات المالية وخصوصا الدولية ، وكانت طريقتهما للتوسع شراء بنوك صغيرة لم تقو على الصمود فى وجه تقلبات الزمن . وكانت الفترة ما بين اواسط الثلاثينات ومنتصف الحرب العالمية الثانية مواتية لذلك بسبب الركود الاقتصادى الذى ساد آنذاك المجتمع اليهودى فى فلسطين . وهكذا إقتنيا « بنك يروشلايم » الذى أسسه رجال اعمال المجتمع الشرقى القديم ، ومنهم « مناحيم فورش » ابو عضو الكنيست ورجل اعمال أغودات يسرائيل ، وكان البنك هذا قد اشتراه فى البداية صيارفه آخرون من اصل المانى ، وبعدهم الدكتور فرانس فينكلر الذى صار شريكا فى بنك فويختفونغر وأدار فرعه فى القدس الذى تم شرائه منه هو بالذات . كان فينكلر من مواليد ميونيخ ومن مدينة آل فويختفونغر ، وفى وقت لاحق ادار فينكلر شركة مالية انشأها ابناء فويختفونغر فى نيويورك..

وفى أوائل الأربعينات ، وحتى ظهر التحول فى الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء والتى كانت سنوات قاسية ومنذرة بالخطر للمجتمع اليهودى فى فلسطين ، حيث كان ارتفاع الاسعار مطردا ، والتجارة فى الحاجيات الضرورية فى السوق السوداء وحدث تجميد فى بناء المساكن ، حيث وجهت كل الموارد والامكانيات الى المجهود الحربى - ولم تكن الآمال مبشرة اذ احرز الالمان وحلفاؤهم الانتصار تلو الانتصار ، واخذ اليهود الذين فرو الى فلسطين من المانيا ودول اوروبا الاخرى يفكرون بمستقبلهم فى قلق وإنزعاج .

ويروى احد مديرى بنك فويختفونغر فى تلك الأيام : « اذكر أحد الزبائن ، وهو لاجىء فى المانيا ، وقف فى غرفتى فى البنك ونظر الى خريطة الشرق الأوسط ، كان ذلك فى عام ١٩٤١ ، وراح يقيس احتمالات تقدم رومل الذى كان يتقدم فى الصحراء الغربية » .

وعليه هب بنك فويختفونغر لمساعدة اليهود القلقين على انفسهم وأموالهم . وراحوا يحولون الأموال الى بلدان بعيدة لمصلحة الزبائن الذين تعلموا من تجربتهم فى المانيا أن تهريب الانسان أسهل من تهريب الأموال . « ولم تكن سويسرا فى ذلك الوقت جذابة » ، « كان الزبائن يطلبون فى الاساس ، تحويل اموالهم الى جمايكا أو استراليا أو نيوزيلند أو كندا أى تلك البلاد البعيدة والدائرة فى نطاق الاسترلينى » .

هكذا ابتدأت أعمال بنك فويختفونغر ، الذى اتقن الإتجار بالسندات المالية الأجنبية ، وحين امحت جميع هذه السندات فى عام ١٩٤٨ مع اقامة دولة اسرائيل تبين أنه أودع فى بنك فويختفونغر ما لايقل عن نصف السندات المالية الاجنبية التى كانت فى اسرائيل .

لم يقنط أو ييأس فويختفونغر بعد التأميم ، وكتب عن تلك الفترة ما يلى : « بما أنه كان للبنك منذ البداية قسم من الزبائن المهتمين بالسندات المالية ، اتخذ البنك لنفسه بسرعة مكانا محترما فى بورصة الاوراق المالية فى تل أبيب » . ويدعى فويختفونغر الريادة فى مجال التنقيب عن النفط اذ أصدر أسهم شركة للتنقيب عن النفط حتى قبل أن يكتشف النفط فى

حليص (حليقات) . وفى هذا الاصدار كان مرتبطا أيضا بصاحب الفنادق يكوتئيل فيدرمان ، الذى كان احد أهم زبائن بنك فويختفونغر فى حيفا .

أما فرع البنك فى حيفا فأقامه الأخ الأكبر البكر يثودور فويختفونغر الذى أدار بنك العائلة فى ميونيخ ، وكان ثيودور يعتقد أن حيفا هى التى ستصبح العاصمة الاقتصادية لاسرائيل .

وكانت حيفا حصن اصحاب الاملاك الاقوياء الذين ارادوا الحفاظ على استقلالهم دون الخضوع لدهاء الاقتصاديين فى تل أبيب . وكانت هناك « كتائب العامل » التابعة لأباحوش ويوسف الموجى . وهناك دافع عن حصته هيلل دان ودفيدهكوهن من سوليل بونيه . وقدم مديرو فرع بنك ا . ف . ك . بحيفا اعتمادا بدون الأخذ برأى الدكتور هوفيان بتل أبيب . والى هناك انتقلت محطة القوة الكهربائية التابعة لروتنبرغ ، وهناك كان رجال الصناعة بولاك رجل فيشر ومولر رجل آتا ، وسار يثودور فويختفونغر فى طريقهم . ومن الصعب القول ان المؤسسة التى ادارها فى حيفا هى مجرد فرع للبنك فى تل أبيب . فقد كان ليثودور فويختفونغر استقلال ذاتى مطلق فى مجال الاعتمادات والاستثمارات حتى يوم وفاته فى عام ١٩٥٦ . وكانت سياسته تختلف عن سياسة اخيه الاصغر فى تل أبيب ، اذ كان ، مثله مثل ابناء ريكناتى وهرمان ايليرن يفضل تركيز إستثماراته فى الصناعة والبناء . وكان من بين إستثماراته تطوير مدينه نهاريا وعين ساره الى الجنوب منها . كما كانت احدى الاستثمارات المعروفة ليثودور فويختفونغر مخبزاً حمل اسمه بعد أن اشتراه من يهود المان آخرين .

ورفض أبناء العائلة فى تل ابيب بشدة الدخول الى شغل الخبازين هذا . وحتى يحول ثيودور دون خلاف اشقائه وافق على ان لا يطلق اسم العائلة على المخبز وأسماه « بيريون » ، وقد اغلق المخبز فى نهاية المطاف ، ولكن الشركة التى اقامها ثيودور لادارة المخبز ظلت قائمة ، بل وكانت ذات امتياز لاصدار وطرح اسهم فى بورصة تل أبيب . ثم مرت عشرات السنين قبل ان يضع احد شباب آل ايزنبرغ عينه على المخبز المهجور ، ويحوله الى شركة صيافة مالية وهى مغامرة سيأتى الحديث عنها فيما بعد .

كانت احدى محاولات ليويختفونغر المشهورة لتعزيز بنك العائلة هى المفاوضات التى اجراها مع بنك « ايغود » كان هذا البنك قد أقيم فى اوائل الخمسينات . اقامته الجمعية الاسرائيلية پ. سى (التى تزعمها المليونير سير ويلى كوهن البريطانى) صاحب مصانع الماس وبى. اى. سى ، وهى شركة استثمارات يهودية ـ اميركية ابتلعتها فيما بعد مجموعة ديسكونت . وفى عام ١٩٥٤ ترك سير ويلى كوهن ومجموعته البنك وباعوا حصتهم لبنك ليئومى ليسرائيل .

لم تنجح المفاوضات ، ويعتقد بعض مديرى بنك فويختفونغر السابقين ان الذى افشل الصفقة هو أرنست يوفت الذى كان فى ذلك الوقت احد مديرى بنك « ايغود » .

ويقول أحد مديرى بنك فويختفونغر : « كان يتحدث معنا بغلظة ، ولم يكن يعتمد علينا حين حلت ساعة توزيع المناصب فى البنك الموحد ، لا شك انه كان بذلك ينتقم منا بسبب الموقف المتغطرس لابناء عائلة فويختفونغر .

البنك ينتقل من يد الى يد

كان المطلع على حقيقة الأمور فى بنك فويختفونغر يعرف أنه لا أساس لتلك الثقة وذلك الاعتداد الزائد عن الحد ، فقد كان ليوفويختفونغر قد فقد الكثير من نشاطه ، بعد موت أخويه ، ثيودور الحيفاوى وزيغفريد الذى كان ، حتى وفاته ، المستشار القانونى للبنك . مات الاخوان ، واحدا بعد الأخر فى عامى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ، وبعد ذلك اصبحت مسألة البحث عن شركاء ليست مسألة كمالية بل قضية بقاء ومصير . وأخذ البنك يتورط فى اعطاء اعتمادات كبيرة مما أدى الى تضخم بند « رصيد تسديد الديون » - وهو التعبير المخفف للخسائر بسبب عجز الزبائن . عن تسديد القروض التى اخذوها من البنك .

ولكن ليو فويختفونغر لم يقنط بعد ، مع أنه كان قد فقد ميزته النسبية فى الودائع بالنقد الاجنبى وفى الاتجار بالسندات المالية ، فقد فتح أمامه اتفاق التعويضات الشخصية من المانيا مجالا جديدا مشجعا لم تكن البنوك الكبيرة قد طرقته بعد .

وكان بنك فويختفونغر مهيئا لذلك اكثر من غيره من البنوك الالمانية الأخرى ، واستغل ليوفويختفونغر صلاته وخبرته من فترة الثلاثينات فى المانيا ، حتى أنه جدد اقامة بنك هناك كانت بيده رخصة له . وفى الواقع استولى بنك فويختفونغر ، مع البنكين الخاصين الآخرين على مجال التعويضات الشخصية من المانيا .

ولكن هذه النعمة كانت مؤقته ، نظرا لأن الدكتور فويختفونغر ، كأقرانه ، كان مصرفيا مستقيما ، فنصح زبائنه بايداع اموالهم بحسابات نقد اجنبى مقفلة (حسابات التوفير بالنقد المحلى المرتبطة بالنقد الاجنبى والتى لم تكن قائمة فى حينه) . وعمل الزبائن بنصيحته مما نتج عنه إزدياد مشاكل السيولة النقدية فى البنك .

وحين مات الدكتور فويختفونغر فى عام ١٩٥٩ بدأ إنهيار البنك النهائى . وكان ابناء فويختفونغر حريصين كل الحرص على الحفاظ على وحدة البنك العائلية ، وبذلك حكموا على البنك بمفارقة الحياة بعد موت مؤسسيه . فالتفرقة بين الادارة والملكية التى كانت سرقوة آل ريكناتى كانت غريبة على طباع آل فويختفونغر . فبعد موت ليواصبح فولتر فويختفونغر

رئيس مجلس الادارة وفولتر هو ابن أخ زيغفريد الذى توفى فى عام ١٩٥٧ ، وقد جرب نفسه فى ادارة البنك لكنه لم يحقق نجاحا . لم ينجح فى ايجاد لغة مشتركة مع الشركاء الآخرين ، وفى النهاية باع حصته للمحامين ابلباوم وكوسوى ، وترك البنك الذى حمل اسم عائلته .

وبعد ذلك أصبح فى البنك عدة شركاء جدد مشهورين ، يحملون برئاسة يكوتئيل فيدرمان نصف أسهم البنك التى اشتروها فى عام ١٩٥٩ بعد موت ليوفويختفونغر . وكان أهرون ساحاروف مدير عام شركة التأمين « ساهر » يحمل ١٢,٥ ٪ من الأسهم بينما كان ابلباوم وكوسوى يملكان ، مناصفة ، ربع أسهم البنك .

وحينها دخل الى الصورة يوسف انشطاين الذى عجل بنهاية البنك . كان انشطاين يمثل مجموعة مستثمرين من جنوب افريقيا ، وعلى رأسهم مليونير مشهور من أبناء عائلته .

فى البدء كان انشطاين زبون بنك فويختونغر بل من أكبر الزبائن ، كان يعمل فى البناء والعقارات . وقبل ان يدخل شريكا فى البنك اشترى ثلث اسهم شركة الاستثمارات التابعة للبنك التى كانت تعمل بالسمسرة المالية وبالاتجار بالاسهم .

وكان ذلك وقت عصيب لانشطاين ، فالاعتدال الاقتصادى (ميتون) آخر باعماله فى البناء بينما كان المستثمرون فى جنوب افريقيا الذين كان يمثلهم حذرين جدا . ليس فقط لانهم لم يرغبوا فى المزيد من الاستثمارات فى إسرائيل ، بل لأنهم أيضا نفضوا أيديهم من الاستثمارات التى كانت لهم فى البلاد . كما فعلت الأزمة السياسية فعلها : ذلك أن دفيد بن غوريون ، رئيس الحكومة ، استقال فى إعقاب فضيحة لافون . ولم تكن السياسة الاقتصادية للحكومة واضحة تماما .

لذلك كان على انشطاين أن يحصل على الأموال المطلوبة لانقاذ البنك بطريقته الخاصة . فتسرع يقترض اموالا بربا فاحش ، كما أخذ أموالا باعتماد دولارى من بنك يعسور الذى أسسه مستثمرون من جنوب امريكا ، واشترته فى اوائل الثمانينات مجموعة ايزنبرغ . وفى النهاية تجمع فى يد انشطاين مبلغ كاف فاشترى اسهم السيطرة فى بنك فويختفونغر على أمل أن يبيع قسما من هذه الاسهم ، فى الوقت المناسب ، لشركائه من جنوب افريقيا .

ولكن كل هذا لم يكن ذا جدوى لانشطاين ، فقد كان هو نفسه بحاجة للنقود لأن ديونه تراكمت وتزايدت منذ شرائه اسهم السيطرة فى البنك . وأضرَّ به أيضا الاعتدال الاقتصادى الذى ازداد حدة ، وكذلك لم يكن موقف عميد بنك اسرائيل ، دفيد هورفيتش ، وديا ، كموقف وزارة المالية ، اذ راح يهدد بفرض غرامات باهظة على التجاوز فى الاعتمادات الممنوحة لزبائن البنك الكبار .

وعندها اشترى انشطاين بنك ايليرن كما ذكرنا آنفا . واكتشف هوروفيتش الذى ارسل موظفيه ليحققوا فيما يجرى فى بنك فويختفونغر وبنك ايليرن الملحق به ، فوجد ان انشطاين

جلب الى بنك ايليرن بعض الصفقات الخاسرة التى كانت قد عقدت فى بنك فويختفونغر ، ومن الناحية الأخرى أقرض بنك ايليرن لبنك فويختفونغر مبالغ ضخمة ، وكانت ضمانات تلك القروض مرتكزة على رهن سندات دين لمودعين بسطاء . وسرعان ما تكبد بنك ايليرن ، الذى كان ناجحا وقت بيعه ، خسائر فادحة تقدر بـ ٣٠ مليون ليرة ، وهى خسارة لم يسبق لها مثيل من حيث حجمها حتى فى تلك الأيام التى شهدت انهيارات مصانع كثيرة .

لم يتردد هوروفيتش اكثر من ذلك ، فحول الى ملكية بنك اسرائيل ما تبقى من البنكين ثم تخلص منهما بتوزيع الغنائم بين « بنك ليئومى » وبنك هبوعليم وبنك هسفنوت . وكان البنك الأخير مصرفا حكوميا اقيم لتغطية تقسيم اموال التعويضات فى البلاد للمجمعات الكبيرة . وكان يرأس البنك الدكتور ليوبرغمان الذى كان مدير ايرادات الدولة وعضوا فى مجلس إدارة بنك فويختفونغر فى ميونيخ . وفى وقت لاحق اشترت مجموعة ايزنبرج هذا البنك وقد حققت اسهمه أرباحاً فى البورصة .

ولكن اعمال انشطاين لم تنته عند هذا الحد ، فقد مرت سنوات قليلة فقط وعاد من جديد الى عناوين الأخبار ، وذلك فى اعقاب السطوعلى اموال بنك باركليس ديسكونت . اذ قرر انشاطاين أن يستغل معلوماته فى مجال سندات الدين (المسروقة) بطريقة غير قانونية فأرسل الى السجن .

صراع عائلى فى القمة

كان البنك اليهودى الالمانى الأول الذى انهى طريقه هو بنك « يوفت » فقد مات الشريك الأساسى فى البنك ، يعقوب يوفت ، فى عام ١٩٣٩ ، واستولى شريكه الكبير الدكتور الفرد فويختفونغر على البنك ، وكان أول عمل له أن نقل البنك من القدس الى تل أبيب ، الى جوار البنكين الخاصين الآخرين فى جادة روتشيلد .

وكانت الأزمة التى ألمت ببنك يوفت مرتبطة ارتباطا وثيقا بابن يعقوب يوفت وهو ارنست يوفت . والذى كان غلاما فى الثانية عشرة من العمر حين وصلت العائلة الى القدس فى عام ١٩٣٣ ، ومنذ ذلك الحين بدأت تظهر ملامح شخصية ذلك الانسان الذى وصفه بنحاس سبير بعد ذلك بعشرات السنين بانه « عنيد ووقح » . ارسل أرنست يوفت ليتعلم فى ثانوية رحافيا حيث يتعلم ابناء اغنياء القدس ، لم ينه تعليمه ، وبصعوبة صمد حتى الصف السابع . وفسر الفتى ذلك لابيه بقوله : « ان التعليم مضيعة للوقت » . ودخل للعمل فى بنك أبيه كموظف متمرن . لكن الأب مات بعد ذلك بسنة ، ولم تكن العلاقات ودية بين الفرد فويختفونغر الذى اصبح مديرا للبنك وبين صاحبنا الشاب .

تجند ارنست يوفت فى الجيش البريطانى فى الحرب العالمية الثانية ، خدم فى الجيش نحو خمس سنوات ذلك الشاب القصير القامة الوسيم الطلعة ووصل الى رتبة رقيب (جاويش) فى سلاح مهندسى المساحة . وفى عام ١٩٤٦ سرح من الخدمة وعاد الى تل أبيب ، ومثل كوديساوس طالب الشاب بحصته فى الملك .

لكن التنازل لم يكن واردا بالنسبة لالفرد فويختفونغر ، لم يكن أقل عنادا من صاحبنا ، ولم يشأ أن يضع ادارة البنك فى يدى شاب لم يتجاوز الخامسة والعشرين . وعليه دخل يوفت للعمل فى فرع البنك فى القدس ، وفى وقت لا حق اصبح مديرا لفرع البنك فى حيفا .

وطيلة هذا الوقت حاول الشريك الثالث فى البنـك روبرت ليفى أن يصلح مـا بين الاثنين ، لكن بموت ليفى غدت الساحة معدة للمعركة المحتومة .

ومن الصعب معرفة المنتصر فى تلك المعركة ، ومن المؤكد أن الاثنـين خسرا ، لكن الفرق بين الاثنين كان فى أن الفرد فويختفونغر كان فى نهاية طريقه ـ بينما كان أرنست يوفت فى بدايتها .

وقد انكشف الصراع بين الاثنين اخيرا فى قضية محاولة الاندماج مع بنك « ايغود » ، ففى عام ١٩٥١ حاول الفرد فويختفونغر ان يدمج بنك « يوفت » مع بنك « ايغود » وسارت المفاوضات سيرا حسنا بشكل أرضى فويختفونغر .

وكان ارنست يوفت يعلم جيدا أن الصفقه لن تتم بدون موافقة امه التى كانت تمتلك حصة كبيرة فى اسهم بنك « يوفت » واقنع ارنست امه بعدم الموافقة مما أثار غضب الفرد فويختفونغر وإهتياجه وبلغ به الأمر أن اكد أن ارنست يـوفت لن ينجح أبـدا فى اعمال البنوك .

وقرر فويختفونغر أن يرد الصاع صاعين ليوفت . وحيث انه كان يملك صلاحية التعيين والطرد فى بنك يوفت فقد قام بفصله من العمل . ولكن أرنست « الوقح العنيد » لم يخضع فقام برفع دعوى قضائيه ضد فويختفونغر وطالب بتعويضات كبيرة نتيجة فصله . قال الفرد فويختفونغر لهرمان ايليرن : « لقد فصلت ارنست لأنه مضارب مغامر كأبيه ، وهو امـر لا يحتمل فى مثل الاعمال التى أديرها » .

بعد ذلك بسنتين باعت أم أرنست حصتها فى البنك لالفرد فويختفونغر . ولكن وجود حاكم واحد للبنك لم يكن مجديا على المدى الطويل ، ففى عام ١٩٥٧ باع الفرد فويختفونغر بنكه لمستثمرين اجانب من جنوب افريقيا . كان احدهم سام دوبينر الذى اشتهر كملك اليويو الكندى ، كان دوبينر واحدا من رجال الاعمال اليهود الذين حاول بنحاس سبير

تقريبهم . أما الفرد فويختفونغر فقد امتلأت نفسه بالمرارة وخيبة الامل ، فهاجر من اسرائيل الى جنة الصيارفة فى سويسرا .

لم تتحسن حال بنك يوفت تحت ادارة دوبينر وشركاه . كان دوبينر من الطلائع فى اسرائيل فى كل ما يتعلق بصناعة البلاستيك ، وكذلك بانتاج الكرتون للتعليب ، وكغيره من الطلائع مدخنى السيجار أصدقاء سبير ، اعلن هو ايضا افلاسه ، وانتقلت ملكية بنك يوفت الى بنك هبوعليم . ولهذا الغرض تلقى البنك الهستدروتى مساعدة حكومية سخية وتوحد بنك يوفت مع فروع « اكستشينج بنك أوف شيكاغو » وسمى بعد ذلك « البنك الاميركى ـ الاسرائيلى » .

لم يفلح أرنست يوفت فى تحقيق حلمه فى بنك عائلته ، ولكنه فعل ذلك ، وبنجاح كبير ، فى بنك ليئومى .

بعد فصله من العمل فى بنك يوفت وجد عملا فى بنك « ايغود » ، وهو ذلك البنك الذى عارض دمجه مع بنك يوفت . قبل للعمل هناك فى عام ١٩٥٢ وبموجب دعوة من السير ويلى كوهن نفسه ، احد اصحاب البنك ، وعين مديرا لفرع بنك ايغود بحيفا ، كمساعد للسير ويلى .

وأثبت ارنست يوفت جدارته كمصرفى فى بنك « ايغود » وكان مسار تقدمه سريعا وسرعان ما اصبح شريك المدير العام .

وفى عام ١٩٦١ اشترى بنك ليئومى بنك ايغود ، وعرض الدكتور بشعياهو فوردر ، رئيس بنك ليئومى ، على ارنست يوفت الشاب نسبيا (كان عمره ٤٠ سنة) الانضمام الى مجلس إدارة بنك ليئومى . وفى عام ١٩٦٣ اصبح يوفت وكيل المدير العام ، ومرت سنتان واصبح شريك المدير العام ، واحدا من ثلاثة مديرين .

وفى مايو ١٩٧٠ بلغ يوفت الذروة ، واصبح المدير العام الوحيد لبنك ليئومى ولم يمر وقت طويل حتى اصبح أيضا رئيس مجلس مديرى البنك . وفى اوائل الثمانينات أخذ يوفت يلقى عن كاهله قسما من المناصب الكثيرة التى كان يحتلها فى البنك .

بقى يوفت الذى لا تخجل كهولته شبابه نفس الشخص « العنيد الوقح » كما نعته سبير . وعلى مدى سنوات طويله جدا كان مديروا فروع بنك ليئومى ومديروه الكبار شهود عيان لتهجماته وعدوانيته . وفى اجتماعات الهيئة القيادية دأب يوفت على افتتاح الجلسات بخطاب يستغرق عدة دقائق يطالب فيه مرؤوسيه بالهجوم على « السوق » « كالنمور الجائعة » وبالصراع على كل زبون كبير ومعرفة كيف ينافسون البنوك الأخرى التى ليست أقل من أعداء .

كان بنك ديسكونت التابع لابنا ريكناتى لفترة ما المنافس الرئيسى لبنك ليئومى . واثبت ارنست يوفت لذرية الصيرفى - السالونيكى الدهاة أن هناك يهوديا تعلم قوانين اللعبة فى دولة اسرائيل ويتقن استعمالها . لكن تبين ليوفت فجأة أن الخطر يلوح فى جبهة لم يكن ليتوقعها .

قيام منافس ليوفت

فى عام ١٩٧٠ ، وهو العام الذى عين فيه ارنست يوفت لرئاسة أكبر مؤسسة مالية فى الدولة ، عين يعقوب لفينسون لمنصب مقابل فى بنك هبوعلم .

ابتدأت مسيرة هذا الشاب البنكية فقط قبل سنتين ، جُعل رئيسا لمجلس ادارة بنك هبوعلم وهو ابن ٣٦ سنة فقط ، ولم تكن وراءه عشرات السنين من التقاليد المصرفية ، ولكنه حول هذا النقص الى ميزة تفوق . كان المسلك المحافظ الذى ميز ابناء ريكناتى وابن يعقوب يوفت بعيدا عنه . وراح يدفع الى الامام ، البنك الذى ترأسه ويلتهم ملء فمه من حصة منافسيه الكبيرة ويبتلع حصص الناس العاديين الصغيرة . وانتهت العملية التى ابتداها لفينسون بعد ١٢ سنة حين اصبح بنك هبوعلم ، فى مطلع الثمانينات ، توأما فى القمة لبنك ليئومى .

ولفينسون ليس بالشخص الثرى مثل ابطال هذا الكتاب الآخرين . وعلى عكس غالبيتهم العظمى لم يولد لعائلة ثرية ، ولهذا بالضبط يشكل نجاحه ونجاح البنك تحت قيادته تحديا خطيرا لعمالقة المال هؤلاء . وقد استخدم لفينسون نفس ادواتهم - استغلال ناجح للقوة السياسية ، وتنافس شديد وطموح لتحقيق الربح والتوسع بكل ثمن - وحوَّل مصرفا متوسطا بحجمه غارقا فى السبات الى المؤسسة الاكثر نجاحا والاكثر ربحا فى اسرائيل .

وأبوه هو جرشون لفينسون الذى كان امين صندوق الهستدروت . والقرابة العائلية ليست عيبا فى مجتمع يقوم على المعرفة الشخصية مع رؤساء السلطة والتقرب اليهم هو المفتاح الهام للنجاح . وصل لفينسون الى ادارة بنك هبوعلم من الدائرة الاقتصادية فى « حفرات هعوفديم » (شركة العاملين) . وفى السنة نفسها ، ١٩٦٨ كان مجموع املاك بنك هبوعلم يساوى ١,٩ مليارد ليرة تقريبا ، وكان مجموع ممتلكات بنك ديسكونت فى السنة نفسها يساوى ٢,٧ مليارد ليره ، فيما كانت ممتلكات بنك ليئومى تساوى ٣,٤ مليارد . وهكذا ، بالتقريب ، كانت النسبة بين موازنات البنوك وبين نسب أرباحها .

وفى السنة نفسها ابتدأ أيضا الازدهار الاقتصادى الهائل فى اعقاب حرب الأيام الستة ، وبدا فجأة أن اسرائيل ليست فقط قوة عسكرية جبارة بل انها توشك ان تكون قوة اقتصادية

كبرى . وحلقت الآمال فى السماوات ، وتدفقت الأموال كمياه الشلالات ، واستيقظت استثمارات البناء والصناعة من سبات الاعتدال . وهجمت البنوك كالحيتان الكبيرة لتبتلع نصيبها من الصيد الوفير ، وكانت هذه البداية الحقيقية للمسيرة التى تحولت ، فى نهايتها ، البنوك الثلاثة الكبيرة الى كونهم المسيطرين الفعليين غير المنازعين على الاقتصاد الاسرائيلى برمته ، والى قوى عظمى بحد ذاتها على الصعيد الدولى أيضا .

حين تسلم لفينسون المنصب اشترط تحويل صندوق الاستثمارات التابع « لحضرات هعوفديم » الى ملكية بنك هبوعليم . وبعد ارتقائه المنصب تسلم البنك ، شركة « غمول » التى كان تحت تصرفها ملياردات الليرات فى صناديق التقاعد الهستدروتية . وما ان أصبح فى حوزته مثل هذه الأموال الطائلة حتى باشر العمل على تنفيذ برنامجه الذى لم يكن يخفيه . ويشهد أشير يدلين الذى كان فى تلك الفترة سكرتير حضرات هعوفديم الهستدروتية ان لفينسون قال له بصراحة ان هدفه هو اللحاق ببنك ليئومى فى غضون عشر سنوات .

لم يكن لفينسون يهاب الناس وكان لا يحفل بمراكزهم أوهيبتهم . فى المرحلة الأولى دعم أسس قوته ـ وأرغم جميع المصانع الهستدروتية الهامة على التعامل مع بنك هبوعلم وبعد أن كان ٤٠ ٪ فقط من الاعمال الهستدروتية المالية تنفذ بواسطة بنك هبوعلم رفعها لفينسون الى أكثر من ٩٠ ٪ . وفى سبيل تحقيق هذه الغاية تصارع مع أناس ذوى قوة عظيمة مثل ايثان ابنياون الذى ترأس شركة التأمين العملاقة « هسنية » ومثل الجنرال الاحتياطى ماير عميت الذى ترأس اكبر مجمع صناعى فى الدولة ، كور ، ومثل تسغى ريختر الذى ترأس شركة البناء التى هى احدى كبريات شركات البناء فى العالم سوليل بونيه ، ومثل ابراهام عوفر الذى ترأس شركة الاسكان الهستدروتية ، ومثل أشير يدلين الذى ترأس « كوبات حولم » ، ومثل يهوشع ربنيوفتش الذى كان وزير المالية فى حكومة اسرائيل . وفى هذه الاثناء حظى لفينسون بصداقة حاكم الاقتصاد الاسرائيلى بنحاس سبير ، الذى ضمن له المساعدة السياسية التى احتاجها .

ودخل بنك هبوعلم ، بقيادة لفينسون معركة شراء المؤسسات المصرفية الصغيرة التى فقدت ا ستقلالها ، الواحد تلو الآخر ، لمصلحة الكبار . وطور شبكة فروع بنك هبوعليم فى خارج البلاد ، ولم يتردد فى تحدى شركات التأمين حين انتهج اسلوب التأمين على الحياة للمؤمنين فى صناديق التقاعد فى بنك هبوعلم .

وكانت الصحافة أحد اجهزة القوة التى عرف لفينسون كيف يستخدمها لمصلحته ومصلحة البنك . ولفينسون معروف بميله للابتعاد عن أضواء الاعلام الصحفى ، وعدم

رغبته فى كشف تفاصيل آرائه وحياته ، ولكنه حقق شهرة كبيرة . فما من مصرفى آخر فى اسرائيل كتبت عنه الصحف بهذه الكثرة مثل لفينسون .

يروى أشير يدلين الذى خصص لعلاقته مع يعقوب لفينسون فصلا من كتابه عن قضية تورطه ان لفينسون قال له ذات مرة : « إن السلطة قضية اعلامية . فمن له اعلام اكثر فالكل بيده ، ولايستطيع أحد أن يمسه »[1] ويقول يدلين أيضا ان لفينسون أراه ، فى احدى زياراته للبنك ، ملفات مليئة بقصاصات للصحف مركزة فيها معلومات ، أما المعلومات التى ركز عليها لفينسون ، حسب قول يدلين ، لم تكن اقتصادية بالضرورة . فقد كان مهتما بالناس وباعمالهم وتصوراتهم ، وبماذا كتب عنهم وما قيل فى هذا اللقاء أو ذاك عن هذا الشخص أو ذاك .

ويتحدثون فى اوساط الصحفيين الاقتصادية عن أنه فى الفترة التى ترأس فيها لفينسون بنك هبوعلم ، لم يكن ممكنا نشر اى خبر فى الصحف عن بنك هبوعلم بدون علم لفينسون بذلك . وحسب ما قيل كان له صحفى واحد على الأقل فى كل هيئة من هيئات التحرير ، اعتاد أن يتلفن له عن كل خبر أو مقال على وشك ان ينشر مما قد يضر ببنك هبوعلم . وكان لفينسون نفسه يسارع الى الاتصال تلفونيا برؤساء تحرير الصحف ويقنعهم بشدة - متناهية - بوضع ذلك الخبر او المقال على الرف .

وينهى يدلين الفصل عن لفينسون فى كتابه بالكلمات التالية :

« كل من حاول كبحه - إختفى من المسرح . ابراهام عوفر سقط ، ويهوشع ربينوفتش (الذى دأب على القول للمقربين منه إحذروا لا تسمحوا له ، اوقفوه عند حده) قضى نحبه ، ما ير عميت ودفيد عولومب تركا الحزب (ذهبا الى « داش » ثم عادا الى الحزب) ، وتسقى ريخيتر استقال من سوليل بونيه . وانا - هنا (فى السجن) » .

وليفنسون هو شخص نحيف القوام ، أشرم الشفة السفلى قليلا ، ذو صوت بارد آمر ، يرتدى حلة من الطراز المحافظ ، شأن الصيارفة . وهو لا يقيم مآدب عمل فى المطاعم الفاخرة ولا يميل الى الاشتراك فى المناسبات الاجتماعية شأن أبناء طبقته .

هذا هو الصيرفى الذى تغلب على ابناء ريكناتى وعلى آرنست يوفت . ففى سنة **١٩٨١ وهى السنة التى استقال** فيها لفينسون من منصبه كرئيس مجلس ادارة البنك كان تحت

---

(١) أقوال لفينسون هذه تذكر بقول فرنسيس بيكون نبى الرأسمالية العلمية الذى أدعى أن « العلم هو القوة - Knowledge is Power . وبيكون ألف الانسيكلوبيديا العلمية الأولى ، ليس من اجل فهم الطبيعة بل من اجل استغلالها جيدا لمصلحة الانسان بواسطة أقل ما يمكن من الاستثمار . ويذكر لفينسون ايضا بالصيارفة الكبار من حقبة الرأسمالية الجامحة من القرن التاسع عشر . وقد أثبتوا أن التقشف والتزمت هما صفتان ممتازتان لرجال الأعمال .

سيطرته البنوك الآتية : **البنك الامريكى ـ الاسرائيلى ، بنك أوتسار هحيال** (بنك خزينة الجندى) ، **بنك تل أبيب للاستثمارات ، بنك يهب لموظفى الدولة ، بنك مساد ، بنك أمبال ، بنك لحروشت** (للصناعة) ، **بنك عين ـ حى . والشركة الامريكية ـ الاسرائيلية ـ امبال ، وشركة « غمول » للاستثمارات** . ونشرت مجلة بيزنس ويك الامريكية فى تلك السنة ان **بنك هبوعلم هو الشركة غير الامريكية التاسعة والسبعون من حيث حجمها فى العالم** . ومثله مثل بنك ليئومى **يندرج بنك العمال فى قائمة المئة بنك الكبرى فى العالم** . اما من حيث حجم الموازنة يتخلف بنك هبوعلم عن بنك ليئومى ، ولكنه يسبقه من حيث الارباح ومن حيث وتيرة التعاظم والاتساع .

وفى عام **١٩٨٣** استقال لفينسون من بنك هبوعلم . وفى الفترة نفسها تقريبا شرع ارنست يوفت بتخفيف بعض مناصبه فى بنك ليئومى .

تضخم ؟ غير سيىء

وصف صحفى ارنست يوفت فى لقاء صحفى اجراه معه هكذا :

« ارنست يوفت رجل حصيف ، يتكلم باقتضاب ويصغى بصبر ، يعمل دون كلل ، أيامه مفعمة بالعمل . يكرس ساعات طويلة فى الليل للكتب : ابحاث اقتصادية ، تدقيقات عميقة فى شؤون الاقتصاد والمجتمع والمال ، وحتى لكتب الأدب يجد متسعا من الوقت . يلبس حسب افضل تقاليد رجال البنوك الاوربيين ، كل شىء حسب القياس الدقيق المفتخر ، لا خرق ولا نشاز » .[١]

اجرى ذلك اللقاء فى مطلع عام ١٩٧٣ ، حين بدأت المسيرة التدريجية التى أدت الى تضخم من الطراز الامريكى الجنوبى بعد ذلك بخمس سنوات . ورفض ارنست يوفت التنديد بالتضخم قائلا :

لا يجوز لنا المبالغة والتهويل بالخوف الذى نفرضه على انفسنا بالكلام عن اخطار التضخم . فأولا هناك اعتقاد بأن مستوى معينا من التضخم هو أمر صحى وسليم ، ثانيا ، انه لأمر طبيعى تماما ، انه فى اقتصاد كاقتصادنا ، مع المهمات القومية ذات الأولوية لدولتنا ، ان يكون هناك تضخم . كان لدينا تضخم فى السنة السابقة بنسبة ١٣ ٪ ، وفى دول اوربا السليمة نسبيا هناك تضخم بنسبة ٦ ـ ٨ ٪ فى السنة واكثر حتى ١٠ ٪ ، وهذا ليس امرا مثاليا . وما كنت اقترح أن نحتفل فى كل مرة يزداد فيها التضخم ، ولكن هذا

---

(١) معاريب ١٩٧٣/٢/١٢

لا ينبغى أن يؤدى الى كلام مثل ما يقال أن لدينا خللا نوعيا ، أو ان اقتصادنا متصدع ، هذا أمر مستبعد وليس من العدل ان نزعم هكذا » .

وارباب البنوك من نوع ارنست يوفت لم يروا مطلقا فى التضخم غولا مرعبا . فهذه الظاهرة الاقتصادية التى تؤدى الى فرض ضرائب على الأجور تؤدى أيضا الى تحقيق زيادة فى الأرباح ، والأرباح هى هدف صاحب البنك . ولكن ارنست يوفت لا يعتقد بوجود ظواهر كثيرة جدا فى اسرائيل من « الثراء السهل » ، حسب تعبير الصحفى السائل ، ويجيب على ذلك بأن هناك ظواهر كهذه : خصوصا فى بلد حديث التكوين ، ونحن لانزال كذلك حتى اليوم . هناك ظواهر أناس حاولوا (أن يثروا) وفشلوا ، وكذلك هناك أناس يثرون بسرعة ، وهؤلاء قلة نسبيا ، وهم إستثناء وليسوا القاعدة . ما الذى جرى فى الولايات المتحدة فى نهاية القرن الماضى وفى بلدان أوربا بعد الثورة الصناعية ـ ليست فى اسرائيل ظواهر كهذه ، وقسم من الناس الذين أثروا تبرعوا أيضا بشىء من ثروتهم . . لدخل الأقتصاد والدولة » .

اذن يزعم ارنست يوفت أن الأثرياء ، بعد الاختبار ، هم شواذ وليسوا القاعدة ، بل ان لهم نقطة لصالحهم : فهم قد تبرعوا بشىء ما للدولة . فالوطنية ليست وقفا على الفقراء فقط ـ بل وللاثرياء بسهولة أيضا وطنيتهم .

آرنست يوفت غير محسوب من الأثرياء بسهولة ، فهو مرغم على الاكتفاء بالراتب المدفوع له من بنك ليئومى ـ هذا باستثناء مدخراته الطائلة والممتلكات الكبيرة التى ورثها عن والديه وهما من ارباب البنوك . ويتبين من خبر نشر فى صيف عام ١٩٨٠ أن رواتب رئيس مجلس ادارة بنك ليئومى وخمسة مديرين كبار فى نفس العام بلغت ٥,٢ مليون شاقل[١] وهذا الأجر يشمل ايضا النفقات الفرعية والنفقات الاجتماعية وما يرصد لتعويضات الفصل عن العمل .

ومن الواضح أن هذا الأجر المدفوع لآرنست يوفت فى بداية كل سنة مقدما يشكل جزءا فقط من إيراداته . فجميع نفقاته ، بما فيها سيارة مجهزة بتليفون لا سلكى ، يدفعها البنك ، وعلاوة على ذلك يتلقى أسهم من البنك بصفة تكملة لراتبه . ويتضح من خبر نشر فى الصحف فى نهاية عام ١٩٨١ أن السيد آرنست كان يمتلك فى حينه ما لا يقل عن ٩٣ ألف سهم فى البنك ، يبلغ ثمنها مبلغا كبيرا ، وقبل ذلك بسنة كان عدد الأسهم التى فى حوزة آرنست يوفت ٦٥,٥٠٠ سهما فقط .

كان آرنست يوفت متزوجا ، لسنوات طويلة ، من ايلا جلعاد ، تزوجا فى عام ١٩٤٨ وانجبا ولدين وثلاث بنات . وكانت ايلا يوفت ، على مدى سنين طويلة ، أما متفرغة

(١) اى ما يوازى ١,٤٧ مليون دولار .

لاولادها ، ولم تكن أقل اخلاصا لزوجها ، قالت مرة فى لقاء صحفى : « آرنست عندى فى المقـام الأول ، والأولاد فى المقام الثـانى ، والتعليم فى المقام الثـالث ، والبيت فى المقام الرابع » . وكانت اعمال البيت تشتمل على اعمال يدوية مختلفة ، وعن هذا تقول السيدة يوفت : « تغيير تكة السروال الداخلى المطاطية هو أمر مضجر . لكن حين تعرفين أنه فى نهاية العمل تنتظرك قطعة قماش مذهبة للتطريز ، تسرع يداك للانتهاء منه ولتناول خيوط التطريز » .

وبعد أن انتهى كل هذا وطار الأولاد من عش العائلة ، لم يتبق لا يلا يوفت أعمال منزلية ، ويتم طلاق آرنست يوفت وزوجته خلال عملية لم يعلق بها غبار الفضيحة ، كما هى عادة اصحاب البنوك العقلاء .

وفى مقابل ذلك تورط البنك نفسه بفضيحة مزعجة فى نهاية عام ١٩٨٢ ، وكان بنك ليئومى البنك الأول فى اسرائيل الذى اتهم حسب القانون وقوضى بتهمة خرق القانون الذى يحظر التأثير بالغش والاحتيال على أسعار السندات المالية فى بورصة تل أبيب .

قدمت قائمة الاتهام فى اوائل عام ١٩٨٣ ضد مدير صناديق التقاعد فى البنك وضد البنك نفسه . وجاء فى لائحة الادعاء ان مدير الصناديق قدم الى بورصة الاوراق المالية طلبات لسندات دين من منطلق معرفته بعدم امكانية تلبية هذه الطلبات ، وحتى ترتفع اسعار سندات الدين المذكورة .

انتهى ولم يستكمل الفصل عن أرباب البنوك ، لكن لن نسلم بـذلك ، ولنـا عودة للحديث عن الملياردير الغامض شاؤل نحميا ايزنبرغ المسيطر على بنك « هسفينوت » بنك « يعسور » والبارون دى روتشيلد صاحب بنك « كللى » ، وعن مجموعة الاستثمـارات « دنوت » المسيطرة على « بنك هبينلئومى هريشون » (البنك الدولى الأول) ، ولن ننسى أيضا اكبر المخالفين الماليين فى دولة اسرائيل يهوشع بن تسيون الذى ادار « بنك ارتس يسرائيل - بريطانيـا » . ولن ننسى كذلـك عوفـين بن عمى ، والاخوان من بيت مـاير يكوتئيل فيدرمان وانباء ساحاروف وابناء تيبر الذين كانوا لفترة ما اصحاب بنك خاص بهم .

الفصل الثانى

الوطنية هى ملاذ من الضريبة

يرددون دائما الكلمات الطنانة ، كلمات تخرج فقط من حلوقهم ، فما من أحد يحب بلده اكثر منهم ، وما من أحد يكره العدو اكثر منهم ، كل أعمالهم ـ لاعلاء شأن الشعب والأمة . ولكن مشاعرهم الوطنية الاصلية تُنسى قليلا حين يجب عليهم تسديد دين أو دفع ضريبة أو مجرد الحفاظ على القانون . اذن فوطنيتهم هى ملاذ من الضريبة ، وفى اسوأ الظروف تنقذهم الوطنية من السجن .

كان الثامن والعشرون من يونيه عام ١٩٨١ يوما قائظا جدا ، حتى ان اعضاء مجلس ادارة بورصة الماس المحترفين فى رامات غانه خلعوا ستراتهم وربطات اعناقهم ، حين دخلوا الى قاعة الاجتماعات فى بناية البورصة . وقد كان موشه شنبتسر ، رئيس بورصة الماس الأشيب ذو المظهر المحترم يجلس أيضا بالقميص الأبيض المفتوح عند العنق الذى ارتداه فى تلك الامسية ، هو الذى دعا الخطيب .

قام رجل ضخم الجثة يرتدى سروالا فاتح اللون وسترة كحلية ذات ازرار وجيوب كثيرة ، كان يبلغ من العمر ٦٨ سنة ، لكن شعره الخفيف لم يخطه الشيب تقريبا . وأضاف الشاربان المقصوصان للوجه المستدير الممتلىء مسحة من الشباب الدائم .

جاء أصحاب معامل الماس الى اجتماع انتخابى لحركة ليكود ، كانت الانتخابات العاشرة للكنيست ستجرى بعد يومين . كان الرجل الذى خطب فيهم هو يعقوب

ويدور ، الذى كان مرشحا ـ على الأقل من قبل نفسه ـ لشغل منصب كبير جدا فى الحكومة التى يشكلها الليكود ، وكثيرون ذكروه فى تلك الفترة كخليفة منتظر لمناحيم بيجن فى رئاسة الوزارة .

كان الخطاب الذى القاه يعقوب مريدور أمام رجال الماس غريباً ، تحدث لهم عن اختراع جديد يدعو للفخر يجرى تطويره على ايدى مجموعة من العلماء تعمل فى خدمته . لم يكثر مريدور من الكلام عن الاكتشاف نفسه ، كان مستعدا فقط للقول ان الحديث يدور عن فرن يعمل بقوة تفاعلات كيماوية . وزعم ان علماؤه هم اصحاب شهرة وأن قسما منهم عمل فى مجال الذرة فى نطاق تطوير طاقة ذرية للغواصات . وقال مريدور ان العامل الرئيسى فى المشروع هو رجل متدين استمد افكاره من التلمود ، وسيكون أحد منتجات الاختراع الثانوية مصفاة « يمكن بواسطتها تنقية الجو من كل تلوث كيماوى » . ووعد مريدور أنه فى خلال ستة أشهر يبدأ الانتاج التجريبى للجهاز ، وسيكون ممكنا فى المرحلة الاولى ، انتاج طاقة بواسطته بقوه خمسة ميجاواط .

كان مريدور مستعدا للكلام عن رسالته السياسية الاقتصادية اكثر مما تكلم عن الاختراع نفسه . قال : « اذا نجح هذا ربما لن نحتاج للفحم ، وأنا أحد أولئك الذين يطلبون استيراد الفحم الى البلاد » . وأضاف : « ان الاختراع سيمنع زعماء مثل مرجريت تاتشر من زيارة السعودية لتقبل احذية امراء النفط العرب هناك » .

ولكن مريدور كان حذرا ، إذ زعم انه يفضل ألا يعطى تفاصيل كثيرة عن اختراعه الثورى بسبب الخطر من أصحاب النفط . وكان فى مستهل خطابه قد أبدى تأثره من اجراءات الأمن المتخذة فى بورصة الماس ، فقد قال : « ليتنى استطيع المحافظة هكذا على سرية اكتشافنا » .

فطيلة ذلك الوقت كان موشه شنيتسر يجلس الى جانب مريدور مذهولا ووجهه شاحب .

اندهش بعض صاقلى الماس بينما كان الامر مسليا للبعض الآخر . استمعوا الى اختراع مريدور ، وقد كان قد ألمح اليها قبل يومين ، عشية السبت ، ولكن احدا منهم لم يحسب ، منذ البداية ، ان فى الأمر شيئا اكثر من الدعاية الانتخابية ، وها هو يتضح لهم الآن أن مريدور يأخذ موقفا جديا تماما من اختراعه ، ويعلق عليه آمالا سياسية بعيدة المدى .

ولو عرف رجال الماس هؤلاء تاريخ حياة الرجل الواقف أمامهم ربما كانت دهشتهم أقل ولكانوا أقل سرورا ازاء هذا المشهد .

ولد مريدور لعائلة فينيارسكى فى بولونيا فى ٢٩ / ٩ / ١٩١٣ ، وهو تاريخ ستظهر اهميته فيما بعد . كانت عائلة فينيارسكى عائلة تجار صغار حرصت على ان توفر لذريتها

ثقافة دينية كما ينبغي . وتعلم يعقوب فينيارسكي في غرفة في مدرسة شعبية لحركة « همزراحي » ، واخيرا في المدرسة الثانوية اليهودية في مدينة « فولو تسلابك » البولونية . ويزعم مريدور أنه سمع ، وهو في السادسة عشرة من عمره ، عن التمرد العربي في عام ١٩٢٩ ، وان ذلك الخبر هو الذي دفعه للانضمام الى حركة بيتار التي استمالت في هذا الوقت قلوب الكثيرين . وادعى مريدور ، في وقت لاحق ، أنه في في السنوات الثلاث التي كان خلالها عضوا في حركة بيتار في بولونيا ، حصل على « اعداد عسكري » .

وفي عام ١٩٣٢ هاجر يعقوب فينيارسكي الى فلسطين وكان عضوا في كتيبة عمل تابعة لبيتار . ولا يزال يدأب على ذكر كيف عمل في شق الطرق وكم كان صعبا شغل عامل بناء عند المقاول اهرون رونبشتاين ، ويروى أيضا أنه اشتغل في مصنع عليت عند الياهو برومتسنكو .

وحين أسست حركة « اتسل » (المنظمة العسكرية لاسرائيل) مع انفصال الجناح اليميني التنقيحي عن منظمة « الهاغناه » (الدفاع) ، كان مريدور نائب قائد « الاتسل » الأول دفيد رزيال . وسافر الى العراق في ربيع عام ١٩٤٠ مع رزيال . كان خروج خليفة قادة « اتسل » الى العراق للعمل في خدمة البريطانيين ضد رشيد عالي الكيلاني القومي العراقي الموالي للنازية . قتل رزيال بانفجار قذيفة من طائرة المانية ، وعاد يعقوب مريدور الى فلسطين .

واصبح قائد « الاتسل » . وكانت فترة قيادته فترة جزر في تاريخ هذه المنظمة السرية ، وفي نهاية الأمر نقل منصب القيادة الى مناحيم بيجن الذي كان في ذلك الحين احد جنود الادارة في جيش الجنرال البولوني « أندرس » . وقد قيل في التقارير الرسمية ان مريدور « نقل » القيادة الى بيجن واصبح هو نائبا له . وقد وصفت العملية كعمل أصيل من جانب مريدور الذي سبق وعرف عظمة ذلك الجندي الشاب ذي القدرة المدهشة على الكلام ، لكن يبدو ان الحقيقة كانت مختلفة تماما .

ان شلومو ليف ـ عمي الذي كان رئيس اركان « الاتسل » في ذلك الوقت ثم اصبح فيما بعد مؤرخا ، يروى نصاً مختلفا تماما لأحداث تلك الأيام ، فيه اطراء أقل بكثير لمريدور وكذلك لبيجن . حسب اقوال ليف ـ عمي فقد مريدور السيطرة على المنظمة السرية ، وكان ذلك بعد أن اقترح مريدور ان تتحول « الاتسل » الى جيش نظامي بكل معنى الكلمة ، وتتخلى عن الاساليب السرية . وكان ثمة اقتراح آخر لمريدور للقيام بعمل تظاهري مذهل ، وذلك بالسيطرة على جسر اللنبي على نهر الاردن ، ورفع العلم القومي هناك ، وإعلان أن « الاتسل » استولت على نهر الأردن .

وكان لمريدور برنامج آخر حسب رواية ليف ـ عمى ، وهو القضاء على زعماء الوكالة اليهودية وقادة « مباى » الذين وقفوا فى حينه فى طليعة الاسكان المنظم . وكانت قيادة « اتسل » بحاجة الى العديد من الجلسات لتزيح هذا البرنامج عن جدول الأعمال .

وحين أقصى مريدور أخيرا عن قيادة « الاتسل » اختفت فى الوقت ذاته الأموال التى كانت فى صندوق المنظمة . وقد قال مريدور ، حسب رواية ليف ـ عمى ـ انه دفع تعويضات لقائد آخر أقيل .

ولكن اقصاء مريدور لم يحل مشكلة القيادة فى الاتسل ، ولم يستطع قادة المناطق المختلفة الأتفاق على قائد جديد من وسطهم . وهكذا تسنى لمناحيم بيجن ، الجندى البسيط فى جيش الجنرال البولونى اندرس ، أن يحتل المنصب . وبعد أن اعتقل معظم قادة « الاتسل » ونفوا الى أرتيريا ، اصبح مناحيم بيجن القائد الحيقى « للاتسل » .

وكان يعقوب مريدور أحد القادة المنفيين ، وتحدث عن قضية الاعتقال ومحاولاته للهرب فى كتابه « طويلة هى الطريق للحرية » . وتبرز خصوبة خياله فى كل صفحة من صفحات هذا الكتاب الذى كان الاكثر رواجا فى الخمسينات . فقد أحب الاولاد والشبان هذا الكتاب بشكل خاص ، لكثرة المغامرات وخصوبة الخيال التى تحفل بها صفحاته . وهكذا يبدو أن مريدور شرع فى الاهتمام بالافران والاكتشافات والاختراعات قبل الاختراع الثورى فى مجال الطاقة ، هكذا كتب :

« لم يكن الموقد مكتمل الأوصاف . لاشعاله كان يتوجب الوقوف عليه نحو عشر دقائق والترويح عند فتحته ، وكانت العملية هذه مصحوبة بنشر الدخان بكثرة ، وعلى الرغم من ذلك اثار بى الموقد مشاعر حقيقية . لا اعرف من اخترعه ، يبدو أنهم السودانيون ، مع أن العرب فى بتح تكفا كانوا يستعملون مواقد مشابهة انما اكبر حجما .

واعجبت كثيرا أيضا من اسلوب تبريد الماء الذى كان معمولا به فى المخيم . كان الشبان يأخذون علبة من الصفيح ويلفونها بطبقة من الاكياس لا تقل عن سنتيمتر واحد ، ثم يرطبون الاكياس عدة مرات فى اليوم ، ويبرد الماء فى العلبة كما لو كان فى ثلاجة ، ولاحاجة للقول كم هو لذيذ شرب الماء البارد فى الاقليم السودانى » .

فيتامينات من كبد سمك التونة

انتخب مريدور للكنيست الأولى عن حركة حيروت ، ثم للكنيست الثانية ، ولكنه استقال فورا بعد هذه الانتخابات . وكان اسهامه فى عمل الكنيست وخدمة حركته ضئيلا جدا ، وتبين أن الذى كان نائب قائد الاتسل ما هو الا شخصية سياسية تافهة . ويقول

مريدور نفسه أن العمل السياسى اليومى مصحوب بجلسات طويلة مملة ويستلزم الاتصال مع أناس لحوحين . لذلك فقد بحث عن منفذ آخر لمبادراته ، وسرعان ما وجده .

كانت أحسن الأعمال - فى أول سنى الدولة ، بعد أن اعلن نظام التقشف ، تلك التى قام بها المستوردون على اختلاف انواعهم وخصوصا مستوردو المؤن التى كانت توزع حسب نظام البطاقات . كان المجتمع اليهودى الذى تضاعف اكثر من مرتين خلال فترة قصيرة قد انقطع عن قاعدته الزراعية فى حرب الاستقلال . ولم تكن الزراعة العبرية لتكفى وحدها أو تفى بالمتطلبات الغذائية للمواطنين المتزايدين - وكانت النتيجة أن القسم الاكبر من احتياجات المواطنين الغذائية كان يستورد من الخارج .

وكان النقص فى اللحوم حادا بشكل خاص ، وهكذا عرف مريدور كيف يعوض النقص المحلى فى اللحوم من شرق افريقيا حيث كانت مراعى الابقار الشاسعة .

وهكذا أسس مريدور وشريكاه ارتور بن ناتان ويوسف كلرمان شركة « اينكوده » فى عام ١٩٥١ . لسنوات طويلة كان هذا الاسم فى اسرائيل مرادفا للحوم المعلبة . وكان مريدور وشريكاه يشترون البقر الرخيص فى اريتريا والحبشة ، ويذبحونه هناك ويعلبونه ويرسلونه الى اسرائيل .

كانت قدرة مريدور التنظيمية وكفائته الادارية دائما أقل من خياله . ففى عام ١٩٥٣ تدخلت حكومة اسرائيل للاشتراك فى اعمال مريدور ، لا عن رغبة منها ، بل لانقاذه من الانهيار . كانت تلك هى المرة الأولى التى يهبٌ فيها « قباطنة » الاقتصاد فى اسرائيل لمساعدة مريدور وليست الأخيرة . ففى عام ١٩٥٦ اشترت الحكومة من مريدور النصف الثانى من اعماله ولكنها سمحت له ، لسبب ما ، بالاستمرار فى الأدارة .

هناك إفتراضات شتى حول أسباب اسراع حكومة اسرائيل لانقاذ رجل « حيروت » هذا . وتقول اكثرها شيوعا ان بنحاس سبير الذى لم يكن دهاؤه السياسى يقل عن دهائه كرجل أعمال ، ابتهج لتوجه نائب قائد « الاتسل » السابق الى مجال الاعمال ، الامر الذى يساهم فى عزلة مناحيم بيجن زعيم « الحيروت » .

ومهما يكن الأمر فان مريدور لم يقنط من الامكانات الكامنة فى شرق افريقيا ، وفى عام ١٩٥٩ تقدم هذا المبادر النشيط باقتراح مغر لاثنين من المستثمرين الاسرائيليين : لزراعة القطن بجوار سد طانا فى الحبشة . قال مريدور لهما انه لن تكون هناك مشكلة بصدد ماء الرى اذ ستوافق حكومة الحبشة على تحويل النيل الازرق الى سد طانا . وقرر المستثمران الاسرائيليان أن يفحصا الامكانات الكامنة فى هذا الاقتراح المغرى . فسافرا الى سد طانا ، وهناك اتضح لهما أن الأرض فى تلك المنطقة تغمرها المياه حيث تسقط أمطار

غزيرة ، بل أغزر مما ينبغى ، وأنه لا حاجة للمزيد من المياه ، بل على العكس ـ كان يجب تجفيف التربة لتصبح صالحة للزراعة .

كما ادخلت ضرورة شحن لحوم « انيكوده » الى اسرائيل افكارا لامعة الى رأس مريدور فى مجال السفن وصيد الاسماك . يصف ذلك الصحفى اليعازر ليفن من هارتس كما يلى : « انه يقيم مع ماير هليفى » شركة صيد باسم « نيفون » ، ستقوم ، حسب قوله ، بشراء سفن صيد يابانية وتقوم بصيد سمك التونة من البحر الاحمر وتأتى به الى اسرائيل . وهنا يصنّعون السمك ويصدرون سمك التونة المدخن على نطاق واسع ، وحتى تزداد الفائدة الاقتصادية يستخرجون الفيتامينات من كبد سمك التونة ، ويبيعونه الى مصانع الزيوت لانتاج الزبدة (مرجرينا) .

لكن هذه الفكرة لم تحقق اى شىء باستثناء الشركة مع ماير هليفى ، اذ طالب مريدور بتعويضات من هيلفى نتيجة فسخ الشركة وحصل عليها . وقد تلقى جزءا من التعويضات نقدا والجزء الآخر على شكل ٥٠ فى المئة من أسهم شركة « سومرفاين » المعروفة (التى انهارت بضجة كبيرة بعد سنوات) . وتجدر اضافة أنه بعد سنوات باع مريدور حصته فى « سومرفاين » ولم يكن شريكا فى أعمالها المشهورة . ولكن نبحاس سبير لم ينس أن يذكر ، من حين الى آخر ، فى وقت لاحق ، أن « مريدور كان هو الذى جاءه بما ير هليفى وأوصى به » .

أما غضب سبير المتأخر فنجم عن أنه كان عليه ، كوزير مالية لحكومة اسرائيل ، أن يدفع الديون الثقيلة التى خلفتها شركة « سومرفاين » وراءها .

ولكن الغاء برنامج « نيفون » لم يطمئن مريدور . ففى تلك الفترة ، وكان لا يزال منهمكا فى اعمال « انيكودا » ، أتيح لمريدور أن يتعرف على القبطان ميلا بيرنر الذى اصبح شريكا له على مدى سنين طويلة . واقام كلاهما بالاشتراك مع « راسكو » و« حفرات هعوفديم » شركة الصيد « اتلانتيك » التى القت سفنها شباكها فى مياه البحر الاحمر وخليج ايلات . ويقول مريدور ان « اتلانتيك » ، « كانت ايضا عملا طلائعيا ، فما من دولة لا يكـون

---

(١) كان ماير ليفى ايضا من رجال حركة حيروت . وكان صاحب شركة للنقل النهرى وصاحب خيال واسع . وحين تسلم الليكود السلطة فى ١٩٧٧ تقدم بفكرة لحل ضائقة الاسكان الصعبة فى اسرائيل بواسطة بيع مداليات ذهبية . أما الشركة التى اقيمت لهذا الغرض ، برئاسة ماير هليفى فظلت تدور فى ظل جدران مكتب رئيس الحكومة . قامت الشركة بشراء كميات كبيرة من الذهب ولكنها لم تنجح فى بيع المداليات . وانقذ ارتفاع أسعار الذهب من ٣٠٠ ـ ٨٠٠ دولار للاوقية الذين اقاموا الشركة من الافلاس التام . ويدير هليفى شركة سفن خاصة ويزعم أنه أحد المرشحين لحفر قناة البحرين (من البحر الأبيض الى البحر الميت) .

الصيد فيها مدعما من قبل الحكومة ، ولكننا لم نتلقى قرشا واحدا من الحكومة ، ومع أن (اتلانتيك) تورطت فى ازمات ، اساسها التخفيضات التى ادت الى سقوط قيمة الليرة . ويشير مريدور الى ذلك قائلا « كانت مشكلتنا هى ان ديوننا كانت بالدولار أما ايراداتنا فكانت بالليرة » .

وفى هذه الأثناء تغيرت الأوضاع وقامت حكومة أخرى للدولة نفسها ، واصبح مريدور وزيرا أعلى لشؤون الاقتصاد فى هذه الحكومة ، كذلك تحسن وضع اتلانتيك ، ومرة اخرى لم تنسها الحكومة .

وفى شهر مايو ١٩٨١ ، كان مريدور لا يزال فى حكم المرشح للكنيست وللوزارة . قدمت شركة اتلانتيك التى كان من مالكيها ، طلبا الى لجنة الكنيست المالية ، لتكفل الحكومة شراء سفينة صيد سمك وعليها عوامة لتصنيع السمك . ورفضت اللجنة ذلك الطلب ، فقد أفلح ممثلو مستوردى الاسماك فى اقناع اعضاء الكنيست بان فى الامكان الحصول على أسماك أفضل وبسعر أقل .

ولكن الوضع تغير كله بعد ذلك باربعة عشر شهرا ، فقد كان يعقوب مريدور فى هذا الوقت وزيرا أعلى لشؤون الاقتصاد . وقد فتح ذلك الطريق أمام اتلانتيك الى القروض الحكومية ، « ولأول مرة فى التاريخ » كما عبرت عن ذلك الصحيفة الصباحية هآرتس « أوصى بمنح الامتيازات التى تعطى عادة للمصانع فى كريات شمونة وايلات واشباههما الى سفن صيد اسماك فى عرض المحيط » .

ولم تقتصد الشركة فى طلباتها وحصلت على ما طلبته : ٧٨٠ مليون ليرة بدون ارتباط [١] (بالغلاء او الدولار) وبفائدة اقل بكثير عن سعر السوق . اعطى القرض لشركة اتلانتيك لغرض شراء سفينتين وعوامة لتصنيع السمك . واذا اخذنا فى الحساب الاعتماد السهل الذى ظفرت به الشركة وكذلك شروط الدفع المريحة ، تكون الشركة « اتلانتيك » قد تلقت منحة مقدارها ٤٠٠ مليون ليرة من خزينة الدولة الخاوية .

يوم الميلاد فى بنك سويسرى

ان أكبر مغامرات يعقوب مريدور المالية مرتبطة دون ريب باسم « الشركة البحرية لشحن الفواكه » . وهذه الشركة أيضا تأسست بالاشتراك بين مريدور وبيرنر ، كما ان المغامرة تمت بفضل تساهل دولة اسرائيل الزائد عن الحد ازاء صاحب الخيال والقبطان .

---

(١) مايوازى ٣,٢ مليون دولار

أحسن مريدور انتقاء الشريك ، وبيرنر الذى كان قبطانا فى شركة « تسيم » ينحدر من احدى العائلات مؤسسة الاستيطان اليهودى . وهو متزوج من ميكل ابنة اخت رئيس الدولة الأول حاييم وايزمن والتى هى ايضا ابنة عم عازر فايتسمان الذى صار وزيرا للدفاع فى حكومة اسرائيل .

عمل عازر فايتسمان فى فترة معينة فى « الشركة البحرية لشحن الفواكه » بعد خدمته القصيرة فى حكومة التكتل القومى فى أوائل السبعينات ، كما أن موشه ديان ، صهر فايتسمان ، شغل وظيفة لدى الشريكين مريدور وبيرنر . وقد كان ذلك فى الفترة الوسيطة التى لم يكن فيها ديان عضوا فى حكومة اسرائيل ، فى اواسط الستينات ، وقد أخذ على عاتقه ادارة شركتى صيد الاسماك « يونا » و « اتلانتيك » التى كانت للهستدروت فيهما أسهم أيضا . ويقول أشير يدلين الذى كان فى تلك الفترة سكرتير « حفارت هعوفديم » الهستدروتية أن اللقاءات بين الشريكين مديرى الشركة البحرية وموشه ديان كانت « ودية وشيقة » ، ولكن المبرر الاقتصادى لقيام هذه الشركات لم يكن واضحا ، وفى نهاية الأمر صفت « حفرات هعوفديم » حصتها فى الشركة .

وكان هناك شريك آخر لا يقل أهمية هو عضو الكنيست دافيد هكوهن ، وهو مرتبط بالعائلة الكبيرة للسياسة والاقتصاد الاسرائيلى ، هذه العائلة المرتبطة بإسم الدكتور آرتور روبين . ودافيد كوهن هو صهر الوزير السابق اهرون يدلين ، ابن عم أشير يدلين ، وهو عديل الدكتور آرتور روبين ، ويمت بصلة قرابة لرئيس الحكومة السابق يتسحق رابين ولنائب رئيس الحكومة السابق بيغال يدين ، ولنائب وزير المالية السابق الدكتور تسفى دنشتاين ، ولعضو الكنيست السابق دفيد غولومب ، ولعائلتى شاريت وهوز .

وبوضوح هذه الخلفية تبدو المساعدة التى حظى بها يعقوب مريدور وميلا بيرنر من خزينة الدولة اقل اثارة للدهشة . وبالفعل فقد كانا بحاجة ماسة للمساعدة من أجل اقامة « الشركة البحرية لشحن الفواكه » . قال مريدور فى احد اللقاءات الصحفية و هو يلوح بكلتا يديه بحركة دراماتيكية ويشبك أصابعه : « أقمت الشركة البحرية بعشرة أصابع وبدون رأس مال شخصى تقريبا ! » . ولم يكن مريدور بحاجة لرأسمال شخصى ، بينما يقف رأسمال بنك اسرائيل فى خدمته . وهكذا مر دفيد هوروفيتش ، عميد بنك اسرائيل فى حينه ، مر الكرام على تلك القضية العجيبة الغريبة فى مذكراته المنشورة . والحقيقة أنه فى عام ١٩٦٢ أعطى بنحاس سبير ، حامى مريدور ونصيره ، الأمر الذى نفذه عميد بنك اسرائيل ، وأودع فى بنك نرويجى فى حينه ملايين الدولارات (١٨ مليون دولار حسب رواية مريدور) كضمان لقروض اعطيت له لبناء السفن الأربعه الأولى للشركة البحرية لشحن الفواكه فى حوض بناء سفن نرويجى . ولكن مريدور نفسه وشريكه ميلا بيرنر

استثمرا اقل من هذا بكثير ، فمقابل ٣٠٠ ليرة اسرائيلية ، اى عشرة دولارات ، اشترى كل منهما أسهم مؤسسين ضمنت لهم ١٠ ٪ من حقوق التصويت فى الشركة . أما المبلغ الذى كانا يحتاجان اليه لتمويل حصتيهما فى بناء السفن ، فاقترضناه من المليونيرين يوئيل شريدن ودوف فورستر الفرنسى والدكتور يعقوب دام يعقوب ايسلارس من جنوب افريقيا ومن الشركة المركزية أيضا .

بعد بناء السفن عاد الشريكان وطلبا قرضا آخر ، مرة أخرى كفلتهما حكومة اسرائيل ، وأوصيا مرة اخرى على سفن بنفس الطريقة السابقة ، واكتشف مريدور وبيرنر أن بناء السفن أجدى من تسييرها . وسرعان ما تراكمت خسائر فعلية ومستمرة على الشركة البحرية لشحن الفواكه ، حتى أنها أجّرت سفنها لشركة سفن سويدية ، وفى مقابل ذلك حققت الشركة ارباحا كبيرة من بناء السفن وبيعها . واكتشف مريدور وبيرنر ، بمساعدة اصحاب الاحواض النرويجيين - أنه نتيجة الركود الاقتصادى فى اواسط الستينات فى العالم كله عانت احواض كثيرة فى العالم من قلة الطلب والبطالة . وكانت مختلف الحكومات على استعداد لمنح قروض مريحة لمبادرين يريدون بناء سفن ، حتى توجد عملا لعمال الاحواض العاطلين جزئيا عن العمل . وكانت حكومة اسرائيل على استعداد لمنح كفالة للقروض التى اخذها أرباب السفن الجدد ، وهكذا كان الطريق الى الثراء مفتوحا .

وساعدتهما كثيرا حرب الأيام الستة فى ١٩٦٧ ، فقد اغلقت قناة السويس واشتد الطلب فجأة على السفن ذات الحمولة الكبيرة ، القادرة على نقل حمولات كبيرة حول رأس الرجاء الصالح فى الطريق من آسيا الى أوربا . وبالضبط فى ذلك الوقت كان للشركة البحرية بعض السفن من هذا النوع ، فباعتها حتى قبل ان ينتهى بناؤها ، وكما تأتى الشهية مع الأكل قرر مريدور وبيرنر أن يضاعفا طلباتهما مرتين بل ثلاثا . فقد قال مريدور فى مقابلة صحفية : « طبقا لحسابات بيرنر كان مجموع طلباتنا - مع أنها لم تخرج كلها الى حيز التنفيذ - ١,٦ مليار دولار ، وكان هذا مبلغا يزيد تقريبا عن ميزانية الدولة »[1] .

وكان الشريكان بحاجة الى أموال كثيرة بسبب هذه الطلبات ، وجندت شركات مريدور وبيرنر ٤٥ مليون دولار فى البورصة الامريكية ، حيث كان معظم هذا المبلغ على صورة قروض بفائدة سنوية . واقرضهما « فيرست نيشنال بنك أوف بوسطن » (بنك بوسطن القومى الأول) مبلغ ٥٠ مليون دولار لبناء سفن فى أحواض أمريكية ، و٢٥ مليون دولار أخرى لبناء سفينة فى حوض بريطانى . وجند أرباب السفن ١٩ مليون دولار ، معظمها سندات دين ، وجندت الشركة من الجاليه اليهودية فى المكسيك مبلغا لم يُعرف رقمه بالضبط لكثرة المستثمرين ، ولعله يتراوح بين ١٠ - ٢٠ مليون دولار ، وقد

---

(١) معاريب ١٩٨٢/٣/١٩

جندت كل هذه المبالغ بين سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٤ . وكانت السنة الأخيرة سنة ذروة بالنسبة للشركة البحرية لشحن الفواكه ، فقد بلغ إيرادها ٩٣ مليون دولار ، وكانت أرباحها ٣,٧ مليون دولار طبقا لحساباتها . ولكن فحص ميزانية الشركه أظهرت حسب ما نشر بصحيفة « هارتس » ان الربح نجم فى الواقع من الاتجار بالسفن اساسا ، أما من ناحية العمل نفسه فى السفن فقد كانت خسائر الشركة تبلغ نحو ١٨ مليون دولار .

وكانت تلك بداية النهاية ، فقد أدى ارتفاع سعر النفط ، الذى سمى لسبب ما « أزمة الطاقة » ، الى تخفيض حجم الحمولات كما قلص الطلب على السفن فى سوق السفن العالمى . وتبين فجأة للمقرضين وللمستثمرين أن « الشركة البحرية لشحن الفواكه » ، على الرغم من ارباحها الضخمة المعلنة ، وعلى الرغم من رأس المال الكبير المسجل باسمها ، غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها . كانت الشركة اشبه ببناء هائل من الكرتون انهار محدثا ضجة عظيمة ، وشرع الدائنون يبيعون سفن الشركة التى كانت محجوزة لهم ، بينما راح المقرضون يركضون بغضب وراء أموالهم .

ومن جديد هبت حكومة اسرائيل - ومعها الكنيست - لمساعدة يعقوب مريدور . كان ذلك فى ربيع ١٩٧٣ حين أعلن مريدور أنه ينوى التبرع بخمسة ملايين دولار (٢١ مليون ليرة فى حينه) الى صندوق سبير المعروف ، اعترافا منه بفضل ذلك الصندوق الذى مكّن مريدور من الوصول الى ما وصل اليه ، وفى نهاية المطاف انخفض المبلغ الى النصف ، ولم يعد الحديث عن تبرع اذ تغير الهدف . اذ اشترى مريدور سندات قرض اختيارى لمدة ١٥ سنة بـ ٢,٥ مليون دولار ، وكانت الحكومة قد طرحت هذه السندات لتمويل جزء من تكاليف حرب يوم الغفران .

وحين ساءت اعمال مريدور توجه الى خليفه سبير ، وزير المالية الراحل يهوشع ربينوفتش ، وطلب منه ، فى اوائل عام ١٩٧٦ أن يقدم موعد تسديد السندات التى يحملها باثنى عشرة سنة . . . ولبى رابينوفتش الطلب ، وسن الكنيست قانونا خاصا حتى تمكن مريدور من صرف سنداته .

وحين اعيد المال الى مريدور اجتمع الدائنون ، وحوّل اليهم موظفو بنك اسرائيل مباشرة المبلغ . وكان أحد الدائنين شريك مريدور فى قديم الزمان ايراحيلدن ، من اصحاب بنك « شمال امريكا » ، تلقى حيلدن مليون ونصف مليون دولار ، وهذا سهّل على البنك (بنكه) أن يعود ويقرض مريدور ملايين الدولارات .

ولم يكن الجهاز القضائى الاسرائيلى أقل تساهلا ازاء مريدور ، ويدل على هذا قضية حساب البنك السويسرى . ففى عام ١٩٧٣ اقترح مريدور صفقة مغرية على « بنك دى

لا كومرس كونتيننتال[١] » فى جنيف عاصمة سويسرا ومؤداها ، أن يقرض البنك مريدور ٢,٥ مليون دولار ، فيشترى مريدور بهذه الأموال أسهما فى « الشركة البحرية لشحن الفواكه » ، وبهذا ترتفع اسعار الأسهم التى بيده بشكل مصطنع ، أما الأسهم التى يشتريها فيودعها فى خزينة البنك السويسرى لضمان القرض . بدت الصفقة مغرية حتى للبنك نفسه الذى كان يثق ، شأنه شأن العالم المالى كله ، بصلابة موقف « الشركة البحرية لشحن الفواكه » . لكن البنك السويسرى شأنه شأن بنوك سويسرا فحتى حين تكون احتمالات الربح مضمونة ، فان اصحابه يُبدون الحذر . فقد وافق البنك أولا على أن يقرض مريدور مليون دولار ونصف فقط ، واشترط ثانيا على مريدور أنه فى كل مرة تنخفض فيها قيمة الأسهم المودعة فى خزينة البنك يدفع مريدور ثلاثة أضعاف الفرق بين سعر الأسهم الجديد وبين مبلغ الضمان المطلوب للقرض . وافق مريدور على شرطى البنك وعرض عليه فتح حساب فى البنك ذو رقم سرى تنفذ الصفقة بواسطته ، وطلب مريدور أن يختار بنفسه رقم الحساب . وكان هذا هو الرقم الذى اختاره : **٢٩٩١٣** ، وكان مريدور قد ولد فى **٢٩/٩/١٣**[٢] .

وتذكر مريدور والصيارفة هذا الرقم لزمن طويل ، ففى البداية سار كل شىء حسب البرنامج . ارتفع سعر أسهم الشركة البحرية بسرعة بسبب الاقبال الفجائى ، لكن قيمتها ما لبثت أن أخذت فى الهبوط تدريجيا ، واضطر مريدور لدفع مبالغ ضخمة للبنك كضمان للقرض حتى لم يبق لديه نقدا يكفى للوفاء بالتزاماته .

والبنوك السويسرية صارمة فى قضايا تسديد الديون ، ولا يوجد عندها لحية ممشطة كما يقولون . وأقدم البنك السويسرى على عمل مربك لمريدور ، إذ أقام ضده دعوى قضائية فى اسرائيل التى يحظر نظامها على مواطنيها ، حظراً مطلقاً ، فتح حسابات بعملة أجنبية فى بنوك اجنبية . ولكن بنك اسرائيل والنيابة العامة الاسرائيلية اتخذا موقفا غريبا جدا من القضية ، فى البداية اعلن بنك اسرائيل انه اذا ربح البنك السويسرى الدعوى ضد مريدور يدفع قسم من المبلغ المدعى به كتعويض الى بنك اسرائيل بسبب مخالفة قوانين النقد ، وبعد ذلك تنازل بنك اسرائيل عن طلب التعويض ، ولم يكن لدى الناطق بلسانه أو مديره أى تفسير للتنازل هذا ، ولم يرغبوا حتى فى تفسير لماذا لم تقم ضد مريدور دعوى جزائية على

---

(١) كان هذا البنك شركة فرعية لبنك « سويس ـ اسرائيل » الذى أقامه المليونير اليهودى العراقى أ . آسيا . وفيما بعد انتقل هذا البنك الى سيطرة الشركة المركزية . وكان بنك دى لاكومرس متورطا فى العملية الدائرية لـ « حفرات يسرائيل » .

(٢) فى اللغات الأوربية تكتب الأرقام والكلمات من اليسار الى اليمين وعندها يتطابق الرقمان المذكوران أعلاه ـ المترجم .

مخالفة قوانين الدولة . ومن الجدير بالذكـر أنه فى نفس الفتـرة ، تنازل رئيس الحكـومة تيسحق رابين عن مقعده واستقال من الحكومة بسبب قضية مماثلة اى فتح حساب بعملة اجنبية فى بنك اجنبى .

ذهبت كل الجهود لانقاذ الشركة البحرية لشحن الفواكه ادراج الرياح . حجزت على كل سفنها القليلة المتبقية المؤجرة لشركة اجنبية ، وتراكمت عليها ديون بملايـين الدولارات ليهود من المكسيك و دائنين آخرين . وجاء فى استعراض وضع الشركة الذى نشر فى عام ١٩٨٢ أن ممتلكات الشركة الوحيدة هى عدة حظائر للبقر فى شمال استراليا ، وأنها ، اى الشركة ، تحاول اجراء مفاوضات عـلى إجراء تسـوية مـع دائنيها الآخـرين . وفى عام ١٩٦٩ ، حين كان مستقبل الشركة البحرية لشحن الفواكه ، يبدو زاهرا ، قرر الشريكان مريدور وبيرنر العودة الى أعمال اللحوم ، فاستأجرا أرضا بمساحة ١٧ ألف كيلو متر مربع فى صحارى شمال استراليا . ولهذا الغرض أسسا شركة باسم « يونيبيف » لتربية قطعان بقر لإنتاج اللحوم حسب فكرتهما ، ولكن أعمال شركة « يـونيبيف » لم تكن أنجح من أعمال شركة « اينكودا » سابقتها فى الحبشة . وفى اوائل عام ١٩٨٠ بلغت خسائر شركة « يونيبيف » ٩ ملايين دولار .

فى تلك الأيام ، وحين كان مريدور يطير فوق مقاطعات استراليا الشاسعة التمعت فى ذهنه الخصب فكرة جديدة . رأى أشجارا نابتة فى بعض الأمكنة ، فقرر أن يحل بعض مشاكل العالم واسرائيل فى مجال الطاقة .

فقد عزم مريدور على زرع أراضى صحراويه بأشجار اللاكونا ، ومنها يستخرج الميتان الذى هو مادة كحولية تحترق بسهولة ، ويمكن أن يُستعاض به عن النفط .

كان أول ضحايا هذه الفكرة المشوشة الجديدة بعض اليهود الاثرياء من المكسيك ، الذين اشتروا أسهم شركة « يونيبيف » حتى حين كان الحديث عن عملها ، فى اللحوم فقط . أما الآن فقد قرر مريدور أن يحول استثماراتهم بملايين الدولارات الى أعمال الطاقة الجديدة . وحاول مريـدور أن يجذب الى فكـرته الجـديدة أيضـا شركـة المانيـة وشركـة استرالية ، وقال لصحفى اسرائيلى أنه يفكر فى انشاء مدينة ايضا فى الصحارى يصل عدد سكانها الى ٢٥٠ الف نسمة . كان على شركة « يونيبيف » ، حسب المخطط أن تنتج فى عام ١٩٨٤ ما لا يقل عن نصف مليون طن من الميثان فى السنة .

الا أن اشجار اللاكونا لم تزرع بعد فى استراليا ، وأسوأ من هذا : لا يوجد فى الواقع أية عملية تمكن من استخراج الميثان من شجر اللاكونا . أما يهود المكسيك الأغنياء الذين استيقظوا فجأة فقد طالبوا باعادة اموالهم ، لكن دون طائل .

راسكو تبيع بالرخص

لاشك أن أفضل اعمال مريدور كانت فى فرع البناء ، وقد ابتدأ اهتمامه بهذه الاعمال عندما عين صديقه دفيد ليفى وزير الاسكان فى حكومة الليكود فى عام ١٩٧٧ . وكان مريدور وصهره الراحل يوسف كرمرمان ينتميان الى الكتلة نفسها فى حركة حيروت التى ينتمى إليها أيضا وزير الاسكان دفيد ليفى ، ووزير المالية السابق يورم أريدور .

ففى عام ١٩٧٨ نشأت مشكلة اسكان حادة فى اسرائيل ، وبلغت أسعار الشقق ـ سواء للشراء أو الايجار ـ عنان السماء . وقامت مظاهرات صاخبة فى احياء الفقراء واقتحم الناس شُققا يجرى بناؤها ، وتظاهر الشباب الذين يرغبون فى الزواج ضد ارتفاع اثمان الشقق وايجاراتها ، وبرز فجأة مريدور ، واعلن أنه يملك حلا لكل مشاكل الاسكان فى دولة اسرائيل ، على شكل بناء صناعى حسب طريقة فرنسية ، وبالاشتراك مع مصنع فرنسى .

وبدون مناقصة ، وفى محاولة لاخفاء الأمر عن الجمهور ، منحت وزارة الاسكان الشركة التى كان مريدور شريكا فيها عقدا لبناء ٥٠٠٠ شقة للايجار . كان العقد يساوى ملايين كثيرة ، ولم يكن مطلوبا من مريدور تحمل أية مخاطرة ، فقد ضمن له ان وزارة الاسكان ستشترى منه كل الشقق التى لا يفلح فى تأجيرها .

وثارت ضجة كبيرة ، احتج المقاولون وكتل المعارضة المختلفة ، كما احتجت شركات البناء الهستدروتيه الكبرى ، لكن دون جدوى ، فالعقد فى ايدى مريدور وشركائه .

وقد حققت هذه الشقق أرباحا طائلة لمريدور وهى بعد على الورق وقبل بنائها ، حصلت شركة « مبع » على العقد . وشركاء مريدور فى هذا المشروع هم « مجمع رمبراندت » الجنوب افريقى ، والاسرائيليون مردخاى تاغر والمحامى ابراهام نئمان والمحامية أبيبا نئمان وشريكاه القديمان يعقوب دام وميلا بيرنر .

أصبحت الأرباح التى شرع مريدور بجنيها من العقد الذى منحه اياه صديقه من وزارة الاسكان ممكنة بفضل تعاون مهذب من جانب ذراع آخر من اذرعة المؤسسة السياسية الاسرائيلية ـ الوكالة اليهودية ، التى باعت الى مريدور شركة « راسكو » .

ومن الجدير التوقف عند قضية راسكو ، فهى تمثل جيدا الصورة التى تمكن فيها العلاقات بين الجهاز السياسى والجهاز الاقتصادى أصحاب اموال من طراز يعقوب مريدور من نقل ممتلكات الجمهور اليه بثمن بخس ـ وبعد ذلك بيعها بثمن مرتفع ليغتنى اكثر واكثر .

أسست شركة راسكو فى عام ١٩٣٤ ، حاولت الوكالة استخدامها كذراع لها تساعدها فى حل مشاكل الاسكان الصعبة التى نشأت فى هذا الوقت فى اعقاب موجة الهجرة المتزايدة

من المانيا وبدء الهجرة من بولونيا . ومنذ ذلك الحين جمعت راسكو ممتلكات كثيرة ، فقد قامت ببناء آلاف المساكن ، وشراء أراضى كثيرة فى جميع انحاء البلاد ، واصبحت شركة الوكالة هذه غنيمة محترمة .

وحين تسلم الليكود السلطة فى عام ١٩٧٧ أخذ زعماؤه ينظرون بجشع إلى الشركات الحكومية والشعبية من نوع راسكو .

كانت التقنية فى كل الاحداث تقريبا متشابهة ، فحتى يبرروا ، للجمهور ، بيع الشركات الحكومية والشعبية ، اظهرت هذه الشركات كما لو كانت اوضاعها الاقتصادية سيئة ، وان الحكومة أو الوكالة تحسنان صنعا حين بيعها . وفى الواقع بيعت الشركات بأسعار غير حقيقية ، وكانت الصفقة مربحة جدا بالنسبة للمشترين .

وقريبا فى نهاية عام ١٩٨٠ ارتفعت حمى ما قبل الانتخابات ، وتقلقلت حكومة الائتلاف الليكودى ، وأظهرت جميع استفتاءات الرأى العام فى تلك الفترة سبقا كبيرا « للمعراخ » ، وخيل لزعماء الليكود أن الزمن لن يكون فى صالحهم وانه يحسن أن يبيعوا بسرعة قبل فوات الأوان .

وأخذت تنتشر الشائعات فى عالم الاعمال عن أن راسكو على وشك أن تباع . وبسرعة قدمت العروض ، قدمت مجموعة آميزنبرع عرضا للشراء ، وكانت على استعداد لإيداع مليونى دولار على صدق نواياها . وفى الوقت نفسه نُشر أن المقاول زخاريا دروكر قدم عرضا لشراء راسكو ، كان مستعدا لدفع ١٠ ملايين دولار ثمنا لها . وقدمت سوليل بونيه أيضا عرضا ، وبعد ذلك بيومين اعترفت راسكو بواقع تقديم العروض هذه .

غير أن اكثر العروض جدية ، كما يبدو ، كانّ عرض المقاول أهرون روبنشطاين ورجل الاعمال ألفرد اكيروف . عرض هذان دفع ما لا يقل عن ٩,٥ مليون دولار ، ووقعت الصفقة بسرعة ، ودفع روبنشطاين واكيروف فى اواسط ديسمبر (كانون الأول) مليونى دولار عربونا للوكالة اليهودية .

بيد أن المشاكل ابتدأت بعد التوقيع ، وقد بدا لأول وهلة كما لو أن سوء الحظ أو عناد المشترين هو الذى أدى الى فشل اتمام الصفقة ونقل شركة راسكو الى ايديهما ، الا أنه تبين فيما بعد أن الحقيقة كانت مختلفة تماما .

كان رئيس مجلس ادارة راسكو ومديرها العام فى تلك الفترة ومنذ سنة هو نسيم باروخ . والذى كان قد تم تعيينه قبل ذلك عضو مجلس إدارة راسكو ـ من قبل حزبه . كان باروخ صاحب مكتب صغير للاستشارات الاقتصادية ، كما كان عاملا نشيطا فى فرع حيروت فى القدس . وفى نهاية عام ١٩٧٩ استدعى باروخ لمحادثات مع وزير الاسكان دافيد ليفى وحتى مع رئيس الحكومة مناحيم بيجين . ومن الناحية الثانية وضعت وزارة الاسكان

العراقيل فى طريق راسكو ، اذ رفضت الوفاء بتعهداتها الخاصة بشراء مئات المساكن من الشركة حتى أنها تسببت فى فشل مشروع بناء واسع النطاق فى بيتح تكفا ، وألمحوا الى رئيس مجلس إدارة راسكو حاييم دوباشنى ان المضايقات ستستمر مادام هو على رأس الشركة . وقال دوباشنى انه مستعد لاخلاء الطريق ، وبالفعل تم تبادل المناصب فى شهر ديسمبر من عام ١٩٨٠ وشرع نسيم باروخ فى تولى ادارة الشركة .

ويقال أن إنسانا ما لم تعرف شخصيته بعد ، وجد لغة مشتركة مع رئيس لجنة العمال الذى هو أيضا من رجال حيروت . وفجأة تقدمت لجنة العمال بمطالب مبالغ فيها لتعويضات ضخمة تدفع لموظفى الشركة الذين سيفصلون فى نطاق « برنامج الاصلاح » الذى قدمه روبنشطاين واكيروف . بلغت مطالب العمال ملايين كثيرة من الشواقل ، وكان المشتريان على استعداد لدفع ٢٠ مليون شاقل ، وما لبثا أن اكتشفا ، فى سياق المفاوضات المضنية ، أن أحدا ما قرر منع تنفيذ الصفقة . وحين حاول روبنشطاين واكيروف مقابلة آربيه دولتسين قيل لهما انه « مشغول » ، وعلما بعد ذلك بثلاثة أيام أن الصفقة الغيت . وتم الاتفاق على أن يستعيد روبنشطاين واكيروف أموالهما علاوة على فائدة أعلى من الفائدة الدارجة فى السوق ، وخسرت الوكالة بذلك ملايين الليرات .

وفى ذلك الوقت تحولت مجموعة مريدور الى مشتر هام لدى الوكالة ، وقبل الغاء الصفقة بين الوكالة ومشترى راسكو ، اشترت شركة « مبع » شركة « مباط » التابعة للوكالة بمبلغ ٤,٥ مليون دولار . وكانت شروط الدفع مريحة جدا ، وتسلمت « مبع » مصنعى « مباط » فى حولون وشدروت .

وحين تبين أن راسكو معروضة للبيع من جديد ، انضم مريدور الى السباق الكبير . وكذلك عاد الى الصورة صاحبا العروض السابقة دروكر وسوليل بونيه ، لكن كانت لمريدور ميزات كبرى عليهما ، ففى اواخر شهر فبراير (شباط) انضم الى شركته يعقوب عكنين الذى كان المدير العام لوزارة الاسكان ، ورجلا واسع النفوذ فى فرع البناء الاسرائيلى . وفضلا عن ذلك مثل مريدور فى المفاوضات المضنية بشأن شراء راسكو عضو الكنيست المحامى موشه شاحال .

كانت الصفقة تستحق الجهد ، وفى نهاية شهر ابريل (نيسان) تقرر نهائيا بيع راسكو لمريدور وشركائه . كان موشه شاحال قدم عرضا يزيد بـ ٣٠٠ الف دولار عن عروض المنافسين الآخرين . وفيما يبدو فانها لظاهرة غريبة تستحق النظر أن يقوم عضو كنيست من حزب معارض ـ وليس مجرد عضو كنيست عادى بل رئيس كتلة المعارضة فى الكنيست ـ بتمثيل زعيم من الحزب الحاكم فى صفقة تنطوى على الملايين ، لكن حين نتذكر أن الراعى الأكبر لمريدور كان بنحاس سبير ، وبعده وزير المالية يهوشع رابينوفتش يقل استغرابنا .

واتفق على شروط دفع سهلة جدا ، على مدى سنوات عديدة ، وعلى أن يستمر نسيم باروخ فى رئاسة الشركة ، وعلى أن تُنقل راسكو الى ادارة شركة « مبع » فى شهر أغسطس (آب) ١٩٨١ .

تبيّن بعد ذلك بشهر أن مريدور وشركاؤه ظفروا بصفقة ممتازة ، فقد دفع مجمع « رمبراندت » الجنوب افريقيى (وهى شركة عملاقة تنتج فيها تنتج سجائر روثمانز وفيليب موريس) لشركة « مبع » ٨,٤ مليون دولار مقابل نصف الشركة .

وكان تحت ملكية « مبع » شركة « مباط » التى كلفت ٤,٥ مليون دولار وشركة راسكو التى كلفت ٩,٨ مليون دولار ، اى ما مجموعه ١٤,٣ مليون دولار . ولكن الشركة الجنوب افريقية دفعت مقابل النصف اكثر بكثير مما يساوى .

وكان التفسير الذى قدم فى حينه أن دفع الجنوب الافريقيين الكبير يعود الى أن مريدور ضم الى راسكو صفقة الـ ٥٠٠٠ شقة مع وزارة الاسكان . لكن تبين فيما بعد أن هذا هو جزء من الحقيقة فقط ، اذ نشرت فجأة فى شهر أغسطس ١٩٨٢ موازنة شركة راسكو- فاظهرت الموازنة أرباحا بعد سنوات من الخسائر المتواصلة . وبالضبط فى السنة التى كانت صعبة لفرع البناء ، حين اعلنت افلاسها شركات أو أوشكت ، وفى السنة التى انخفضت فيها مبيعات « راسكو » بعدة نسب مئوية كان للشركة أرباح توازى ٢٧ مليون شاقل ، أى لا أقل من مليون دولار طبقا لقيمة الشاقل فى تلك الأيام .

ونشر فى الموازنة نفسها أيضا بيانات معدله عن قيمة جزء من ممتلكات الشركة . واتضح ان قيمة الأراضى وحقوق الأراضى فى شركة راسكو وحدها - دون اعتبار ممتلكات الشركات التابعة تبلغ ٨٩٠ مليون شاقل حسب بيانات مارس (آذار) فى السنة نفسها - أى اكثر من ٤٥ مليون دولار . ولا يشمل هذا المبلغ قيمة الأراضى الجارى عليها البناء فى تلك الفترة ، كما لا يشمل قيمة ممتلكات الشركة الأخرى ، وممتلكات الشركات الفرعية . وتوصل الاقتصاديون الذين حاولوا اجراء حساب لقيمة راسكو الحقيقية بعد خصم الالتزامات التى تعهدت بها الشركة ، طبقا لبيانات الموازنة وطبقا لبيانات الشركات الفرعية ، توصلوا الى مبلغ يزيد عن ٥٠ مليون دولار[١] .

حين اشترت شركة « مبع » التابعة لمريدور أسهم راسكو بيع فى الصفقة ٥٥ ٪ من الأسهم التى كانت فى حوزة الوكالة ، وكذلك ٨٤ ٪ من أسهم السيطرة . ومعنى هذا أنه لقاء مبلغ يزيد قليلا على تسعة ملايين دولار ، تلقى الشركاء فى شركة « مبع » ممتلكات تساوى عشرات ملايين الدولارات ، وكان فى وسع يعقوب مريدور ان يتذكر الايام السعيدة فى عهد سبير .

---

(١) ١٩٨٢/٨/١٨ هعولام هزه .

ولم يخطر على بال مريدور وشركائه أن يكتفوا بما حققوه من صفقة راسكو . فقبيل انتهاء عام ١٩٨٢ عرف أن شركة « مباع » صاحبة السيطرة فى راسكو عازمة على بيع جزء كبير من أسهم راسكو التى تملكها بطريقة المزاد ، وتوقع أصحاب الشركة أن يحققوا بواسطة هذه الطريقة ، ما لا يقل عن ٥ ـ ٦ ملايين دولار .

ولكن اكثر مغامرات مريدور جرأة هى ، بلا شك ، تلك التى سبق الحديث عنها فى بداية هذا الفصل ـ قضية اختراع الطاقة .

ابتدأت هذه القضية فى شهر يناير (كانون الثانى) ١٩٨١ ، حيث جرى يومها اللقاء الأول بين يعقوب مريدور والمخترع دانيال بيرمان . وهذا الأخير رجل غريب الأطوار فى الأربعين من العمر ، اصلع قصير القامة بدين قليلا يضع عوينات ، وذو ماضى جنائى ، اذ سبق ان انتحل شخصية ضابط فى جيش الدفاع الاسرائيلى وله العديد من الاختراعات الغريبة المختلفة ، وهو شخص طلق اللسان وذو خيال لا يقل خصوبة عن خيال مريدور .

التقى الاثنان بواسطة احد معارفهما ووقعا اتفاقية حدد فيها نصيب كل منهما فى العمل ، كما تقرر ان يبقى الامر سرا . واستؤجر للعمل فى المشروع المهندس يتسحق شخترمان ، ابن المهندس ابراهام شخترمان ، ومهندس آخر يدعى شاؤل ليفنه ، والمهندس ايلى مور الذى كلف بطلب من مريدور ، فى دراسة احتمالات انتاج غاز الميثان من اشجار اللاكونا . وعمل هؤلاء جميعا تحت اشراف بيرمان نفسه فى بناية استأجروها فى رمات هشرون وبقى مكانها سراً الى أن كشف عنه النقاب بعد أشهر عديدة .

سار العمل بهدوء عدة أشهر ، ولم يعرف انسان ما يجرى باستثناء المشتركين فى القضية . ونجح بيرمان والمهندسون فى إنتاج نموذج من الجهاز فى ١٩٨١/٦/٢٥ ، ولم يستطع مريدور ان يتمالك نفسه ، فأعلن فى المحاضرة التى القاها فى النادى التجارى فى تل أبيب أنه يمتلك اختراعا يقلب قوانين الفيزياء رأسا على عقب ، منذ البرت اينشتين .

وبعد ذلك بيومين ، اى قبل الانتخابات العاشرة بيومين ، قال مريدور فى مقابلة اذاعية مع برنامج الصباح « هذا اليوم » فى اذاعة اسرائيل ، ما يلى :

« كل العالم ـ وليس فقط العالم العلمى الاسرائيلى ، بل ، للاسف ، كل العالم العلمى الاجنبى فى اوربا وامريكا ، والروس ايضا ـ لن يقفوا مكتوفى الايدى . سيحاولون الوصول الى سرنا . . . إننا نمتلك شيئا عظيما فى قوته ، عظيماً فى الثورة التى سيجىء بها الى العالم بأسره . لذلك ستتضافر مصالح هائلة ضدنا ، لأننا نشكل خطرا على جميع شركات النفط ، وكل ما يجرى اليوم فى العالم ، وكل المؤسسات الصناعية . . . وهذا هو اكثر الأمور سرية وأشدها حدة مما يمكن أن يحدث . . لأن هذه هى ثورة عالمية . ونحن لا ندرك هذا ، ولعلنى لا أدرك ، أنا نفسى ، هذه الأبعاد . . . اذا كنا نستطيع انتاج ١٧,٠٠٠ كالورى

باستثمار ٢٣,٤ كالورى فقط ، تدركين[1] كم يرخص هذا الأشياء . ومن الواضح أننا لن نقول ان هذا يكلف لا شىء . هذا كما لو أخذت مصباحا ذا ١٥٠ أو ١٠٠ أو لنفترض ٥٠ وات ـ مصباح عادى بيتى ـ واضأت بنورها هذا ، بقوة الطاقة التى ينتجها ذلك المصباح ، مدينة كاملة مثل رامات غان . . . وأنى أحسب أن كثيرين من أولئك الذين يبنون محطات كهربائية سيرتجفون لأن الفحم أيضا سيصبح زائدا لا لزوم له . . سيكون فى استطاعة النموذج انتاج ٢٤ كيلو وات من الكهرباء ، اى ما يكفى من الكهرباء لبيت من أربع أو خمس شقق . . . سنبيع الكهرباء لنيويورك مثلا ، سنبيع كهرباء يكلف وقودها خمس سنتات للكيلو وات عادة بسنت واحد أو سنت ونصف . . . أما العالم فهو تلميذ نجيب ، وهو بالمناسبة موسيقار . ولعل هذا الدمج انتج تآلفاً حتى أن العلماء الآخرين ، لسبب ما ، لم يهتدوا اليه ، مع أنه (اى المخترع) يدعى أن عالما أوربيا فى عام ١٩٣٥ سبق وذكر الأسس ، واذا لم يتم تحقيقها فليس ذنب أحد . . يجب فقط الحذر من كل الطائرات ، وانا واثق أن الطائرات قد اصبحت ممتلئة بالوكلاء والجواسيس وجواسيس الصناعة وجواسيس شركات النفط أيضا . . » .

من الصعب معرفة اى تأثير كان لهذا الكلام على نتائج انتخابات الكنيست التى جرت بعد هذا النشر بعدة ايام . مع ان علماء وصحفيين ارتابوا فى جدية اقوال مريدور بل سخروا منها . لكن ألم يسخر علماء وصحفيون من توماس اديسون والبرت اينشتين وأمثالهما ؟ هكذا إدعى مؤيدو مريدور . وأتقن المليونير السياسى الضرب على اوتار الوطنية والأمل فى مستقبل أفضل . نشر اعلانات انتخابية طالب فيها بالسماح « للعقل اليهودى بالعمل » وذكّر بامجاده الكبيرة فى أيام الشركة البحرية لشحن الفواكه وفى « صناعات الليزر » المتطورة .

وعين مريدور بعد الانتخابات وزيرا بلا وزارة فى حكومة مناحيم بيجن ، وفى وقت لاحق عين وزيرا أعلى للتنسيق الاقتصادى بين مختلف الوزارات . واعطى له بموجب قرار خاص ، اذن بالاستمرار فى تطوير اختراعه ، على الرغم من صيرورته وزيرا ، بل بتعبير أدق ، وزيرا أعلى .

وفى أواسط شهر مارس نجح إثنان من رجال الاعلام مذيع من « صوت اسرائيل » وصحفى من هارتس فى اقتفاء آثار العالم الغامض الذى كان وراء اختراع مريدور ، دانى بيرمان . وأثار الاكتشاف ـ فضيحة كبيرة ، ولكن مريدور أبى أن يتراجع ، وقدم رجاله طلبا الى مكتب تسجيل الاختراعات ، كما وزع على اعضاء الكنيست أوراقا تحمل تفاصيل

---

(١) يبدو أنه كان يخاطب إذاعية ـ المترجم .

اختراعه . وبث برنامج مشوش لجميع مشاهدى التلفزيون الاسرائيلى فى نشرة ليلة سبت ، واشعل فى الظلمة شمعدان ذو ثمانية مصابيح بواسطة جهاز بدائى المظهر يذكّر بأيام الثورة الصناعية الأولى .

ولكن هذا كان ، بشكل أو آخر ، النهاية ، اذ اكتشفت الصحف ماضى دانى بيرمان وكذلك ماضى مريدور نفسه الحافل بالتخيلات . وفكر مريدور بالاستقالة من الحكومة ولكن رئيس الحكومة حال دون ذلك . وبعد شهر اعلن دانى بيرمان انسحابه من مشاركته فى الاختراع بسبب الخلاف على الطريقة العملية التقنية لتطوير الاختراع .

وبعد هذه الفضيحة تكشف يعقوب مريدور كخليط من السخرية والتلفيق ، لكن يبدو أن عشرات السنين من الفضائح المشابهة حصّنت الرجل ، واستمر فى منصبه كأن شيئا لم يكن .

هكذا مثلا ، عين يعقوب مريدور ، وفقا لطلبه الواضح ، فى منصب وزير مسئول عن اعادة اسكان اللاجئين فى لبنان ، بعد أن غزا جيش الدفاع الاسرائيلى تلك الدولة فى الحرب التى شُنت فى يونيه ١٩٨٢ . لم يفهم أحد سبب تلك الحماسة الفجائية التى أبداها الوزير الى أن برزت فجأة الحلول التى اقترحها ، وكان أهمها أن يشترى اللاجئون الفلسطينيون بيوتا جاهزة من صنع اسرائيل . وكانت احدى كبرى الشركات التى تصنع هذه البيوت فى حيازة عائلة مريدور ، وهى شركة « مباط » التى صمم مهندسوها بيوتا خاصة لاستعمال اللاجئين فى لبنان وجعل ثمن البيت ١٠ آلاف دولار . ونقلت البيوت باحتفال كبير على شاحنات الى مدينة صيدا ، وهناك أقام مريدور معرضا لبيوت اللاجئين . وفشل الموضوع فى النهاية فشلا ذريعا .

وفى الوقت نفسه كانت ليعقوب مريدور تصريحات مهمة جدا فى مجال السياسة بصدد حرب لبنان . وكان له تقديره الخاص عن المذبحة التى قامت بها الكتائب فى مخيمى اللاجئين الفلسطينيين ـ صبرا وشاتيلا فى شهر سبتمبر ١٩٨٢ . زعم مريدور أنه اذا أدانت لجنة التحقيق حكومة اسرائيل فى هذه المذابح ، يذهب الليكود الى الانتخابات ويحصل على ٨٠ ٪ من اصوات الناخبين ، وذلك يعنى : أن فى المذابح أيضا فائدة . كما أن مريدور عرف أيضا اشياء عن عادات النوم لدى اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان فزعم أنهم لاينامون الا اذا سمعوا دوى المدفعية الاسرائيلية المضادة للدبابات ، قال : « كان من الصعب التخمين قبل ستة أشهر أن عيون الفسطينيين ستتعلق بجيش الدفاع الاسرائيلى كإله الخلاص » .

ولعل مريدور هو الأجرأ والأخصب خيالا بين أرباب الثروة اليمينيين المقربين من حركة حيروت والحركات الاكثر تطرفا بماضيها اليميني القومي . لكن عددا من رفاقة لا يقلون عنه كثيرا ، أحد هؤلاء هو عوفيد بن عمى سليل عائلة دينكنر .

بن عمى يبنى المدن

فى اثناء حرب لبنان ظهر فى نيويورك أحد اكبر اثرياء دولة اسرائيل ، عوفيد بن عمى ، أخذ على عاتقه مهمة شخصية :
هى تفسير هذه الحرب للامريكيين . قال بن عمى لكل من كان مستعدا أن يسمع أن جهاز الاعلام الاسرائيلى يدار بطريقة فاشلة ، لذلك تطوع هو لهذه المهمة . وفى تلك الفترة بالذات كانت مازالت منظورة دعوى قضائية جزائية تتعلق ببن عمى مضى عليها عدد من السنين . ادعى محامو المليونير من نتانيا أمام المحكمة أن موكلهم المحترم لا يستطيع المثول امام المحكمة للشهادة لأنه فقد ذاكرته ، ولا يعرف بالضبط ما هى التهم المنسوبة له .

ولعل بن عمى ، بوجوده فى نيويورك بتلك المهمة الشخصية ، تذكر زيارته الأولى لها ومكوثه فى المدينة الامريكية قبل خمس وأربعين سنة ، حيث ابتدأت مسيرته ، فى الواقع ، كبانى مدن ، وكمن يعرف كيف يستغل لمآربة الشخصية ، الميزات التى يتيحها هذا المنصب الخاص .

ولد بن عمى فى عام ١٩٠٥ فى مستوطنة بيتح تكفا ، كان أبوه ماير متتيا هو دنكنر قد وصل الى فلسطين من غاليتسيا ، وتزوج من عائلة تسلاليخن العريقة ، انجبت له ثلاثة ابناء وبنتين . استوطن دينكنر بيتح تكفا ، وكان فى مطلع القرن شديد الفقر ، ولكن الارث من عائلة تسلا ليخن والصفقات العقارية الكثيرة حسنت ، فيما بعد ، اوضاع العائلة التى هى اليوم احدى العائلات الثرية فى اسرائيل .

كان الحادث الذى ترك بصمته على مستقبل الشاب عوفيد بن عمى هو تأسيس جمعية « بنى بنيامين » فى عام ١٩٢١ ، وهى منظمة من المزارعين ابناء المستوطنات أسسها الكسندر أهرو نسون المشهور ، وقد أطلق عليها اسم البارون بنيامين روتشيلد . كان هدف أهرو نسون أن يضم أبناء المستوطنات الى الكفاح والصراع على تقسيم أموال الهستدروت الصهيونية . وكانت هذه احدى التنظيمات الفئوية الكثيرة التى أقامها اليمين رداً على اقامة الهستدروت العامة . فاذا كان مؤسسوا الكيبوتسات والمستوطنات والقرى الزراعية من احزاب العمال يتلقون اموالا من ارتور روبين ، فقد قال لانفسهم ابناء المزارعين ، لماذا يغبنون هم ؟

كان ايثمار بن آبي من القادة النشيطين فى تلك الجمعية ، فدعا بن عمى للانضمام . ولم يحالف « بنى بنيامين » نجاح كبير وفشلت ، فى الأساس ، فى تجنيد ابناء المزارعين فى برنامجها الاستيطانى ، ولذلك رفضت المؤسسات الصهيونية منحها أموالا . كما ساهمت فى ذلك بنصيب غير صغير الازمة الاقتصادية الجادة التى ألَّمت بفلسطين فى أوساط وأواخر العشرينات . ورأى ابناء المزارعين أن يحافظوا على ما عندهم ، والأ يخاطروا باقامة مستوطنات جديدة ، وترك كثيرون منهم البلاد فى حينه .

هذا كان حال الجمعية حين دعى عوفيد بن عمى ليتولى ادارتها ، وحمل هو وايثمار بن أبى فكرة أشبه بوضع العربة أمام الأحصنة . قررا السفر الى الولايات المتحدة ليجمعا الأموال من هناك ، ومنيًّا نفسيهما بأن يأتى الناس أيضا لاقامة المستوطنات الجديدة .

وهكذا كان ، فى عام ١٩٢٨ هبط الشابان فى نيويورك وراحا يلاحقان المتبرعين الأغنياء . ولكن الحظ لم يبتسم لهما ، فقد كانت الأزمة الاقتصادية فى الولايات المتحدة حادة ، ولم يرغب الاثرياء اليهود بالتخلى عن أموالهم بسهولة . عاش الصديقان ، حسب رواية بن عمى ، من غسل الأوانى فى المطاعم ، وأكلا ما تيسر فى تلك المطاعم من الخبز والسجق للفطور وللعشاء ايضا .

ويبدو أن بن آبى وبن عمى افرغا صندوق الجمعية « بنى بنيامين » التى موّلت سفريتهما دون جدوى ، ووقفا على مفترق الطرق . يدعى بن عمى أن ذلك كان فى اثناء السفر فى القطار (المترو) فى نيويورك ، حين قرأ صحيفة « نيويورك تايمز » ، لاحظ خبرا عن ان المليونير اليهودى ناتان شتراوس يوشك على الاحتفال بعيد ميلاده الثمانين . وقفزت الفكرة التالية الى ذهن بن عمى : تقترح جمعية « بنى بنيامين » على شتراوس أن يتبرع لها بالمال لتقيم مستوطنة على اسمه تحمل اسم نتانيا[١] .

واسرع الاثنان وأرسلا برقية تحية إلى شتراوس ودعيا نفسيهما اليه . أوضح لهما أنه لن يتبرع بقرش واحد للمصانع ، واكتفى الاثنان بأن يسمح لهما باستعمال إسمه ، وعادا الى اسرائيل يحملان هذه الثروة الهامة . وباشر بن عمى بحمية ونشاط تأسيس نتانيا .

قال بن عمى ، بعد ذلك بسنوات ، أنه اختار ذلك المكان من ساحل البحر الذى اقيمت عليه المدينة بقصد إنشاء نوع من تواصل المستوطنات اليهودية فيما بين هرتسليا وحديره . لكن الأقرب الى المؤكد أن المكان اختير لأن بن عمى نجح فى الحصول على أرض بسعر بخس . فقد كان الشيخ البدوى الذى يمتلك تلك الأراضى على استعداد لبيع الرمال مقابل ستة آلاف ليرة استرلينية فقط ـ ثمن مضحك لمساحة هائلة من عشرات الوف الدوغمات .

---

(١) نتان تعنى بالعبرية اعطى ـ المترجم .

وحين أبتدىء فى التأسيس أرسل بن عمى التماسا الى ناتان شتراوس فى امريكا ، ومرة أخرى كان الجواب سلبيا . وفى عام ١٩٢٩ اجليت جميع العائلات اليهودية من نتاليا ، فعل ذلك البريطانيون ، لأن التمرد العربى كان اذذاك فى اوجه وأحس المزارعون أنهم غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم . (يحكى بن عمى أن الشيخ البدوى الذى باع تلك الأرض لليهود شعر بالاهانة لاعتقاده انه عاجز عن حمايتهم من ابناء شعبه ، حتى أنه مات بالسكتة القلبية فى الليلة نفسها التى أجلى فيها سكان نتانيا) .

تفرق المستوطنون الى بيوت ذويهم فى المستوطنات القديمة ، وتأكد بن عمى انه مالم يبنوا فى نتانيا بيوتا حقيقية لن تستطيع المستوطنة الوقوف على رجليها ، فطلب قرضا واخذه من بنك جمعية « بنى بنيامين » . ويروى بن عمى أنه اقترح على مديرى البنك ، كضمانة ، أن يرهن حياته ، ولكن مديرى البنك آثروا تسديدا ملموسا اكثر ، وذلك بأن يتعهد كل واحد من المستوطنين بتسديد القرض على أقساط بواقع جنيه فلسطينى واحد فى الشهر .

ورفض بن عمى كل محاولة لتغيير الهدف من بناء نتانيا ، لم يكن مستعد للسماع عن الزراعة . أراد مدينة ، مدينة حقيقية ، حسب تعبيره ، « جميلة ، عصرية ، بشوارع وحدائق واحزمة خضراء » .

وبما أن البلاد كانت فى حينه تحت الانتداب البريطانى سعى بن عمى للتقرب من الموظفين لكى يحصل على تراخيص بناء وخريطة هيكلية . زار حاكم نابلس يوبرت ، الذى اصبح فيما بعد اللواء كارادون الذى مثل بريطانيا فى الامم المتحدة . ووصل الى المندوب السامى اللورد فوكوف ، ودأب على استضافة كبار الموظفين البريطانيين . بنيت فيللا عائلة بن عمى على ارض ذات مساحة شاسعة ، « ذات شوارع » حسب تعبيره ، أما الأثاث فزوده به صديقه ابراهام كرينيشى ، رئيس بلدية رمات غان . ولم يترد الضباط الانكليز فى قبول الدعوة والمجيء ، حسب رواية بن عمى .

فى سنوات الحرب العالمية الثانية نالت مدينة بن عمى لقب « مدينة الماس » . كان ذلك بسبب ان اخاه ، بوعز دينكنر التقى بأثنين من صاقلى الماس اليهود فى انتويرب ، ديسكل وروزنبرغ اللذين فرا من خطر النازيه الى اسرائيل ولمّا كان بوعز يعرف أن اخاه يبحث عن صناعات لأجل مدينته فقد اعرب امامه عن الفكرة التالية : « لماذا لا ينتقل مركز صقل الماس من انتويرب الى ناتانيا ؟ تحمس بن عمى للفكرة ، وطلب من بن جوريون ٦٠ شهادة هجرة حتى يتمكن من احضار يهود من انتويرب ، ولكن « لم يكن لديه » حسب قول بن عمى . لذلك باع بن عمى مزرعه من عشرة دونمات كان يملكها حتى يمول هذه المغامرة . نقل صاقلى الماس الشابين اللذين كان يعملان فى توزيع الثلج فى بيتح تكفا الى مدينته ليؤسس هناك مصنعا لصقل الماس ، وسافر بن عمى نفسه الى بلجيكا . ويروى أن

طائرته هاجمتها فى الطريق طائرة سرشميدت المانية وكاد يلقى حتفه . لكنه نجح فى نهاية المطاف فى مهمته ، وجلب بضع عشرات من صياقلة الماس من بلجيكا الى نتانيا « وابتدأت صناعة الماس فى الازدهار هى ونتانيا معا » . وقد ترتب على ذلك أن أبناء دينكنر ازدهروا هم أيضا ، واصبحوا عملاء مرخصين من قبل « سانديكت » الماس ـ وهذا مصدر ضخم للربح .

جلبت اقامة الدولة كل الخير لعوفيدبن عمى . ومع أنه لم يكن محسوبا على الحزب الحاكم ، لكن لم يكن فى هذا مايزعج رئيس بلدة ناتانيا ، كما لم يكن الأمر ليزعج يعقوب مريدور .

كانت احدى مغامراته الاكثر شهرة هى مغامرة تأسيس « معاريب » . كان ذلك فى مطلع عام ١٩٤٨ حين قررت مجموعة من الصحفيين الذين كانوا يعملون فى الصحيفة اليومية العريقة « يديعوت احرونوت » التمرد على « نِوح موزيس » ، واقامة صحيفة منافسة . كان فى طليعتهم الدكتور عزرئيل كارليباخ ، الذى كان مصمما على تحرير صحيفة خاصة به ، اتصل بعوفيد بن عمى الذى وعده بالمساعدة . ثم حصل على تمويل منه واقيمت الصحيفة ، وسرعان ما أصبحت منافسة عنيدة ليديعوت احرونوت بل تفوقت عليها من ناحية التوزيع على مدى سنين طويلة . وكانت تقوم على اصدار صحيفة « معاريب » شركة « موديعين » ، وكان لبن عمى ٥٠ ٪ من أسهم تلك الشركة ، ومع مرور الزمن تخلى عن قسم منها وتبقى له ٤٦ ٪ ، أما بقية الأسهم فتمتلكها مجموعة الصحفيين التى أسست معاريب بالاشتراك مع كارليباخ .

ومع أنه ليس لبن عمى حق التدخل فى امور تحرير الصحيفة التى كانت « مستقلة وغير تابعة » .[1] ولكن الحقيقة هى أن « معاريب » كانت متواضعة جدا فى تقديم تقارير عن اعمال بن عمى كما تزوجت ابنة بن عمى ، ليئورا ، من المحرر العسكرى للصحيفه ايلى

---

(١) اذا كانت معاريب صحيفة غير تابعة فلم يكن هذا بسبب المبادىء المتأصلة لدى محرريها . قال رئيس الحكومة الأسبق موشه شاريت أن عزرئيل كارليباخ الراحل توجه عدة مرات الى قادة « مباى » مبديا استعداده لوضع الصحيفة فى خدمة الحزب والحكومة بشرط أن يُقفل حزب « مباى » صحيفته « هادور » . وأقترح كارليباخ ان يعين رجال إتصال بين الحزب والصحيفة ، على أن لا تخضع مقالاته هو للرقابة بهدف ملاءمتها مع خط الحكومة ـ (يوميات شاريت الصفحات ٥٢ ، ٢١٧ ، ٣٤٥ ، ٣٨٤) .

لاندو ، الذى اصبح رئيس بلدية هرتسليا [1] فيما بعد ، ولندو هو رجل كثير الاعمال فى حد ذاته ، تلاحقه القضايا حسب اقواله .

كان ذلك فى عام ١٩٧١ حين سطى لصوص على مخزن حانوت البذور « هغرعين » فى شارع كارليبارخ بتل أبيب . وشاءت سخرية القدر ان يكون الحانوت هذا فى الشارع الذى يحمل أسم رئيس تحرير معاريب ومؤسسها غير بعيد عن مكاتب تحرير الصحيفة هذه . سرقت من الحانوت بضائع بمئات الوف الليرات ـ وهى ثروة ضخمة فى تلك الأيـام ، واعتقل لاندو فى اعقاب هذه القضية مع عدد من اصدقائه رجال وحدة المظليين فى جيش الدفاع الاسرائيلى ، واتهم كشريك بالجريمة ، لكن لم تتم إدانته . فلحسن حظه كان له محام داهية ـ شموئيل تمير ، العسكرى السابق ، الذى كان أيضا محامى المتمردين الذى أسسوا معاريب . وهذا مما كتبه قاضى المركزية يوسف حريش فى نص القرار : « كانت خطوة بين المتهم (لاندو) وبين ادانته بتهمة تسلم اشياء مسروقة » .

ولم يكن فى وسع عوفيد بن عمى أن يكون قدوة فيوبخ صهره على سلوكه ، فقد كان لرئيس بلدية ناتانيا ما يكفيه من المشاكل مع القانون .

فى عام ١٩٧٠ اجرى لقاء صحفى مع بن عمى ، وكان فى حينه رئيساً للبلدية ، وصفه الصحفى بالكلمات التالية :

« عوفيد بن عمى قصير القامة ، بدين ، وجهه ممتلىء وملىء بالبثور ، انفه كالبصلة ، شعره فضى خفيف مسرح الى الخلف ، وهو انيق الملبس ، يتكلم ببطء ويختار كلمـاته بحذر ، ولا يتلعثم ، ولا يتسرع بالجواب على الاسئلة المحرجة . وهو ملاك كبير ، نسيج

---

(١) أحد أخوة بن عمى هو بوعز دنيكنر . الذى مات وترك ثروة كبيرة لابنائه من بعده . وكان ابناء دنيكنر يملكون مصانع « كرميل كيميكليم » و « دور كيميكليم » و « حيفا كيميكليم » . وهم يتحكمون أيضا ببرك الملح فى عتليت وايلات وكالياعلى ضفة البحر الميت . وفى اوائل الثمانينات اعلن عن مشروع بناء ضخم شرع ابناء دنيكنر فى العمل فيه يقوم على جزء من أراضيهم فقد تعهدوا ببناء ١٣٠٠ شقة للسكن فى كريات بن جورريون فى مدينة حولون .

واكتشف ابناء دنيكنر البورصة كمصدر اضافى لارباح كبيرة ومعفاة من الضريبة بشكل عـام . خصصت شركـة « دور هشكعوت » التى كانت مسؤولة عن بناء القرية الجديدة فى حولون أموالا لإستثمارها فى البورصة . كما حاول أبناء دنيكنر أيضا إستثمار أموال فى البورصة من اجل « دور كيميكليم » .

واكتشف ابناء دنيكنر وشركاؤهم من عائلة « عيناو » نموذج تصدير رأس المال الاسرائيلى . ولديهم مصنعان للمنتجات البلاستيكية فى أفريقيا ويحاولون أيضا شراء مصنع فى الولايات المتحدة .

وحده معتد بنفسه . جمع أمواله من رمال نتانيا والماس وتجارة العقارات وكذلك من اشدود . وله اصدقاء ومعجبون ومنتفعون واتباع وأيضا خصوم ، وأبرزهم هو وزير المالية بنحاس سبير .

ويطيب لعوفيد بن عمى تداعى الذكريات ـ المنتقاة . يغوص فى مقعدة الوثير الكحلى فى غرفة مكتبه يضع احدى رجليه القصيرتين على الأخرى ، يشبك يديه ، ويغمض عينيه ، ويتحدث عن نفسه بفخر وإعجاب فهو من بنى نتانيا وبنى هرتسليا وأسس صحيفة معاريب ، واكتشف اشدود كما انه صاحب المبادرة فى موضوع التعويضات من المانيا ، وهو ايضا صاحب الحركة لاجل اسرائيل الكاملة . فهو الذى يبنى الخليل ونابلس وهو الذى سيقوم بتوصيل الحدود الاسرائيلية حتى السعودية . وهو يبنى مدنا ويثبت كثبان الرمال المتحركة ، ويطور الشواطىء ويسحر المستثمرين ، هو نتانيا وهو اشدود أيضا .[1]

كان بن عمى هادئا وراضيا عن نفسه ، على الرغم من أنه ثارت ضده اتهامات خطيرة فى معركة الانتخابات لرئاسة بلدية نتانيا . ولم تغدق تقارير مراقب الدولة المديح على المنهج الذى أدار به بلدية نتانيا ، ولكن بن عمى لم ينزعج . فقد كان يعرف أنه ، مثله مثل بعض أقرانه ، يقف عبر القانون بل فوقه ، وقد أثبت المستقبل أنه لم يخطىء .

ابتدأت الاعمال المريبة فى مدينة نتانيا منذ فترة « العواصف والمحن » فى أيام الانتداب . وضع بن عمى عينه على منطقة شاطىء مدينته من منطلق حساب مستقبله السياحى ، واقيمت لهذا الغرض شركتان : الأولى باسم شركة تطوير شاطىء نتانيا والثانية باسم « شركة هنوتيع » التى قسمت اسهمها ما بين مستوطنى نتانيا وجمعية « بنى بنيامين » . قال بن عمى : « استخدمت شركة « نوتيع » كجهاز لنقل البضائع من يهود المانيا الى اسرائيل ، كما وقعت عقدا مع حكومة المانيا فى عام ١٩٣٣ ، حصلت بموجبه على مواد بناء بعنا قسما منها وشيدنا بيوتا بالباقى لاولئك اليهود الألمان » .

لكن هذا لم يكن عمل شركة هنوتيع الوحيد ، اذ نجحت هذه الشركة فى شراء ١١٥٠ دونم فى منطقة شاطىء نتانيا بسعر رخيص جدا فى تلك الأيام ٢٠٠ ـ ٢٥٠ ليرة للدونم . وينفى بن عمى أنه كانت هناك ضرورة لرشوة البريطانيين للحصول على تلك الأرض ، فقد قال : « فقط شربنا نبيذا ، ولم تكن هناك حاجة للرشوة . كنت انهى الصفقات مع البريطانيين بمحادثات حرة ، وكان فوكوف يناديني بإسمى مجردا بدون ألقاب وطالما نزل البريطانيون ضيوفا فى بيتى لأنه كان مريحا . قالوا لى انهم لم يريدوا النزول ضيوفا عند آخرين لأنه لم يكن ، فى تلك الأيام ، يوجد دورة مياة فى كل بيت ، أما فى بيتى الكبير فكانت عدة دورات مياه .

---

(١) هآرتس ١٩٧٠/٤/٢٤

كانـت قضية « بيت غولدفيتس » طريفة للغاية . كان ذلك فى أول إبريل عام ١٩٥٩ حين تمت الزيـارة الملكية لنتـانيا التى استضـافت ملكة بلجيكـا ، اليزابيث ، بـاحتفال مهيب ، ونتانيا هى مدينة بن عمى صديق الرؤساء والوزراء والملوك . وصلت الملكة الى منطقة بعيدة فى الرمال قريبة من مدينة نتانيا ، لوضع حجر الأسـاس لمتحف على اسم هيلانه وروني غولدمينتس ، وهما يهوديان بلجيكيان ثريان .

وكان ذلك ايضا يوم المغفلين ، ذلك أن رونى غولدمينتس ، صاقل الماس وهو غنى من انتويرين أراد أن يبنى متحف فى نتانيا يحمل اسمه . وكان من الطبيعى أن يتوجه الى عوفيد بن عمى ، وأعطاه مالا يقل عن ١٠٠ الف دولار كمقدمة ليؤسس صندوق ائتمان يقام بأمواله المتحف . وأسس بن عمى الصندوق حسب طـلب غولدمينتس ، وعينت لجنة للصندوق ، كان اعضاؤها جميعا من عائلة بن عمى ، من لحمه وشحمه .

كانت هذه المرحلة الأولى فى القضية ، وفى المرحلة الثانية اختار بن عمى مكانا مناسبا للمتحف . ولم يكن ذلك فى مركز المدينة ، حيث يمكن للجمهور ان يزور ، بل بعيدا ـ بعيدا ، فى رمال نتانيا ، أو بكلمات أخرى « على بعد خمس دقائق سفر »حسب تعبير بن عمى . لماذا اختير مكان بهذا البعد ؟ أعطى جواب فى احدى جلسات بلدية نتانيا ، قال احـد اعضاء المجلس البلدى انـه كان لبن عمى مصلحـة فى ذلـك فشـركتى الاراضى الخاصتين اللتين باعتا الأرض لبناء المتحف ـ « ليف نتانيا » و « دروم نتانيا » . كما قال عضو آخر من اعضاء المجلس البلدى لبن عمى ، فى وجهه : « أنت معنى بهذا المكان بشكل شخصى » .

وبالطبع كان لدى بن عمى تفسير آخر ، حسب زعمه ، فبعد أن نظر الى خارطة المدينة قال بعد عشرين سنة سيكون المتحف فى مركز المدينة التى ستتوسع وتكبر وتتطور وتمتد . ومر أكثر من عشرين سنة ولايزال المتحف بعيدا عن المركز .

انتهت قضية المتحف بفضيحة مدوية ، مما أدى الى غضب يهود انتـويرين وقـطعوا علاقاتهم مع بن عامى . وطلب غولدمنيتس ، فى وصيته ، أن ينقل المتحف من حوزة بن عامى الى حيازة الدولة وهكذا كان . وتستعمل البناية ، البعيدة قليلا ، اليوم كدار ضيافة لجنود جيش الدفاع . أما التحف فقد نقلت الى متحف اسرائيل فى القدس ، ولا يزال نصف البناء تابعا للبلدية ، أغدق بن عامى وعودا كثيرة ولكنه لم يفعل شيئا . أما الذى لم يأسف لهذه القضية فهما شركتا العقارات اللتان باعتا ، أرضهم البعيدة بثمن باهظ جدا وكذلك بن عامى نفسه .

وأما اكثر اعمال بن عامى شهرة فهى ، بدون شك صفقة اراضى شدود .
كان ذلك فى عام ١٩٥٧ ، حين منح ليفى اشكول ، وزير المالية آنذاك ، امتيازا على ٤٠ الف دونم فى اراضى اشدود لشريكين هما عوفيد بن عامى ورجل الاعمال اليهودى الامريكى فيليب كولتسنيك . كانت هذه اكبر صفقه اراضى فى اسرائيل على الاطلاق ، ففى الواقع منحت أراضى مدينة كاملة بما يشبه الهبة لمليونيرين اثنين ، احدهما محلى والآخر اجنبى . اتيح للشريكين أن يشتريا الأراضى بثمن رمزى لقاء تعهدهما بتطوير الأرض على مراحل . وفى وقت لاحق تخلى فليب كولتسنيك عن الشركة لأنه تسلم منصبا رسميا فى حكومة الولايات المتحدة ، ودخل بدلا منه شركاء آخرون لا يقلون عنه اهمية ، كانوا : « الشركة الاقتصادية لأرض اسرائيل » و ب. اى. سى التى سبق ذكرها فى هذا الكتاب و « الشركة المركزية للاستثمارات » ومجموعة روزنباوم - داغن وشركات استثمار برئاسة سام روتبرج الامريكى .

أثارت الهبة الضخمة التى منحت لبن عامى وشركائه انتقادا واسعا ، وما إن عين بنحاس سبير وزيرا للمالية حتى سارع لتغيير بنود الاتفاقية . لم يجرؤ سبير على الغائها كلية ، الا أنه أدخل الحكومة شريكا متساويا فى شركة « بناة أشدود » التى أسسها بن عامى والتى اتحدت مع « مجموعة بناة المدن » (كفوتسة بونى عريم) لتصبح شركة « كيبع » . وبذلك كسب سبير عداوة بن عامى الابدية ، فاذا كان بن عامى يمتلك ١٥ ٪ من مجموع اراضى أشدود فقد أصبح يمتلك ، بعد دخول الحكومة شريكا ، ٧,٥ ٪ تقريبا فقط ، وشعر بانه سُلب بالفعل . وكان لهذا الشعور مايبرره ، اذ جنت شركة « كيبع » أرباحا طائلة من اراضى أشدود ، وكان بن عامى يتلقى بصفته مديرا للشركة أجرا عاليا علاوة على أرباحة ، وحرص على أن يدخل أقاربه الى اعمال الشركة . وحين ثارت اعتراضات على استمراره فى شغل منصب رئيس الشركة بسبب الدعوى الجنائية التى اقيمت ضده فى أواخر السبعينات لوح ببند معين فى دستور شركة كيبع . جاء فى ذلك البند أن بن عامى بفضل شخصيته التاريخية يظل رئيسا للشركة مادام عضوا فى مجلس ادارتها وذعم يورم كثير مدير الشركة العام أن « الدعوى لاتمس كيبع مطلقا فالشركة تعمل فقط فى اشدود وليس هناك شكاوى فى هذا الصدد » .
ولكنه زعم كان بعيدا جدا عن الحقيقة ، شأن كل الامور المتعلقة بن عامى . ففى عام ١٩٦٦ قدم بن عامى سلسلة من الاعتراضات على تقديرات ضريبة الدخل ، كانت هذه التقديرات عن الاعوام ١٩٥٥ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ولكن المفاوضات مع ضريبة الدخل ابتدأت فقط فى عام ١٩٦٦ . وكان بن عامى مدينا بمبالغ كبيرة لضريبة الدخل على ارباحه من شركة « بمين » (بن عامى محدودة الضمان) وشركة

« كيبع » التى كانت تعمل فى بناء اشدود وشركة « موديعين » المسيطرة على معاريب ودار النشر التى بجانبها و « معاريب لنوعر » وشركة « هود آرنسى » وهكذا كان مدينا للضريبة عن أرباحه الخاصة .

تمت هذه التقديرات فى مكتب ضريبة الدخل فى نتانيا ، فقدم اعتراضا عليها الى المحكمة المركزية للاعتراضات فى تل أبيب . وقد اقترح القاضى إجراء تسوية خارج جدران قاعة المحكمة ، وبالفعل ، توصل الطرفان : بن عامى من ناحية وموظفو ضريبة الدخل من ناحية اخرى ، الى اتفاقية تسوية فى أواخر عام ١٩٦٨ . وكان على بن عامى ان يدفع ، حسب هذه الاتفاقية ٣١٥,٥٠٠ ليرة (اى ما يوازى ٨٦ الف دولار) . وهذا التقدير كان أيضا بمثابة هدية لبن عامى الذى سمح له أن يدفع المبلغ على اقساط بما لا يقل عن ٧٠ قسطا .

وبعد الاتفاق بسنة تذكرت سلطة الضريبة أن على بن عامى أن يدفع ايضا فائدة على هذا المبلغ عن كل تلك السنين ـ ١٣ سنة بالضبط ، التى لم يدفع فيها الضرائب فى موعدها ، وبلغت الفائدة ٩٤ ألف ليرة . اعتبر بن عامى ذلك وقاحة أن يطلب منه دفع فائدة أيضا ، وتقدم الى محكمة العدل العليا ، بواسطه محاميه ، طالبا معاقبة مأمور الضريبه وذلك فى عام ١٩٧٠ . وصدر قرار المحكمة فى مايو عام ١٩٧١ وجاء فيه أن التسوية التى توصل اليها بن عامى مع سلطة الضريبة « لاتعفى بن عامى من دفع الفائدة من يوم التصديق على التسوية ، واعيدت القضية الى المحكمة المركزية لتقرير مبلغ الفائدة » .

لم يرضى بن عامى عن الفائدة التى قررت فعاد واعترض امام محكمة العدل العليا . وفى شهر يناير من عام ١٩٧٤ ـ اى بعد نحو ٢٠ عاما من التقدير الضرائبى الاول فى ملفه ـ أعيدت القضية الى المحكمة المركزية ، واخيرا ، تقرر تقديرا نهائياً .

وفى نطاق الاتفاق الجديد اعطى بن عامى منحا بملايين الليرات . جاء فى البند ٨ من الاتفاقية التى ابرمت فى عام ١٩٦٨ ان بن عامى لا يعتبر تاجر اراضى عاديا ، ومعنى هذا ان بن عامى لا تطلب منه ضريبة دخل عادية بنسبة ٥٠ ٪ عن ١١ دونما وهبها لابناء عائلته . كما جاء فى البند ٦ من اتفاقية التسوية ان بن عامى لا يخضع لضريبة بنسة ٥٠ ٪ لبيعه أسهمه فى « شركة اشدود » لأخرين بل لضريبة ربح راس مال بنسبة ٢٥ ٪ فقط .

وهذا البند وحده كان بمثابة منحة توازى فى عام ١٩٧٤ نحو ٧٥ مليون ليرة . كانت قيمة اراضى بن عامى فى اشدود فى تلك السنة تقدر بـ ٣٠٠ مليون ليرة[1] وذلك حسب تقديرات متواضعة . فلو باع اراضيه فى تلك السنة لكان عليه ان يدفع ، ككل تاجر

---

(١) ما يوازى ٦٠ مليون دولار .

أراضى آخر ، ضريبة تبلغ ١٥٠ مليون ليرة ، ولكن هذا البند مكنه من دفع نصف المبلغ فقط .

وجاء فى الاتفاقية مع سلطات الضريبة أيضا أن بن عامى لا يعامل كتاجر أراضى فى حساب ضريبة تحسين الأراضى . وبدلاً من أن يدفع ضريبة بنسبة ٥٠ ٪ من فرق ثمن الأراضى فى الشراء والبيع كان عليه أن يدفع ٢٠ ٪ فقط كما لو كان مواطنا عاديا اشترى قطعه أرض لبناء بيت عليها .

وفى خلال هذا كله وجد بن عامى وقتا للزواج من امراة أخرى ، كانت زوجته ، يافه ، أم بناته الثلاث ، قد توفيت فى عام ١٩٦٧ . وبعد خمس سنوات من الوحدة تزوج بن عمى ايلانة بارلشطاين ـ روزنفلد ، شقراء جميلة من مواليد روسيا ، مطلقة رجل اعمال أرجنتينى ، كانت تعمل فى وزارة السياحة فى القدس حين جاء الى هناك بن عامى بسبب أعماله والتقى بها . اقيم الزواج فى بيت مرابى تل ابيب الرئيسى فى حينه شلومو جورين . وحظى العريس ابن ال ٦٨ والعروسه ابنة ال ٤٥ بشهود محترمين ، كان بينهم وزير الأمن اذ ذاك موشه ديان الذى تزوج هو ايضا قبل ذلك بعدة اشهر زوجته الثانية الشابة فى اوضاع مشابهة وفى الغرفة نفسها فى بيت غورين . وتلقى الزوجان الجديدان بهذه المناسبة برقية تهنئة من رئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون . أما بنات بن عامى وازواجهن فكانوا أقل سرورا لأسباب مفهومة .

بعد الزواج بعامين ، أسس بن عامى ، مع شريكين محترمين جدا هما : الدكتور ابراهام بن مناحيم ، نائب رئيس بلدية نتانيا رجل الأعمال المعروف فى حينه ونائب وزير الشئون الاجتماعية فى وقت لاحق ، بن تسيون روبين ، شركة جديدة . كان اسمها « نيتسب » وهو الحروف الأولى من « ينخس تسيبور بعم » ومعناها (ثروة الجمهور محدودة الضمان) . وتقلد بن عامى منصب المحاسب واحتفظ بدفاتر الشيكات فى الشركة الجديدة التى لم تطلب ، ولم يحصل على ترخيص بالعمل من وزارة الداخلية كما ينص قانون البلديات .

وكان الهدف من الشركة شراء الأراضى من أصحابها فى جنوب المدينة والتى كانت مصنفة كأراضٍ زراعية ، وتأجير هذه الاراضى لمقاولى بناء لاقامة مبان ومساكن شعبية وفاخرة عليها .

وكان اصحاب هذه الأراضى على استعداد لبيعها بأسعار زهيدة فقد إشتروا هذه الأراضى قبل سنين كثيرة ، وهى مساحات رملية إلى الجنوب من نتانيا على انها اراضى زراعية ، الا انه لم يكن ممكنا زراعة تلك الرمال المالحة ، كما أنهم فقدوا الأمل فى تحويل هذه الأراضى ، يوما ما ، للبناء .

وحين اصبح كل شيء معدا للصفقة وقع بن عامى الذى كان مشهورا بعلاقاته الجيدة ، حسب مقال الصحيفة ، عقدا مع شركة مقاولى بناء تدعى « دور » وتلقت شركة « نيتسب » لحسابها فى بنك « ايغود » مبلغ ٨ ملايين ليرة من شركة « دور » لتشترى بها أراضى .

ويبدو أن الأمور لم تسير جيدا ، فعلى الرغم من أن الأراضى نقلت من اصحابها الا ان بن عامى لم ينجح فى الحصول على تراخيص بناء على تلك الأراضى ، وأخذ المقاولون الذين سبق ودفعوا ٨ ملايين ليرة يغضبون ويثورون .

ولا شك أن جميع أفعال شركة نيتسب ماكانت لتنكشف لولا حدوث تغيير السلطة فى بلدية نتانيا ، وصيرورة الدكتور بن مناحيم شريك بن عامى فى شركة « نيتسب » رئيسا للبلدية فى عام ١٩٧٦ . وما كاد رئيس البلدية الجديد يتسلم منصبة حتى أرسل كتابا الى مراقب الدولة يطلب اليه فحص مايجرى فى « نيتسب » . وكتبت صحيفة يديعوت أحرونوت ، منافسة معاريب ، عن نتائج التحقيق تقول : « اشار مراقب الدوله الى انه وجد منطقا أعوج فى موقف اصحاب أسهم « نيتسب » الذى قاموا بتضليل جماهيرى حين اشتروا اراضى زراعية من اصحابها الخاصين دون أن يذكروا لهم الهدف من الشراء .

ولكن هذا لم يكن ، كما ذكرنا ، إلا جزءا فقط من القضية التى ورطت بن عامى فى نهاية المطاف فى أمور جنائية .

كانت احدى الشركات التى وضعت عينها على مشروع تطوير جنوب نتانيا حتى قبل تأسيس شركة « نيتسب » كانت شركة « أدغار » التى كان يملكها غرشون « غيغى » بيرس ، أخو وزير الأمن فى ذلك الحين ، شمعون بيرس . وبالفعل أودع بيرس فى بلدته نتانيا مبلغ نصف مليون ليرة ضمانا لجدية مشروعه وفيما بعد طلب بيرس الغاء الصفقة واستعادة أمواله .

بيد أن طلب بيرس هذا ، وفقا للائحة الاتهام التى قدمت ضد بن عامى أثارت اهتمام وخيال رئيس البلديه آنذاك . والمحاميان اللذان اقنعا بيرس بهذه الصفقة واللذان كانا على صلة مع بن عامى ، تقدما ، فجأة ، بدعوى ضد بلدية نتانيا ، باسم شركة « ادغار » ، وطلبا تعويضات مقابل فسخ العقد . وبالفعل ، وفى ٢٦ / ١١ / ١٩٧٣ دفعت بلدية نتانيا مليون ليرة[٢] للمحامين ، وهذا المبلغ يشمل الوديعة المستعادة والتعويضات المطلوبة .

---

(١) يديعوت احرونوت ١٩٧٩/٢/٧

(٢) ما يوازى ٢١٥ الف دولار

وكأنما لم يكف هذا بن عامى فقد أمر بان يدفع للمحامين مبلغ أضافى بقيمة ١٥٠ الف ليرة نقدا كتعويض « لادغار » بدون ايصالات .

كان كل هذا يمكن أن يبدو قانونيا لولا أمر صغير ، ذلك ان غرشون بيرس الذى طالب بالغاء الصفقة مع بلدية نتانيا لم يخطر له على بال أنه يستحق أية تعويضات ، أما دعوى التعويضات التى تقدم بها المحاميان فكانت وفقا للائحة الاتهام بدون علمه . وتلقت شركة « ادغار » الأموال التى اودعتها فى بلدية نتانيا لكن ماذا جرى لبقية المبلغ أو « التعويضات » التى دفعتها بلدية نتانيا بكل هذا الأدب الجم ؟

يقول المدعى فى محاكمة بن عامى : « تعتقد أن مبلغ ٤٥٥ الف ليرة حولت الى صندوق تل - حى . ولكن هذا ليس مؤكدا لأن وضع ادارة حسابات صندوق تل - حى وجد فى حالة يرثى لها .

أسس صندوق تل - حى سىء الحظ والتابع لحركة حيروت ، فى الأساس ، لمساعدة العاملين فى العهد السرى بعد نجاح قيام الدولة . ولكنه تورط بعد ذلك فى مختلف الأعمال ، ولا عجب فى أن رجال حيروت سمحوا ليعقوب مريدور بانقاذه ، فقد كان معتبرا لديهم كساحر اقتصادى . ولكنه نجح فى توريط الصندوق اكثر فاكثر ، كما فعل باعماله الخاصة ايضا . وادار الصندوق ، بعد مريدور ، صهره يوسف كرمومان وهو أيضا لم يحقق نجاحا ملحوظا . تورط الصندوق بقروض من نوع مريب حتى أنه حين جاء موعد سدادها لم يتورعوا عن وضع متفجرات الى جانب بيوت اناس « الاتسل » القدماء ، فذكروا رجال العهد السرى الذين اصبحوا ساسة محترمين بالماضى المنسى .

أستنجد باغنياء البلاد ومغيثيها من المقربين الى اليمين للتبرع الى الصندوق من حين الى آخر ، ويبدو أن بن عامى قدم نصيبه من التبرع ، وتعتقد الشرطة أنه فعل ذلك ليس من جيبه الخاص ، بل عن طريق ميزانيه بلدية نتانيا .

واكثر من هذا يعتقد المدعى العام ان بن عامى كان حريصا جدا - جدا على التبرع ليس فقط لصندوق تل - حى بل لحسابه الخاص أيضا . وقد اتهم بن عامى ، حسب لائحة الاتهام فى قضية « نيتسب » بالسرقة من أموال البلدية ، وحسب ادعاء النيابة فقد اختلس مالا يقل عن ٣٢٩ الف ليرة من أموالها حتى كف عن أدارتها . فمثلا أودع بن عامى شيكات بمبلغ ٤٢ الف ليرة كانت لأمر « نيتسب » فى حسابه الخاص فى البنك كما أن حسابات تليفونه الخاص كانت تدفع أيضا من خزينة « نيتسب » المنتفخة . ولم تنته المحاكمة فى هذه القضية بعد ، فقد دأب محامو بن عامى ، واحدا بعد الآخر ، على تأجيل الجلسات ، بل وطالبوا حتى بالغاء المحاكمة ، كما سبق وذكرنا ، بحجة أن موكلهم غير قادر على تذكر ماهو متهم به . ويبدو أنه ليس للرجل شان خاص فى تنفيذ الحكم مع

اصحاب صحيفة هامة واسعة النفوذ مثل معاريب ، وأحدى المؤيدين الاكثر تحمسا لسلطة الليكود .

اذن ، هـذا هو عـوفيد بن عـامى ، الشخص المحسوب من مؤسسى حـركة أرض اسرائيل الكاملة والمتبرع الهام لصناديقها ، ولم يأبه بن عامى لاعلان آرائه فى اثناء حكم المعراخ أيضا . وحتى فى عام ١٩٧٠ صرح بوضوح عن موقفه فى جلسة ادارة « جاحال » (غوش حيروت ـ ليبراليم) التى كانت قبل الليكود . وهكذا كتبت الصحافة عن تلك القضية : « يهدد عوفيد بن عامى رئيس بلدية نتانيا بالتمرد وباقامة تنظيم سرى إذا قررت الحكومة الانسحاب ، نطق بتصريحه بانفعال كبير . وفى جلسة مـركز « جـاحال » التى انعقدت عشية أمس فى تل أبيب اضاف السيد بن عامى المحسوب من رؤساء الحركة لأجل اسرائيل الكاملة : « لن نتردد فى خـرق القرارات ولن تكفى السجـون لاولئك الـذين سيواصلون الكفاح من اجل اراضى اسرائيل الكاملة » .[١]

أكبر مخالفى القانون

هنالك كشك صغير لبيع انواع الخبز والفطائر الشرقية الى جانب بناية البريد المركزى فى شارع يافا فى القدس . كان صاحب هذا الكشك رجل مقطوع الـرجل يـدعى شاؤل نحميا . فى اوائل الخمسينات تناول شاؤول نحميا رشاشة « تومى غان » واطلق النار على صاحب داره وارداه قتيلا . وفى المحكمة ادعى أن صاحب البيت كان رجلا باغيا حاول طرده من شقته ، وعامل بقسوة المستأجرين الكثيرين عنده . قد أخذت المحكمة دفاعه هذا بعين الاعتبار وبدل ان تحكم عليه بالسجن المؤبد حكمت على شاؤل نحميا بالسجن ١٥ سنة .

أما القتيل فكان والد يهوشع بن تسيون ، أكبر منتهكى القانون الماليين فى تاريخ دولة اسرائيل .

ولعل يهوشع بن تسيون ذكر هذا الحادث ، بعد ذلك بعشرات السنين ، يوم حكم بالموت على اثنين من الفدائيين بصفته رئيس المحكمة العسكرية التى حاكمتهما ، كانت النيابة قد طلبت الحكم بالسجن المؤبد . وبعد ذلك استبدل حكم بن تسيـون القاسى بعقوبة السجن .

---

(١) هآرتس ١٩٧٠/٨/٥

ولعل يهوشع بن تسيون ذكر الحكم فى محاكمة قاتل أبيه ، حين حكم عليه بالسجن الفعلى لمدة ١٢ سنة ، بعد أن أدين باحدى عشرة تهمة من بين اثنتى عشرة وردت فى لائحة الاتهام ضده .

وحين سقط أبوه صريعا بطلقات « التومى غان » كان بن تسيون فى أواسط العشرينات من عمره ، تخرج بامتياز من كلية الحقوق فى الجامعة العبرية فى القدس . وفى تلك الفترة تزوج من مونيكا ويليامز إبنة يهودى بريطانى ثرى صاحب أعمال مختلفة فى اسرائيل ، وأعد ناحوم ويليامز صهره لتسلم أعلى المناصب . وفى عام ١٩٥٤ ، حين كان بن تسيون فى التاسعة والعشرين من العمر ، عين مديرا لبنك « آرتس بسرائيل - بريطانيا » .

إبتدأ ناحوم ويليامز ، منذ عام ١٩٣٧ ، بنشر شبكة أعماله فى فلسطين . اشترى يومها « بنك هعوليم » (بنك المهاجرين) الذى أسسه ثلاثة شركاء هم : أبو المحامى الياهو ميرون ، الذى أصبح هو نفسه فيما بعد شريك بن تسيون فى مكتب محاماة ووكيل بنك آرتس بسرائيل - بريطانيا ، وأبو المحامى المشهور عضو الكنيست غدعون هاوزنر ، وابراهام لارنر صديق عائلى لغرشون لفينسون أبى يعقوب لفينسون رئيس ادارة بنك هبوعليم .

كان اسم البنك آرتس بسرائيل بولندا ، وبعد ذلك سمى بنك آرتس بسرائيل - بريطانيا .

كان البنك أحد أعمال عائلة لفينسون فى اسرائيل ، وأسس البنك شركة استثمارات تدعى « حوسن » . واشترت مجموعة ويليامز مصانع خمور اليعز وكذلك الفى دونم كرمة ، وشركة « ارباز » التى كانت تمتلك مصنع « بيجد - عور » ، وكذلك شركتى « دوكرت باز » و « بوخنوت موبيليا » وغيرهما . وأسست مجموعة ويليامز « الشركة القطرية للتطوير والاستثمارات » بواسطة شركة الرهونات وتطوير الممتلكات (حفره لمشكنتأوت ولبيتوح نخسيم) التى كانت تمتلكها . وأسست شركة ويليامز أيضا شركة التأمين « تسور » وشركة البناء « مجدال ناحوم » ، وشاركت بنسبة ١٠ ٪ فى تأسيس « الشركة البحرية لشحن الفواكه » ، تلك المغامرة المشهورة من مغامرات يعقوب مريدور وميلا بيرنر .

سارت الأمور ، طبقا لما هو معروف ، كما ينبغى خلال العشر سنوات الأولى من عمل يهوشع بن تسيون كمدير عام لبنك آرتس بسرائيل - بريطانيا .

تطور البنك بهدوء وكبر حتى أصبح البنك الرابع فى البلاد من حيث الضخام والاتساع . جاء فى إحدى نشرات البنك عن تلك الفترة : « الناس الذين تلقوا منا استشارة بصدد مبالغ صغيرة يطلبون منا اليوم استشارة بشأن تلك المبالغ التى تضخمت ،

هذه إحدى جوانب البنك القوية » . لكن ، وكما تبين ، فيما بعد كانت تلك أيضا الناحية الضعيفة للبنك .

كان ذلك فى عام ١٩٦٤ حين إبتدأت ظاهرة توسع بنك مجموعة ويليامز بقيادة يهوشع بن تسيون . إبتدأت شركة الاستثمارات التابعة للبنك بشراء مصانع وبناء مصانع . كانت تلك سياسة حكيمة ، أساساً ، لمجموعة قوية تمتلك مصادر رأس مال كبيرة . كان الكساد الاقتصادى فى أوجه ، وكان ممكنا الشراء بأسعار رخيصة ، وإقامة مصانع بأموال قليلة ، كما كانت الحكومة على إستعداد للمساعدة السخية جدا ، ولم يكن المتقدمون كثارا . وهكذا شرعت مجموعة ويليامز بمشروع بناء ضخم وهو مشروع إنشاء مجدال ناحوم ، على إسم ناحوم ويليامز ، فى مدينة بات يام .

ولكن هذه السياسة التى كانت حكيمة بالنسبة لمجموعة ممولين ذو نفس طويل حقا ، بدت مهددة بالكوارث لهوشع بن تسيون وشركائه أبناء عائلته . لم ينته الكساد بسرعة ، ولم تجلب المشاريع الكثيرة التى استثمرت فيها الشركة أرباحا بل خسائر أخذت فى الازدياد . ولم يكن ممكنا بيع حوانيت ومكاتب فى « مجدال ناحوم » ، لم يكن أحد يرغب فى ذلك ، وكانت النتيجة أنه لا يمكن الاستمرار فى البناء . كذلك تورطت مصانع خمور اليعز فى مصاعب .

وأخذ بنك بن تسيون يستثمر أموال زبائنه فى قروض للمصانع الفاشلة أو الفاشلة جزئيا لمجموعة ويليامز . كانت الفكرة بسيطة : محاولة الصمود فى فترة الركود حتى يمكن الوصول الى فترة الانتعاش التى تليها وفى حوزة البنك أكثر ما يمكن من الممتلكات ، كنقطة انطلاق كبيرة للتوسع والإنتشار والسيطرة .

ولكن حرب الأيام الستة التى نشبت فى عام ١٩٦٧ وأنقذت الاقتصاد الاسرائيلى من فترة ركوده لم تفد بنك آرتس بسرائيل - بريطانيا . ففى عام ١٩٦٩ أجرى بنك اسرائيل تفتيشا عليه فوجد أن البنك لا يعمل ، فى الواقع ، كبنك تجارى عادى . وأثير التفكير فى إستيلاء بنك اسرائيل على بنك يهوشع بن تسيون ، لكن ، لسبب ما ، لم يتم ذلك ، ويبدو أنه كان ليهوشع بن تسيون أصدقاء فى النوافذ العالية . وبدلا من أن يستولى بنك اسرائيل على هذا البنك ، قام بتعيين مدير عام إضافى من الخارج للعمل الى جانب يهوشع بن - تسيون ، كان ذلك المدير العام دفيد فريدمان الذى كان فى حينه نائب المدير العام لبنك تطوير الصناعة (بنك لبيتوح هتعسيا) .

فى تلك الأثناء نشرت قضية « غوطفيرت » التى ابتدأت فى عام ١٩٦٣ . كان يهوشع بن - تسيون ، مثله مثل عوفيد بن عامى ، مرتبطا بأعمال الماس . تعرف الى صاقل ماس بلجيكى مشهور يدعى ناتان غوطفيرت . وفى اسرائيل أنشأ بن تسيون علاقة مع صاقل

ماس مشهور آخر هو يهودا زيس الذى حصل فى ذلك الوقت على جزء من أراضى اشدود . أرسل بن تسيون كتابا الى غوطفيرت وإقترح عليه أن يستثمر مبلغ ١٠٠ ألف دولار فى تطوير مشروع زيس . وتم الاستثمار بواسطة شركة الائتمان التابعة لبنك آرتس بسرائيل ـ بريطانيا وإسمها « عولم » ، أودع غوطفيرت المال فى شهر يوليه ١٩٦٣ بواسطة شركة الماس التابعة له .

حين وصل غوطفيرت الى اسرائيل فى صيف عام ١٩٦٦ ليرى ما تم من أمر إستثماراته فى أراضى اتشدود التقى مع بن تسيون ـ فإنذهل : أعلم بن تسيون صاقل الماس اليهودى البلجيكى أنه مدين بمبلغ ١٠٨ ألف دولار لشركة « بيكع » التابعة ليهودا زيس .

وحين سمع هذا الأمر الخطير طالب غوطفيرت بإعادة أموال استثماره فورا له ، ولكن بن ـ تسيون رفض وإدعى أن الأموال لم يتم تسلمها من صاقل الماس ـ بل من شركة الماس البلجيكية التابعة له .

ونظرت القضية أمام المحكمة المركزية فى تل أبيب ، وصف القاضى أعمال البنك بوصف ليس هناك أخطر منه بالنسبة لمصرفى : « خيانة الأمانة » . وبعد أن إتضح أن شركة الائتمان تسلمت من البنك مبلغ ٥٠ ألف دولار بعد أن طالب غوطفيرت بالغاء استثماره فرض على البنك أن يعيد إلى صاحب مصنع الماس استثماراته .

وبشكل أصبح منهجيا بعد ذلك ، إعترض بن ـ تسيون على قرار المحكمة المركزية أمام محكمة العدل العليا ، كما أن الذى حدث هذه المرة تكرر حدوثه فيما بعد . وقد صادقت المحكمة العليا على حكم المحكمة المركزية ، وأشار قاضى المحكمة العليا حاييم كوهن فى حيثيات حكمه أنه تنبعث « رائحة إحتيال » من عمليات البنك ومن مذكرة الدفاع التى قدمت فى هذه الدعوى . وقرر القاضى أيضا أن البنك وصل الى الذروة من « إنعدام المنطق » حين إدعى أن إستثمار عوطفيرت فى اسرائيل غير قانونى ، لأنه لم يتسلم من وزارة المالية البلجيكية ترخيصا لنقل المال . ولخص القاضى قراره بقوله : « وهذا فقط يعنى أن البنك أو المؤتمن الذى يرفض إعادة أموال إستثمار حولت الى اسرائيل بحجة أن المرسل لم يحصل على ترخيص فى بلاده ، غير جدير بأن يعمل فى اسرائيل لا كبنك ولا كمؤتمن » .
فى أوقات متباعدة جدا تقال فى المحاكم أقوال دامغه وواضحة كل الوضوح . وفى كل دولة متمدينة ، يمكن الافتراض ، أنه يكفى شىء أقل من هذا بكثير حتى تتخذ السلطة المعنية إجراءات شديدة ضد من لا يصلح حسبما ترى المحكمة العليا ، للعمل كبنك أو كمؤتمن . لكن ليس فى كل دولة متمدينة يوجد لمصرفى من نوع يهوشع بن ـ تسيون حام وسياسى من نوع بنحاس سبير .

ربما إبتدأت العلاقات المتميزة والفريدة من نوعها بين بنحاس سبير وبين بنك آرتس بسرائيل بريطانيا قبل أن يتسلم يهوشع بن تسيون إدارة البنك . فى الثلاثينات حين كان بنحاس سبير لا يزال مهاجرا جديدا فى فلسطين حصل على عمل فى مزرعة ناحوم ويليامز حمى بن تسيون . وحين سجن بن تسيون حكى لصحفى أن ويليامز تذكر سبير كعامل نشيط بشكل خاص ، حيث كان ينصرف الى عمله الشعبى بعد وقت العمل فقط .

لكنه من الخطأ نسبة الحصانة التى حظى بها بن ـ تسيون على مدى هذا الزمن الطويل الى حماية سبير له فقط . وقد عامل وزير المالية بن تسيون تماما كما عامل مريدور وماير هليفى وسلسلة طويلة من أصحاب الملايين اليهود والاسرائيليين الذين حرص على نموهم وعلى التستر على أفعالهم عند الضرورة والإسراع لنجدتهم فى ساعة الضيق . ولم يكن سبير الوحيد الذى فعل ذلك ، فوزير الماليه الذى سبقه ، ليفى اشكول ، صاحب القول المأثور : « لا تستطيع حجز ثور فى مرعاه » لم يفعل غير ذلك ، كما يستطيع أن يشهد ، مثلا ، عوفيد بن عامى . فالأمر يتعلق ، ولا يزال ، بأسلوب ونهج كامل يحرص الساسة ، فى نطاقه ، على نقل ملايين وملياردات من أموال الجمهور الى جيوب أعزائهم من أصحاب الملايين . ولم يجابه سبير واشكول معارضة فى حزبهما حين فعلوا ذلك ، وكذلك لم يجابهوا معارضة من اليمين ، حيث أن قسما كبيرا من أصحاب الملايين الذين تمتعوا بهذا الاسلوب محسوبين من اليمين ، وقد تبرعوا بسخاء لأحزاب اليمين . ولم يكن من شأن اختلاف الآراء السياسية ـ هذا اذا وجدت ـ أن تعيق التدفق السريع والغزير للتمويل . أظهر قرار المحكمة المركزية فى الدعوى التى تقدم بها غوطفيرت كم هو مقلق وضع بنك آرتس بسرائيل بريطانيا ، وأوضح لحامى بن ـ تسيون أنه من الضرورى الاسراع لمساعدته للحيلولة دون انهيار البنك . وكان عميد بنك اسرائيل إذ ذاك ، موشه زنبار ، هو الذى القى الى بن تسيون بطوق النجاة على شكل أموال شعبية طائلة .

وحول موشه زنبار مبلغ ٣٠ مليون مارك ألمانى و ١٠ ملايين فرنك فرنسى لأمر الفرع اللندنى لبنك بسرائيل بريطانيا .

كيف إتخذ هذا القرار على الرغم من أن وزير الماليه وعميد بنك اسرائيل يعرفان جيدا وضع البنك ؟ ، حاول موشه زنبار أن يتخلص من المسئولية فيما بعد . فقد روى المقربون منه للصحفيين أنه فى أثناء إنعقاد مؤتمر اقتصادى فى إحدى قاعات جامعة تل أبيب ، همس سبير فى أذن عميد بنك اسرائيل قائلا أنه ممنوع المس ببن ـ تسيون ، وفهم زنبار هذا الحديث على أنه توصية للعمل بهدف انقاذ البنك ، ولكن سبير أنكر هذا الحديث بشدة .

وصرح المحامى الياهو ميرون ، محامى البنك وشريك بن ـ تسيون فى مكتب المحاماة ، فى محاكمة بن تسيون ، فيما بعد ، أن عمل زنبار لم يتجاوز المألوف ، بل كانت أعماله فى

نطاق سياسة استهدفت التغطية على البنك . قال : « فى عام ١٩٧٠ توصل الى اتفاق بين بنك بسرائيل وبنك آرتس بسرائيل بريطانيا ، لا تتجاوز بموجبه ديون مجموعة ويليامز لبنك آرتس بسرائيل بريطانيا ٤٨ مليون ليره اسرائيلية . . . . وتعهدت المجموعة بـأن تقلل ديونها للبنك تدريجيا ثم تصفيها كلية حتى إبريل من عام ١٩٧٥ . . . . وعلى الرغم من الاتفاق أتاح بنك بسرائيل لمجموعة ويليامز أن تزيد ديونها للبنك حتى بلغت ٧٠ مليون ليرة فى أواخر عام ١٩٧٣ » .

وبمعنى آخر : أتاح بنك اسرائيل ووزارة المالية لبنك آرتس بسرائيل بريطانيا أن يأخذ أموال المودعين وأموال الدولة التى كانت فى البنك ويحولها الى مجموعة رجال أعمال خاصة كان بن تسيون شريكا هاما فيها ، وذلك على شكل قروض لا تسدد أبداً .

لم تصل أنباء وضع البنك الحرجه ، فى تلك الفترة ، الى علم الجمهور العـريض ، ولكن عرف ذلك تماما فى أوساط رجال الأعمال والبنوك . وعرض مارك موشفيتس من أصحاب إحتكار القهوة والحلويات « عليت » على بن ـ تسيون ، فى حينه ، أن يبيع البنك « لبنك هبينلئومى هريشون » الذى كان فى المهد بعد . وكذلك وضعت البنوك الكبيرة عينها على البنك ، وخصوصا فرعه فى لندن . لكن بن ـ تسيون لم يكن مستعدا للحديث عن بيع البنك ، كان واثقا أن سبير وزنبار سيمنحانه مساعدة غير محدودة ، وبالفعل لم يخيبا أمله .

كانت حرب يوم الغفران هى التى أصدرت الحكم على بنك آرتس يسرائيل بريطانيا . كان البنك إذ ذاك متورطا فى سلسلة من الخسـائر الفـادحة نتيجـة لاستثمارات فـاشلة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة . ولكن الأمر الذى لا يقل أهمية هو أن الحرب جرت فى أعقابها تغييرا سياسيا فى القيادة الاقتصادية لدولة اسرائيل ، تغير بنحاس سبير وزير المالية وجاء خلفا له يهوشع ربينوفيتش .

وتبين لبن ـ تسيون أيضا أن بنكه لن يستطيع الصمود ، وكان على استعداد لبيعه . وإتضح ، فيما بعد ، فى محاكمة بن ـ تسيون أنه كان لموافقته سبب إضافى ، فقد كانت خزينة البنك خاوية من أموال المودعين . .

إهتم بنك مزراحى بالأمر فى البداية بعد توسط عضو الكنيست فى « المفدال » ابراهام ملاميد . وفى وقت لاحق ثار اهتمام بنك ليئومى أيضا ـ ولكن آرنست يوفت الحذر أعلن أنه لن يوقع على عقد شراء البنك ما لم يتضح وضعه بدقة . وحاول بنك مزراحى أن يشرك بنك هبوعلم فى الصفقة ، لكن تبين فيما بعد ، أن هذه كانت غلطة جسيمة فقد كانت العلاقات بين عميد بنك اسرائيل موشه زنبار ورئيس ادارة بنك هبوعلم يعقوب ليفنسون سيئة جدا ، وحاول زنبار ، بكل جهده ، أن يحول دون بنك هبوعلم وبين إضافة جوهرة

أخرى الى تاجه . ودخلت الحكومة كلها الى المعترك وناقشت قضية بنك آرتس بسرائيل بريطانيا . وفى نهاية الأمر ، وفى شهر أغسطس ١٩٧٤ ، قررت الحكومة عدم بيع البنك بل الإستيلاء عليه وإقامة دعوى جنائية ضد بن تسيون .

ولم تترك نتائج المحاكمة التى جرت فى عام ١٩٧٥ وحظيت بإهتمام كبير من الرأى العام أى مكان للشك ، وقد إستأنف بن ـ تسيون الحكم ولكن الاستئناف لم يغير النتيجة . وقررت المحكمتان أن بن ـ تسيون لص .

وكانت الادانة الرئيسية بصدد أربع صفقات قام بها بن ـ تسيون فى الوقت الذى كان يعرف فيه وضع البنك السىء ، وبهذه الصفقات حوّل بن تسيون مبلغا هائلا ، ٤٧ مليون دولار ، من حوزة البنك الى شركات حولته بدورها الى شبكة الشركات التى يمتلكها ويليامز (حمى بن تسيون) فى بريطانيا .

وأدين بن ـ تسيون بإحدى عشرة تهمة من ضمن إثنتى عشرة فى لائحة الاتهام . وحكم عليه بالسجن لمدة ١٢ سنة كما فرضت عليه غرامة قدرها ٢٥ مليون ليرة ! .

كان ذلك عقابا صارما من شأنه أن يردع اللصوص ذوى الياقات البيضاء من طراز بن ـ تسيون . قررت المحكمة أن تحول دون اللص والتمتع بثمرة جرائمه وذلك بحرمانه من الحرية لزمن طويل وبفرض غرامة باهظة عليه .

ولكن بن ـ تسيون لم يمكث وقتا طويلا فى السجن ، كذلك لم يخطر بباله أن يدفع الغرامة التى فرضت عليه . والسيرة التى أدت الى إطلاق سراح بن ـ تسيون من السجن تشكل مثلا صادقا لمقولة صموئيل جونسون المشهورة القائلة « الوطنية هى الملاذ الأخير للنذل » .

كان يهوشع بن ـ تسيون من مؤسسى « حركة أرض اسرائيل الكاملة » ، بالتعاون مع أصحاب رؤوس أموال آخرين مثل عوفيد بن عامى ورؤوبين هخت صاحب « ممفروت داغون » ورجل الصناعة آرنست فودك الذى ضم فى عام ١٩٨٢ الى مجلس إدارة بنك ليئومى . كان يهوشع بن ـ تسيون المدير العام « لشركة تطوير أراضى اسرائيل الكاملة » ، وهو نفسه أنشأ مطبعة فى الخليل ودعم أفعال « عصبة الدفاع اليهودى » من « أجل يهود الاتحاد السوفييتى » حسب تعبيره .

ويوجد لدى بن ـ تسيون عشرات الرسائل بعث بها أصحاب الملايين من أصدقائه « فى العائلة المحاربة » ، وكذلك منتخبو الشعب وأعضاء كنيست ، معظمهم من اليمين ، التمس مرسلوها له العفو . ولسوء الحظ لم يكن لديه تقرير صحى يشهد بسوء حالته الصحية . أما اللجنة التى عينتها وزارة الصحة ، وضمت ثلاثة أطباء محترمين ، توصلت

---

(١) ما يوازى ٣,٩ مليون دولار

الى نتيجة مؤداها أنه لا مانع فى معالجة مرض السجين المحترم داخل جدران السجن ، كما يفعلون مع سجناء آخرين أقل أهمية .

وكان مناحم بيجن ، رئيس الحكومة الجديدة ووزير العدل فى تلك الفترة هو الذى هب لنجدة بن تسيون . لم يمضى وقت طويل على قرار اللجنة التى عينتها وزارة الصحة ، فى أوائل أغسطس ١٩٧٧ حتى عين مناحم بيجن البروفسور عزرا زوهر ، اليميني المتطرف ليفحص حالة بن ـ تسيون . وتوصل زوهر الى نتيجة غير مفاجئة ، كتب ملخصاً عن نتائج فحصه يقول فيه : « الأمر يتعلق بإنسان مريض جدا ، حياته قصيرة حتى فى أحسن الأحوال . . . ولن يكون أدنى شك فى أن وجوده فى بيته فى ظروف أفضل ، سيحسن فرصته فى الحياة » .

وأرسل رئيس الحكومة هذا التقرير الى رئيس الدولة فى حينه افرايم كتسير كدعم لطلبه العفو عن يهوشع بن ـ تسيون .

ورئيس الدولة ، فى حالات كهذه ، ليس أكثر من محطة رسمية أخيره للتوقيع والمصادقة على التماسات العفو المقدمة من قبل وزير العدل ، لذلك وقع . وخرج بن تسيون ، أكبر منتهكى القانون فى المجال المالى فى تاريخ دولة اسرائيل حتى اليوم من السجن بعد قضاء سنتين وسبعة أشهر فقط ، وبدون أن يعيد أو يدفع قرشا واحدا من مبلغ الـ ٢٥ مليون ليرة الذى فرضته عليه المحكمة كغرامة .

وأثار هذا فضيحة كبيرة ـ كانت الأولى فى فترة مناحم بيجن كرئيس حكومة . حاول رئيس الحكومة ، فى البداية ، أن يتستر خلف رئيس الدولة الذى وقع أمر الافراج فى نهاية المطاف ، ولكنه حين لاحظ ما يثيره تصرفه هذا من إزدراء وسخرية ، إنسحب الى خط دفاع ثان مستندا الى العطف الانسانى ، قال : « لقد حكم على بن ـ تسيون بالسجن لمدة طويلة ، ولكنه لم يحكم عليه بالموت » . يعنى هذا أن مناحم بيجن الرحيم العطوف أنقذ بن ـ تسيون من الموت ، هكذا بكل بساطة .

ووقفت الصحف ، بشكل عام ، موقفا انتقاديا حادا من الافراج الغريب عن بن ـ تسيون ، بإستثناء صحيفة معاريب . ربما بسبب هوية صاحب الأسهم الرئيسى فى الشركة التى تصدر معاريب ، عوفيد بن عامى ، صديق بن تسيون ورفيقه فى الحركة من أجل اسرائيل الكاملة . هكذا كانت العناوين فى معاريب غداة الافراج عن بن تسيون : « بن ـ تسيون : فقدت ١٧ كيلو جراما من وزنى ، ولكنى ، من الناحية النفسية ، على ما يرام » . « سيطالب بن ـ تسيون بإعادة المحاكمة فى محكمة العدل العليا . كتبت التماسات عفو من أجل سجناء آخرين ، ويقول : لم أتبرع مطلقا لصندوق تل ـ حى » .

كانت لهجة الصحف الأخرى اشد انتقادا بقليل ، واستمر هؤلاء الصحفيون فى تتبع حالة بن تسيون الصحية المدهشة ، وتتبع نواياه لتقديم اعتراض على ادانته . جاء فى « يديعوت احرونوت » من يوم ١٥/١٢/١٩٨٠ : « يهوشع بن تسيون : غرامة الـ ٢٥ مليون ليرة التى لم ادفعها لا تشغلنى ، لست ملزما بتقديم تفسير للجمهور عن وضعى الصحى ، ليت كل الشامتين يشعرون مثلى من الناحية الصحية . »

وتعقبت يديعوت أحرونوت يهوشع بن تسيون فى اليوم الذى أفرج عنه ، انتبه محرر الصحيفة الى أن يهوشع بن تسيون لا يداوم على لعبته ، فيترك عكازه حين يرن الهاتف !

بعد اطلاق سراح بن تسيون بعدة سنوات تبين انه ليس من السهل اخفاء ٤٧ مليون دولار . ويعتقد قسم التحقيق فى الرشاوى بالشرطة بقيادة ايلتمور بنيامين زيغل أنه اكتشف أثر مليون من الاموال المسروقة ، وعليه عادت قضية بن تسيون واثيرت من جديد فى اواسط عام ١٩٨٣ . وتعتقد الشرطة انها اكتشفت الطريقة التى حول بن تسيون بموجبها أمواله الى الخارج ، فقامت بتفتيش مكاتب وكلائه المحاميين الياهو ميرون وبنحاس مندلوفتش للبحث عن بعض الوثائق ، وحتى كتابة هذه السطور يجرى التحقيق ببطء شديد .

ان نفس بن تسيون الحساسة وشيخوخة عوفيد بن عامى وجلد الفيل - جلد يعقوب مريدور هى الملاذ الأخير لهؤلاء الوطنيين ، الناس الذين تتغنى افواههم بمجد الشعب وتمتلىء جيوبهم من امواله . لقد قام بتسمينهم واعلاء شأنهم الجهاز الاقتصادى لحزب « العمل » وحزب « مباى » قبله . ويقوم بالدفاع عنهم وحمايتهم المؤسسة الاقتصادية للسلطة التى جاءت بعد - سلطة الليكود - فتنتزعهم من الوحل القضائى وتتيح لهم ألا يقدموا الحساب عن اعمالهم لغيرهم من البشر . وهم ليسوا الوحيدين فى طغمة الاغنياء هذه ، ولكنهم الاكثر معرفة فى كيفية التمتع بلذات الحياة . لقد ورد ذكر بعض الآخرين ، وسيذكرون لاحقا ، ولكن هؤلاء الثلاثة - مريدور وبن عامى وبن تسيون - هم بدون شك ، الاهم والاكبر فى ذلك الطراز من الناس الذى يجد فى الوطنية ملاذا له .

الفصل الثالث

يد تقوم بالعمل والأخرى تقبض المال

انهم يعتبرون أنفسهم ملح الأمة وزيتها ، فهم المنتجون وهم الصانعون ، وبحكمتهم وعملهم الدؤوب ينتجون ثروة الأمة . ومن على كل منبر يعظوننا باخلاقيات العمل ويطلبون المزيد من النشاط والانضباط . لكن ، وياللعجب ، ما إن تسنح لهم الفرصة الأولى حتى يضاعفون مثنى وثلاثا امواهم من الاستيراد والأسهم ورفع الأسعار ، أما تلك القيم المثالية الاصيلة فتنسى فى احدى الزوايا ، يد واحدة فقط تقوم بالعمل .

لم يكن بنيامين جبالى مدير عام مصانع الاغذية فى مجمع « كود » الهستدروتى شخصا بسيطا . لم يكن بسيطا أو ساذجا حين كان عقيدا فى سلاح المخابرات التابع لجيش الدفاع الاسرائيلى، فى الخمسينات ، هذا التعيين الذى اكسبه لقب « الضابط الكبير » فى فضيحة « القضية المشينة » المشهورة التى جلبت لحكومة اسرائيل وللدولة باسرها هزات سياسية عنيفة . وبالطبع لم يصبح ساذجا بمرور السنين التى انقضت منذ تلك « القضية المشينة » وهى عام ١٩٧٠ ، حين اصبح المدير العام لـ « كور- مزون » (اغذية كور) .

فى تلك السنة بالذات - نجح جبالى تقريبا فى تحقيق مشروع جرىء درسه منذ زمن بعيد : وذلك هو الدخول فى منافسة ضد مجمع « عليت » ، الذى كان يحتكر احتكارا مطلقا تقريبا انتاج قهوة نيس وقسما كبيرا جدا من سوق الحلويات . اجرى جبالى فى حينه مفاوضات سرية مع عائلة ليبر صاحبة مصنع « ليبر » لقهوة نميس والحلوى والمنافسة الوحيدة « لعليت » . اثمرت المحادثات ، ووقع الطرفان اتفاقا أوليا بهدف اتمام الصفقة .

قبل ابرام الصفقة خرج بنيامين جبالى فى سفرة عمل الى خارج البلاد . وفى احد الفنادق التقى بمارك موشفيتس ، وهو رجل ذو وجه مليح دائما وشعر ابيض ، مهيب الطلعة هادىء الحديث . وموشفيتس هو الشريك الكبير لآبا برومتشينكو فى مجمع عليت ، والمدير العام لشركات المجمع الفرعية .

التقى الاثنان ، كعادة الاسرائيليين ذوى المستوى من هذا الطراز الذين يلتقون بالصدفة فى فندق فخم عبر المحيط ، فى مأدبة غداء . وكشف جبالى غير الساذج لموشفيتس أنه فى القريب العاجل سيكون الاثنان متنافسين فى مجال انتاج القهوة فى اسرائيل .

لا يعرف كم كان موشفيتس يزمع البقاء فى الخارج فى سفرته تلك ، ولكن المعروف أنه طار عائدا الى اسرائيل فى تلك الليلة ، وكان أول ما فعله أن اجرى لقاء مع اصحاب « ليبر » . وكان المبلغ الذى عرضه موشفيتس اكبر مما عرض جبالى ، وليس هذا فقط ، انما تعهد موشفيتس بدفع الغرامة التى كان على اصحاب « ليبر » ان يدفعوها فى حالة خرق الاتفاق الأولى مع « كور ـ مزون » . وحين عاد جبالى الى البلاد اتضح له ان التنافس الذى توقع ان يقوم بينه وبين « عليت » لم يبدأ بعد .

ولكن جبالى لم ييأس . وحيث أنه لا يوجد فى كل دول العالم احتكار شركة واحدة لانتاج القهوة الجاهزة ، تميل اسعارها فى اسرائيل الى ان تكون اعلى منها فى دول أخرى . وهذا الأمر يجعل استيراد قهوة ـ نمس (القهوة الجاهزة) مجديا تماما ، وهذا ما فعله جبالى بمزيد من النشاط فى اواخر السبعينات ، واخذ يستورد عشرات الاطنان من هذه القهوة المعلبة والأرخص من قهوة عليت ، ولا تقل عنها جودة . اختطفت هذه القهوة من على رفوف الحوانيت والباعة وراح جبالى يوسع من الاستيراد .

ومفهوم أن الأمر لم يرق لموشفيتس وشركائه ، فبحثوا حتى وجدوا طريقة لضرب جبالى وتهدئة حماسته التجارية فى مجال القهوة الجاهزة .

كما هو معروف ، يدخل فى صناعة الشوكولاتة اسمان وزيوت مشابهة . وكانت « عليت » التى هى أيضا اكبر صانع للشوكولاتة فى اسرائيل تشترى اطنانا من هذه الزيوت والاسمان من مصنع « بلو بند تلما » فى خليج حيفا . وهناك شريكان فى هذا المصنع : شركة « كور ـ مزون » التى يرأسها بنيامين جبالى ، ومستثمر المانى هو فكتور من فرانكفورت ، يهودى من مواليد لودز فى بولونيا والذى يحمل ٥٠٪ من أسهم الشركة .

أصدر مارك موشفيتس تعليمات تقضى بالكف عن شراء الاسمان والزيوت من مصنع « بلوبند تلما » . ولم يمر وقت طويل حتى أخذ هذا الحظر يعطى أثره فى موازنة الشركة وكان نائب فكتور فى اسرائيل فى حينه عاموس سبير ابن وزير المالية الاسبق . فبعث الى فكتور بتقرير حكى له فيه عن سبب ذلك ، وفكتور يقول عن نفسه انه « رجل اعمال (بزنس

مان) وليس له عواطف » ، ولم يكن مستعدا للمعاناة بسبب رغبة جبالى القوية فى الاتجار بالقهوة الجاهزة ، حتى أنه عبر عن ذلك لشريكه بكلمات واضحة . فهم جبالى ووعد بالكف عن محاولة كسر احتكار « عليت » ، وهكذا عاد منتجو الشوكولاتة الكبار لشراء الاسمان والزيوت من مصنع « بلوبند تلها » . .

ظفر مارك موشفيتس بمنصب رئيس مجلس ادارة مجمع « عليت » ومنصب المدير العام للشركات الفرعية ، كان ذلك بعد موت الياهو برومتشينكو ، مؤسس مصنع عليت . حاول آبا برومتشينكو ، ابنه ، ان يرثه ، وكان موشفيتس الشريك الاكبر الآخر ، واراد هو ايضا المنصب ، وفيما يلى وصف لما جرى .

جلس الاثنان مع زجاجة ويسكى ، اقترح آبا (بورمتشينكو) على مارك (موشفيتس) ان يتحليا بالروح الرياضية ويجريا قرعة على من يكون رئيس مجلس الادارة ومن يكون المدير العام . وفكرة اخرى : الذى يكون رئيس مجلس ادارة الشركة الأم ـ علبت ـ يكون المدير العام للشركات التابعة .

كان مع آبا ، حينها ، دولار معدنى ، أجريا القرعة بواسطته . فاز آبا برومتشينكو واصبح مدير « عليت » العام ورئيس الشركات الفرعية ، فيما اصبح مارك موشفيتس رئيس مجلس الادارة ومدير عام الشركات[1] التابعة او الفرعية .

وهكذا ، بدون اجتماع مجلس ادارة وبواسطة دولار فضى ، جرت الأمور واديرت فى الاحتكار العملاق للقهوة ، احد اكبر المصانع فى الشرق الاوسط ، حيث ان العمل العائلى يقوم على اعتبارات شخصية وعائلية .

كان الرجل الذى اسس هذا العمل العائلى هو كما ذكرنا آنفا ، الياهو برومتشينكو . ولد فى شمال غرب روسيا فى مدينة تارجوف ، ويبدو أنه كان لبرومتشينكو ميزة هامة فى تلك الأيام هى المقدرة على التأقلم والنباهة ، لم ينه المدرسة الابتدائية ، ولم يكن له اذن موسيقية بالمرة ، كما يشهد ابنه . تزوج فى سن مبكرة وعمل فى تجارة الملابس المستعملة ، وحين جند قبيل الحرب العالمية الاولى فى جيش القيصر الروسى نيقولاى الثانى وجد الياهو برومتشينكو طريقه الى كتيبة فرقة الموسيقى التى كانت صامتة باستثناء اوقات متباعدة وفى اوقات الطوارىء . ربما لم تكن اجازات العازف فى جيش جلالة القيصر كثيرة ، لكنها كانت مثمرة ، اذ ولد له ابنان فى عز الحرب العالمية الأولى حيث كان مجندا فى الجيش .

وضعت الثورة الحمراء حدا لخدمة برومتشينكو العسكرية ولبقاء عائلته فى روسيا . نزحت العائلة الى القرم حيث حماها القوزاق البيض وجيوش المتدخلين من المجندين

---

(١) كسفيم ١٩٨١/١١/٢٣

البلاشفة ، ولو لوقت قصير . ولكن هذا الوقت كان كافيا لبرومتشينكو ليغير مهنته فاستبدل مهنته القديمة بمهنة جديدة فى انتاج الحلوى والسجائر .

أخافت انتصارات الجيش الاحمر الذى اخذ يقترب من شبه جزيرة القرم الشاب بروتشينكو وكيما يخفف عنه ارسل امرأته وابنيه الى ريغا عاصمة لاتفيا التى كان تبدو فى ذلك الوقت آمنة من خطر السوفييت . وحين وصل الجيش الأحمر الى القرم هرب برومتشينكو جنوبا الى تركيا ، ثم الى بلغاريا ، دون ان يتخلى ، طيلة الوقت ، عن مهنته فى صناعة الحلويات . مرت اربع سنوات قبل أن يلحق بامرأته وابنيه فى ريغا ، وهناك أقام مع حميه مصنعا للحلويات يدعى « ليما » . ولم يمر وقت طويل حتى انضم اليها عدد من العائلات اليهودية الثرية كعائلات سيجال وموشفيتس وآرنس وبرايل .

أما عن شكل الادارة فى تلك الشركة فتصورها الحكاية التالية : ان آبا برومتشينكو ، ابن المؤسس ايلياهو ، مستعد لافشاء سر النجاح فى العمل مجانا وبدون مقابل . هذا ما قاله فى مقابلة صحيفة : « هل تعرف لماذا يصبح عدد قليل من الناس رجال اعمال كبارا ؟ لا ؟ ولكننى أعرف . كم تلميذا فى صفك كانوا يحبون الحساب والرياضيات ! اثنان ؟ ثلاثة ؟ هكذا ، ان الطريق للنجاح المالى مفتوحة أمام هذين أو هؤلاء الثلاثة » .

ويدعى آبا برومتشينكو أن معرفة الحساب هى التى ساعدت أباه واتاحت له ان يصبح رجل اعمال كبيرا . أما عن نوعية هذه المعرفة فتشهد بذلك بقية الحكاية : عند اجراء الحساب كان الياهو برومتشينكو يوزع ارباح المصنع فى « ريغا » على الشركاء الكثيرين . وكان يتبين دائما أن مجموع الحصص كان يزيد عن مائة بالمائة ، يعنى انه كان من يتلقى نسبة مئوية اكثر ، يتلقى نقودا أقل ، وهذا الاسلوب من الحساب ميز ، كما سنرى فيما بعد ، استمرارية طريق « عليت » الحلو أيضاً .

ويبدو أن الياهو برومتشينكو كان موهوبا ، علاوة على الكفاءة الحسابية ، بحاسة شم متطورة للتغييرات السياسية وتأثيرها المحتمل على اعماله . كانت اوربا فى اوائل الثلاثينات مسرحا للفاشية ، فمن الغرب فى اسبانيا وايطاليا واخيرا فى المانيا وبولونيا هبت تلك الرياح الشريرة والقت بذورا فى دول البلطيق أيضا . كان ذلك فى عام ١٩٣٣ حين دعا الياهو برومتشينكو زوجته سارة اليه ، وقال لها ، حسب رواية ابنه آبا ، الكلمات التالية : « يا سارة ، أنا مسافر الى فلسطين ، (ارض اسرائيل) اذا كنت تريدين فأنت مدعوة للانضمام »[١] .

وفى هذه السنة نفسها أرسل برومتشينكو وكلاء عنه ليبحثوا عن مكان لاقامة المصنع فى فلسطين ، وبعد ذلك بسنة اقيم المصنع . كانت تلك سنوات الهجوم والانتشار للصناعة

---

(١) هآرتس ١٩٨١/١١/٢٧ .

الاسرائيلية فى فلسطين ، وقد تميزت السنوات من ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥ بسيل كبير من الهجوم من اوربا الغربية ـ من المانيا أساسا ـ الى فلسطين . وكان اليهود القادمون بشكل عام اصحاب أموال طائلة ، فكان تطور الصناعة والتجارة سريعا . ففى عام ١٩٣٣ كان فى البلاد ٣,٤٠٠ مصنعا فى كل الفروع شغلت ٢٠ الف عامل ، وكان رأس المال الموظف فى هذه المصانع جميعها يبلغ ٥,٤ مليون ليرة استرلينية ، وكان الانتاج السنوى يصل الى ما قيمته ٥,٣ مليون ليرة . وبعد ذلك بأربع سنوات حين اخذت تظهر بوادر الأزمة التى سبقت الحرب العالمية الثانية كان هناك اكثر من الفئ مصنع آخر وبلغ المجموع ٥٦٠٠ مصنع ، وازداد عدد العاملين فى هذه المصانع بعشرة آلاف واكثر ، وتضاعف رأس المال الموظف فيها تقريبا وكذلك الانتاج[1] .

وكان اكبر الفروع واهمها فرع الأغذية ، وطبقا لاحصاء اجرته الوكالة اليهودية فى عام ١٩٣٧ عمل فى هذا الفرع فى تلك السنة ٣,٩٠٠ عامل ، اى اكثر من اى فرع آخر ، وبلغت قيمة منتجاته نحو ٢,٣ مليون جنيه فلسطينى . وكذلك كان هذا المبلغ اكبر من قيمة الانتاج فى اى فرع آخر ، وفى فرع الأغذية وجد مكانه ايضا الياهو برومتشينكو ، مع انه لم يسحب يده ، كما يبدو ، من العمل فى الصفقات العقارية .

أما اسم المصنع ـ عليت ـ فقد اقترحه أساتذه من اكاديمية اللغة العبرية . وقبل الشركاء الذين لم يكن احدهم يعرف كلمة عبرية الاقتراح ، واقاموا المصنع الأول فى رمات غان . كان الاستثمار فى المصنع ١٨ الف حنيه فلسطينى ، وبلغت الدورة المالية فى السنة الأولى ٢٦ الف جنيه ، وكان اكثر من ١٠٠٪ بمثابة ربح صاف ، وزع على أسهم الشركاء .

فى الوقت الذى كد وإجتهد الياهو برومتشينكو فى سبيل توسيع مصنعه فى رمات غان لم ينس الفرع الليتوانى من اعمال العائلة ، وبمعنى أدق الأرباح التى درها ذلك الفرع . ولكن قرب الدب السوفييتى كانت مصدر قلق كبير لاصحاب مصنع « ليما » فى ريغا ، وحرص برومتشينكو على نقل ارباح مصنع ريغا الى فلسطين فى الوقت المناسب . وفى عام ١٩٤١ غزا السوفييت ليتوانيا ، لكنهم لم يبدأو بتأميم المصانع الخاصة هناك ، واستمر تدفق الأرباح التى اخرجت « بتحويلات خيالية » حسب اقوال الياهو برومتشينكو .

وبهذه الاموال التى وصلت الى فلسطين اشترى الياهو برومتشينكو مساحات شاسعة فى تل ابيب وضواحيها ، « لأجل الشركاء الاوربيين » وفى المكان المسمى « أرض ليتفيتوفسكى » على اسم صاحب الأرض قبل ان تباع لبرومتشينكو ، اقيمت أبنية فخمة لقبت « بيوت الشوكولاتة » ، على اسم الغرض من اقامتها .

---

(١) هورفيتش ـ اقتصاد اسرائيل صفحة ٨٤ .

وهنا أيضا ثارت ، فى النهاية ، مشكلة حسابات مثيرة . حين جاء شركاء عائلة برومتشينكو الاوربيون الى فلسطين ليطالبوا بحصتهم فى الارباح وجدوا أن علم حساب النسب المئوية عند شريكهم لم يتحسن كثيرا ، وغضبوا كثيرا حين تبين لهم أنه استولى على أحد البيوت المقامة على اراضيهم أيضا .

جلبت الحرب العالمية الثانية البركة لاعمال « عليت » ، كما حدث ذلك لفروع صناعية وتجارية كثيرة فى فلسطين . إذ كانت ومازالت الحروب بمثابة حقن تشجيع ممتازة للاقتصاد ، وتحقق ارباح طائلة لاصحاب الأعمال .

غدا الجيش البريطانى زبونا هاما لعليت ، وكان جنود سلاح الدبابات البريطانى فى الصحراء الغربية يزودون بالحلويات من صنع عليت « بمقادير فلكية » حسب اقوال آبا برومتشينكو فى وقت لاحق . كان الجنود البريطانيون يشترون فى « الكانتينات » العسكرية شوكولاتة من انتاج عليت ، كما اشترى جيش صاحبة الجلالة معلبات خضار وفواكه من انتاج الشركة الفرعية الأولى لعليت ـ مصنع بريمان فى نتانيا .

ومضى اصحاب عليت فى تقدمهم وسيطروا على سوق القهوة والحلويات فى فلسطين . وبعد أن اصبح مصنع بريمان للمعلبات فى حوزة عليت وهو الذى قام بشراء مصنع بريمزون ونقله الى رمات غان ، قريبا من مصنع عليت ، اقامت عليت فى عام ١٩٤٨ مصنع شامل فى صفد لانتاج الحلاوة الطحينية والحلويات من مختلف الأصناف .

فى عام ١٩٥٨ اشترت شركة عليت المزدهرة مصنع الحلويات « تسه دى » من صاحبه عمانوئيل دى . وكان لهذه الشركة « شركة الناصره للحلويات » (حفرات نشرت لمتكيم) مصنعان ، فى رمات غان والناصرة . نقلت عليت كل اعمال « تسه دى » الى الناصرة كما احتفظت بالاسم القديم . وفى عام ١٩٧٠ اشترت عليت شركة ليبر ، كما سبق ذكره وتلقت لهذا الغرض قرضا ضخما وسهلا من « الشركة لتمويل الصناعة » كما تلقت عائلة « ليبر » مقابل موافقتها على بيع المصنع ٦٪ من رأسمال عليت فى تلك الفترة . وبشراء شركة ليبرا انتقل الى ملكية عليت ايضا مصنع انتاج العلكة الذى يحمل اسم « يشلكو » .

تحولت عليت الى المنتج الأول للقهوة الجاهزة فى اسرائيل تحت ادارة مارك موشفيتس الرجل المهيب المظهر الذى كان يتجول فى شوارع البلاد بسيارة « ياغوار » يسوقها سائق خاص بحلة رسمية . ولاجل ذلك اقيمت شركة « عليت ـ صناعات الاغذية » التى شارك فيها مستثمر امريكى جلب معه سر الانتاج والمعجزة الاقتصادية الجديدة فى مجال الأغذية . كانت السنة التى اقيم فيها المصنع هى سنة ١٩٥٦ ، وظل سر انتاج المشروب السحرى

محفوظ طى الكتمان ، ومر اصحاب عليت فى طبقات جهنم السبع حتى انتجـوا قهوة جاهزة تستحق الاسم .

ونجحت « عليت » فى القضاء على منافسيها فى مجال تجارة القهوة الجاهزة أيضا واحدا بعد الآخر . فاشترت « كفيه كاف » فى عام ١٩٦٣ و« كفيه بن ديغع » فى عام ١٩٧٠ ، وفى عام ١٩٨١ اشترت شبكة التوزيع « كفيه عطره » وتحولت ، فى انواقع الى صاحبة احتكار مطلق للقهوة الجاهزة المنتجة فى البلاد وعلى جزء كبير القهوة المطحونة . وفى عام ١٩٨٢ اشترت « عليت » نصف اسهم شركة « تموز » مستوردة القهوة البلجيكية فحصلت على موطىء قدم فى مجال القهوة . وكان من شأن تلك السيطرة على السوق ان جلبت نتائج مريرة لجمهور زبائن القهوة فى اسرائيل ، اى جميع السكان تقريبا واصبحت اسعار القهوة فى اسرائيل من اعلى الاسعار فى العالم ، حتى أن انخفاض سعرها فى السوق العالمى لم يكن له اثر يذكر فى اسرائيل . بعكس الإرتفاعات الموسمية فى سعر القهوة فى العالم فقد كانت لها اصداء سريعة جدا فى البلاد ، وكان هـذا نتيجة لأن اصحـاب عليت ليسوا أصحـاب احتكار فقط بل لانهم ايضا عرفوا ، دائما كيف يحافظون على علاقات طيبة ـ وطيبة جدا ـ مع من يفترض ان يراقبوا ارتفاع الاسعار ، اى موظفى وزارة التجارة والصناعة وموظفى وزارة المالية .

ولكن العلاقات الاكثر سوءا كانت لأصحاب « عليت » مع عمالهم ، فقد انتهج الياهو برومتشينكو وشركاؤه سياسة اليد الحديدية ازاء العمال الذين انتجوا بعمل سواعدهم ثروة اصحاب « عليت » . ومصطلح « اليد الحديدية » فى هذا الصدد ليس تعبيرا مبسطا او مجازيا فقد بلغ الأمر ، فى قاعات الانتاج ، الى أن يرفـع المديـرين أيديهم عـلى العمال (هاجم فولوديا كوبيلوف ، احد الشركاء الكبار فى عليت العاملة سارة شلوموف ، كانت العاملة حاملا ، ولم يتضح من لائحـة الاتهام لماذا مزق كـوبيلوف فستانها عـلاوة على ضربها .)

نشب الاضراب الكبير الأول فى مصنع عليت فى عام ١٩٤٩ . كان اضرابا طويـلا ومريرا استمر مدة ٥٦ يوما ، احتج العمال على ضآلة الاجور المعطاة لهم وسوء المعاملة ولكن الياهو برومتشينكو العنيد لم يشأ ان يخضع . وفى عام ١٩٧٢ ، اى بعد ١١ سنة على موت الياهو برومتشينكو نشب اضراب كبير آخر ، وكان عمال « عليت » يومها فى أدنى سلم الاجور فى فرع الأغذية . ولقب يومها سكرتير الهستدروت العام يسـحق بن أهرون هذا النضال « بحرب العمال ضد الافندية » ، ولم يحرز العمال الكثير من ذلك الاضراب أيضا فقد كان الافندية « اغنياء واقوياء » ، ووقف الى جانبهم جميع ارباب الصناعة ، وكان فى وسعهم أن يربحوا جيدا حتى بدون مصنعهم ، بعكس العمال ـ كان الحديث

محظورا فى قاعات الانتاج فى مصنع عليت فى اثناء العمل وكذلك النقاش السياسى ، وكانت تفرض غرامات على مخالفى هذه الاوامر .

كان أفندية تلك الفترة هم ورثة الياهو برومتشينكو آبا برومتشينكو ومارك موشفيتس . كان آبا برومتشينكو رجلا اصلع ضخم الجثة ، وكان ابوه قد ارسله لتعلم هندسة البناء فى معهد التخنيون بحيفا . وكان قد تعرف على زوجته ، روت فى اروقة مكاتب حكومة الانتداب البريطانى حيث كانت تعمل وتزوجت ابنتهما ، تمار ، من ابن عائلة عريقة من « اليشوفى » الشرقى هو آبى فيلوسوف الذى ورث منصب آبا برومتشينكو فى عام ۱۹۸۱ كمدير عام لمصانع عليت . ويبدو أن روابط المال اقوى من روابط الدم فى عليت اذ استمر آبى فيلوسوف فى منصبه فى عليت حتى بعد طلاقه من تمار برومتشينكو . وكان شريك فيلوسوف فى الادارة وريث مارك موشفيتس وهو ابنه دفيد ، أما أخو دفيد ، وكان اسمه دانى فقد قتل فى حادثة ارتطام طائرة كان يقودها بنفسه .

ودفيد موشفيتس شاب أعزب ونشيط يحاول الحفاظ على سر معين ، ذاك أنه فى اوائل الثمانينات اشتهر بقصة غرام مع احدى غوانى اسرائيل الشهيرات ، حالى غولدنبرع ، وهى عارضة ازياء اشتهرت بقوامها البديع .

ويبدو أن دفيد موشفيتس الشاب قد سار على نهج والده مارك موشفيتس . فقد كانت قد مرت سنوات كثيرة على زواج الأب من زوجته يهوديت وأم اولاده حين تعرفا الى زوجين ثريين اخرين ـ غوردون وبلانكا غاز . وتطورت بين الاربعة صداقة قوية جدا ، انتهت بعلاقة حب بين مارك موشفيتس وبلانكا غاز . مر وقت طويل وقد وصل الأمر الى القضاء واستمر النزاع بين الزوجين طويلا حتى اضطرت يهوديت أخيرا الى الموافقة على الطلاق من زوجها . وبعد سنوات عادت الصداقة لتسود بين هاتين المرأتين فقد ظهرتا معاً فى حفل الافتتاح الذى اقيم فى حانوت غابى موشفيتس الجديد ، وهى أرملة الابن الذى قتل فى حادثة الطائرة ! دانى موشفيتس .

أما طريقة حسابات الياهو برومتشينكو فقد ظلت تميز اصحاب « عليت » طوال مسيرتهم حتى بلغت الامور حدا اضطرت معه الكنيست الاسرائيلية الى سن قانون خاص عرف « بقانون موشفيتس » على اسم مارك موشفيتس .

الاحتكار يخصص أسهما

فى الستينات وأوائل السبعينات تجمع فى خزينة عليت مبالغ هائلة من الأرباح التى لم يتم توزيعها على اصحاب الشركة ، تقدر بعشرات الملايين من الدولارات . ولو كان أصحاب

عليت مواطنين عاديين ، ككل الناس ، لكانوا ملزمين بدفع الضريبة عليها حسب القانون ، لكنه لم يخطر ببالهم أن يقوموا بواجبهم ازاء خزينة الدولة ، كما أنهم رفضوا دفع أجور كبيرة لعمالهم ، ولكنهم وجدوا فى نهاية الأمر ، طريقتهم الخاصة لتحويل الأرباح الى جيوبهم دون سداد الضرائب المستحقة عليها .

فقد شرع ارباب عليت ، فى نهاية الستينات واوائل السبعينات ، فى تخصيص أسهم عادية لانفسهم من تلك الصناديق التى لم تدفع عنها ضريبة لخزينة الدولة . وهكذا طرحت عليت فى عام ١٩٧٣ امام الجمهور فى بورصة تل أبيب ١٥ فى المائة من أسهم المجمع . وقد بدا كما لو أن اصحاب عليت ارادوا تجنيد أموال ، لم يكونوا بحاجة اليها مطلقا . وكل ما ارادوه هو « تبييض »[١] أموالهم دون أن يدفعوا عليها ضريبة حسب القانون ، وكان نجاحهم كاملا : ذاك أن الاسهم التى وزعوها على أنفسهم على مر السنين تحولت منذ الآن الى سندات مالية متنقلة تدريجيا ، حيث أنه لا تدفع ضريبة على أرباح البورصة فى اسرائيل . وبهذه الطريقة أدخل اصحاب عليت الى جيوبهم مليارات الليرات ، اى اكثر بمرتين ونصف عما يستحقونه فى حالة دفعهم الضريبة كبقية الناس .

وتلاشيا لتفشى هذا الداء سنت الكنيست « تعديل موشفيتس » لقانون ضريبة الدخل .

واستمرت مصانع عليت تدر أرباحا جيدة ، وبفضل تواطؤ مراقب الأسعار استطاعت مجموعة عليت أن تحقق ارتفاعا بنسبة ١٠٢٠ ٪ (الف وعشرين !) من الربح فى اشهر إبريل ـ سبتمبر فى عام ١٩٨١ ـ وأن تدفع ضريبة بنسبة تقل عن واحد فى المائة على ارباحها . وبلغت ارباح عليت فى السنة المالية ٨١ ـ ١٩٨٢ ١٦٤ مليون شاقل فى حين بلغ مجموع مبيعات الشركة ١٢١٠ مليون شاقل[٢] . لكن على الرغم من كل هذا تطلع آبا برومتشينكو ومارك موشفيتس الى آفاق جديدة لنشاطهم الاقتصادى . واضطر آبا رومتشينكو الى الاستقالة نتيجة لبند فى الدستور ادخله هو نفسه يقضى بان على مديرى الشركة أن يعتزلوا عند بلوغهم سن الخامسة والستين . فعل ذلك بقلب مثقل جدا فى شهر نوفمبر ١٩٨١ ، وبالطبع لم يبتهج لسماع أنه فى اليوم الذى اعلن فيه اعتزاله سجل ارتفاعا حادا فى قيمة أسهم مجمع عليت المتاجر بها فى بورصة تل أبيب .

ولم يتقاعد برومتشينكو بعد اعتزاله الادارة . وكعادة أبناء طبقته سارع لشغل وظيفة قومية وعُيِّن رئيسا لادارة « حنال » (حفرات هنفط هليئوميت ـ شركة النفط القومية) ولكنه أستقال بعد ذلك بسنة . أما شريك برومتشينكو القديم فى عليت ، مارك

---

(١) المال الأسود هو الذى لم تدفع عنه ضريبة وبعكسه الابيض ـ المترجم .

(٢) ما يوازى ٩٦ مليون دولار .

موشفتيس ، فوجد لنفسه ، فى الوقت المناسب ، افقا جديدا لنشاطه الاقتصادى المتدفق . كان ذلك فى اوائل عام ١٩٧٩ ، حين شرع موشفتيس بعقد سلسلة لقاءات مع رجلى صناعة اخرين ، رجل الفولاذ يوسى بيكر وملك الملابس الداخلية دوف لوطمان . وحدد يوسى بيكر اهدافهم فى : « اكتشاف وتطوير مبادرين شباب ذوى افكار للاستثمار فى الصناعة للتصدير ، وتزويدهم بالدعم المالى والارشاد المطلوبين بغرض تطوير الاقتصاد » ، لكن لم يكن لما فعلته مجموعة دنوت فى استمرار مسيرتها علاقة كبيرة بهذه الافكار البناءة .

وقد توسعت المجموعة فى نهاية الأمر ، وانضم الى مؤسسيها الثلاثة رجل الاعمال دفيد يغلوم الذى هو شريك موشفيتس فى مصنع الكيماويات فى أشدود ، ايغن ، وصاحب اعمال تجارية دولية ؛ وبيلغ تمير ، شريك لوطمان فى مصنع النسيج « دلتا » ؛ وسموئيل يوحنانوف (سامى) صاحب مصانع كيماوية ؛ وكذلك اهرون ساحاروف رجل التأمين ومثله اويغن فروفر صاحب مصنع أوسم . وكذلك انضم الى « دانوت » ارباب شركة البناء « اشتروم » الذين كان يمثلهم « يحزمئيل نوسباوم » ، ورجل الاعمال من دوسلدروف هربرت غوتليب . وبعد ذلك انضم ايضا لاسلى بورطر صاحب شبكة اسواق (سوبر ماركت) فى بريطانيا .

وظف كل من هؤلاء الشركاء المحترمين نصف مليون دولار ، وبهذه الأموال بالاضافة الى الدعم الهام المضمون من بنك ليئومى - شرعت الشركة فى العمل وقد سميت باسم الابن البكر لرئيس مجلس إدارة الشركة ، دانى مزشفيتس .

حاولت شركة « دنوت » فى البداية الدخول شريكا فى بنك « كللى » الذى يمتلكه البارون دى روتشيلد . لكن قبل تنفيذ الصفقة قام بوس بيكر أحد الشركاء فى « دنوت » بعمل غريب . فقد وجه ، فى لقاء صحفى ، انتقادا لادارة بنك « كللى » القصيرة النظر ، وربما كان يعتقد انه بهذه الطريقة يستطيع تخفيض الثمن الذى طلبه البارون دى روتشيلد مقابل جزء من اسهمه فى البنك . ولكن البارون الحاد المزاج والذى يقيّم شرف عائلته واسمها اكثر من النقود ، لم يتمالك نفسه مما أدى إلى فشل الصفقة .

ولم تتنازل شركة « دنوت » عن حلم كل اسرائيلى ثرى فى أن يصبح مالك بنك محترم . فاشترت مجموعة « دنوت » فى ربيع ١٩٨٠ « البنك الدولى الأول » (هبنك هبينلئومى هريشون) من شاؤول ايزنبرغ . وكان ايزنبرغ قد اشترى هذا البنك ، قبل اكثر من سنة ، مقابل ١٦ مليون دولار ، وباع أسهمه فى البنك لدانوت لقاء ربح لا يقل عن ١٠ ملايين دولار . وهكذا اصبح رجال الصناعة اصحاب بنك محترم له ٨٠ فرعا ، وعدد عديد من الشركات التابعة فى مجالات التأمين والتمويل والتجارة والحاسبات .

وقبل كل هذا حاول أصحاب « دنوت » ان يشتروا حصة المستثمرين الألمان فى الشركة لاسرائيل (حفره ليسرائيل) (انظر الفصل « ضيوف اعزاء ») . ولكن الصفقة فشلت بسبب معارضة البارون دى روتشيلد الشديدة الذى لا يهاون فى شرفه ولا ينسى الاهانة التى سددتها اليه شركة « بى . بى » التابعة « لبنك هبينلئومى هريشون » وسلسلة الشركات التابعة والتى هى درة تاج مجموعة دنوت دون شك . ولكن المجموعة ، انتهجت ، خلال سنين قيامها القليلة ، سياسة شراء بسيطة ، فتمكنت بالشراء من السيطرة على عدد من المصانع الاسرائيلية ، كان أول المشتريات مصنع « روزنفوسر » لانتاج سلاسل الذهب ، الذى كلف دنوت غاليا . فقد كانت اسعار الذهب ، منذ الشراء ، فى انخفاض مستمر ، فسبب المصنع لاصحابه الجدد خسائر فادحة . .

اشترت « دنوت » أيضا حق السيطرة على مصنع الالكترودوت « زيكا » الموجودة فى حيفا ، والشريك الرئيسى فى هذا المصنع ، بالاضافة الى دنوت ، هو يهودا بار ـ نتان ، رجل صناعة قديم كان فى الماضى رئيس رئاسة اتحاد اصحاب الصناعة . واشترت دنوت أيضا ٥٠ ٪ من أسهم مصنع « متيخت سدوم » (معادن سدوم) الموجودة فى ديمونا ، ويبنى أطوافا لمصانع البحر الميت الناجحة .

الا أن التخصص الأساسى لمجموعة « دانوت » كان فى مجال الحاسبات والالكترونيات . اشترت المجموعة ٥١ ٪ من أسهم « دوميان ميغناتيكا » فى عطروت بقرب القدس التى تنتج افلاما ممغنطة . واشترت « دنوت » بالاشتراك مع بنك ليئومى وبنك الاستثمارات التابع له مصنع « ديغيترونيكس » للالكترونيات ، واشترت لوحدها ، جزءا محترما من أسهم مصنع الالكترونيكا « الكو » الذى تسيطر عليه شركة الاستثمارات التابعة لبنك ديسكونت . وشاركت دنوت بنك ليئومى ، مرة أخرى فى شراء أسهم فى مصنع « يوسف وولف » لانتاج الورق الطويل واشترت الشركة أيضا شركات « منوف » و « أوميكرون شياتفيك » العاملة فى الحاسبات وشركة « ميدن محشفيم » التى تمثل الشركة الامريكية « هنيغول » . وحاولت « دنوت » شراء ٣٠ ٪ من حق السيطرة على مجمع الأدوية « طيبع » ، كما وقعت اتفاقية مع شركة السلاح الامريكية « يوناتيد تبخنولوغيس » ، تمثل بموجبه شركتيها « برات أند فيتانى » و « سيكورسلى » فى اسرائيل .

وهكذا تحقق لرجال الصناعة المحترمين طموحا آخر من طموحات الاسرائيليين الاغنياء الكثيرة : أن تصبح تاجر سلاح وتربح جيدا من حروب دولة اسرائيل الموسمية .

بيكر يصنع الفولاذ

يجدر بنا أن نتوقف عند بعض شركاء شركة الاستثمارات « دنوت » الذين هم من أهم رجال الصناعة الاسرائيليين .

ويوسف بيكر هو واحد منهم ولد فى عام ١٩٢٤ فى اسرائيل (فلسطين) لعائلة تجار ثرية ومشهورة . فحتى فى عام ١٨٨٠ فتح أنى بيكر ، جد يوسف بيكر الحانوت الأولى فى القدس لمواد البناء . واستمر أبوه ، نفتالى بيكر ، فى تجارة الحديد ومواد البناء ، وكان من مؤسسى « الشركة المركزية » (هحفره همركزيت) التى وجدت مكانها ، فى نهاية المطاف ، فى مجمع « كلال » الكبر . واقام نفتالى بيكر أيضا عدة مصانع منها مصنع لصقل الماس فى نتانيا ، وحين افتتح المصنع مات نفتالى عن ٤٨ عاما ، ونشبت حرب الاستقلال . كان الابن البكر ، يوسف ، عندها فى الرابعة والعشرين من العمر .

فى تلك الفترة كان بنحاس سبير مسئلا عن مشتريات الجيش . واستدعى يوسف بيكر الذى سبق واكتسبت خبرة فى تجارة الحديد الى وزارة الدفاع وكلفه بالعمل فى الحصول على الفولاذ للاغراض الحربية . وبعد ذلك عمل فى تزويد الوقود ، وأنهى خدمته العسكرية كرئيس ادارة الوقود فى جيش الدفاع برتبة رائد ، وبعد أن ترك الجيش عاد الى اعمال العائلة . ويطيب ليوسف بيكر أن يقول للصحفيين أنه كان يفكر فى تصفية أعمال العائلة ، لانها ، كانت تعيقه عن تحقيق حلمه وهو التعلم فى الجامعة الامريكية الراقية « هارفارد » ، لكن الأمر لم يتم لسوء الحظ .

فى عام ١٩٥٣ استدعى بيكر النشيط لبعثة سياسية تجارية أخرى ، كان ذلك بعد توقيع اتفاق التعويضات بين إسرائيل والمانيا الغربية . وكان معظم أصحاب الملايين من « القطاع المدنى » قد امتنعوا عن الانضمام لشركة التعويضات التى نظمها حزب « مباى » . فلم تكن قضية التعويضات تطلق رائحة جذابة بشكل خاص اذ كانت ، فى أولها ، ورفض رجال الصناعة يوسف غلوكمان وآرييه شنكر وأهرون نتال قبول ذلك المنصب . ولكن بيكر لم يتردد طويلا ، وانضم الى شركة التعويضات على الرغم من معارضة الاوساط التجارية الشديدة ، عمل فى الشركة اكثر من سنة مع استمراره فى العمل فى اعمال العائلة المتشعبة ، وقد ورث مكان أبيه فى ادارة الشركة المركزية لكنه ادعى أنه شعر بالملل والسأم .

ولعل هذا الملل هو الذى نقل يوسف بيكر من التجارة الى الصناعة وعلى أية حال فقد أسس ، فى عام ١٩٥٨ ، شركة « سولباك » للفولاذ التى غيرت اسمها فيها بعد لتصبح « بيكر بلادا » (فولاذ بيكر) وقد كان الأخ الاكبر صاحب الأسهم الرئيسى فيها ، بينما

امتلك الأخوة الصغارة الثلاثة - اهود ويائير ويزهار - أقلية الأسهم ، ومع أنهم اعضاء فى ادارة الشركة لم يكن ثمة ريب فى من هو الرئيس . عمل الأخ يائير فقط فى « بيكر بلادا » ، فيما عمل الأخوان الآخرون فى ممتلكات الشركة الأخرى التى أورثهم أياها الأب .

وهذا الذى كان من فتيان سبير ، عرف الطريق جيدا الى كل المحسوبيات والفوائد والاذونات والقروض والتراخيص التى يغدقها نظام « مباى » ، وهكذا كانت الطريق مفتوحة أمام يوسف بيكر الشاب .

ابتدأ يوسف بيكر بشراء حصة شركائه الامريكيين فى « سولباك » ، لأنهم عارضوا ، حسب قوله ، التطوير السريع للمصنع ، ويبدو أن الامريكيين لم يكونوا ، ببساطة ، على معرفة كافية بشئون البلاد وتكوينها ، ولم يعرفوا كم هى قليلة المخاطر وكم هى كثيرة الامكانات التى تتيحها صداقة جريئة مع بنحاس سبير . مرت بضفة سنوات وراح بيكر يحاول شراء مصنع الفولاذ التابع لعائلة « فان لير » فى حيفا ، اجرى المساومة فى جانب مجمع « فان لير » الاخوان ويليام وأوسكار ، واشترى يوسف بيكر مصنع فان - لير مقابل ٦٠٠ الف ليرة اسرائيلية فى عام ١٩٦٣ . ولكن القضية لم تنته عند هذا الحد . فبعد توقيع الاتفاقية زار اوسكار فان - لير مصنع بيكر فى كفار سابا ، وفى نهاية الزيارة اقترح عليه أن يقوم يزيارة مصانع فولاذ معينة فى الولايات المتحدة كان فان - لير مرتبطا معها بعلاقات عمل .

قبل بيكر الاقتراح ، ووافق بعد ذلك بسنة ، اى فى ١٩٦٤ ، على دخول شركاء فى « بيكر بلادا » . كان هؤلاء الشركاء هم ابناء عائلة فان - لير وعائلة رايرسون الامريكيتين ، اصحاب مصنع « اينلاند ستيل » فى الولايات المتحدة ، امتلك كل من الشركاء الاجانب ١٨ ٪ من الأسهم . ومع أن التفسير الرسمى كان هو أن بيكر محتاج لعلم ومعرفة كان بوسع الامريكيين تزويده بهما ، الا أنه يكفى ان نذكر ما كان يغدقه سبير على كل مستثمر اجنبى وعلى شركائه الاسرائيليين أيضا من مزايا وفوائد ، حتى نفهم تحمس بيكر الجديد للامريكيين والهولنديين ، وقد انتقد مراقب الدولة بشدة المحسوبية التى ظفر بها بيكر[1] .

وبفضل هذه المبادرة الخاصة الجريئة التى ، يدعمها الجمهور من كل جانب بواسطة عملاء بيكر ، ازدهر هذا المجمع وتعاظم . وفى أواخر عام ١٩٨١ كانت ممتلكاته محترمة جدا : فشركة « بلادا أو متيخت » (الفولاذ والمعادن) المسيطر على « بيكر بلادوت دبيك » و « بيكر بلادا » و « مصانع الجنوب » (مفعالى دروم) و « بيكر علفون محدودة الضمان » -

---

(١) هآرتس ١٦/٩/١٩٨١ .

كانت تقدم ٨٠ ٪ من إيرادات المجموعة . بينما كانت شركة « أريزوت تعسياتوت » التى تصنع براميل حسب اتفاق مع مجمع فان ـ لير تقدم ٦ ٪ من مجموع إيرادات بيكر وشركائه ، أما مصنع بيكر « نيغب كراميكا ـ فيبدو أن بيكر تجاوز مجال الفولاذ ـ فقدم ١٤٪ من الإيرادات . وعلاوة على هذا فقد كان هناك لبيكر وشركائه ثلاث شركات استيراد وتصدير وتجارة وهى « متالفيك » و « أليشطال » و « بيكر غنتيلى » ، التى يوجد لعائلة بيكر فيها شريك ايطالى من ميلانو هو دينو غنتيلى .

أما ماذا كانت بالضبط أرباح مجموعة بيكر فى عام ١٩٨١ فهذا أمر يصعب التحقق منه ، وذلك لسبب فريد من نوعه . فى تلك السنة قرر يوسف بيكر أن يعود ـ من الصناعة الى التجارة ، وبكلمة أدق ، الى الاتجار بالأسهم فى بورصة تل أبيب .

ابتدأ ابناء عائلة بيكر بشراء أسهم رايرسون فى شركتهم ، ونصف أسهم فان ـ لير . لم يكونوا بحاجة الى شركاء اجانب من جديد للظفر بمحسوبيات وفوائد وتراخيص وقروض . كانت البورصة الاسرائيلية قادرة على القيام مقام كل هذا ، بل وزيادة .

فى المرحلة الثانية ، وقبل طرح الأسهم فى البورصة التى حولت الشركة العائلية الى شركة عمومية شعبية ، جنوا منها الشهد ، حسب تعبير صحفى لاذع ، وربما يمكن القول (أكلوا اللحم وتركوا العضم للجمهور الجائع .

فى وقت غير معروف ـ لكنه كان معروفا قبل طرح الاسهم اقتسم ابناء عائلة بيكر فيما بينهم أرباح الاسهم التى فى حوزتهم ـ ٩١ ٪ من الأسهم . بلغت الأرباح ٤٥,٧ مليون ليرة[1] .

ثم اقتسم ابناء عائلة بيكر فيما بينهم الخيارات لشراء أسهم شركتهم . ومن الجدير التوقف قليلا عند هذه الطريقة المريحة للتهرب من الضريبة ـ بحماية القانون الجيد والمفيد . ومع أنه سدت الطريق للتهرب من الضريبة حسب طريقة اصحاب عليت بوساطة تقسيم أسهم للمقربين ، لكن ذلك القانون ، « قانون موشفيتس » الذى سدّ تلك الثغرة تحدث بصراحة عن الأسهم ولم يقل شيئا بصدد صكوك الخيار التى ليست الا صكوك استحقاق لشراء اسهم . (هذه الصكوك تعطى حاملها حق اختيار طريقة دفع الأموال المستحقة له بموجب سند تأمين) وهنا أصدر اصحاب « بيكر بلادا » المحترمون لأنفسهم ، وبدون أى مقابل صكوك كهذه بمبلغ هائل ، ١٢ مليون ليرة قيمة اسمية . وهذه الصكوك يمكن تحويلها فى موعدها الى أسهم قيمتها أعلى بكثير من القيمة الاسمية لهذه الصكوك . وتلك الصكوك نفسها ، اذا أراد ابناء عائلة بيكر الاتجار بها ـ قيمتها التجارية اعلى من قيمتها الاسمية ، ولا حاجة للقول أن جميع هذه الصفقات معفاة من الضريبة . وفى

---

(١) ما يوازى ٣,٨ مليون دولار

اعقاب هذه المناورة سدت هذه الطريق ايضا فى نهاية الأمر بواسطة تعديل ادخلته الكنيست على القانون القائم ، تعديل كان ينبغى ان يطلق عليه اسم « تعديل بيكر » .

يضاف الى هذا أنه قبل طرح الاسهم مباشرة استدعى ابناء عائلة بيكر خبيرا مثمنا لاعادة تقدير قيمة الأراضى والأبنية التى تمتلكها الشركة وبناتها . فوجد أن هناك فائض راسمال (بالمقارنة مع التقدير الوارد فى الموازنة) بمبلغ يزيد على ٦٤ مليون شاقل . وهنا لم يكن امام ابناء العائلة من خيار إلا ادخال خزينة الدولة كشريك لهم . وفى النهاية خصصوا مبلغا للضريبة ، وبقى لهم بعد ذلك ٣٦ مليون شاقل ، وكتب صحفى بهذا الصدد قائلا : « دلل اصحاب الأسهم العريقون أنفسهم بـ ٣٤,٥٠٠,٠٠٠ سهما ، الواحد بشاقل ، كمكافأة »[1] .

وفى النهاية ، وحين اتيحت للجمهور فرصة الحصول على أسهم « بيكر-بلادا » فعل ذلك بالشهية المعتادة التى ميزت فى تلك الأيام الاستثمارات الجديدة فى بورصة تل أبيب . وكان فى وسع يوسف بيكر أن يضحك لنفسه من تحت شاربيه الكثين وأن يشير الى أنه ، كتاجر ، لم يتخلف عن والده . . فبمناورة تجارية ذكية واحدة حقق ارباحا زادت كثيرا على ارباح سنوات كثيرة من الانتاج الصناعى .

والآن يستطيع يوسف بيكر أن يفتخر ويقول أنه انسان ينظم وقته . وفى مقابلة صحفية قال انه ينهض كل يوم فى السادسة والربع ، يستحم فى البركة ، ويصل الى مكتبة فى الثامنة صباحا ، يتناول طعام غذائه ظهرا فى بيته ، وفى المساء لا يعمل .

تزوج يوسف بيكر فى عام ١٩٤٧ ، وزوجته هى ريفكا ألموغ التى كانت مشرفة على المسرح فى مدرسة ثانوية . وزملاؤه ، كما يدعى ، ليسوا رجال صناعة او تجار . يسافر مرتين فى السنة فى اجازة مع زوجته ، وككثيرين من أبناء العائلات الاسرائيلية الثرية فهو يفضل لندن أو نيويورك على اماكن الاستجمام الأخرى . أما ورثته ، فى المستقبل ، فهم ثلاثة : ابنته طاليا ، موسيقارة ، وابنه نفتالى الذى سمى باسم جده وتعلم فى مدرسة عسكرية بجوار مدرسة هرتسليا ، وابن آخر يدعى أورى .

لاوطمان يصنع ملابس داخلية

رجل الصناعة الهام الآخر فى مجموعة الاستثمارات « دانوت » هو ملك البياضات والملابس الداخلية دوف لاوطمان . شق طريقا طويلا فى فرع المنسوجات الاسرائيلى حتى

---

(١) هآرتس ١٦/٩/٨١ و٦/١٠/١٩٨١

وصل الى القمة . ويسكن اليوم فى حى « نفى افيفيم » بتل أبيب فى شارع أوبنهايمر الشهير حيث يسكن الكثيرون من رجال الصفوة الاقتصادية والسياسية فى دولة اسرائيل .

ولاوطمان ، مثله مثل معظم كبار رجال الصناعة الآخرين ، هوا ابن عائلة من العاملين بالتجارة والصناعة . كان أبوه تاجر ادوات كتابة ، حين حلت ثورة اقلام الحبر الجاف أسس مصنع « غلوبوس » الذى اصبح اسمه ، لمدة طويلة ، مرادفا للقلم الجاف . تعلم دوف لاوطمان فى المدرسة الزراعية فى بارديس حنا التى كانت مدرسة الكثيرين من الاغنياء الاسرائيليين ، وليس اولئك الذين جمعوا اموالهم من زراعة البطيخ والبرتقال ، وقضى خدمته العسكرية فى سلاح المهندسين حيث بلغ رتبة ضابط .

وكما يليق بابناء طبقته سافر لاوطمان للتعلم فى الولايات المتحدة بعد تسريحه من الجيش ، وتعلم هناك هندسة الانتاج . وابتدأ مسيرته « كمهندس انتاج » وانهاها أيضا فى مصنع لانتاج الثريات .

حين اصبح لاوطمان فى الرابعة والعشرين - فى عام ١٩٦٣ - تم التعارف بينه وبين ملك الجوارب الاسرائيلى غرشون روزوف . وعين لاوطمان مديرا لمصنع روزوف للجوارب النسائية ، سبرينا فنجح فى إدارته .

تابع طريقه فى هذا الفرع ، فرع الجوارب النسائية ، ويصف استمراره بقوله : « كان لقاء عرضى فى باريس مع منتج جوارب النساء غيبر شطاين الذى كان اخصائيا كبيرا فى هذا الفرع ويعتبر المنتج الثانى من حيث الكبر فى اوربا إستطاع أن يستطلع المستقبل ، وتوصل الى نتيجة أنه يجب وقف انتاج الجوارب النسائية والانتقال الى صنع الجوارب الرجالية . وقرر أن بنات الجنس اللطيف سيستبدلن خيط النايلون الثابت بالخيط المطاطى - « سترتش » .

وهكذا انتقل لاوطمان من النايلون الى « السترتش » - ومن العمل عند روزوف الى عقد شركة مع روزوف وغيبر شتاين حصل فيها على ٣ ٪ من الأسهم . كان الذى إهتم به غيبر شطاين ، بشكل خاص ، على حد زعم صانع الجوارب الناجح ، هو قوة العمل الرخيصة فى اسرائيل . كما اهتم لاوطمان بالامكانات التى تفتحها قوة العمل من هذا النوع أمام صناعى ذى مبادرة . وحين ترك لاوطمان مصنع غيبور وقرر اقامة مصنع خاص به ، لم ينس الشىء الرئيسى ، وهكذا فسر لماذا اختار الطريق التى سلكها : « كان قرار اى مصنع أقيم وماذا أنتج رهنا بالخبرة والعلم . كنت اعرف فرع المنسوجات وحسبت أن أنتاج سلعة جاهزة بمقادير كبيرة ومن مواد خام محلية وبقوة عمل رخيصة يمكن ان تؤدى الى ازدهار المصنع » . وبالفعل كان معدل الاجور فى فرع المنسوجات منخفضا بشكل خاص على مدى كل السنين ، و ذلك لفائدة لاوطمان وشركائه ومنافسيه . كانت قوة العمل هذه

رخيصة ليس فقط بالنسبة لمستوى الاجور فى اوربا ، بل وبالنسبة لاجور العمال فى الشرق الأقصى ، فى دول حقل تايوان وسنغافورا وهونغ كونغ .

وكيما يضمن لاوطمان ميزته النسبية فى مجال قوة العمل اقام مصنعه ، « دلتا » فى الجليل الغربى حيث توفر له عاملات عربيات بوفرة . وتعمل النساء فى اسرائيل باجور اقل من الرجال ، كما يعمل العرب بأجور أقل من أجور اليهود . ومن هنا يتضح أن من يستخدم نساء عربيات فى مصانعه يضمن أن تكون اجور العمل رخيصة جدا ، والأرباح كبيرة جدا .

فى أواخر الثمانينات أخذ اصحاب دلتا ـ وفى الأساس لاوطمان واليعازر بيلغ ، فى التوسع والنمو . شرعوا بعملية سيطرة محسوبة على « مولر تعسيوت » (صناعات مولر) ، مصنع منسوجات كان يزود بالمواد الخام المصانع التى تنتج البضائع الجاهزة . وفى شهر إبريل ١٩٨٠ كانت معظم الاسهم قد اصبحت فى ايديهم ـ ٥٢ ٪ . وفى شهر أكتوبر من السنة نفسها كانت مجموعة دلتا قد اشترت ١٧ ٪ اخرى من أسهم مولر ، وبعد زمن قصير ٣٠ ٪ من الأسهم التى بقيت مع عائلة المؤسسين نفسها .

وكان شراء أسهم « مولر تعسيوت » هذه التى حول اسمها بعد اتمام السيطرة عليها إلى « جليل تعسيوت » ، مصحوبا بفضيحة صغيرة . كان المصنع قد اقامه ، اساسا ، أريخ مولر الذى انفصل وتخلى عن مشاركته فى المصنع الشهير « آتا » والذى اداره بالاشتراك مع ابن عمه هانس مولر . فى عام ١٩٥٢ جند مولر راسمال فى البورصة بمساعدة بنك ايليرن ، ومع الزمن تعذر على اصحاب « مولر تعسيوت » تسديد ديونهم لبنك آخر هو بنك تطوير الصناعة الذى نقل الى ملكيته أسهم المدينين مقابل الديون الضائعة .

كانت الشركة التى باعت الى دلتا اسهم السيطرة على « مولر تعسيوت » هى شركة الاستثمارات التابعة لبنك تطوير الصناعة ، وكانت الصفقة التى نقل الى دلتا بموجبها ٤٣ ٪ من الاسهم قد ابرمت فى عام ١٩٧٨ . وكان المدير العام لشركة الاستثمارات فى ذلك الحين « أورى فينوكور » وهنا ، ولسوء الحظ ، كان السعيد فينوكور فى تلك الفترة بالتحديد صاحب اسهم فى دلتا أيضاً :

ولا حاجة للقول ان الاسهم بيعت لشركة دلتا بسعر بخس ومريح جدا ـ جدا . واعطى مراقب الدولة ملاحظاته على هذه القضية ، ولكن مجلس ادارة شركة الاستثمارات ، نفس شركة الاستثمارات التى يرأسها السيد فينوكور نفسه ، ادعى بحماس كبير أنه تصرف بدون تحيز فى قضية بيع أسهم « مولر تعسيوت » . وكتبت صحيفة هارتس مقالا عن القضية فى الملحق الاقتصادى جاء فيه :

« رفع مراقب الدولة صوته إزاء اشتراك السيد فينوكور فى قرار بيع أسهم لشركة هو أحد أصحابها (مع ان ذلك بنسبة صغيرة ٤ ,٠ ٪) ، ولكن المتهمين ، وهم رؤساء البنك ، المقسمين على طهارة دوافعه ونزاهه السيد فينركور ، لا ينكرون ان دلتا أبرمت صفقة جيدة بشكل غير اعتيادى . حيث ان اسهم مولر التى ضمنت ، فى الواقع ، السيطرة على الشركة - ٤٣,٧ ٪ - بيعت بـ ٣,٢ مليون شاقل[1] . لكن ، بعد ذلك بسنتين ثمنت ممتلكات مولر (التى اصبحت الآن فى حوزة دلتا) بـ ٩٧,٦ مليون شاقل[2] ، وبعد هذا افرزت الشركة نحو ٢٣ مليون شاقل كضريبة على أرباح راس المال » .

وأجرى كاتب المقال حسابا فوجد ان ممتلكات مولر بيعت لشركة دلتا بعشر قيمتها الحقيقية ، وقال انه اذا كان مع ذلك السيد فينوكور نظيف اليدين فلا مناص من الاستنتاج أن زملاءه فى مجلس إدارة شركة استثمارات البنك لتطوير الصناعة هم ببساطة غير ناجحين . وعلى كل حال فان السيد لاوطمان ابرم ، بالتأكيد ، صفقة ناجحة بشكل خاص .

ودوف لاوطمان هو رجل طويل القامة ، مستدير الوجه سمين نوعا ، ذو خصلة شعر متدلية ، كلامه هادىء وموزون ، وحين انتخب المستورد ابراهام (بوما) شبيط رئيسا لاتحاد اصحاب الصناعة انتخب لاوطمان نائبا له ، ربما كان ذلك لحفظ التوازن وللوقوف سدا أمام العواصف التى كان يمكن أن يثيرها مزاج بوما شبيط الحاد . ثم حظى لاوطمان برئاسة اللجنة التنفيذية لاتحاد اصحاب الصناعة وقد تلقى من الاتحاد جائزة الصناعة .

بعد شراء مولر اشترى لا وطمان مصنع « مغبوت عراد » . وعُلم أيضا أنه أفتتح شركة للتسويق فى باريس ، وأنه يفكر فى اقامة مصنع منسوجات فى بريطانيا العظمى يصنع ملابس لاوقات الفراغ للانجليز . ربما تسلل الى مسامع لاوطمان خبر عن أن الاجور فى بريطانيا فى هذه الأيام منخفضة كثيرا وأنه يمكن الحصول هناك على قوة عمل تضاهى بالرخص ايدى العاملات العربيات فى الجليل .

وفى عام ١٩٨٣ اقتحم لاوطمان مجالا جديدا - مجال الأعلام فاقام بالاشتراك مع أحد شركاته فى « دانوت » وبنك ليئومى شركة « ايتان تكشورت » ، التى صنعت هدفا لها أصدار سلسلة من النشرات المحلية مجانا . وما كادت الشركة تبدأ أعمالها حتى تكشفت غاياتها أى غايات ملوك الاعلام الجدد . اذ اعتزل احد المحررين طارقا الباب خلفه وحكى أن أصحاب « ايتان تكشورت » حظروا عليه العمل فى السياسة خشية أن يمس ذلك إيراداتهم من الاعلانات . ولم تمر عدة أشهر حتى انهارت شبكة الصحف التى تكبدت خسائر بملايين الدولارات .

---

(١) ١,٧ مليون دولار .

(٢) ١٦,٥ مليون دولار .

ويشارك فى « دانوت » أيضا مجمع المكرونة « أوسم » الذى يمثله فيها « اويغن بروفر » القديم ، بعد أن اعتزل ادارة المجمع وترك المهمة لابنائه الأثنين ، دان بروفر وغاد بروفر .
كان أبو العائلة ، ادوارد بروفر قد أسس فى عام ١٨٩٢ مصنع مكرونة فى موطنه الاصلى تشيكو سلوفاكيا ، وفى عام ١٩٣٨ حين ضيق النازيون الخناق على تلك الدولة ، هاجر ابنه اويغن الى فلسطين واقام مصنع « داغان » . ونجح بروفر بعد ذلك بعدة سنوات ، فى اقناع منافسيه باقامة شبكة تسويق مشتركة ، وبعد وقت قصير اتحدوا جميعا فى عملية انتاج المكرونة ، لا اقل من سبع عائلات : بوفر وحفك وفيل وويلمر سدورف وكتسمان ولوخ وكلاين . ويعمل اليوم ما لا يقل ١٧ من أبناء المؤسسين بمناصب ادارية فى « اوسم » التى كبرت وتعاظمت وتوسعت وفتحت فروع أخرى لها . ابتلعت « اوسم » مصنع « برمين » الذى نافسها على مدى سنوات كثيرة ، وعمل ايضا فى انتاج البسكويت ، واشترت « أوسم » أيضا شركة « عرغل » لانتاج الكعك . وكانت قبل ذلك قد ولجت الى اعمال مستحضرات التجميل فاشترى اصحاب « أوسم » حق السيطرة على مصنع هيلانه روبنشطاين ، وهناك فى حوزة الشركة ايضا شركة لانتاج الكيماويات المستخدمة فى الزراعة .

السيد بنول يختلف مع أخيه

شموئيل (سامى) يوحنا نوف هو أحد أكثر الشركاء اثارة وسحرا فى دانوت . تقول الروايات إن يوسف ، أبا العائلة ، هاجر الى فلسطين من بخارى راكبا حمارا ، وتعتبر عائلة يوحنا نوف من مؤسسى تل أبيب ، وهى كبيرة ومتشبعة . وسامى هو الأبن البكر ، ولد فى عام ١٩٢٢ ، وولد أخوه موشه بعده بسنتين ، وللاخوين اختان . تزوجت احداهما من احد ابناء عائلة فيلسوف ، وأنجبت أبى فيلسوف الذى ورد ذكره آنفا ، كزوج تمار بروتشينكو السابق والذى هو واحد من مديرى مجمع « عليت » . وللأخوين اين عم هو بيني يوحنا نوف ، صاحب شركة حاسبات الذى تورط فى اعطاء قرض بشروط مفضلة الى موظف فى وزارة الدفاع ، لكى يحصل على صفقات غير شرعية .
وفى الخمسينات شرع سامى يوحنانوف فى العمل باستيراد الكيماويات ، أساسا ، للزراعة المتطورة فى اسرائيل الغنية أو لصناعة السلاح التى كانت فى تطور مستمر حتى اخذت مكان الزراعة كالفرع الأول فى الاقتصاد الاسرائيلى . وهكذا لقب سامى يوحنانوف ، فيما بعد ، بالسيد « بنول » ، على اسم المادة الكيماوية الخطر نقلها أو تحريكها والمستعملة فى صناعة المتفجرات ، ويرجع ذلك إلى أن يوحنانوف قرر تغييرا ثوريا فى طريقة

نقل البنول . فبدلا من الاستمرار فى نقله فى براميل كما كان متبعا قرر رجل الاعمال الشاب الجرىء ان يجرب طريقة اخرى جديدة ، أرخص بكثير من النقل فى براميل لكن اكثر خطرا : قرر نقل البنول الى اسرائيل فى صهاريج ، ولم يصدق منافسوه فى هذا المجال انه سينجح فى ذلك . والبنول مادة سامة بشكل خاص ، تأكل فى لمح البصر كل ما تمسه . ولكن يوحنانوف نقل البنول من اسكتلندا البعيدة الى اسرائيل فى صهاريج مغطاة جدرانها بزجاج صلب .

واخذ سامى يوحنانوف ينقل بالتدريج كيماويات اخرى فى الصهاريج ، ومكنه ذلك من تخفيض اسعاره كثيرا وزيادة ارباحه أيضا . ومالبث أن راح يعمل فى السفن فأقام شبكة كاملة للتجارة بالكيماويات ، ليس فقط فى اسرائيل بل أيضا فى جميع ارجاء أوربا .

وفى اواخر الخمسينات أسس سامى يوحنانوف واخوه الاصغر موشه شركة « غادوت » للكيماويات ، التى تحولت خلال عشر سنوات الى شركة عملاقة دولية ، بمساعدة السلطة الاسرائيلية . سبق وذكر أنه علاوة على المقدرة على نقل بضاعة سعرها رخيص من مكان الى مكان آخر سعرها فيه اعلى ، كان الاثرياء الاسرائيليون بحاجة أيضا الى احتكار استيراد تلك البضاعة أو السلعة ، احتكار كان الحصول عليه رهنا بالعلاقات السياسية الجيدة . وهكذا نال الاخوان يوحنانوف هذا الاحتكار ، ومع أنه انتهت مدته أخيرا ، الا أنهما كانا قد حققا ثراء كبيرا .

وهذان الاخوان لا يشبه أحدهما الآخر . كان سامى رجل لهو تزوج لمدة قصيرة ثم طلق ، وهو رجل حسن المنظر ، ذو شعر معتنى به اشترى بعد حادثتين جويتين تعرض لهما يختا فاخرا من صانع عطور مشهور وقد اطلق على سفينة اللهو تلك اسم « اولتيمان » على اسم العطر الذى أغناه . ولسامى يوحنانوف دور فخمة فى جميع ارجاء العالم - تقع احداها فى مجوالى دفيد فى تل أبيب . وهو حلو المعشر يحب اقامة المآدب والحفلات ويلاحق الغانيات والفاتنات .

أما أخوه موشه فهو رجل ثقيل الجسم أصلع ، ذو شاربين ، محافظ بعكس سامى المغامر واسع الخيال ، معتدل ومتزن رب عائلة مستقر الرأى محب للبيت .

وعلى مايبدو فقد كانت هذه التناقضات حجر عثرة لكلا الاخوين ، وأدت الى خلاف بينهما ، بلغ من الحدة درجة أن هدد امبراطوية الاعمال التى بنياها . كما ان هذا الخلاف ادى الى اغتناء بعض المحامين المشهورين ، ووفر مادة طريفة للصحف الاسرائيلية والأجنبية على السواء .

وقد بلغ الخلاف ذروته فى عام ١٩٧٨ وتأزمت العلاقات بين الاخوين فشرعا فى اتخاذ الاجراءات العملية لقسمة الشركة بينهما . وكان ذلك فى فترة ركود وكساد سوق

الكيماويات ، وقد نجم عن ذلك صعوبات جمة فى تقدير الممتلكات ، اذ أن الصهريج فى فترة الركود والكساد لا يشبه الصهريج فى فترة الانتعاش من حيث الثمن ، وكذلك سعر المخزون فى عهد الركود لا يشبه سعره فى فترة الانتعاش .

وفى نهاية المطاف توصل الاخوان سامى وموشه الى اتفاق ، كان ذلك فى مدينة الاستجمام اكوبولكو المكسيكية . وكان الوسيط بين الاخوين الدكتور يهوشع روطنشترايخ الذى كان رئيس لجنة آداب السلوك للصحف العربية وصديق الأخوين .

لكن لم يمر طويل وقت حتى طالب سامى يوحنانوف بفسخ الاتفاق . كان انتعاش نسبى قد عاد الى فرح الكيماويات ، وخيل للأخ البكر « السيد بنول » أنه غُبن . كان عليه ، وفقا للاتفاق الذى وقع فى الكوبولكو أن يبيع لأخيه الأصغر حصته فى الاعمال مقابل ١٠ ملايين دولار ، على أن يتلقى قسما من الارباح بعد البيع أيضا ، وان يبقى فى حوزته مصنع « غدوت » فى اسرائيل ، المصنع الذى وظف فيه ما لا يقل عن ٢٠ مليون دولار والذى بدأ عمله فى تلك الفترة .

استأجر كلا الاخوين محامين مشهورين للدفاع عن مصالحهما ، اذ لم يعد كافيا الدكتور روطنشترايخ لين العريكة وصديق الإثنين . أوكل موشه يوحنا له الدكتور غولدنبرغ أحداهم محامى اسرائيل واغناهم ، والذى كان حتى ١٩٨٣ رئيس نقابة المحامين .

واختار سامى يوحنانوف ايضا محامين مشهورين : حايم تساووك والدكتور ارنولد شيفر . كان أولهما وزيراً للعدل وهوصاحب أحد اكبر مكاتب المحاماه فى البلاد ، ذو وسط محترم من الزبائن الاثرياء الذين لا يقلون عن زبائن الدكتور غولدنبرغ . بعد زمن ما ، حين انتهت قضية حركة « داش » التعيسة وانسحب محام شهير آخر ـ شموئيل تمير ـ من حكومة الليكود ، حاول سامى يوحنا نوف ضم تميرالى مجموعة محاميه ، ولكن ذلك أدى الى انسحاب المحامين الأولين ، فما كان من سامى يوحنا نوف الا أن ضم محاميا آخر الى تمير .

ومنذ هذا الوقت أخذ المحامون ـ وجميعهم من تل أبيب يعقدون سلسلة طويلة من الجلسات التى لم تعقد جلسة واحدة منها فى تل أبيب ، بل عقدت تلك الجلسات فى لندن وزيورخ أو جنيف بسويسرا وفى مدن هامة أخرى . وكانت تلك السلسة من الجلسات تستغرق وقتا طويلا فقد استمرت احداها ثلاثة اسابيع كاملة ـ وغنى عن القول أن المحامين المحترمين نزلوا فى افخم الفنادق واكلوا فى أفخر المطاعم ، على حساب الأخوين يوحنا نوف .

وفى هذه الاثناء كانت شركاتها تـدار من قبل منـدوب عن كل منهـما ، وكان اتخـاذ القرارات فى غاية الصعوبة ، ان لم يكن مستحيلا ، حيث أن الأخوين لم يكونا يتكلمان الواحد مع الآخر ، ولا يوافق احدهما على رأى الآخر .

وجدير بالقول أن الصراع هذا لم يكن يدور على مبالغ تافهة ، فمصنـع « غدوت » الاسرائيلى ـ الذى هو واحد فقط من مصانعهما وشركاتهما الكثيرة ـ صدر فى عام ١٩٨١ منتجات تساوى ٥٦ مليون دولار ، علاوة على ما تسوقه « غدوت » فى اسرائيل نفسها وهو ليس بالقليل . وفى عام ١٩٨٢ إستثمرت « غدوت » ١٧ مليون دولار فى اقامة مصنعين كيماويين جديدين فى منطقة حيفا كما أبدت رغبتها فى شراء مصنع « مـايلز كيميكايم » الكائن بقرب حيفا ، بمبلغ ٦ ملايين دولار . أما دورة مجموعة « غدوت » المالية كلها فتبلغ ٤٠٠ مليون دولار فى السنة .(١)

ايلين ملك السيارات

لا شك أن الذى يستحق أكثر من غيره لقب ملك السيارات الاسرائيلى ـ على غرار هنرى فورد بمقياس الشرق الأوسط ـ هو إفرايم ايلين . وإذا كان حجم صناعة ومملكه السيارات الاسرائيلية لم يصل إلى حجم مملكة وصناعة فورد فـذلك ليس ذنب إفـرايم ايلين .

ولد إفرايم ايلين فى خاركوف باوكرانيا فى عام ١٩١٢ ، ومثل الاكثرية العظمى من أصحاب الأموال الاسرائيليين لم يصنع ايلين ايضا ثروته بيديه . فقد كان أبوه صاحب مصانع تنتج الصابون والثقاب والبيرة ، وفى عام ١٩٢٤ قرر أبوه أن يصفى اعماله فى الاتحاد السوفييتى الذى أخذ يشدد الخناق على اصحاب رؤوس الأموال ويؤمم المصانع ، ثم جاء الى فلسطين واشترى بأمواله الطائلة مزارع واسعة فى بارديس حنا .

وأرسل الوالد ابنه إفرايم الى مدرسة الصفوة من الماليين والسياسيين ـ ثانوية هرتسليا فى تل أبيب ، وهناك كان منضما إلى حلقات الطلاب التى تميل الى اليمين . ويروى انه فى أحد الأيام وقع إفرايم اتفاق رباط دم مع إبن صاحب المدرسة وتعاهدا على أن يبقيـا أمينين ومخلصين لنظرية رئيف جابوتنسكى .

وحين أنهى ايلين الثانوية استمر فى الطريق المحدد لأبناء الأغنياء من نوعه ، فأرسل للتعلم عبـر البحار فى مـدينة ييـج البلجيكية . وفى وقت لاحق اصبـح لايلين اعتقاده الخاص ، وقد تساءل لماذا ترك البلاد فى سنوات الصراع والحرب ، ويعتقد ان أباه كان

---

(١) هارتس ٤ / ٨ / ١٩٨١

يخشى على حياته بسبب نشاطه السياسى فى حركة بيتار . لم يكن أيلين قد بلغ الثامنة عشرة من العمر حين أوصله خوف ابيه على حياته الى ليبج ، والى حياة الطلاب الممتعة فى حين كان ابوه يمول مصاريف تعليمه وحياته .

ومن الروايات الطريفة التى يرويها ايلين عن تلك الفترة حكاية زيارته الى باريس وتعرفه على عالم الفن ـ أو بالأحرى عالم التجارة ، هكذا قال فى مقابلة صحيفة :

كنت فى مونبارس فى باريس ، حيث دخل عدد من الشباب وعرضوا للبيع لوحات مختلفة ، اشتريت صورة اعجبتنى بعشرة فرنكات قديمة . كان الرسام غير المعروف هو موديليانى الكبير بذاته ، الذى مات قبل ان تباع لوحته بعشر فرنكات قديمة بعدة سنوات ، ويعلق ايلين أهمية كبيرة على تلك اللوحة فقد قال : « أظن أن ذاك الشراء كان منعطفا فى حياتى ، فمنذ ذلك الحين اخذت اهتم بالفن وصرت اشترى الانتاج الفنى حتى حين كنت بالكاد استطيع دفع الثمن »

وربما كان ايلين يريد أن يقول هنا أنه ابتدأ منذ ذلك الحين فى الاهتمام بتجارة الفن . وكما فى سائر أنواع التجارة كذلك هنا يجب معرفة كيف تشترى بأسعار منخفضة لتبيع بأسعار مرتفعة أما بالنسبة لقوله أنه كان يشترى الانتاج الفنى حتى حين كان بالكاد يستطيع دفع الثمن فلا حاجة لاعارتها اهتماما كبيرا ، فايلين لم يعرف قط نقصا كهذا .

انهى إفرايم ايلين الشاب الغنى الوسيم تعليمه الاقتصادى فى ليبج ، وعاد الى فلسطين . وكما يليق بابن صاحب مزارع كبير ابتدأ بالاعمال الاقتصادية ، وعندها اكتشف سر إختلاطها وعلاقتها مع السياسة . فى البداية اشتغل الفتى ابن الاغنياء بالعديد من الوظائف ، وبعد ذلك أصبح شريكا لموشه ايخيلوف بشركة كانت مهمتها انشاء قرى زراعية فى نوع من المباراة مع جمعية « بنى بنيامين » التابعة لغوفيد بن عامى وايثمار بن رابى . ولكن شركة ايلين لم تستطيع منافسة شركة بن ـ عامى وتم تصفيتها وحلها .

انضم ايلين الى منظمة الاتسل وتورط فى أمور كثيرة ، سافر عدة مرات الى ألمانيا التى اخذ النازيون فيها يصلون الى الحكم ، وكان اليهود يحاولون الخروج ودأب ايلين على أن يبيعهم بالنقد أملاكا مختلفة فى فلسطين . وقد اعتاد القول وفى وقت لاحق انه اشترى بتلك النقود سلاحاً للمنظمة السرية . أما تخصصه الرئيسى فكان إنشاء وتدعيم العلاقات مع الانجليز ، وكانت هذه العلاقات هامة جدا لكل رجل اعمال اسرائيلى مثل أهمية علاقات رجال الاعمال الاسرائيليين بمؤسسات السلطة القومية اليوم . وقد ساعدت العلاقات ، كما يقول ايلين ، عمليات الهجرة غير المشروعة ، فكما يقول انه ملأ جيب رقيب بريطانى يدعى ديفيس بكثير من الجنيهات الاسترلينية واشترى قلبه « بخطب صهيونية » ، ولقاء هذه الرشوة دأب ديفيس على اخبار المنظمات السرية الاسرائيلية عن تحركات السفن

البريطانية عند سواحل فلسطين ، وكانت هذه المعلومات هامة جدا ، بالطبع ، لغايات الهجرة غير الشرعية .

ويدعى ايلين انه لم تكن له وظيفة محددة فى اركان « الاتسل » ، وعلى الرغم من هذا فهو مستعد للقول ؛ « كنت ملحقا للاركان والقيادة ، واربط بين الفروع ، وفى الأساس ، بين دفيد رزيال (قائد الاتسل) ويائير شطيرن (الذى أسس وقـاد « الليجى » فيما بعـد . وكذلك يستطرد ايلين قائلا وهو يعدد وظائفه غير المحدودة « كل ادارة حسابات الارغون (الجيش القومى) كانت عندى » .

وبالضبط فان هذه الوظائف غير المحددة عرضت إفرايم ايلين لخطر الموت المحقق بعد ذلك بعدة سنوات ، ولم يكن البريطانيون هم الذين هددوا حياته ، بل يهود من جماعة « الليجى » .[1]

حدث ذلك حين ترك ايلين أعماله المختلفة فى التنظيم السرى ، بعد الانقسام الذى وقع ، فى اوائل الحرب العالمية الثانية ، بين « الاتسل » و « الليجى » . ويروى ايلين ان الانقسام هذا أدى الى أزمة ايديولوجية خطيرة ، جعلته يفسخ ارتباط الدم الذى وقعه مع بينوشيدل ابن صاحب ثانوية هرتسليا ، ويضيف أنه ادرك أن الواجب الأول فى مثل هذا الوقت هو محاربة النازيين .

كان أحد اصدقاء ايلين ضابطا فى المخابرات وهذا أتاح له ان يقبل فى مدرسة للضباط فى معسكر حرفند ، ولكن حادثة طريق فجائية تعرض لها عرقلت هذا البرنامج ، وبعد أن شفى أيلين عاد الى أعمال المنسوجات .

كان أيلين شريكا للاخوان يروشلمى فى مصنع للمنسوجات ، تلقى عقودا ممتازة لخياطة ملابس للجيش البريطانى ، وأدت هذه العقـود وكذلـك صداقـة ايلين مع المخـابرات البريطانية الى أثارة شبهات رجال « الليجى » .

ولكن هذا لم يكن السبب الوحيد لاهتمامهم المجدد بإفرايم ايلين فقد تذكروا فجأة الوظيفة غير المحددة التى شغلها ايلين فى اواخر الثلاثينات فى قيادة « الاتسل » وحادثه معينه جرت فى تلك الفترة . فقد كانت القيادة انذاك بجوار ساحة ديزنغون فى تل أبيب ، وفى اليوم الذى نشبت فيه الحرب اعتقل القادة .

ويصف الحادث ناثان يلين مور فريدمان الذى اصبح فيما بعد أحد قادة « الليجى » قائلا اعتقل البريطانيون يائير ورفاقه فى قيادة « الاتسل » فى الوقت الذى كانوا مجتمعين فيه . وكانت الشقة قد استؤجرت قبل ذلك بوقت قصير ، وكانت تلك الجلسة هى الأولى التى عقدت فيها . ولاشك ان البوليس السرى عرف العنوان السرى من جاسوس عميل ولكن

---

(١) الاحرف الاولى من « لوحمى حيروت بسرائيل » أى المحاربون من أجل حرية اسرائيل .

الاذهان لم تكن منصرفة فى هذا الوقت الى إجراء تحقيق أساس فى الأمر واكتشاف العميل .[1]

بعد ذلك بثلاث سنوات ونصف ظن رجال « الليجى » انهم اكتشفوا العميل ، كان ذلك بعد مصرع قائد اللجى بائير اى ابراهام شتيرن بوقت قصير بيد رجل البوليس السرى البريطانى جوفرى مورتون . فى تلك الأيام اشتبه رجال الليجى بكثيرين من رفاقهم السابقين فى « الاتسل » ، وكان أيلين أحد المشتبه فيهم . لم يعتقل ايلين الذى كان يعمل سائقا لدى قيادة الاتسل ، فى ٣١ / ٨ / ١٩٣٩ مع الآخرين ، وقد اختفت خزينة المنظمة ، وبعد هذا ازدهرت كثيرا اعمال ايلين مع الانجليز .

وحكم على إفرايم ايلين بالموت .

واوكلت المهمة الى رجلين ، احدهما كان يعرف ايلين شخصيا ، وكانت مهمته أن يدل على المحكوم عليه بالموت ، فيما كانت مهمة الرجل الثانى أن يضغط على زناد المسدس ويقتل ايلين .

وكان افرايم ايلين يسكن يومها مقابل المكان الذى يوجد فيه اليوم هيكل الثقافة .

كمن رجلا « الليجى » ليلتين متواليتين كاملتين ، بنية قتل الرجل ، ولكن شخص ما حكى لايلين عن المؤامرة فهرب هو من البلاد فى الوقت المناسب ولم يعد اليها لمده خمسة سنوات كاملة . وحين عاد تقول الشائعات ، أنه اشترى حياته من الليجى فى النهاية بمبالغ مالية كبيرة دفعت لرجال التنظيم السرى لحظة هبوط ايلين من الطائرة ، ولم يعد ايلين للسكنى فى تل أبيب بل اختار الأقامة فى حيفا .

وحين يسأل ايلين عن سبب هروبه من البلاد فى الوقت الذى كانت فيه الحرب العالمية الثانية دائرة مشتعلة لا يميل الى الحديث ، كذلك ليس واضحا تماما ماذا فعل ايلين فى السنة أو السنتين الأوليين بعد هروبه . وعلى كل حال فمن الواضح أنه كان يمكن ايجاد ايلين فى ايطاليا التى احتلتها القوات المحتلة ، وذلك عند نهاية الحرب العالمية . لكن فى ايطاليا ، كما فى أماكن أخرى من العالم ، فإن ما يجلب الشقاء للملايين يجلب الثراء الفاحش لقلة من الناس ، وكان ايلين من هذه القلة . فقد سحرته وساندته الامكانيات التى كانت مفتوحة امامه فى ايطاليا ، وقد حدد ذلك بقوله : « ذهبت الى أيطاليا لقضاء ١٥ يوما فبقيت هناك خمس سنوات » .

كان لايلين كل ما يحتاجه ، علاقات طيبة مع سلطات الاحتلال البريطانية ، معرفة معينة بصناعة النسيج ومبادرة وإمكانيات ملائمة . جلب لصناعة النسيج الايطالية قطنا مصريا بكميات كبيرة حتى يتم تشغيل المصانع المتوقفة ، وبازدياد هذه الكميات كانت

---

(١) يلين مور ـ لوحمى حيروت بسرائيل صفحة ٥٣

تزداد ارباح ايلين . قال ايلين بعد ذلك بعشرات السنين : « وقعت عقودا غير عادية مع ثلاثة معامل غزل لتحضر ست ملايين طن من القطن فى السنة . كان هذا عملا يحقق لى الملايين ، ففى كل ستة كيلو جرامات خيوط تنتج كان منها خمسة ربحا لى » .

وبمعنى آخر ، كانت ارباح ايلين بنسبة ٧٠ ٪ تقريبا فى مثل تلك الظروف ، لذلك لم يكن مستغرباً أنه صار مليونيرا فى اواخر عام ١٩٤٧ .

وكما حدث لدى اصحاب اموال كثيرين من شاكلته فقد برز لدى ايلين فى تلك الفترة الجانب الوطنى فى مساعدة جهاز الأمن الاسرائيلى . ومع أنه كان فى ذلك الوقت لا يزال شابا ابن ٣٦ سنة فقط ، فلم يخطر بباله أن يعود الى اسرائيل للمشاركة فى حرب الاستقلال . وقد قال عن ذلك انه كان فى وسعة تحقيق فائدة اكثر فى المكان الذى لا يئز فيه الرصاص . هكذا شرع ايلين فى الاتجار بالسلاح ، وقد ورّد لجيش الدفاع الاسرائيلى سلاحا تشيكيا من ميناء يوغسلافى ، كما كان ذا علاقة ببناء قوارب طوربيد لحساب سلاح البحرية . وفى خلال ذلك كون ايلين علاقات عمل مع اليوغسلافيين الذين تطلعوا الى الحصول على علم وخبرة من الغرب لتطوير صناعاتهم الفولاذية ، كما زود رومانيا بتجهيزات للتنقيب عن النفط بدلا من التجهيزات التى دمرت فى الحرب العالمية الثانية .

وفى عام ١٩٥٠ بدأ ايلين طريقة الى قمة صناعة السيارات الاسرائيلية . فقد كانت السيارة فى هذا الوقت هى العلامة التجارية للعالم الصناعى الغربى ولقباطنة دولة اسرائيل الغنية من الاقتصاديين الذين كانوا يعتقدون أنه بدون صناعة محلية للسيارات تخسر الدولة أحد ملامح استقلالها السياسى . وكان القرار الذى اتخذه اليعازر كابلان وزير المالية فى هذا الوقت يقضى باقامة مصنع لتركيب السيارات من انتاج أو طراز مشهور فى اسرائيل . وبدا أن ايلين المليونير ذا العلاقات الدولية الواسعة والمختلفة هو الشخص الملائم لهذه المهمة ، فقد كان فى وسعه التفاوض مع اصحاب صناعة السيارات الاوروبية أو الامريكية وأن يقيم فى اسرائيل مصنعا يليق بإسمه .

وقد رفض اصحاب صناعة سيارات « فيات » خافوا من الحظر العربى ، كما خافت منه شركة فورد قبلهم . وفى باريس التقى ايلين مع هيكمان برايس نائب رئيس شركة اميركية تدعى كايزر ، التى اختفت اليوم من العالم . دعى برايس لزيارة اسرائيل ، وكانت النتيجة توقيع اتفاق على اقامة أول مصنع لتركيب السيارات فى دولة اسرائيل الجديدة . وظفت شركة كايزر ٥٠٠ الف دولار مقابل مليونى ليرة وظفها إفرايم ايلين .

اقيم المصنع فى حيفا موطن ايلين الجديد ، ضم فى البداية ٣٠٠ عامل واخذ ينتج سيارات من طراز هنرى - جى والجيب . وقد كانت السيارات كبيرة وثقيلة ، لكنها كانت

تسير ، وليس هذا فقط بل نجح فى بيع آلاف السيارات فى السوق الأوروبى كما باع ايلين سياراته ايضا فى تركيا وجنوب افريقيا .

ونمت امبراطورية سيارات ايلين تدريجيا ، واشترى اجزاء من مئات الصناعات المساعدة الصغيرة التى أقيمت حول مصنعه . وفيما بعد وعندما تعرض المصنع الأم - كرايزر - فى ديترويت لمصاعب كان على ايلين أن يبحث عن سيارة أخرى ليقوم بتركيبها فى اسرائيل .

وقد وقع هذه المره عقدا مع شركة فرنسية حكومية ، هى شركة رينو التى منحته اذنا بالتركيب فى اسرائيل لسيارتى دوفين وكاتر - شابو الصغيرتين . وقد استمر هذا النجاح لمده عامين كاملين ، كان هذا فى الأساس ، نجاحا لايلين نفسه ، حيث ان خزينة الدولة أغدقت اموالا كثيرة للمساعدة فى صناعة السيارات المركبة فى اسرائيل . . وحين حان الوقت لتجديد الاتفاقية تكاثر معارضو ومنافسو إيلين ولم يكن ينقصه اناس كهؤلاء . ويبدو أن البقره الحلوب التى تسمى تركيب سيارات فى اسرائيل قد سحرت الآخرين أيضا ، وأحدهما يدعى يتسحاق شوفينسكى ، وكان رفاقه يلقبونه « شوقى » والذى نجح فى ابرام عقد مع الشركة البريطانية « لايلاند » ومثل ايلين أيضا ، لم يكتف شوفينسكى بالعمل فى مجال السيارات فقط . بل عمل كلاهما فى فترة التقشف أيضا فى إستيراد المؤن للشعب الذى يعانى من المجاعة فى اسرائيل .

وفسخت رينو الاتفاقية بسبب المقاطعة العربية ، ولكن ايلين وجد شركة أخرى تحقق له أرباحا أفضل شركة أميركية مرة أخرى ، وهى شركة ستودبيكر التى منحت لايلين امتياز تركيب سيارات « لارك » ، ثم بعد ذلك بدأ فى تركيب سيارة الكونتيسة اليابانية . ولاشك ان ايلين برهن ، بهذا للمدى الطويل جدا على بعد نظره . فلم يؤمن إنسان فى تلك الفترة بصناعة السيارات اليابانية التى اثبتت فيما بعد جدارتها الكبيرة . فقد حققت السيارة اليابانية الصغيرة نجاحا مذهلا على الصعيد الاسرائيلى ، وباع ايلين عشرات الألوف من السيارات كل سنة . الى أن المت به ضربة قاسية بسبب سياسة الاعتدال الاقتصادى (الميتون) ، وفيما يلى وصف لتلك الفترة جاء فى احدى الصحف الاسبوعية :

« فى الوقت الذى كان ايلين يعمل فيه على التوسع أعدت الحكومة برنامج الاعتدال الاقتصادى ولم تجشم نفسها عناء اعلام ايلين بذلك ، وكان ارتفاع اسعار الوقود والرسوم بمثابة ضربة على راس ايلين الذى لخص تلك الفترة بقولة : « لقد رمونا للكلاب » .

عبس الحظ لايلين ، واضطر لبيع مصنعه لمنافسه الكبير يتسحاق شوفينسكى الذى اعلن افلاسه بعد ذلك بعدة سنوات وانغمس إفرايم ايلين ، حسب قوله ، فى الفن واشترى مسكنا كبيرا فى بلجيكا حيث تعلم فى جامعتها فى شبابه . ولا يزال أبنا افرايم

رامى ايلين وارنون ايلين من رجال الاعمال النشطين ، وهما يعملان ، فى الأساس فى استيراد اللحوم ، ويسيطران على شركة « هارثيل محسنى عروفه » وينتجان الكيماويات ايضا المستعملة فى حفظ اللحوم وفى اوائل الثمانينات سيطرا على شركـة « اشور » التى تستورد اللحوم الى اسرائيل .

هورفيتش الذى ليس عنده

بيغال هورفيتش الذى عرف حين تقلد منصب وزير المالية بلقب بيغال « ليس عندى » شق طريقه من السياسة الى الأعمال ، ومن الاعمال الى السياسة وبعدها الى الاعمال . كان فى البداية مشتغلا فى السياسة من الصف الثانى . وبعد ذلك اصبح رجل صناعة هاما استولى على قسم هام من صناعة منتجات الالبان ، ثم وصل الى القمة السياسية ، وهناك فشل فشلا ذريعا ، فعاد الى الاعمال ، لكنه لم ينزع ويسحب يده من السياسة .

وهذا الرجل قريب لاحدى العائلات ذات المحسوبية فى اسرائيل وهى عائلة ديان . وصل الى نهلال فى اوائل العشرينات ، وهو فى الثالثة من العمر ، وموشى ديان هو ابن عمه ، وكان أخوه عاموس هداد ـ هورفيتش عضو كنيست ورجل اعمال هاما فى حركة القرى الزراعية (موشافيم) .

أخذ هورفيتش يعمل فى السياسة فى العشرينات من عمره ، وكـالكثيرين من أبنـاء الموشافيم كان ليبغال هورفيتش ميول قومية ، ولكنه كان متميزا : فلم يكن ولاءه التنظيمى للحزب المسيطر على حركة الموشافيم ، مباى ، كاملا . فمنذ كان يبغال هورفيتش عضوا فى « الهاغناه » تقرب الى تنظيم سرى يدعى « عام لوحم » (الشعب المحارب) وذلك التنظيم كان ايام الانتداب يريد احتلال القدس بعملية تظاهرية ، ويعلن فورا قيام دولة اليهود .

وفى عام ١٩٤٧ عاد هورفيتش الى السياسة الشرعية ، وكان مع عدد من الغرباء ورجال الاعمال من الدرجة الثالثة والرابعة بين مؤسسى حزب « هعام » (الشعب) الذى فشل فشلا ساحقا فى الانتخابات لمؤسسات البيشوف اليهودى فى عام ١٩٤٧ .

وكانت خدمته فى جيش الدفاع قصيرة ورمزية ، ومع أنه كان ذا خبرة عسكرية ـ اذ خدم فى اثناء الحرب العالمية الثانية ، فى سلاح المدفعية فى الجيش البريطانى لـمدة خمس سنوات ـ ولكنه لم يجند فى جيش الدفاع الاسرائيـلى . وفى تلك الفترة كـان فى « قريـة طوبيا » ، وكان عليه أن يهتم باقتصاد قريتين زراعيتين ، وقد كان هذا هو السبب ، حسب قوله ، فى عدم خدمته فى الجيش .

يدعى هورفيتش أنه حارب لعدة اسابيع فى جبهة أشدود . ولم يكن هدير المدفعية بعيدا ، يومها ، عن بئر « طوفيا » ولعل شعوره بالخطر على اراضيه هو الذى دفعه الى الاشتراك فى المعركة لابعاد المصريين ، ولعله تذكر فى تلك المناسبة الشبان العرب الذين كان يتشاجر معهم فى نهلال ليبعدهم عن أراضيه .

فى عام ١٩٥١ انتقلت عائلة هورفيتش الى « موشاب » آخر « كفار فيربورغ » . وعاد بيغال هورفيتش الى صفوف « مباى » وشق طريقا سياسيا بطيئا ومضنيا فى مؤسسات حركة الموشالبيم فى حزبه .

وحين إنشق دفيد بن جوريون عن مباى فى عام ١٩٦٥ ، واقام حزب « رافى » إنضم لهذا الحزب بيغال هورفيتش مع كل عائلة ديان ـ هورفيتش ـ هدار . وبعد فشل « رافى » فى الانتخابات بثلاث سنوات ، عاد معظم أعضائها الى « مباى » ، ولكن هورفيتش لم يعد . فقد وجد لنفسه اذ ذاك شريكا على شاكلته . كان ذلك هو رجل الاعمال زلمان شوفال الذى احسن اختيار زوجته من عائلة مايرالثرية ، شريكة المليونيرين البريطانيين « وولفسون » و « كلور » .

اقنع هورفيتش وشوفال بن جوريون أن المعركة ضد زعامة مباى لم تنته ، وأقاما حزب الاحرار المستقلين « لعم » بدلا من « رافى » ولا ريب أن اسم الحركة اختاره هورفيتش . فقد ذكره الاسم بـ « عام لوحم » (شعب محارب) وحزب « هعام » (الشعب) اللذين كان مشاركا فيهما أيام صباه البعيدة . ونجح هورفيتش وشوفال فى الوصول الى الكنيست فى عام ١٩٦٩حيث كان يستظلان بظل بن جوربون الكبير .

فى تلك الأيام كان هورفيتش منغمسا حتى أذنيه فى عالم الأعمال ، ففى اواسط الستينات ترك هورفيتش القيم البالية لحركة « الموشافيم » وشرع فى اقامة امبراطوريته الاقتصادية . اشترى من شركة « راسكو » التابعة للوكالة اليهودية مصنعين فاشلين بثمن زهيد جدا وهما مصنع « طنه نوغا » فى رمات غان و « هملحوث هميئوحدوث » (المحالب الموحدة) فى كفار شماريا هو . كان ما دفعه هورفيتش ثمنا للمصنعين هو تعهده بتسديد ديونهما البالغة سبعة ملايين ليرة أو ما يساوى ثلاثة ملايين ونصف المليون دولار فى تلك الايام ، وحتى هذا المال لم يأت من أمواله ، فقد تلقى قروضا سهلة لهذا الغرض . وفى وقت لاحق ، فى أواسط السبعينات اشترى هورفيتش ايضا مصانع « أدفير » فى « كريات ملاخى » ، واصبح اكبر منتج للآيس كريم فى اسرائيل وأحد أهم منتجى الألبان .

وبيغال هورفيتش هو رجل متوسط القامة ، أصلع ، ذو أنف أقنى وشفتين مزمومتين ، لايهتم بهندامه كثيرا . وحين يتكلم مع الصحفيين أو يشعر أن كاميرا التليفزيون موجهه اليه ، يكتسى وجهه بتعبير غاضب ، ولكنه حين يتخلص من رهبة وسائل الاعلام فهو

يكثر من المزاح ويكون حلو المعشر . أما القبلات التى دأب على توزيعها أمام الجميع وفى مطعم الكنيست للسكرتيرات الجميلات فقد ذاع صيتها ، وعلى كل حال فقد اكتسب صيت انسان مستقيم وأمين .

ويبدو أن هذه الشخصية على علاتها هى التى أوصلته فى الأساس الى منصب وزير مالية اسرائيل .

وقد سبق ذلك الانعطاف السياسى الكبير انضمام بيغال هورفيتش وحزبه الى الليكود . وهكذا انضم الحزب ، الذى كان حزب بن جوريون ، الى جماعة « أرض اسرائيل الكاملة » والذين كان معظمهم من جماعة الموشافيم الذين علا صوتهم فى اجتماع عين ورود » القومى المتطرف . وكان الاخرون من الخارجين على حركة العمل الصهيونية - الاشتراكية ، اناس من نوع الكاتب موشه شمير ، أو الصحفى تسفى شيلوح والشاعر ناتان ألترمان .

ابتدأ هورفيتش طريقه الى كرسى الحكم والوزراة فى عام ١٩٧٧ ، بعد الانقلاب السياسى الذى جاء بحزب مناحيم بيجن الى السلطة فقد انتخب وزيرا للتجارة والصناعة . وثارت احتجاجات شعبية ضده ، كيف يمكن ان يكون لوزير التجارة والصناعة مصانع خاصة به ، وكان على هورفيتش أن ينقل مصانعه الى اسم ولديه بواب وريونى .

واستقال هورفيتش من الحكومة بعد توقيع اتفاقيات « كامب ديفيد » ولكنه عاد اليها فيما بعد كوزير للمالية .

حين اصبح هورفيتش وزيرا للمالية كانت عائلته تمتلك امبراطورية اقتصادية . كانت تقف على راس الهرم فى هذه الامبراطورية شركة « يريف لهشكعوت » التى كانت لها السيطرة على بقية المصانع المختلفة ويحمل أسهمها ابناهورفيتش . وكان فى حوزة العائلة « طينة نوغا » و « همحلبوث هميثوحدوت » و « أدنير » ومصنع « بكر هتسفون » ومسلخ حيفاوى ومصنع لكؤوس البلاستيك بكريات ملاخى وشركة نقل وشركات مقاولة أقامت « سوبر شوك » فى بئر السبع وكان نشاطها الرئيسى يقوم على شراء اراضى واقامة مبانى على الأراضى المشتراه من المواطنين العرب فى الضفة الغربية . وتعمل « يريف لهشكعوت » أيضا فى تطوير مزارع فى امريكا اللاتينية ، حيث قوة العمل رخيصة بشكل خاص ، والقروض الحكومية سخية جدا والاعفاء من الضرائب وإتاحة الفرصة لفتح حسابات أجنبية بالدولار .

قال بيغال هورفيتش ، عضو الكنيست فى حينه : فى مناقشة تمت فى الكنيست فى قضية شركة « فيرد » التابعة « لمكوروث » والتى اتهمت بدفع رشاوى كبيرة « لقد وصلنا الى درجة

المستويات الاخلاقية لشعوب افريقيا ، الاستقامة والنفاق ، الصدق والاحتيال يجرى استعمالها فى خليط غريب فى دولة اسرائيل اليوم .[1]

وقد كان يمكن تذكير بيغال هورفيتش بهذه الأقوال الثاقبة بعد تسع سنوات وهو وزير مالية لدولة اسرائيل . فقد أقر بيغال هورفيتش وزير المالية ، بالاشتراك مع وزير البناء والاسكان برنامج شركة تدعى « شركة التطوير الاقتصادى وبناء مساكن للايجار فى اسرائيل » حسب البرنامج كان يجب ان تكون الاستثمارات امريكية بضمان حكومة اسرائيل ، وكذلك تقدم الحكومة الأراضى بشروط شبه مجانية لعشرين سنة ، والحكومة هى التى تهتم ايضا بتأجير المساكن ، بينما يتدفق ويذهب قسم كبير من الأرباح الى جيوب اصحاب الشركة المذكورة .

وبالصدفة كانت تلك الشركة فى حيازة ابنى بيغال هورفيتش يونى ويواب .

وتعرض بيغال هورفيتش صاحب لقبى الأمين والمستقيم لردود فعل جماهيرية غاضبة ، واضطر ابناه الى التخلى عن تلك الصفقه التى لم تخرج الى حيز التنفيذ .

وفى أوائل عام ١٩٨١ ، بمناسبة قرب حلول موعد الانتخابات للكنيست العاشرة ، اضطر بيغال هورفيتش للاستقالة من الحكومة . كان قد استمر فى سياسة التقشف وزيادة الأسعار بالنسبة للعمال والشرائح الشعبية ، وسياسة كهذه لا تلائم فترة انتخابية ، وشعر هورفيتش أنه يفتقد دعم زملائه فى الحكومة وتخلى عن منصبه وعاد الى اعماله الخاصة .

كان عام ١٩٨٢ مربحا لاعمال عائله هورفيتش . فقد بيعت مصانع الآيس كريم والالبان بارباح ضخمة الى شركة « تنوفا » الهستدروتية ، واشترى هورفيتش عمارات « تلبيوت » فى حيفا وشركة « أورن مغنيم » . وبعد أن ترك الصناعة إهتم بالاعمال العقارية ، واستمر يوسع ويطور بنشاط مزارعه فى كل نظام ديكتاتورى ممكن فى امريكا اللاتينية . وبيغال الذى « ليس عنده » للغير يوجد عنده ما يزيد عن الكفاية لحساب نفسه وعائلته .

كل سجاجيد شبيرا

أما ملك السجاد الاسرائيلى فهو ابراهام شبيرا الذى يسير كرشه أمامه ، وخط لحيته الشيب وتشيع فى وجهه البهجة حيث تكمن فى زاوية عينه بسمة غريبة .

---

(١) افتيرى ، السقوط ص ٤٧ .

كان ابوه ، بنحاس شبيرا ، صاحب مصنع لانتاج الاحزمة لمصانع الملابس الجاهزة فى جنوب تل أبيب ، كان الأب مقربا من أوساط « اغودات بسرائيل » ويفتخر بأنه سليل سلالة من « الربانيم » المشهورين . ارسل ابنه ليتعلم فى كيبوتس « ميئور حاميم » المتدين ، وهناك جرى اللقاء الاول بين مربى أصحاب الملايين بنحاس سبير وبين الأبن الثرى والمتعلم لبنحاس شبيرا . كان سبير فى حينه المدير العام لوزارة الدفاع ، وقد جرت بين الاثنين محادثة قصيرة أظهر فيها سبير معرفة قليلة بكتب اليهود المقدسة بينما أظهر شبيرا ، حسب شهادة سبير ، خبرة كبيرة بشئون الاقتصاد والدولة .

ثم مرت تسع سنوات ، ولم يعد شبيرا فتى مدرسة دينية يهودية بل كان مديرا لمصنع ابيه للنسيج حين اتصل به تلفونيا سبير الذى اصبح يومها وزيرا للتجارة والصناعة . كان ذلك فى مطلع راس سنة ١٩٥٩ ، حين تلقى شبيرا من سبير هدية جميلة ، وهى عبارة عن مصنع لحياكة السجاد . ولقد كان كل شىء جاهزا ، المكان ، التجهيزات وكذلك العمال - المهاجرون الجدد الى أورعقيبا . كان الذى اقام ذلك المصنع قد تعرض لمصاعب ، وقرر سبير أن الهدية يستحقها شبيرا الشاب .

ولم يرفض شبيرا ، وقد أقيم المصنع فى أور - عقيبا وأسماه سجاد الكرمل (سطيحى هكرمل) . وبعد ذلك أقام مصنعا لانتاج الالعاب والدمى فى المدينة نفسها ، وتوسعت امبراطوية ابراهام شبيرا الصغيرة بمساعدة بنحاس سبير وامتدت الى مدينة « نتيفوت » فى النقب الشمالى . واقيم هناك ايضا مصنعا للسجاد وهناك أيضا تلقى شبيرا ، كهدية ، قروضا حكومية سخية واعتمادات كبيرة بشروط ميسرة . وبالطريقة نفسها اقيم مصنع ابراهام شبيرا الكبير فى الناصرة العاليا ، وفى اوائل الثمانينات كان فى حوزة شبيرا ما لايقل عن سبعة مصانع يعمل فيها ١٥٠٠ عامل وعاملة .

وهكذا كما كتبت الجريدة الصباحية هارتس ، كان بوسع شبيرا أن يستغل نفوذه كرئيس ادارة الائتلاف الحكومى ، فى أن يضع على الرف تقرير اللجنة التى فحصت سبب الفرق الكبير بين أسعار السجاد المصنوع فى اسرائيل - اى سجاد شبيرا - وبين اسعار السجاد المستورد . ومن الجدير بالذكر ان نعرف أن أسعار سجاد شبيرا أغلى بضعفين ونيف من السجاد المثيل والأحسن من صنع الخارج . لكن ليس هناك خيار أمام سكان اسرائيل غير شراء سجاد شبيرا الذى يحميه جدار من الرسوم والضرائب ، الجمركية .

ومن الصعب أيضا معرفة المبرر لهذه الاسعار المرتفعة ؛ فأسعار المواد الخام لصناعة السجاد ليست مرتفعة فى اسرائيل ، وأجور العمال رخيصة ، كما أن « لسجاد الكرمل » الذى ينتجه شبيرا ميزة أيضا فى اسعار التسويق إذ لا توجد حاجة لجلبها من بعيد . اذن فالفرق هو فى نسبة الربح الذى يحققه شبيرا ويفرضه على اسعار السجاد من صنع البلاد ،

وما دامت المكوس والرسوم الجمركية قائمة فيستطيع شبيرا أن يحدد أسعاراً كما يشتهى وأن يجنى أرباحا طائلة .

وحتى يتلافى شبيرا خطر الاستيراد ، اشترى بطريقة غريبة بعض الشيء ، وكالة استيراد لشركة سجاد المانية كبيرة التى تورد سجادا من الحائط الى الحائط للفنادق . وقد أراد صاحب فندق أن يستبدل سجاد فندقه بسجاد جديد من انتاج المانى فوجد أنه لا يستطيع ذلك دون أن يدفع جميع الرسوم مع أنه يحق له ، بموجب القانون ، ان يستورد السجاجيد الرخيصة . وبعد وقت أتيح لصاحب الفندق أن يفعل ما يجوز له : وذلك بعد أن استولى شبيرا على استيراد هذه السجاجيد .

وسن شبيرا قانونا فى الكنيست يتيح اعطاء امتيازات ضريبية للخبراء العاملين فى مصانعه ، وحين اقترب موعد تخفيض رسوم الاستيراد ، وفقا للاتفاق مع السوق الأوربية المشتركة ، ادعى عضو الكنيست من اغودات يسرائيل ، صاحب اللحية والطاقية ، انه يجب عمل كل شيء لمنع تخفيض الرسوم الجمركية ، وقال فى اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست فى شهر ديسمبر ١٩٨٣ ، أنه يجب على اسرائيل أن تغش علانية السوق المشترك[(١)] » . ان ابراهام شبيرا ، وببساطة ، غير مستعد للموافقة على أن يضطر الى تخفيض نسبة أرباحه التى اعتاد عليها ، وأن يبيع سجاجيده بأسعار تنافسية مع السجاجيد الأوربية التى يقبل أصحابها ـ اجانب (غوييم) مغفلون ـ أن يربحوا أقل بقليل .

أما ملك المنسوجات الاسرائيلية فهو يسرائيل بولاك ، وهو رجل ضحوك ، أصلع ، شائب ، يضع عوينات ذات اطار سميك ، يعمل ما لايقل عن ٥,٥٠٠ عامل وعاملة فى قاعات الانتاج التابعة لمجمع « بولغات » الذى يمتلكه . وكذلك كان يسرائيل بولاك من صنائع ورجال بنحاس سبير .

وكسائر صنائع سبير ، كان بولاك مليونيرا حين جاء الى اسرائيل ، ولكنه بفضل ومساعدة اسلوب بنحاس سبير ضاعف ثروته عشرات المرات .

ولد يسرائيل بولاك فى عام ١٩١٠ فى جبال الكربات الرومانية ، وكان أبوه تاجر اخشاب ثريا ، يهوديا متزمتا حرص على تثقيف ابنائه الستة ثقافة دينية ، سار الابن الأكبر فقط على طريق الأب بهذا المفهوم ، أما الآخرون كلهم فقد كرسوا حياتهم لصنع المال .

وهذا لم يحدث طفرة واحدة ليسرائيل بولاك ، فقد مر على تحولات ايديولوجية مثيرة يصفها كما يلى :

« أعتقد أنه ذنب « رمبام » (موسى بن ميمون) بالضبط ، فقد دفعتنى كتابات « رمبام » الى التفكير المنطقى ، وأثارت حبى للاستطلاع . اقفلت « رمبام » وفتحت

---

(١) معاريب ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٢ .

باروخ سبينوزا . وفى الذكرى العاشرة لوعد بلفور قام الصهيونيون المحليون بحملة جمع توقيعات تضامن ، فتصدى حزبى ، اغودات يسرائيل ، بغضب عارم لهؤلاء الكفار ، ولكن ماذا فعلت أنا ؟ تركت اغودات يسرائيل وأصبحت اشتراكيا مخلصا ، وصهيونيا أيضا ، وكذلك محاربا ضد المتدينين ، فى الصبا والشباب يفعلون كل شىء بتطرف وحماس زائد ، ولكن هذا ينتهى بعد حين ، وماذا اصبحت بعد ذلك ؟ . . كما يقولون ، رأسمالياً[1] » .

هكذا اذن ، كان يسرائيل بولاك رجل رمبام واغودات يسرائيل ثم انتقل الى الصهيونية عن طريق سبينوزا وتابع طريقه الى الالحاد فالاشتراكية ثم نام فى حضن الرأسمالية الدافىء .

وما ان بلغ الرابعة والعشرين حتى كان له مصنع خاص فى موطنه ، رومانيا ، كان هذا فى عام ١٩٣٤ ، وكانت رومانيا اثناء الحرب العالمية الثانية حليفة للنازيين ، ونقلت إدارة مصنع بولاك الى موظف فى الحزب الفاشى ، وهذا قرر أن يستبقى صاحب المصنع فيه حتى يتم تشغيله . بعد الحرب استغل يسرائيل بولاك جوازا تشيليا حصل عليه فى بداية الحرب مقابل ٥٠٠ دولار ، ثم انضم الى أحد أخوته ، ماركوس ، الذى كان يمتلك مصنعا للمنسوجات فى تشيلى ، وساعد أخاه على توسيع وزيادة انتاج المصنع . وفى حديث مع أحد الصحفيين قال : « كنا ننتج عشرين الف متر من القماش كل شهر ، وكنت أربح دولارا واحدا عن كل متر » .

ومثل كثيرين من يهود تشيلى الأغنياء ـ انضم يسرائيل بولاك الى نطاق اغنياء الجالية ـ الاتحاد الصهيونى ، وانتخب رئيسا له ، وفى أواخر الخمسينات جرى لقاؤه المصيرى مع بنحاس سبير الذى زار تشيلى ، ودعى بولاك لزيارة اسرائيل .

أما بنحاس سبير الذى جعل من ابراهام شبيرا ، فى تلك السنة ، صاحب بلدة المهاجرين أورعقيبا وولى نعمتها ، فأعدّ لبولاك نفس المركز فى كريات ـ جت . لذلك قام بمناورة محكمة ، وفى ساعة مبكرة من صباح ذات يوم ، والشوارع لا تزال خالية ، ادخل بولاك الى سيارة رسمية ذات نوافذ بستائر ، وأمر السائق أن يسير بسرعة فائقة ، وخلال خمس وعشرين دقيقة كانوا فى كريات جت ، وهناك قال سبير « أترى كم هو قريب المكان من تل أبيب ؟ » .

وهكذا ابتدأ يسرائيل بولاك مساره فى كريات ـ جت ، وفى عام ١٩٦٣ انتهى بناء معمل الغزل الذى عمل فيه ٢٠٠ عامل . ومنذ ذلك الحين اخذت صناعة منسوجات بولاك فى الاتساع ، متمتعة بكل ما تمتع به اصدقاء بنحاس سبير من منح وقروض حكومية

---

(١) هارتس ٩ / ١ / ١٩٨١ .

غير محدودة ، واعتمادات بشروط أسهل من السهل وقوة عمل لا مثيل لها من حيث الرخص . فضلا عن إمكانية فرض رسوم جمارك عالية على المنتجات المستوردة ، وانعدام كل رقابة على الأسعار ، ولم يكن رأسمالى ، مثل يسرائيل بولاك ، بحاجة الى اكثر من هذا .

ومع السنين اشترى وبنى يسرائيل بولاك مصانع كثيرة عملت جميعها وفقا لهذا المبدأ نفسه ، وينتج مصنع « بولغات » أقمشة يزود بها الشركات لانتاج الملابس للرجال وللنساء مثل « بفير وليدى بفير » ، وهكذا يفعل أيضا مصنع « تسيمر استرالى » (الصوف الاسترالى) فى أشدود ، ويمتلك بولاك مصنعا ينتج قماش « الجينز » يدعى « ليغات » ، ومصنع « لينا » لإنتاج الملابس الداخلية للنساء ، ومصانع فى القدس للحياكة : « أومان» و« اميغ نفا » و « يارولين » . وفى حيفا يملك مصبغة « بوليغون » ولها عدة شركات تابعة وشركات فرعية . كما يوجد فى حوزة بولاك مصنع لانتاج الملابس الجلدية باسم « بيجد عور » ، وكذلك شركات تسويق ومصانع فى أوربا .

وفى هذه الأثناء بلغ يسرائيل بولاك سنا ومركزا يتيح له الإنغماس قليلا فى الملذات ، أما المصانع فيديرها أخوه حاييم بولاك وابن أخيه دوف بولاك ، بينما يخصص هو يومين فى الأسبوع للعب الجولف فى ملاعب قيسارية الرائعة ، كما يخصص يومين آخرين لهوايته المحببة ، الرسم ، ويومين اخرين للأعمال ، ويرتاح فى اليوم السابع .

ويسرائيل بولاك متزوج للمرة الثالثة ، تزوج الأولى ، ايديت ، فى رومانيا فى عام ١٩٣٧ ، وقد عاشا معا نحو أربعين سنة تقريبا ، إلى أن ماتت ايديت فى عام ١٩٧٥ ، حين كان يسرائيل بولاك فى الخامسة والستين من العمر .

بعد موتها تزوج يسرائيل من احدى السكرتيرات فى مصانعه ، وكانت تصغره بعشرات من السنين ، كان أسمها سارة ، ولم يكن هذا الزواج ، كما يبدو ، ناجحا . وحسب صيغة صحفى مهذب : « أحبت سارة التظاهر فيما فضل يسرائيل السرية ، كانت سارة تحب المال ، وعرف يسرائيل أن المال ليس غاية بل وسيلة فقط ، كذلك لم تستحسن عائلته هذه العلاقة الغريبة التى انتهت بسرعة » .

انتهت العلاقة حين كان يسرائيل بولاك على استعداد لأن يدفع لسارة مبالغ طائلة كنفقة ، وعادت الوحدة والفراغ الى شقة يسرائيل بولاك الى أن قام أحد اصدقائه بالتوسط وقدم راحيل الى يسرائيل ، وهى طبيبة أسنان ، أرملة صانع منسوجات انجليزى ، وابنة مرابى يهودى من فنلندا . وكانت راحيل ايضا ، مثل سارة ، أصغر من بولاك ببضع عشرات من السنين ، ولكن مهمتها لم تكن ، كما يبدو ، ان تؤنس وحشة البيت فقط أو ،

حسب صيغة الصحفى : « ان راحيل الرقيقة تضيف اعجابا خاصا وفريدا من نوعه الى جدران البيت » .

الاحتكـارات تنمـو وتزيـد

هناك أكثر من ألف عضو مسجلين فى اتحاد أصحاب الصناعة ، ولكن مسيرة التركيز والإحتكار التى مر بها الاقتصاد الاسرائيلى ، وخصوصا فى السنـوات التاليـة للاعتـدال الاقتصادى فى أواسط الستينات ، أدت الى أن شركات صناعية قليلة نسبيا تستولى على قسم كبير ينمو ويتعاظم فى مجال الصناعة .

وكما سبق أن أشرنا إلى احتكارات القهوة والحلويات والسجاد ، أيضا يوجد فى اسرائيل احتكاران آخران هامان هما إحتكار السجائر واحتكار الأدوية .

فى احتكار دوبك للسجائر قسم كبير لعائلة « جاهال » ، وشركاؤها الأساسيون هم عائلة حاخامى من مجموعة ديسكونت وبنك ليئومى ، أما اساس تلك الشركة فيعود الى مصنع أسسه فى عام ١٩٣٥ « عاهال » وشركـاؤه . وكى يوطـد ابناء عـاهال مـركزهم الاحتكارى اشتروا مصنع السجائر الكبير الذى كان ينافسهم والتابع لعائلة بوجرانـو ، ويرأس احتكار دوبك ابن مارتين زوريخ غاهال .

أما احتكار الأدوية فأسسه ابناء عائلات سولومون وليفين والشطاين ، كان ابناء هذه العائلات يعملون قبل قيام الدولة ، باستيراد الأدوية ، وفى الثلاثينات أسسوا معا مختبرات « آسيا » فى تل أبيب لانتاج الأدوية . وفى وقت لاحق إنضمت إلى مختبرات آسيا مختبرات « تسورى » ومصنع « طيبع » ، وهكذا انشىء مجمع « طيبع » ، ويرأسه ايلى هورفيتش الذى تزوج احدى بنات سولومون ، حفيدة المؤسس .

ويمكن ذكـر عائلة شتـراوس التى تمتلك قسما كبيـرا هامـا من سوق صنـاعة الألبـان ومنتجاتها ، وكذلك عائلتى غورودتسكى وبرنشطاين المسئوليتين على جزء كبير من أسهم مجمع الالكتروبيكا « امكور » ، وعائلة بورنشطاين المتحكمة بقسم محتـرم من صناعـة المشروبات الخفيفة وعائلات روزوف وفيتلة وكلير التى تمتلك مع عائلتى بولاك ولاوطمان القسم الخاص من صناعة المنسوجات الاسرائيلية .

الفصل الرابع

ضيوف أعزاء

معروف عنهم لدى الشعب أنهم متبرعون ، فعلى أسمائهم تغرس الغابات وباسمائهم تبنى الكليات فى الجامعات ، وهم أيضا يدعمون وبسرور الاحزاب السياسية ، ولا يخسرون من كل هذا شيئا ، فالدولة تهتم وتعتنى بهم جيدا ، فتمنحهم مختلف الاعفاءات والتخفيضات وتعطيهم اسواقا غالية ، المهم أن يوافقوا على إستثمار أموالهم فى إقامة المشروعات على أن يربحوا شيئا ما فى هذه البلاد أيضا ، فهم ضيوف أعزاء .

فى كيوطو ، العاصمة القديمة لليابان القيصرية ، توجد فيللا فاخرة على هيئة معبد يابانى متعدد الطوابق ، الى جانب قصر ولى العهد اليابانى ، وهنالك من يقولون ان ذلك « المعبد » أفخم حتى من قصر الأمير . وفى ذات يوم من أيام عام ١٩٦٨ ولج رجلان يسير كرشاهما أمامهما الى الحديقة المعتنى بها لتلك الفيلا ونزلا الى البركة الصغيرة التى تأتيها المياه من نبع دافىء ، تحدث الاثنان باللغة الايديشية ، قال احدهما للاخر « يجب ان يكون لك موطىء قدم فى اسرائيل » وكان الآخر رأسماليا مشهورا صاحب أعمال دولية متفرعة ومتشعبة فذكّر المليونير للرجل الاصلع الذى كان وزيرا اسرائيليا أنه سيكون عليه ، بموجب قوانين ضريبة الدخل فى اسرائيل ، ان يدفع ضريبة عن كل اعماله المتشعبة اذا اقام فرعا لأعماله فى اسرائيل .

ولم يتردد الوزير فى الجواب : « وماذا تقول اذا عملت على سن قانون خاص لأجلك يعفيك من ضريبة الدخل ؟ » .

انفجر المليونير ضاحكا وقال : « تفضل ، اذا عملت على سن قانون كهذا فسآتى الى إسرائيل » .

هذه الرواية عن الظروف التى جاء فيها الى اسرائيل المليونير ورجل الأعمال الغامض شاؤول نحميا ايزنبرج بعد محادثته مع وزير مالية اسرائيل بنحاس سبير ، ترد تقريبا فى جميع الروايات التى تنشر فى الصحف الاسرائيلية من حين الى آخر . وكمعظم الأقاصيص من هذا النوع فهذه القصة ايضا غير حقيقية[1] ، اذ لم يبتدىءايزنبرغ طريقه فى اسرائيل بعد الغطس فى بركة السباحة ذات المياة الدافئة فى كيوطو ، فقد كانت اعمال عائلته فى اسرائيل قد ابتدأت فى الخمسينات .

ولكن تكملة حكاية البركة لم يكن فى حكم الاسطورة ، فبعد تلك السباحة بعدة أشهر أقنع بنحاس سبير الكنيست والحكومة باضافة فقرة خاصة لقانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال ، تنص على إعفاء من الرسوم لكل عملية أو صفقة دولية لشركة تكون قاعدتها فى اسرائيل ولكن معظم أعمالها لا تجرى فيها . ولم يكن هذا هو القانون الأول أو الأخير الذى سنه الكنيست لمساعدة أصحاب الملايين من طراز ايزنبرغ ، ووفقا لهذا القانون بالضبط سمح للمليونير يعقوب مريدور أن يصرف سندات الدين التى اشتراها من الدولة قبل موعدها ، وهكذا وطبقا لهذا القانون أعفى اصحاب الملايين الذين استثمروا أموالهم فى إسرائيل من كل أنواع الضرائب ، ويبدو أنه فى السنوات الأولى هذه انشغلت الكنيست وقتا غير قصير فى محاولات التخفيف وتسهيل الحياة للاغنياء الجشعين ، ووقتا لايقل عنه فى محاولات تصعيب الحياة على الانسان البسيط ، المواطن العادى .

ولد شاؤول نحميا ايزنبرج فى ميونيخ عاصمة بافاريا ، كانت عائلته اليهودية قد جاءت الى هناك فى اعقاب الحرب العالمية الأولى ، كان الخامس من اولاد ايزنبرج الستة . فرّ شاؤول نحميا من خطر النازيين الى سويسرا المحايدة ، ولكن السويسريين المشهورين بالانضباط والمحافظة على القانون طردوه لأنه لم يكن يحمل الوثائق المطلوبة ، وفى السنتين التاليتين راح شاؤول نحميا يبحث عن مكان فى عدد من البلدان الأوربية ، مثل فرنسا ولوكسمبورج وبلجيكا وهولندا . تحدث ايزنبرج عن تلك الفترة بعد ذلك بعشرات السنين قال : « اعتقد أن ليس فى الحياة ما هو أسوأ من أن يكون المرء غير منتم الى أى بلد ، وان

---

(١) جاء شاؤول ايزنبرج الى اسرائيل فى عام ١٩٥٢ ، كما يبدو ، حسب دعوة من اخية حاييم . ولم يكن يريد أن يستثمر فى الصناعة المتطورة لدولة اسرائيل الفتية ، فقد اهتم باعمال بنك فويختفونغر الذى كان مرتبطا بشركات صيانة . ويومها اقيمت شركة ايزنبرج ـ جمعية اسرائيلية محدودة الضمان ، وكان ليو فويختفونغر وحاييم ايزنبرج مؤتمنيها .

يكون عديم المستقبل وغير مرغوب فيه فى كل خطوة يخطوها ، ما تراك فاعلا اذ تكون لاجئا جائعا عاطلا عن العمل لا وطن لك ؟ » .

ويبدو أن هولندا « اعطته وجها » اكثر من بقية الأقطار ، فمكث هناك حتى غزاها الألمان ، وفى الواقع ، استبق الغزو باسبوعين ، وأقلع على باخرة شحن بريطانية قاصدا شنغاى التى كانت وجهة مقبولة تماما ، فى تلك الفترة ، لدى اللاجئين اليهود الذين حاولوا الابتعاد ، ما أمكن ، عن النازيين ، ووجدوا أبواب أمريكا موصدة أمامهم . وكانت فى شنغاى ، ذات الطابع الاوربى ، جالية يهودية مزدهرة جدا ، ومنها عائلات يهودية ـ روسية هربت الى هناك قبل ثلاثين سنة ، فارة من البلاشفة .

واكتشف ايزنبرج أن شنغاى ليست جنة عدن الموعودة ، قال : « اكتشفت ان ليس فى شنغاى آفاق واسعة ولا امكانيات كثيرة للاجئين » . لذلك انتقل فى عام ١٩٤٠ من الصين الى عدوتها الأبدية ـ اليابان . وهنا تغيرت عجلة حظ اللاجىء اليهودى ـ تماما كما فى الأساطير ، فقد تصادق مع أحد النبلاء اليابانيين وتزوج من امرأة أور ـ آسيوية كانت عائلتها لامها من نبلاء اليابان .

ساعده زواجه الناجح هذا وصداقته للنبيل اليابانى كما ساعده أصله الأوربى ومعرفته بلغات عديدة ، وكانت هذه اشياء لها قيمتها فى يابان الاربعينات التى كانت متورطة فى الحرب ضد بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، وتختلف الصحف الامريكية والاسرائيلية على هذه الفترة الهامة من حياة ايزنبرج ، فاكثر التعابير الممكن العثور عليها جرأة هو : « فى هذه الأيام أخذت أعمال ايزنبرج فى النمو » ، وهذا الحذر له ما يبرره . فقد كانت اليابان ، حليفة المانيا النازية التى أبادت عشرات الملايين من المواطنين الاوربيين كان منهم عدد كبير جدا من اليهود .

وهذا المركز الخاص ساعد ايزنبرج ايضا بعد الحرب ، حيث كانت اليابان تحت الاحتلال الامريكى ، واعتبر اليابانيون مواطنى دولة محتلَّة عدوة . واستمر ايزنبرج الذى لم يكن يحمل الجنسية اليابانية فى استغلال مركزه الخاص ، واتضح له فجأة أن « اللاجىء عديم الوطن ، غير المنتمى الى أية دولة » يمكنه أن يفعل الكثير جدا .

كان والد ايزنبرج الغاليتسى تاجراً متوسطاً لم يحالفه الحظ دائما ، ولكنه ربى فى بيته فى ميونيخ تاجرا ممتازا فقد كانت الصناعة اليابانية بعد الحرب فى حاجة الى الحديد وخاماته . ووجد ايزنبرج الطريق لاستيرادها ، فقد كانت تربض فى سهول أوربا وساحات الحرب فيها عشرات الألوف من أطنان الحديد والفولاذ كخردة حيث كانت فيما مضى شاحنات ودبابات ومدافع ، كان لازما فقط جمعها ونقلها الى اليابان ، وهكذا أصبح ايزنبرج زبونا هاما لدى الجيش الامريكى الذى باع هذه الخردة .

ولم يكن ايزنبرج يزود الآخرين فقط بهذه السلع بل زود نفسه أيضا ، فقد أصبح صانع أحواض استحمام وأدوات صحية وغير ذلك من الحاجات الغربية التي يحتاجها جيش الاحتلال الامريكى الذى كان يحتل اليابان بعد الحرب ويتشوق الى وسائل الراحة المعتادة فى الوطن البعيد . ومكنت العلاقات الوثيقة مع الامريكيين ايزنبرج من توسيع استيراد المعادن ، فقد اشترى خامات الحديد من استراليا ومن الفلبين ومن الولايات المتحدة نفسها ومن الهند وتشيلى ، حتى أصبح المزود الرئيسى لمجمع الفولاذ الهام « بافاتا » الذى غير اسمه فيما بعد ليصبح « نيفون » ، وعلى مر الأيام أصبح هو نفسه مصدّراً لمنتجات الألومنيوم الى أوربا . وأصبح ممثلا لرجال الصناعة الاوربيين فى اليابان كما مثل رجال الصناعة اليابانيين خارج بلادهم ، وبلغ مركزه درجة كبيرة من الأهمية أتاحت له الاشتراك فى الوفد الأول عن رجال الصناعة اليابانيين الذى زار الولايات المتحدة بعد الحرب زيارة تجارية .

وأدرك ايزنبرج أنه فى عالم مشحون بالتوتر والقلق يستطيع الوسيط أن يربح أضعافا مضاعفة حين لا يكون مجرد ناقل بضاعة من قطر الى آخر التجارة بينهما حرة ومفتوحة ، اذ يكون الربح اكبر بكثير حين تكون هناك عقبات سياسية فى طريق البضئع ، والوسيط ذو العلاقات ينقل البضائع من فوق هذه العقبات . وأدرك ايزنبرج أن العلاقات المناسبة مع الأنظمة السياسية فى البلدان المسماة نامية ، قد تأتى بفائدة عظيمة . وهكذا أصبح ، بمرور السنين ، أحد أهم الوسطاء بين الغرب الصناعى المتطور وبين اقطار آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية المتخلفة .

وتوسط ايزنبرج بين اصحاب مصانع فى المانيا وبين حكومة جنوب كوريا التى أرادت بناء محطات كهرباء ، كما أخذ لنفسه خمسة فى المئة من صفقة بعشرات الملايين من الدولارات ، حين ساعد شركة « فيات » الايطالية على بناء مصنع سيارات هناك . ولم تكن لشركة « فورد » الامريكية الحكمة المطلوبة للحصول على وساطته ، وباع ، لحساب شركة أمريكية ، معدات تنقيب فى رومانيا ، واضطر منتجو زجاج إنجليز للاستعانة بخدماته مرغمين ، حين ارادوا تصدير بضاعتهم الى الصين الشعبية . وكان ايزنبرج وكيل الصين الشعبية فى مناقصة البنك الدولى لتزويد الفلبين بالاسلاك الكهربائية والانابيب .

أنشأ ايزنبرج شبكة متشابكة من الوكلاء والممثلين فى جميع ارجاء العالم ، ولم تكن كل اعماله علنية ، وكتبت الصحف ، من حين الى آخر ، عن أعمال سرية وخفية له فى دول افريقية أو آسيوية ، اعمال مرتبطة أحيانا بتجارة سلاح دولية .

ومن الجائز جدا أن يكون قدوم ايزنبرج الى اسرائيل ، والامتيازات الصارخة التى كان بنحاس سبير مستعدا لمنحه اياها ، مرتبطة بهذا النوع من الأعمال . وكانت دولة اسرائيل

قد تحولت ، فى ذلك الوقت ، الى دولة وسيطة بين الغرب الصناعى وبين قسم من بلدان العالم الثالث و« العالم الخامس » ايضا ، اذا جاز التعبير بالنسبة لمجموعة من الدول التى نبذتها الاسرة العالمية مثل جنوب افريقيا وروديسيا وتايوان .

وكان سبير الذى يعرف كثيرا عن اعمال ايزنبرج الغامضة يعتقد انه بالامكان الإنتفاع بخدماته ، وهكذا اخذت تنتشر منذ ذلك الحين ، ومن وقت الى آخر ، أنباء عن تجارة بالسلاح وبسلع اخرى أيضا بين اسرائيل والصين الشعبية ، واخذت البضائع الاسرائيلية تجد طريقها الى دول أخرى تقاطع اسرائيل وكل بضاعة أسرائيلية فى الظاهر . وقسم من هذه التجارة ـ طبقا لأنباء الصحف ـ تقوم بها شركات ايزنبرج .

وصل ايزنبرج الى اسرائيل فى عام ١٩٦٨ ، ثم قام بشراء قطع من الأراضى فى حى « سبيون » حيث بنى قصرا عائليا بكل معنى الكلمة ، محاطا بسور ومعزولا عن الجيران ، وتزعم الصحف أنه لا يقضى وقتا كثيرا فى اسرائيل بل يأتى الى هنا بعض المرات فى السنة ، ولكن أعماله هنا فى تشعب مطرد الى مختلف مجالات الاقتصاد والتجارة والصحافة والسياسة المحلية . ويمكن أن تؤخذ صورة عن طريقة عمل ايزنبرج من قضية السيطرة على أسهم شركة الوقود الكبيرة « باز » . وشركة وقود « باز » ، التى هى الشركة الكبرى فى البلاد ، هى وريثة الشركة الهولندية ـ البريطانية « شل » ، التى بيعت أسهمها عند قيام الدولة ، الى المليونير البريطانى ـ اليهودى سير ايزبك وولفسون .

وقد ولد السير ايزبك لعائلة مهاجرين يهود فى روسيا سكنت ، فى أواخر القرن الماضى فى مدينة جلاسكو الاسكتلندية ، وكان ايزبك وولفنسون فى بداية حياته وكيل مبيعات لشبكة محلات « يونيفيرسال ستورز » ، واستغل ايزبك فترة الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينات من هذا القرن واشترى الشركة كلها ، التى كانت تعانى صعوبات ، بأسعار زهيدة جدا وكانت شبكة المحلات هذه مصدر ثراءه العظيم .

كان ذلك فى عام ١٩٥٧ حين قررت الشركة الهولندية ـ البريطانية بيع ممتلكاتها فى إسرائيل ، وكان ذلك نتيجة الاشتراك الاسرائيلى مع بريطانيا وفرنسا فى حرب السويس ، فقد قرر الرئيس المصرى ، عبد الناصر ، تشديد المقاطعة العربية على إسرائيل ، وخضعت لذلك شركة » شل » .

فى تلك الفترة كانت شركة « شل » تزود إسرائيل ٧٠ ٪ من الوقود الذى يصل إليها ، وبلغ مخزون وقود الشركة فى إسرائيل مليونى جنيه إسترلينى ، وبلغت ديون الزبائن للشركة ٢,٤ جنيه إسترلينى ، بينما كانت شركة « شل » تمتلك نقدا فى البلاد بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه إسترلينى . فيكون المجموع ٤,٧ مليون جنيه إسترلينى . وحسب شهادة هيلل دان ، الذى كان مدير سوليل بونيه الهستدروتية فى حينه ، توجهت شركة « شل » الى سوليل بونيه

لتشترى الشركة ، ولكن المفاوضات توقفت حين إتضح لرجال سوليل بونيه ، بشكل لا يقبل التأويل ، أن وزير المالية ، ليفى اشكول ، يرغب فى أن تباع ممتلكات « شل » إلى السير ايزيك وولفسون . إنذهل رجال « سوليل بونيه » ، وراحوا يحاولون إقناع السير ايزيك لقبولهم كشركاء . وافق المليونير اليهودى ولكن اشكول عارض هذا أيضا ، وطالب رجال سوليل بونيه ، بصورة مهينه ، أن ينفضوا أيديهم من العملية ، وهكذا بيعت « شل » الى وولفسون . ولم يعلن الثمن الذى دفعه وولفسون مطلقا ، لكن المعروف أن ذلك لم يتجاوز بضع عشرات ألوف الجنيهات الاسترلينية . وقال مديرو شل فى لندن ساخرين ، أن هذا الثمن لم يكن كافيا حتى لدفع ثمن مخزون الويسكى الذى تركه مديرو « شل » فى اسرائيل . وغير المالكون الجدد إسم الشركة ليصبح « باز » .

من الصعب معرفة السبب الدقيق لإصرار اشكول على بيع الشركة لوولفسون بالذات . وقد كان التفسير شبه الرسمى هو أن وولفسون ، حسب إعتقاد اشكول ، أفضل فى ضمان تدفق النفط بإنتظام الى أسرائيل . فإذا كان هذا هو السبب يكون أشكول قد أخطأ حقا ، إذ لم يكن لوولفسون أية علاقات أو خبرات فى عالم النفط الدولى . ولكى تستطيع شركة « شل » ، ومالكها الجديد ، القيام بمهمتها ، كان يجب أن تضم إليهما شركة أمريكية أخرى هى شركة « سيجنال » . وكان أحد الشركاء فى هذه الشركة وهو ماكس فيشر ، رجل أعمال صهيونى والذى كان رئيسا لمجلس أمناء الوكالة اليهودية . ودفعت سيجنال سعرا حقيقيا ثمنا للأسهم التى حصلت عليها : فقد إشترت ثلث أسهم الشركة بثلاثة ملايين دولار ، أما بقية الأسهم فقد وزعت مناصفة بين وولفسون وحكومة اسرائيل . وحوّل وولفسون أرباحه من شركة باز الى صندوق يحمل إسمه وإسم زوجته وقد قام الصندوق بتوزيعها على مؤسسات ثقافية ودينية فى إسرائيل .

وفى أواسط السبعينيات باعت شركة « سيجنال » كل أعمالها النفطية خارج الولايات المتحدة الى شركة « اكسيدنتال أويل » التى يملكها الرجل الغامض من طراز ايزنبرج ، الدكتور أرمان هامر ، وهو من أكبر الوسطاء فى مجال الصناعة بين الغرب وبين الشرق . ولكن هامر الذى لم يشأ أن تسوء علاقاته مع العالم الثالث ومع العالم العربى خاصة بتورطه مباشرة مع إسرائيل ، حوّل أسهمه فى « باز » الى مدير أعماله فى أوربا ، صاحب شركة « مطراه » .

وأقامت شركة « مطراه » شركة مشتركة بينها وبين مصانع تكرير النفط « ألفا » . ويقوم على إدارة هذه الشركة مديران حصلا على خبرة واسعة فى الصفقات السرية ، وهما ابراهام (رامى) تايير ويوسف بريف .

كان هذا هو الحال فى باز حتى نهاية عام ١٩٨٠[1] . ومن الغريب أنه على الرغم من أن للحكومة تقريبا نصف أسهم باز ، إلا أنها لم تكن ممثلة فى مجلس الادارة ، ولم يكن لها ، فى الواقع ، أى علم بما يجرى فى الشركة .

وفى الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٠ ، إبتدأت عمليتان حدثتا فى نفس الوقت . ففى جلسات وزارة شئون الطاقة ووزارة المالية تم فحص إمكانية تحويل أسهم باز التى يمتلكها وولفسون الى حيازة الحكومة ، حتى تستطيع الحكومة « الوصول » الى دفاتر حسابات شركة الوقود الكبرى التى كانت تستحوز على ٤٥ ٪ من تسويق الوقود بمختلف أنواعه فى السوق الاسرائيلى .

ومن جهة أخرى بحث ايزيك وولفسون عن مشترين لَأسهمه . وجاء فى المقالات التى وردت فى الصحف فى هذا الشأن أنه لم تكن هناك أية علاقة بين هاتين العمليتين ، وأنهما حدثتا فى وقت واحد بمحض الصدفة . ويستطيع الذين يؤمنون بالصدف فى مثل هـذه الأمور أن يصدقوا ذلك . أما الذى جرى ، كما يبدو فهو أن الحكومة قـد إنقسمت الى فئتين ، فئه تدعم وتؤيد فكرة شراء الحكومة لأسهم باز بينما حاولت الفئة الأخرى ضمان بيع أسهم وولفسون لمشترين آخرين ـ وهكذا ، وفى مطلع شهر ديسمبر من عام ١٩٨٠ نشر خبر فى الصحف فاجأ حتى وزراء الحكومة أو قسما منهم على الأقل ، جاء فيه أن أسهم باز التى كانت فى حوزة ايزيك وولفسون بيعت الى مجموعة شاؤول ايزنبرج مقابل ٢٧,٥ مليون دولار .

أما قضية السعر فقد أثيرت فى وقت متأخر . وتشمل ممتلكات باز فى إسرائيل عدد ١٩٣ محطة وقود ، والعديد من الشركات التابعة والفرعية منها « باز ـ غاز » و « باز حيبوشى نفط » و « باز بيتوح فهشكعا » و « شيروتى تكريم » وغيرها . وكان متـوسط المبيعات اليومية للشركة فى تلك الأيام ٣٠ مليون شاقل ، وقدر المختصون فى وزارة المالية قيمـة الأسهم التى بيعت لأيزنبرج بمبلغ ٤٠ مليون دولار .

وثارت إعتراضات فى الحكومة نفسها على البيع ، وكان ثمة أساس قانونى لذلك ، إذ جاء فى الاتفاقية التى وقعت فى عام ١٩٥٧ بين الحكومة ووولفسون أن للحكومة الحق فى أن تكون المشترى الأول اذا ما شاء وولفسون أن يبيع أسهمه . وكانت تلك بداية صـراع عنيف بينهما إستمر لمدة شهرين حتى تم تسويته .

---

١ ـ منذ ذلك الحين تغير الوضع . بعد فشل صفقة إيزنبرج ـ باز فقد بيعت ألفا فى نهاية عام ١٩٨٣ مقابل ٢٧ مليون دولار الى جاد ـ زئيفى ، رجل أعمال حيفاوى يعمل أساسا ، فى أفريقيا . وكان محامى زئيفى عضو الكنيست ، رجل المعراخ موشه شاحال .

فقد إدعى رجال أيزنبرج للصحفيين أن الحكومة تنقض تعهداتها ، وأعطى رئيس الحكومة مناحم بيجن ووزير الماليه بيجال هورفيتش « الضوء الأخضر » لأيزنبرج لتنفيذ الصفقة . أما وزير الطاقة يتسحق موداعى ، والمسئول عن بيع الشركات الحكومية بسرائيل ساحاروف ـ وكلاهما من حزب الأحرار ، فقد هوجما بشدة بسبب رفضهما التصديق على البيع لأيزنبرج . وقد بلغت الضغوط حدا من الشدة حتى وجدت تعبيرا لها وأصداء فى جلسة الحكومة التى عقدت فى ٢٥ / ١ / ١٩٨١ وتسرب بعض ما دار فيها من مناقشات الى الصحف ، وهذا ما نشر[١] :

نائب رئيس الحكومة بيجال يدين : « كنت قد إمتنعت عن التصويت فى لجنة الوزراء الاقتصادية (الكابينت الاقتصادى الذى بحث صفقة وولفسون ـ أيزنبرج) ، لكنى أعلن الآن معارضتى لشراء إيزنبرج لهذه الأسهم . لقد كانت هناك ضغوط هائلة فى هذا الصدد ، والكلام يدور عن صفقة ضخمة جدا ، يوجد هنا علاقات مريبه » .

وزير الزراعة أرئييل شارون : « الضغوط من خارج الحكومة أو من داخلها ؟ » .

يدين : ومن داخلها أيضاً : « الحديث هنا عن مليارات كثيرة من الليرات ، كل وزارة المالية تشجب منح الخيار لأيزنبرج ! » .

وزير الصناعة والتجارة والسياحة جدعون بات : « إيزنبرج هو شخص له حقوق » .

وزير الطاقة يتسحق موداعى : « لماذا تفضل حقوقه على حقوق الآخرين ؟ . لماذا يدخل موضوع الحقوق كبندَ فى نقاشنا ؟ » .

نائب رئيس الحكومة سميحا ايرليخ : « إقترح أنه إذا تقرر فى يوم من الأيام بيع أسهم باز التى تحت يد الحكومة ، أن تعرض على إيزنبرج » .

وقد كان أحد الأسباب التى ذكرت فى جلسة الحكومة ضد بيع أسهم باز لايزنبرج ، هو الخشية من تركيز قوة اقتصادية ضخمة جدا بيد انسان فرد[١] . وفى الواقع تبين أنه

---

(١) بيع بنك هسفينوت الى ايزنبرج فى عام ١٩٧٩ مقابل ١٠,٥ مليون دولار ، واثار هذا السعر مرارة كبيرة لدى عدد من أعضاء لجنة الكنيست المالية ، الذين كانوا يعتقدون أن ثمن البنك الحقيقى أكبر بكثير من الثمن الذى دفع . وتبين فى وقت لاحق أن اهتمام أيزنبرج بهذا البنك كان كبيرا جدا ، وذلك بسبب المساحة الكبيرة والغالية الثمن فى مركز تل أبيب ، التى كانت فى حيازة البنك . وكان سعر هذه المساحة كما كان مدونا فى موازنة البنك غير حقيقى أو واقعى . وبهذا اعاد ايزنبرج خلال فترة قصيرة الأموال التى دفعها مقابل البنك حين طرح أسهمه فى بورصة تل أبيب . بالاضافة الى ما تقدم فان شراء أيزنبرج لمصنع « نحوشتان » للمصاعد كان مجديا تماما ، وذلك بسبب وجود أراضى غالية الثمن كانت فى حيازة المصنع .

كان لهذه الخشية ما يبررها ففى نهاية عام ١٩٨٠ ، ومنذ ذلك الوقت زاد الجبروت الاقتصادى الذى كان فى أيدى مجموعة ايزنبرغ بشكل مطرد

وتعمل هذه المجموعة عن طريق شركات صيانة مسجلة فى خارج البلاد وهى . « يوناتيد ديبلوبامنت » المسجلة فى بنما و « لشبونة » المسجلة فى لندن و « تريا نغولر تريدنغ » . أما الشركات التى تعمل بواسطتها مجموعة ايزنبرج فى اسرائيل فهى « ايزنبرج ـ حفره ليتسو » (ايزنبرج ـ شركة للتصدير) وشركة الاستثمارات « فيزون » وشركة « منظره هشكعوت » وشركة « اميشار » . أما فى مجال المال والبنوك فيوجد فى حيازة مجموعة ايزنبرج « بنك هسفينوت » الذى اشترته من الحكومة ، وبنك الرهونات « يعسور » الذى اشترى من مستثمرين مكسيكيين ، وشركة السمسرة « نسواه » العاملة فى البورصة الاسرائيلية وصناديق الأئتمان « أور ـ ليفى » و « شيرا » .

وترتبط احدى صفقات ايزنبرج المشهورة بالمجال المصرفى ، ففى عام ١٩٧٨ اشترى امريكى ما لحساب المجموعة ، قسما كبيرا من أسهم « البنك هبينلئومى هريشون » ، وهى اسهم كانت بيد « فيرست نيشنال بنك أوف بنسلفانيا » ، واشترى ايزنبرج اسهما أخرى للبنك كانت بيد « مشكيعى يسرائيل » (مستثمرى اسرائيل) ، وبلغ ثمن ما لديه من اسهم ١٦ مليون دولار . وبعد سنة ونصف باع ايزنبرج اسهمه وسيطرته على البنك لشركة الاستثمار الجديدة « دانوت » ، مقابل ٢٦ مليون دولار . وفى نهاية عام ١٩٨٢ اهتم ايزنبرج كثيرا بشراء بنك هحكلئوت هممشلتى (بنك الزراعة الحكومى) وحتى يقف على أساس متين اشترى أيضا ثلث أسهم شركة « هيلرون » للتصدير الزراعى .

وتنشط المجموعة كثيرا فى مجال العقارات ، وأحد مشاريعها المشهورة هو « بيت آسيا » الفخم فى تل أبيب ، وقد تلقى ايزنبرج لغاية بنائه قروضا حكومية بشروط سهلة بشكل خاص ، كما لو كان « بيت آسيا » مبنى صناعيا . وكان التفسير المقدم هو أن المبنى سيستعمل لتوطيد علاقات التجارة الاسرائيلية مع آسيا وأفريقيا . وفى الواقع فان طوابق هذا المبنى مؤجرة لسفارات أجنبية ، كما يستقر فيه « هبنك لبيتوح هتسعيه » (بنك تطوير الصناعة) وشركة التأمين « شمشون » ومكاتب ايزنبرج نفسه .

كان وزير المالية اذ ذاك بيغال هورفيتش هو الذى صادق على القروض لبيت آسيا ، ومكاتب الشركة التى يملكها ابناه تقع فى البناء نفسه . وفى بيت آسيا بشكل دائم تعقد اللجنة المالية التابعة للكنيست جلساتها .

بعد اتمام بناء بيت آسيا بعدة سنوات إنبعثت رائحة كريهة من ذلك البناء الرائع ، فقد أقام المهندس مردخاى بن حورين دعوى ضد ايزنبرج للمطالبة بمستحقاته . وفى المحاكمة كشف بن حورين الكثير من الفضائح ، فقد قال فى شهادته أن شموئيل ديامنت ، (صهر) ايزنبرج ، الذى كان مسؤولا عن البناء دأب على رشوة الموظفين فى بلديه تل أبيب ليحصل منهم على مآربه . ورئيس بلديه تل أبيب ، شلومو لاهط ، الذى وعد المهندس بالا يسمح لرجال ايزنبرج بتجاوز المخطط الاصلى ، سمح لهم بالتالى بأن يفعلوا ما يشاؤون ، على حساب مواطنى تل أبيب ، لم تجرى الشرطة تحقيقا بعد سماع اتهامات المهندس الخطيرة .

أما أحد المجالات من اعمال شاؤول ايزنبرج المتشعبة التى تدور فى الخفاء فهى أعمال تجارة السلاح . يقوم ايزنبرج بتصدير زوارق حربية من اسرائيل ، وطائرات وذخيرة وأجهزة أخرى ، وبموجب تقديرات حذره فانه يصدر سلاحا اسرائيليا كل سنة بمبلغ مائة مليون دولار . أما الدول التى تشترى السلاح فهى الانظمة الديكتاتورية فى جنوب أمريكا ـ وافريقيا المستعدة لدفع رسوم وساطة عالية لأنها لا تستطيع الحصول على السلاح بالطرق الرسمية .

ولا يكتفى ايزنبرج بتصدير السلاح ، ولكنه يستورده أيضا . فمصنع « رفك الكترونيكا » الذى يملكه يمثل ما لايقل عن ٦٠ شركة من خارج البلاد . وقد لاحظ مراقب الدولة فى عام ١٩٨٢ أن وزارة الدفاع الاسرائيلية جددت التصريح المعطى لهذا المصنع بتلقى عمولات على تجارة السلاح دون أن يبحث ما إذا كان المصنع يقدم فعلا خدمات ما لقاء هذه العمولة كما ينص القانون .

وحين عين اريئيل شارون وزيرا للأمن فى اواسط عام ١٩٨١ اكتشف بعض خفايا عمليات ايزنبرج ، وعندما عمد شارون فى تلك الفترة الى ابرام صفقات سلاح بين اسرائيل وبعض الدول الافريقية . وعند سفر شارون الى افريقيا جاء الى مكتبه شاؤول ايزنبرج وعرض عليه أن يقوم بالسفر على متن طائرة ايزنبرج الخاصة . وقد رفض شارون هذا العرض السخى وحاول اخراج ايزنبرج من الصفقة ، لكن بدون طائل ، اذ اتضح لشارون أن ايزنبرج إتخذ إحتياطه . ذلك أن رجاله قاموا بالاتصال برجال سفارات تلك الدول الافريقية فى باريس ، فايزنبرج لايعرف التهاون فى أعماله وأرباحه .

وفى عام ١٩٨٢ اشترى ايزنبرج حق السيطرة على شركة « لومير » العاملة فى مجال البناء . كما انه يمتلك شركة البناء « بار ـ غاد » ، ومئات الدونمات بجوار كفارسابا والمساحات التابعة « لفيلا مانتشت » على شواطىء بحيرة طبريا وتسيطر شركة

« بيريون » على شركة « قيسارية مكركعين » التى حظيت بمحسوبيات وفوائد برعاية وزير السياحة ، اذ ذاك ، غدعون بات . كما أن هذه الشركة حظيت ، وبدون عطاء أو مناقصة ، بمشروع سياحة كبير على شواطىء البحر الميت فى اوائل عام ١٩٨١ ، وقد حدث بالنسبة لأسهم هذه الشركة فضيحة لم يسبق لها مثيل تورطت فيها اللجنة المالية للكنيست ورئيس مجلس إدارة البورصة ، وكذلك مايكل ألبين أحد مديرى شركات ايزنبرج فى اسرائيل .

ابتدأت الفضيحة حين حاولت ادارة البورصة اجراء تعديل جديد بصدد تسجيل شركات جديدة للاتجار فى البورصة . وقد رأى مايكل ألبين نفسه متضررا من هذا القرار ، وحاول تفادى شره ، وقد كتبت صحيفة هارتس فى حينه :

« يشير مراسل الصحيفة الى أن الاتجار بأسهم شركة « قيساريا ميكركعين » من قبل اصحاب الأسهم الرئيسيين (وأحدهم هو مايكل ألبين) كان من الأسباب الأساسية لاقتراح رئيس مجلس إدارة البورصة ، الدكتور ماير حت ، لتحديد وتقييد أنواع الشركات المسموح لها بالإتجار فى البورصة وللحيلولة دون وجود أوضاع تستغل فيه شركات الأراضى التى تمتلك الكثير من الممتلكات الرخاء الاقتصادى فى التلاعب بهدف تحقيق الأرباح فى البورصة » .

وقد ترأس ابراهام شرير عضو الكنيست جلسة اللجنة المالية التابعة للكنيست بسبب مرض الرئيس . وطرح على بساط البحث التغيير المقترح فى البورصة ، وحاول ، بشكل لم يسبق له مثيل ، مايكل ألبين الذى كان أيضا عضو مجلس إدارة البورصة إعاقة التغيير المقترح . وكان القرار الذى اتخذته اللجنة فى النهاية ملائما لمصالح ايزنبرج ، وهكذا كتب عنها مرة اخرى فى هارتس : « كان القرار المفاجىء بمثابة خياطة حسب المقاسات التى حددها رجال مجموعة رجل الاعمال شاؤول ايزنبرج »

واحتج الدكتور ماير حت بشدة ، وندد بدعوة ألبين اليها . وكان الرد شديدا ، فقد طالب عضو الكنيست شرير باستقالته وشجب رئيس ادارة البورصة

ولمجموعة ايزنبرج سيطرة قوية جدا فى حزب الليبراليين ، وليس هذا وحسب ، فقد تلقى عضو الكنيست ابراهام شرير له ولكتلته مكتبا فى « بيت آسيا » لغرض ادارة صراع القوة فى الحزب الليبرالى . وكان بين مؤيدى كتلته فى هذا الحزب مايكل ألبين والمحامى أمنون روزنشطاين الذى يمثل شركات ايزنبرج . وكان أحد المتمرنين فى مكتب روزنشطاين عضو الكنيست من الليبراليين ايلى كولاس الذى شغل منصب رئيس لجنة التشريع والقانون والقضاء التابعة للكنيست . وعين عضو الكنيست

الحيروق ميخارايسر عضوا فى مجلس إدارة آتا ، احدى شركات ايزنبرج ، ووضعت سيارة وسائق ، على حساب المصنع ، تحت تصرفه وحين عين ممثل ايزنبرج الكبير ، ابراهام شرير ، وزيرا للسياحة ، عين رافى فيربر مديرا عاما لوزارته . وكان فيربر يشغل قبل هذا منصب المدير التنظيمى لصحف ايزنبرج . وكان ماير (ميمى) دى شليط ، أحد ذوى النفوذ فى حركة « داش » عضو مجلس مديرى « فيساريا مكركعين » .

ويدين ألبين فى انطلاقه نحو القمة لزواج صديقه الناجح وزميله فى الثانوية يونتان زوخوفيتسكى ، الذى تزوج احدى بنات ايزنبرج ، وكما هى العادة فى تلك العائلة منحه ايزنبرج منصبا فى أعماله . وفى احد أيام عام ١٩٧٤ توجه ميكى ألبين إلى مكتب صديق الصبا وعرض عليه الفكرة التى كانت مرتكزة كلها على روائع الاستثمار فى بورصة تل أبيب التى تحظى فيها كل أسهم مطروحة بمشترين كثيرين ، بغض النظر عمن يقف وراءها . فيقوم ألبين بشراء شركات بأسعار منخفضة ويطرح اسهمها فى البورصة حيث تباع بأسعار مرتفعة . وافق زوخوفيتسكى ، وكانت تلك بداية الطريق ، فقد اشترى ألبين « بيريون » التى سبق ذكرها وراح يوسع أعماله . .

وحين تسلم الليكود السلطة السياسية فى عام ١٩٧٧ تذكر ألبين فجأة ميوله السياسية ، فجدد صلاته وعلاقاته وسعى لإكتساب معارف جدد . وكان هو الذى ساند عضو الكنيست الجديد من الحيروت ميخادايسر لمهمة عضو مجلس إدارة مجمع « آتا »[1] . ووطد علاقته مع رايسر حين اقام كلاهما معا نادى « هيكف » الذى أريد له ان يكون الرد الثقافى من الليكود على نادى « تسفتا » اليسارى التابع لحزب « ميام » . وكان رايسر هاما جدا بالنسبة لألبين ، فقد كان عضو الكنيست الحيروتى الأشقر محل

---

(١) قضية « آتا » مثل ساطع على أسلوب عمل أصحاب الأعمال من طراز شاؤول أيزنبرج ومايكل ألبين . فى البداية يشترون مصنعا (شارع له صيت سىء بسعر رخيص . ومن المرغوب فيه أن يكون للمصنع هذا ممتلكات عقارية حتى يمكن بيعها بسعر عال بعد الشراء . وبعد الشراء مباشرة يطرحون حزمة كبيرة من أسهم المصنع المشترى فى البورصة ويربحون من الأتجار فيها جيدا . وبعد ذلك تأتى المرحلة التالية : حيث تحول أرباح المصنع مع قيمة بيع الأسهم المطروحة ـ الى شركة تابعة فى هذه الحالة كانت شركة التسويق التابعة لآتا تدعى « تاتا ») أما المصنع نفسه فتظل موازنته تظهر خسارة ، وتخسر بشكل يهدد اصحاب المصنع باقفاله وطرد العمال اذ لم يتلقوا مساعدة حكومية ساخية .

ثقة اثنين من قادة الحزب الحاكم الشبان الاقوياء وهما يورم أريدور الذى كان وزيرا للمالية ودفيد ليفى الذى كان وزيرا للاسكان . اصدقاء كهذين مفيدين جدا للأعمال ، خصوصا وأن شركة ايزنبرج اخذت تبدى اهتماما متزايدا بمجال البناء والأراضى .

لم يكتف مايكل ألبين بالانغماس فى حياة حزب الاحرار (الليبراليين) السياسية بنفسه . فقد كانت الفكرة ، فى أساسها صحيحة ما دامت مستمدة من عالم الأعمال ، فقد كان يريد أن تكون له كتلته الخاصة .

وضع ألبين عينه على كتلة منظمة العمال الأحرار (ايجود هعوفديم هليبراليم » فى الحزب ، والتى كان لها ٢٠ ٪ تقريبا من اعضاء اللجنة المركزية . وقد أراد السيطرة على الكتلة بالطريقة التى يسيطرون فيها على الشركات فى البورصة ، أى بواسطة تجميع هادىء للأسهم حتى يمكن الحصول على الاكثرية فى مجلس الادارة وبنفس الأسلوب سعى إلى قيادة الكتلة السياسية .

وجند ألبين لهذه المهمة زملاءه فى الأعمال مناحيم عتسمون ، ورجل أعمال من الليبراليين اصبح فيما بعد موظفا حكوميا كبيرا هو أوربال لين ، ورجل لجان « العال » الذى اصبح فيما بعد مديرا فى شركة ايتاف روزنمان . وجند أيضا مقاولى جمع الأصوات الذين أخذوا يضمون اعضاء جددا لكتلة منظمة العمال الاحرار .

ولكن مجندى الأصوات هؤلاء لم يكونوا حذرين كما ينبغى ، اذ كشف تحقيق صحفى أن بين « الرفاق الجدد » الذين إنضموا الى « ايجود هعوفديم هليبراليم » اناس كثيرون لم يعرفوا من الذى وقع باسمائهم فضلا عن عدد لا بأس به من المجرمين المعروفين وحتى بعض الموتى ـ اناس تركوا الدنيا ولايزالون مع ذلك اعضاء يوقعون على بطاقات العضوية فى حزب الأحرار وكتلة العمال التابعة له ، كاعضاء جدد .

وحين انفجرت الفضيحة غسل ألبين يديه منها وزعم أنه لم يكن يعلم ما يعمل باسمه . وسحب يده من التورط المباشر فى السياسة الحزبية المعقدة ، واكتفى بالسيطرة غير المباشرة على الرأى العام . وألبين شريك كبير بمجلة « مونيتين » والنشرة الاسبوعية الاقتصادية « كُسفيم » ، وهو أحد المنافسين المهمين على امتياز التلفزيون التجارى فى اسرائيل .

وهناك ضيف عزيز آخر ، لايقل اهمية عن ايزنبرج ، يدس انفه فى السياسة الاسرائيلية ، وهو رجل من جنيف يدعى نسيم جوان . وكما بنى ايزنبرج لنفسه فيلا ضخمة فى ضاحية الاغنياء بتل أبيب « سيبيون » كذلك بنى جوان فيلا من ثلاثة طوابق على مساحة ٣٨٢ مترا مربعا فى ديمونه ، ومثله يشد خيوطا تحرك الساسة .

ولد نسيم جوان فى مصر فى عام ١٩٢١ ، كان أبوه موظفا فى حكومة الانتداب البريطانية ، مسئولا عن شئون التموين جعله عمله ينزح من مصر الى الخرطوم فى السودان .

وفى وقت لاحق اعتزل الخدمة الحكومية ، واقام لنفسة متجرا متواضعا للمؤن ـ والاتجار بالحبوب على أنواعها . وكان يتاجر أيضا فى جلود التماسيح التى كانت تصاد فى منابع النيل وتصنع منها ملابس لنساء الطبقة الثرية فى اوربا وامريكا . وحين بلغ نسيم الشاب سن الرشد انضم الى اعمال العائلة .

وفى الثلاثينات من عمره ، اى بعد حرب السويس فى الخمسينات ، هاجر جوان من السودان الى جنيف . ولم يجد هناك لكونه ثريا صعوبة فى الحصول على الجنسية السويسرية ، وهو أمر بعيد المنال بالنسبة للانسان العادى ، وحصل على تراخيص تجارة ، ونقل مركز اعماله الى جنيف التى تتكلم الفرنسية .

وهنا استمر فى اعمال تجارة الحبوب التى تشمل العالم كله ، ومثله مثل ايزنبرج ، فهو وسيط تجارى بين العالم المتطور والعالم الثالث ، وتتركز معظم اعماله فى افريقيا السوداء التى تعانى من المجاعة .

وفى جنيف دخل جوان ايضا الى اعمال المقاولة والقمار . فاشترت شركة « أفروفين » التى يمتلكها مساحات أراضى فى مدينة جنيف وبنت مساكن فخمة ومكاتب عليها . كما بنت الشركة فى فرنسا أيضا ، وركزت أخيرا على بناء شبكة من الفنادق تحمل اسم نوغا ـ هيلتون ، ونوغا هو اسم شركة جوان للحبوب . افتتح فندق نوغا ـ هيلتون الأول فى جنيف فى ربيع عام ١٩٨٠ ، فكان تجديدا صارخا فى سويسرا ، فثمة كازينو للقمار ، فسيح وفاخر ، أراح اغنياء سويسرا من مشقة السفر الى فرنسا للمقامرة .

ونسيم جوان هو رجل نحيف ، أصلع ، نحيل الوجه ، يضع عوينات ذات اطار معدنى ، يتصرف كطاغية سواء فى العائلة أو فى ادارة أعماله ، حيث يجب أن يسير كل شىء حسب مشيئته وفى تنقلاته الدائمة فى أرجاء العالم يصطحب دائما حاشية كبيرة من

المحامين والسكرتيرين فى طائرته الخاصة من طراز « وست وند » من انتاج الصناعات الجوية الاسرائيلية .

ومنذ عام ١٩٧٧ ارتبطت عائلة جوان بوشائج قربى مع احدى عائلات اسرائيل العريقة ، وهى عائلة هرتسوج . فقد تزوجت مارجريت ابنة جوان ، من يوئيل ابن حاييم هرتسوج الذى هو من اهم رجالات المعراج وكان ضابطا كبيرا فى « تساهل » ومندوب اسرائيل فى الامم المتحدة واليوم هو رئيس دولة أسرائيل . وهرتسوج الأب هو ابن حاخام اسرائيل الاكبر واخو الدبلوماسى يعقوب هرتسوج . وزوجة حاييم هرتسوج هى اخت سوزى (امباش) ايبان ، زوجة وزير خارجية اسرائيل الأسبق أباايبان . وقد حضر الحفل الملكى الذى اقيم فى جنيف بمناسبة الزواج كل اغنياء اسرائيل وساستها ، واضطر رئيس الحكومة الجديد اذ ذاك ، مناحم بيغن ، أن يتأخر عن الحضور لأسفه الشديد وأرسل زوجته المرحومة عليزا .

ويتدخل جوان فى اعمال احزاب كثيرة فى اسرائيل ، وبحسب أقواله فقد تبرع « لجميع الاحزاب الصهيونية » : لصناديق الانتخابات لمباى والمعراخ وكذلك لصندوق تل جى التابع لحيروت والليكود . كما تبرع بسخاء للاحزاب المتدينه ، وفى معركة الانتخابات فى ١٩٨١ دعم الحزب الطائفى الدينى الجديد ، تامى . كما عمل فى الجباية اليهودية وكان رئيسا للاتحاد الشرقى العالمى (فيدراتسيا هسفرديت هعولميت) .

قوبل دعم جوان لتامى ببرود لدى الاحزاب الأخرى وبعض الصحف الهامة . ووجد جوان نفسه فى تلك الفترة من ربيع عام ١٩٨١ ، هدفا لهجوم وسائل الاعلام من كل جانب ، فراى من المناسب الرد على ناقديه باعلان على حسابه نشر فى الصحف الهامة ، جاء فيه :

« شنت الصحف الاسرائيلية هجوما ظالما ضدى ، بهدف المساس بشخصيتى فى اسرائيل . وبعملها هذا فهى تزيد من خطورة الوضع المتوتر أصلا فى إسرائيل وتعمق اكثر الهوة بين الطوائف وقد تجولت كرئيس للاتحاد الشرقى العالمى فى شوارع المدن فى اسرائيل وفى مدن التطوير وتحدثت مع العمال فى المصانع ومع الطلاب فى المدارس . وقد سمعت ولمست مدى التخبط والإرتباك بين هؤلاء الناس فهم يعيشون دون أمل ويشعرون بالتفرقة وعدم المساواة ، وبأنهم مواطنين من الدرجة الثانية . . لقد زرعت الاحزاب فى اسرائيل الكراهية والعداء بين الطوائف ، وذلك باعطائها أنصارها وظائف ومناصب مضمونة ، وبإذلال من يعارضونها . كما زرعت التفرقة بين صفوف الشعب بتصنيفها اليهود من آسيا وشمال افريقيا حسب أصلهم ، فهل تصرفوا كذلك

مع البولونيين والرومانيين ؟ فى نظرى هذه لاسامية يهودية . . . يبدو لى أن المؤسسة السياسية ووسائل الاعلام فى اسرائيل تخشى احتمال فقدانها السيطرة على مراكز قوتها . . . معروف جيدا أننى أدعم الاحزاب الكبيرة فى اسرائيل فى معركة الانتخابات وهذا ما يفعله يهود أخرون فى الشتات بهدف تقوية المسار الديمقراطى فى اسرائيل . لكنى لم أتهم طيلة السنوات التى تبرعت خلالها بالمال لاحزاب فى اسرائيل ، بالتدخل فى الشئون السياسية لاسرائيل . أما الآن فقط وحين قمت بدعم « تامى » يتهموننى بتدخل كهذا بهدف الحصول على مكاسب سياسية . . »

ولكن موقف جوان الراديكالى لم يستمر طويلا ، فسرعان ما عادت العلاقة بينه وبين اذرع الجهاز . وبعد الانتخابات خفف قليلا من دعمه لتامى وعاد وتقرب من كبار المسئولين بالجهاز السياسى .

ولم يكن فى وسع جوان ، كشريك فى بنك اسرائيلى ، أن يسمح لنفسه بالوقوف فى المعارضة ، فهو بالتأكيد ليس من اولئك « المواطنين من الدرجة الثانية » الذين قابلهم فى شوارع المدن . وجوان هو من أصحاب « بنك تسفون أمريكا » (بنك شمال امريكا) .

وبداية هذا البنك هى مؤسسة مالية مقدسية سميت باسم مؤسسها « الكسندر الياس وشركاه ، صيارفة م. ض. » . وكان البنك يخدم موظفى حكومة الانتداب الكبار ، وعددا من اغنياء القدس فى عهد اليشوف . وفى عام ١٩٦٥ اشترت هذا البنك مجموعة مستثمرين اسرائيليين وامريكيين وتحول اسمه الى أوتسار فحيسخون » (الخزينة والتوفير) .

وازداد زبائن البنك وتوسعت اعماله خصوصا فى اوساط الجمهور المتدين بالاشتراك مع بنك هبوعليم . واحتفظت مؤسسات تورانية ودينية وصناديق احسان مختلفة بحساباتها فى هذا البنك ، وبالذات بعد زوال البنك الذى اعطى لحزب المتدينين من اغودات يسرائيل كجائزة لدعمه بن جوريون الذى أراد استمرار الحكم العسكرى .

وفى عام ١٩٧٧ طرأ تغير آخر على ملكية البنك واسمه أيضا . فقد كان المليونير اليهودى ـ الامريكى ايرا غليدن هو الذى كون ونظم مجموعة من المستثمرين استولت على ثلثى اسهم بنك « اوتسار وحسنحون » وحولت اسمه الى بنك تسفون امريكا (بنك شمال امريكا) .

ابتدأ غليدن مسيرته ذات الاعمال المتشعبة بصناعة افلام السينما والصيرفة والصناعة والسفن ، وفى هذا المجال كان احد ممولى السياسى ورجل الاعمال

الاسرائيلى صاحب الخيال والافكار يعقوب مريدور . نظم بعض مجموعات المستثمرين الامريكيين ، وضمَّ نسيم جوان ايضا لصفقة ضخمة ومغرية اشرك فيها أيضا عائلة « نكش » من اليهود المشهورة بصناعة الجينز فى الولايات المتحدة .

تابع البنك ، بشكله الجديد ، العمل فى اوساط جمهور المتدينين ، ولكنه وسع اعماله الى اوساط اخرى من الجمهور . ففى عام ١٩٨٢ افتتح البنك فرعا رابعا له فى مدينة المهاجرين اشدود التى يسكنها يهود كثيرون من شمال افريقيا . واشترك فى حفل الافتتاح ، بالطبع ، نسيم جوان بصفته رئيس المجلس الاستشارى العالمى للبنك . وفى نفس السنة شرع البنك فى توسيع اعماله فى الخارج ، ونال نصيبه كما يظهر من الارباح العظيمة والهائلة للبنوك . كان الربح الصافى لبنك « تسفون امريكا فى السنة المالية ١٩٨١ ، كما ظهر فى موازنته ، بزيادة ٢٠٠ ٪ ، واذا اخذنا التضخم فى الحسبان يكون الربح الحقيقى والصافى ٤٨ ٪ .

والبنك ليس العمل الوحيد لجوان فى اسرائيل ، فتحت يده ، كما يقولون ، تصريح خاص من حكومة بيجن يخول له صلاحية اقامة علاقات تجارية مع اية دولة لتسويق المنتجات الاسرائيلية فى الخارج .

ويصدر جوان الى بعض الدول الافريقية مبيدات واسمدة من صنع اسرائيلى ، وله أيضا أعمال فى مجال النفط التى لاسرائيل علاقة بها .

بارون لكل زمن

روى الدكتور تيبور روزنباوم فى اعتراف شخصى مذهل قال[1] : ابتدأت كل متاعبى من روتشيلد ، ليس ، حاشا وكلا ، من آل روتشيلد البريطانيين أو أولئك الفرنسيين ، انما اعنى ادموند . فى عام ١٩٦٦ وقعت اتفاقا مع يعقوب روتشيلد الانجليزى لاقامة شركة للاستشارات والاستثمارات فى سويسرا ، هل تعرف من الذى أوصى بى لديه ؟ دفيد بن جوريون ، انظر (ويخرج رسالة من دفيد بن جوريون الى يعقوب روتشيلد ، مكتوب فيها انه ينتهز فرصة سفر صديقه تيبور روزنباوم المعروف له جيدا الى لندن ليطلب منه طلبا معينا) .

ها أنت ترى : لم يكتب أنه يوصى بى - يكفى ان كتب انى صديقه وهذا كان فى عام ١٩٦٦ وهو لايزال فى تمام صحته . كما ان بن غوريون أرسل الى رسالة شخصية ،

---

(١) هعولام هزة ١١ / ٦ / ١٩٧٥

(ويخرج رسالة بن غوريون الى روزنباوم ، ومكتوب فيها أنه حسب طلب شمعون فانه يحول الرسالة طية الى يعقوب دى روتشيلد) .

« هل تعرف من شمعون هذا ؟ انه شمعون بيرس ، اننا اصدقاء حتى اليوم . وهكذا أخذنا مكاتب للشركة التى كانت فيها الاغلبية لروتشليد الانكليزى والاقلية لبنكى . وقبل حفل الافتتاح بيومين ظهر فى مجلة « لايف » مقال يقول ان بنكى مرتبط بالمافيا الامـريكية .

وهرع البارون أدموند حالا إلى يعقوب (دى روتشيلد) فى لندن ومعه المقالة وقال : « انظروا مع من تعملون ! مع صيرفى المافيا ! هذا ما رواه لى يعقوب هرتسوج الراحل (اخو حاييم هرتسوج) لماذا فعل أدموند هذا ؟ »

هناك اتفاقية بين ادموند وسائر اخوته تنص على الا يعمل فى اعمال البنوك فى فرنسا وبريطانيا ، اما فى سويسرا فله بنك ، بنك « بريفوه » وشعر بالاهانة لأن روتشيلد الانكليزى يفتح عملا فى سويسرا ليس بالاشتراك معه ، بل مع ذلك الهنغارى الذى ترعرع فى المعسكرات ولم يتلق تعليما مثله .

كانت تلك صفعة لادموند من جانب عائلته التى فتحت عملا مصرفيا ليس معه بل مع اخرين فى سويسرا . وهذا أظهر للجميع أن العائلة ترى فيه نبتـة بريـة ، ولن اتحدث المزيد عن هذا الموضوع .

لكن لنعد الى أدموند روتشيلد . فى عام ١٩٦٨ حين انعقد المؤتمر الاقتصادى اراد بنحاس سبير ويعقوب هرتسـوغ أن أتولى رئـاسة المؤتمـر فى اوربا وعـارض أدمونـد روتشيلد . كما عارض أيضا سير زيغمويد فيربورغ (مليونير يهودى - انجليزى) لأن صهره ، دوف بيغون ، ادخله فى استثمار اراضى فى روما (بمبادرة بيرنى كورنفيلد) خسرنا فيها جميعا أموالا طائلة ، وادى ذلك الى انهيار اى . أو . أس (شركة بيرنى كورنفيلد المريبة للاستثمارات) . وأنت تعرف . بأنى توسـطت بين ابنـة فيربـورغ وبيغون .

كان بيغون رئيس الجبانة الهستدروتية فى أمريكا وعرفنى فيها بعد بآل مفيلد[1] الذين شرعوا يستثمرون فى روما بواسطتى . وقد كان الدكتور يشعياهو فوردر الراحل (الذى كان المدير العام لبنك ليئومى) هو الذى هدانى الى فكرة التوسط بين بيغون وفيربورغ الأمر الذى انتهى بالنسب والمصاهرة .

---

(١) الاخوان بلومفيلد أصحاب ملايين يهود من كندا وقد أطلق أسمهم على الاستديون المشهور فى يافا .

وبعـد ذلك لم يـرد روتشيلد أن اكون فى ادارة « الشـركـة لاسـرائيـل » (حفـره ليسرائيل) ذهب اليه عاموس مفور (الذى كان رئيس الشين بيت وبعد ذلك ممثل روزنيادم فى اسرائيل) ولكن البارون امتنع عن تفسير سبب رفضه ، الا أنه وافق على بقائى فى الادارة ممثلا للمجموعة الالمانية . وحين اقام البـارون مأدبـة غداء لادارة « الشركة لاسرائيل » فى بيته بباريس ، أهاننى بشكل خاص .

أنا سفير ليبريا . وبشكل عام حين يدعوننى لمأدبة غداء يسألوننى عما آكل مسبقا ، لانه معروف انى اكل فقط ماهو « كشير » . كان البارون يقدم طعاما غير كشير عمدا ويضطرنى الى الجلوس دون طعام ودون أن يبعث الى بالنادل ليقترح على طعاما آخر كشير . يقولون أن العرب يطعنون بالخنجر من الخلف ، لكنهم حين يستضيفونك فى بيوتهم تكون ضيفهم مع كل الاحترام .

وادموند طعننى بالخناجر فى بيته ، وأمام الجميع . وفى تلك المآدب كنت دائما أرى ان البارون وتسور (ميكائيل تسور الذى كان المدير العام « للشركة لاسرائيل » وحكم عليه بالسجن لاختلاس أموالها) كانا صديقين حميمين . وكان تسور ينـادى البارون باسمه الأول ادموند وينادى زوجته نادين ، وكان البـارون يعامله معـاملة جوان . وليس لدى شك فى أن البارون كان يعرف عن أعمال تسور التى أتهم بسببها بالاحتيال على الشركة وعلى رئيسها ، البارون روتشيلد !

كان المصرفى السويسرى تيبور روزنباوم صاحب البنك الذى انهار فى سويسرا ، « كريدت بنك » ، والذى أدى انهياره احدى الفضائح الاقتصادية والسياسية الكبرى فى تاريخ اسرائيل ، وهى قضية « الشركة لاسرائيل » التى كان البارون ادموند دى روتشيلد رئيس مجلس ادارتها ـ وافلح فى الخروج سالما من القضية كلها .

كانت بداية قضية هذه الشركة بالانتصار الاسرائيلى الذى تم فى حرب ١٩٦٧ . فقد أدار هذا الانتصار رؤوساً كثيرة ، وأخذ الساسة وجنرالات الجيش يعتقدون ان اسرائيل تحولت الى دولة عظمى بالمقياس الدولى . وقد راودت هذه الأوهام وزير المالية بنحاس سبير ، الذى دعا ، فى ربيع عام ١٩٦٨ الى مؤتمر اقتصادى دولى فى اسرائيل ، اشترك فيه الـرأسماليـون اليهود من القـارات الخمس . فقد كـان سبير يعتقـد ان لاسرائيل قاعدة اقتصادية صغيرة جدا بالنسبة لدولة عظمى من نوعها ، وقرر أن يلائم بين قوتها الاقتصاديـة وقوتهـا السياسيـة والعسكريـة التى نسبت اليها من رؤسـائها واصدقائها واعدائها على السواء . كان هدف المؤتمر الاقتصادى هو تخصيص اموال ضخمة من اليهود فى الخارج ، لصالح الاقتصاد الاسرائيلى بهـدف مضاعفـة قوتـه عشرات المرات .

أما الجهاز الذى اعتمد عليه سبير فكان شركة اسمها على المسمى وهى « الشركة لاسرائيل » ، على ان تجمع هذه الشركة الاموال اليهودية وتأتى بها الى اسرائيل . ولغرض تسهيل هجرة هذه الاموال الى اسرائيل فتحت للمستثمرين ميزات مبالغ فيها من حيث الضرائب . وخطب سبير فى افتتاح المؤتمر بحماسة شديدة ، فقال ان على الشركة التى ستقام أن تجمع مالا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار فى غضون خمس سنوات . وقد كان هذا مبلغا كبيرا وهدأ اصحاب الملايين من غلواء سبير الذى تكلم فى خطاب الاختتام عن ١٠٠ مليون دولار فقط .

هكذا ولدت « الشركة لاسرائيل » ولم يجد سبير صعوبة فى الحصول على المصادقة السياسية على مشروعه الاقتصادى[1] . ولم تكن هناك ، بالطبع ، أية معارضة حين شرعت الكنيست قانونا خاصا لم يترك ميزة أو تسهيلا لم يعطه للمستثمرين فى « الشركة لاسرائيل » : مثلا

اعفاء لمدة ١٥ سنة من ضريبة الدخل على ارباح أسهم الشركة .

اعفاء كلى من كل ضريبة على أرباح رأسمال الشركة .

اعفاء كلى من كل ضريبة على بيع اسهم الشركة .

اعفاء كلى من ضريبة الميراث على الأسهم الموجودة فى حيازة مواطن أجنبى حتى لو كان هذا المواطن اجنبيا فقط ساعة شرائه الأسهم ، ثم أصبح مواطنا اسرائيليا عند وفاته .

اعفاء من ضريبة الطوابع على مذكرات الشركة ووثائقها المختلفة وعلى اصدار سندات دين وكمبيالات ائتمان .

تخفيض كبير فى ضريبة الشركات : « تدفع الشركة لاسرائيل » واصحابها ضريبة ٢٨٪ فقط بدلا من ٣٨٪ التى تدفعها الشركات التى يملكها مواطنو دولة اسرائيل العاديون .

---

(١) عرف بنحاس سبير كيف يقدم ، حسب طريقته المعروفة ، الأشخاص الأكثر محسوبية كلا حسب وزنه ونفوزه . وتقول شولاميت الونى عضو الكنيست فى هذا المعنى : « كنت واثقة أن رجال كتلة الأحرار المستقيمين (كتلة امتازت بورعها ازاء طهارة المقاييس) سيعارضون القانون الذى عارض اراءهم وافكارهم . لكن لدهشتى ، صوت الاحرار المستقلون مع الحكومة . ثم اتضح لى أن وزير المالية بنحاس سبير أعطى لاحد المحامين من زعماء الاحرار المستقلين سجل الشركة وهو بالتأكيد ، قد ربح مبلغا لا بئس به من هذه الصفقة . هارتس ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٢ .

اعطاء حق لكل مواطن اجنبى مستثمر فى الشركة أن يستبدل العملة الاسرائيلية بعملة اجنبية حتى يخرج أرباحه خارج حدود دولة اسرائيل الضيقة .

ولكن فقاعة الصابون الاقتصادية هذه تلاشت بسرعة فائقة فقد نجحت « الشركة لاسرائيل » فى العامين الأولين على قيامها فى جمع ٧ ملايين دولار فقط . وكان هناك بند معين فى قانون « الشركة لاسرائيل » يهدد المستثمرين الاجانب . وحسب هذا البند كان على الشركة أن تجمع استثمارات بمبلغ ٣٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات بعد قيامها والا ـ تلغى ، بشكل تراجعى ، الفوائد والمزايا التى اعطيت للمستثمرين بموجب القانون ، ويكون عليهم أن يعيدوا الى خزينة الدولة ملايين الليرات .

ولم يكن هذا كل شىء ، فحسب القانون الذى سنه الكنيست ، كان يجب أن يكون ٨٠٪ على الأقل من رأسمال أسهم الشركة بيد مستثمرين أجانب . وهذا يعنى أنه لم يكن ممكنا استيفاء النقص باستثمارات الاسرائيليين أو الشركات الاسرائيلية .

وتوجه سبير بعد شعوره بفشل المشروع الى البارون ادموند دى روتشيلد . وقد بدا لوزير المالية أن هذا الشخص فقط ، بفضل شهرته وعلاقاته المالية ، يستطيع أن ينقذ « الشركة لاسرائيل » .

وقد وافق البارون على ذلك بشروط : طلب أن يعين رئيس مجلس الادارة فى مقابل شرائه ١١٪ من أسهم الشركة ، فكان له ذلك ، وأشترط أيضا ان يكون له حق تعيين مدير عام جديد للشركة .

واستبدل المدير العام ، موشى زنبار ، الذى اصبح فيها بعد عميدا لبنك اسرائيل ، بأحد رجال البارون ، مايكل تسور ، وكان هذا الأخير على صلة وثيقة بتيبور روزنبادم منذ الفترة التى كان فيها تسور امين صندوق حركة همزراحى فى الحزب الدينى « مفدال » .

وعرف تسور ان عليه ان يعمل بسرعة كبيرة كى ينقذ أرباح المستثمرين المهمين فى « الشركة لاسرائيل » ـ البنوك الاسرائيلية الكبيرة وأصحاب الملايين من الخارج والبارون نفسه وشاؤول ايزنبرج وعائلتى برونغمان وبلومفيلد الكنديتين وعائلتى كلور وفيروبورغ البريطانيتين وعائلة روتبرغ الامريكية وغيرهم كثيرين .

وفى سبيل ذلك اقام علاقة مع مجموعة من المستثمرين الألمان الذين لم تكن تربطهم بالصهيونية أو اسرائيل أو مشروع بنحاس سبير الاقتصادى أى رابطة ولكن هذه المجموعة التى كان يقف على رأسها الدكتور ريجر ارادت أن تستغل الفوائد والميزات التى يغدقها القانون الألمانى على المواطنين الالمان الذين يستثمرون أموالهم فى الخارج .

لم يكن جمع ١٨ مليون دولار مشكلة بالنسبة للألمان لشراء أسهمهم فى « الشركة لاسرائيل » ، لكى يصل رأس المال حد الثلاثين مليون دولار الذى نص عليه دستور الشركة خلال ٣ سنوات . ولكن الانقلاب السياسى فى المانيا عرقل برنامج التمويل المطلوب لشراء تلك السندات ، فقد كانت المجموعة الالمانية بحاجة الى كفالة بنك النقابات المهنية فى المانيا للقروض التى اقترضتها لتستثمرها فى سندات دين « الشركة لاسرائيل » . وقد رفض المستشار الجديد ، ويلى براندت ، السماح لهذا البنك باعطاء الكفالة المطلوبة ـ واوشكت الصفقة كلها على الانهيار .

ولكن عبقرية مايكل تسور المالية ظهرت مرة أخرى ، فقد توجه مايكل تسور الى صديقه الدكتور تيبور روزنباوم صاحب « بنك كريديت » فى سويسرا . حيث اودعت الشركة لاسرائيل وشركاتها الفرعية وشركاؤها مبلغ ٢٤ مليون دولار فى البنك السويسرى . وقد اصبح هذا المبلغ فى أيدى الشركة ، وقام روزنباوم ، من جانبه ، باقراض هذا المال للمجموعة الالمانية حتى تقوم بشراء سندات دين الشركة لاسرائيل كما سبق وتعهدت .

وهكذا عاد كل شىء الى مكانه بسلام : وصل رأسمال أسهم الشركة لاسرائيل حد الثلاثين مليون دولار ، وأصبح اكثر من ٨٠٪ من راس المال مدفوعا من قبل اجانب . وحافظ المتسلطون على الشركة على قوتهم فى مجلس الادارة واستطاعوا جميعا أن يستمروا ويستفيدوا من الميزات الكبيرة التى يوفرها لهم القانون الاسرائيلى ـ ولبعضهم القانون الالمانى أيضا ، لكن البنوك الاسرائيلية والضيوف الاعزاء خرقوا ، بهذه المناورة ، قوانين ثلاث دول هى اسرائيل والمانيا وسويسرا .

نفذت هذه المناورة بمعرفة وتأييد جميع اعضاء مجلس ادارة الشركة لاسرائيل ، ومنهم اسماء مشهورة فى الاقتصاد الاسرائيلى مثل ابراهام أغمون الذى كان فى هذا الوقت المدير العام لوزارة المالية وفيما بعد المدير العام لشركة ديلك ، موشه بينوغيتر من اصحاب بنك ديسكونت وشركة الاستثمارات التابعة له ، ومدير مجمع « كلال » الأول الجنرال الاحتياطى مردخاى ليمون ، وممثل البارون ادموند دى روتشيلد ، باروخ ياكوتئيل الذى مثل ايضا بنك ليئومى ليسرائيل ، ويعقوب برين الذى مثل مستثمرين كنديين والدكتور تيبور روزنباوم صاحب بنك كريديت ، وآشير يدلين الذى كان فى حينه المدير العام لصندوق المرضى (كوبات حوليم) الهستدروتى ومثل حفرات هعوفويم الهستدروتية فى مجلس الادارة والمليونير الاميركى سام روتبرغ من مجموعة مستثمرى اسرائيل .

تكشفت هذه القضية كلها بعد حرب يوم الغفران فقط ، فى اواخر عام ١٩٧٤ ، حين ابتدأت مصاعب بنك كريديت ، بعد صفقة الأراضى الخاسرة فى روما . وطالب روزنباوم وممثله الاسرائيلى عاموس منور رئيس الشين بيت السابق بنحاس سبير بانقاذ البنك واستخدما وسائل ضغط هائلة : فقط قالا لسبير انه اذا انهار البنك تضيع مبالغ ضخمة من الأموال التى اودعتها فيه شركات اسرائيلية . فقد كشف روزنباوم ان مايكل تسور أودع فى بنك روزنباوم ١١ مليون دولار من اموال شركة « تسيم » و٣ ملايين دولار من اموال معامل التكرير ، و٨,٥ مليون دولار من أموال الشركة لاسرائيل و٦ ملايين دولار لشركة سويسرية يشارك فيها اسرائيليون . فضلا عن ايداع المدير العام لسوليل بونيه ، تسفى ريختر فى بنك كريديت كمبيالة بمبلغ مليونى دولار .

لم يعرف وزير المالية ماذا يفعل . كما كانت الآراء متضاربة فى مجلس ادارة الشركة لاسرائيل الذى كان اعضاؤه جميعا مسئولين عن اعمال تسور . فقد كان من رأى شاؤول ايزنبرغ أنه من الضرورى انقاذ بنك صديقه روزنباوم . كذلك طالب يعقوب لفينسون رجل بنك هبوعلم ولكن البارون ادموند دى روتشيلد تصدى للجميع . وطالب بعناد لا يقبل المساومة ، بتصفية الحساب مع روزنباوم ومع تسور الذى كان موضع ثقته والذى عينه البارون فى منصب رئيس الشركة لاسرائيل .

ونفذت مشيئة البارون ، اعتقل مايكل تسور كمتهم بالسرقة ونلقى رشاوى وخيانة الامانة ، ثم ادين وحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاماً .

وانقذت « الشركة لاسرائيل » ولكن الصراع فى داخلها لم ينته .

واشتد الصراع فى أواخر السبعينات واوائل الثمانينات ، حين عرض الشركاء الألمان اسهمهم فى الشركة للبيع ، الأسهم التى تضمن لحامليها ربع السيطرة فى مجلس الادارة وانقضت حيتان هائلة للمنافسة على شراء هذه الأسهم فى معركة ضارية .

تصارعت على الأسهم شركة الاستثمارات الجنوب أميركية « بنامنيان » صاحبة المصانع البتروكيماوية فى اسرائيل ، ومثلها فى الصراع المدير العام لهذه المصانع ، يوئيل او ستروفيتش ، وشركة الاستثمارات « دانوت » التى يشارك فيها مستثمرون اسرائيليون واجانب ويدعمها بنك ليئومى ليسرائيل ؛ والمليارديز شاؤول ايزنبرغ ؛ وعضو الكنيست موشه شاحال الذى قدم عرضا لشراء الأسهم باسم مستثمرين رفض الافصاح عن اسمائهم أو هوياتهم ؛ « وبنك همزراحى هميئوحد » الذى حاول أيضا أن يحذو حذوه فضلا عن البارون نفسه بالطبع .

وبالاضافة الى الالمان عرضت حكومة اسرائيل ايضا اسهمها للبيع وكذلك المقاول أهرون رونبشطاين الذى حاول السيطرة على الشركة لاسرائيل ب . وكان الفائزون فى

نهاية الأمر ، بنك همزراحى هميئوحد والبارون دى روتشيلد الذى استمر فى المحافظة على مركز القيادة فى الشركة ، نجح فى مضاعفة حصته فيها من ١١,٨ ٪ الى اكثر من ٢٢ ٪ ، فى حين استولى بنك همزراحى على نسبة مماثلة من الأسهم .

وهكذا ، وعن طريق الشركة لاسرائيل حصل البارون الفرنسى على مقدار من السيطرة على ممتلكات مثل شركة « نسيم » وشركة معامل التكرير وشركة الكوابل والاسلاك الكهربائية وشركة البناء « ألرم » وفنادق فى طبريا والقدس .

ولكن هذه ليست الاملاك الوحيدة للبارون ادموند دى روتشيلد فى اسرائيل . فهو يسيطر على ممتلكات أخرى بواسطة شركته « ييشروب » التى يشاركه فيها شركاء مهمون (٤٢ ٪ من اسهمها تملكها اى . دى . بى بيتوح التابعة لبنك ديسكونت وعائلة ريكناتى) وهذه الشركة ، ييشروب ، هى المالكة لبنك « كللى » الذى عانى من ركود فى أعماله فى اوائل الخمسينات . وبنك « كلالى » غير محسوب من الطراز الأول للبنوك فى اسرائيل ، ولكنه يدخل الى اصحابه أرباحا جيدة . فقد كانت ايراداته فى عام ١٩٨١ نحو ٤٦٠ مليون شاقل ، أما ربحه الصافى ، بعد سداد الضرائب فبلغ ٨,٦ مليون شاقل .

ويمتلك البارون دى روتشيلد أيضا صندوق تطوير قيساريه التى اقيمت فى عام ١٩٥٨ ، ويوجد فى حوزة هذه الشركة مساحات شاسعة من الأراضى بجوار قيسارية لا تقل عن ٣٠ الف دونم . وكانت هذه الشركة قد ابرمت صفقات عقارية بعشرات ملايين الشواقل وفى صيف عام ١٩٨٢ ثارت فضيحة صغيرة حين قررت سلطات الضريبة ان تطالب الصندوق المذكور بدفع ضرائب عن اعماله . فأعلن البارون دى روتشيلد الذى لم يخطر على باله مطلقا أن يسمح لاى كان أن يسلبه امتيازاته الزائدة أنه لن يدفع لأن فى حوزته اتفاقا منذ ١٩٦٨ ضمن له فيه رئيس الحكومة ليفى اشكول ان يعفى من الضرائب على ممتلكات الصندوق واعماله ، حيث أن ارباحه من الصندوق يجرى التبرع بها لاعمال الخير والثقافة . وجاء فى خبر صحفى أنه « جرت محاولات من جانب رجال الضريبة فى السنوات الاخيرة لجعل الصندوق يدفع ضريبة ولكنها فشلت جميعها . اذ كانت تمارس ضغوط شديدة ، فى اعقاب كل محاولة من هذا النوع ، على رجال وزارة المالية للتوقف عن معالجة هذه القضية لان ذلك من شأنه ان يغضب البارون .

ويبدو أن الميل للغضب من شيم البارون ادموند دى روتشيلد . فقد غضب أيضا فى قضية انبوب نفط ايلات ـ اشكلون (كتسا) . كان البارون دى روتشيلد يملك ١٨ ٪ من أسهم خط أنابيب النفط الصغيرة قطر ١٦ أنشاً الذى كان ينقل خلاله النفط من

ايلات الى معامل التكرير فى حيفا . وقد جنى اصحاب هذا الخط ارباحا جيدة على مر السنين التى كانت اسرائيل خلالها تستورد قسما كبرا من النفط من ايران .

وحين قررت حكومة اسرائيل أن تمد فى عام ١٩٦٧ خط أنابيب النفط الكبير بقطر ٤٢ انشا بين ايلات واشكلون لم يتم إشتراك روتشيلد فى العملية . وقد ادعى رجال وزارة المالية أن دى روتشيلد لم يشترك لأنه أبدى شكه فى جدوى هذا الخط ، أما البارون دى روتشيلد فله رأى آخر غاضب جداً : « لم أشرك فى سر برمجة خط الانابيب الكبير ، ووضعت أمام أمر منتهى حين وضعت الحكومة البند الذى يتيح لها تملك الامتياز . لن اسامح أبدا سبير ودنيشطاين (تسغى) على طردهم اياى والشركاء الآخرين من هذه العملية » .

ولعل الـ ٢٧ مليون دولار التى تلقاها البارون وشركاؤه ، كتعويضات عن الامتياز الذى كان بحوزتهم لنقل النفط ، قد هدأت قليلا من غضبهم العظيم وخصوصا غضب دى روتشيلد .

وقد نتج عن مشاركه البارون دى روتشيلد مع بنك همزراحى هميئوحد فى صفقة الشركة لاسرائيل المزيد من التعاون بينهما . اذ قام بنك همزراحى بالاشتراك مع بنك البارون بريفوه ـ دى ـ فينانس » السويسرى بتدشين بنك مشترك لهما فى مونتفيديو عاصمة اورجواى فى عام ١٩٨٢ . وتم التدشين فى احتفال رائع وبحضور رئيس اورجواى ورئيس البنك المركزى للدولة وسفير اسرائيل نتنئيل مطلون ، سليل عائلة مطلون الفاحشة الثراء ، وعوديد مسر مفتش البنوك فى اسرائيل وكثيرين غيرهم .

فى عام ١٩٨١ اعلن قيام البارون بتأسيس شركة إقتصادية جديدة مهمتها العمل بمشاريع فى الشرق الأوسط ، ووضع فى رئاسة الشركة عميد بنك اسرائيل السابق أرنون جفى . واعلنت الشركة رغبتها فى اقامة صندوق للتعاون الاقتصادى الاسرائيلى المصرى واستعدادها للمساهمة فى برامج اقتصادية لترميم لبنان بعد الحرب التى دمرت اقساما كبيرة من تلك الدولة .

وكسائر آل روتشيلد فان ادموند روتشيلد هو سليل مؤسس السلالة المشهور ماير راشل روتشيلد من القرن الثامن عشر الذى كان تاجرا امينا ومصرفيا مستقيما نسبيا فى جالية فرنكفورت فى المانيا . كان افول نجم امستردام الهولندية هو الذى بشر بعلو شأن فرنكفورت ، ففى نهاية القرن الثامن عشر كان فى هذه المدينة الالمانية على نهر الراين ٤٠ الف مواطن و ١٠٠ بنك .

وأخـذ مايـر راشل روتشيلد يصعـد سلم الثراء والمجـد أثناء حـروب نابـوليون بونابرت ، حين اصبح القياصرة والملوك وحتى الامراء بحاجة لتمويل كبـير من أى مصدر ممكن لاستمرار سفك الدماء الغزيرة فى ميادين بينه واوسترليخ وووترلو .

فى عام ١٨٠٦ نفى ويليام التاسع حامى رتشيلد وولى نعمته من بلاده بعد معركة بينه ، فأوصى وأوكل روتشيلد بان يشترى باموال الطائلة سندات دين طرحها للبيع فخامة اللورد حامل اختام الملك البريطانى حتى يمول الحرب ضد الفرنسيين . وقام ناتان روتشيلد بن ماير ـ راشل ، الذى كـان يقطن فى بـريطانيـا منذ عـدة سنوات بمناورات سرية ومعقدة باموال الأمير . ولعل ويليـام لم يخسر ، الا أن آل روتشيلد حققوا أرباحا طائلة وما إن انتهت الحرب حتى اشتهر اسمهم فى كل الاوساط المالية الاوروبية .

كان الأخ ناتان كما ذكر فى بريـطانيا ، كـان فى البدايـة فى مدينـة معامـل الغزل مانشستر ، وبعد ذلك انتقل الى المركز المالى فى لندن . وبعد انتهاء حروب نابليون سكن الأخ جيمس فى العاصمة الفرنسية باريس ، بينما سكن الأخ سولومون فى فيينا .

وبعد حروب نابليون جمع آل روتشيلد ثروة من تعويضات الحرب ، ومالبثوا أن أصبحوا طلائع الصيرفه الجديدة صيرفة مبادرة . كان حافزهم العظيم الأول السكك الحديدية . كان الأخ الانجليزى ناتان ورتشيلد ، هو الذى لاحق بسبعة اعين مسيرة القطار الجديد على الخط الطويل بين مانشستر ولندن الذى دشن فى عام ١٨٣٠ ، وقد هرع ليبشر اخوته فى القارة بالتجديدات ، فاندفعوا بكل نشاطهم وثرواتهم الى ذلك الحدث العظيم .

قوبل الاختراع الجديد بارتياب كبير فى أوروبا . واندهل القيصر النمساوى حين أخبره اطباؤه أن جسم الانسان غير معد لسرعة كبيره كهذه التى يسير بها القطار . اما فريدريك ويلهلم ملك بروسيا المتربع فى برلين فلم يفهم « أية لذة يمكن أن تتأتى من امكانية الوصول الى مدينة بـوتسدام مبكـرا بعدة سـاعات » ووافق وزيـر الأشغال العمومية الفرنسى تيير على منح امتياز لانشاء خط حديدى قصير حتى يكون تسليه للباريسيين .

وهكذا عارض الملوك والنبلاء واصحاب الأموال الكبار والصحافة والرأى العام ، ولكن آل روتشيلد لم يتراجعوا . أعطوا أسهما لذوى النفوذ ، عملوا من وراء الكواليس واشتروا الصحف ، وفى نهاية المطاف غطيت أوروبا بشبكة من الخطوط الحديدية التى كان لأبناء روتشيلد اليد الطولى فى مدها .

وكان لآل روتشيلد يد أيضا فى تمويل مشاريع عظيمة أخرى أهمها مشروع شق قناة السويس . كما كانت لهم اعمال مناجم ، ولم يمضى زمن طويل حتى أخذ نفوذهم يزداد ، فى كل بلد حلوا فيه حتى أنهم تدخلوا فى السياسة . وقد كان لجيمس مؤسس الفرع الفرنسى للعائلة ، الذى اصبح فى نهاية الأمر أحد أهم فرعين لها اربعة ابناء : الفونس وغوستاف وسولومون ـ جيمس وادموند ابن شيخوخته . ووفقا لتقاليد العائلة كان الابن البكر هو الذى يدير الاعمال الهامة ، أما الابناء الآخرون فعملوا بأمور هامشية أو بجمع قطع فنية أو بالاعمال الخيرية . لهذا السبب كان ادموند دى روتشيلد ـ المتبرع المشهور ـ متفرغا لدعم الصهيونية . اشترى ادموند دى روتشيلد الأول ما لايقل عن ٤٠٠ الف دونم فى فلسطين و ١٠٠ الف دونم أخرى فى حوران السورية ، وأعطى قروضا لآلاف من مؤسسى القرى الزراعية التعاونية (موشانيم) فى يهودا والجليل ، ثم قام بواسطة موظفيه باسترداد هذه القروض وليس دائما بالتى هى أحسن ، حتى أن المزارعين فى عدد من القرى الزراعية التعاونية ثاروا وتمردوا على قسوة وظلم البارون وموظفيه . كما اقام البارون دى روتشيلد المعامل الصناعية الأولى فى تاريخ « اليشوف » ـ مصانع خمور زحزون يعقوب وريشون لتسيون ومصنع القوارير فى الطنطورة (دور) الذى كان مديرا له المهندس ماير ديزنغوف الذى اصبح فى وقت لاحق رئيسا لبلدية تل أبيب . واستثمر دى روتشيلد من امواله فى مصنع « نيشر » (للاسمنت بجوار حيفا ، وفى شركة الملح فى عتليت وشركة الكهرباء وفى مد الخط الحديدى الى بيتح تكفا .

أما حفيد ادموند دى روتشيلد « المتبرع المشهور » فهو ادموند دى روتشيلد الغاضب رجل قضية « الشركة لاسرائيل » . وتصلح القضية التعيسة للبارون روتشيلد والشركة لاسرائيل ، لأن تكون نموذجا معبرا الى حد بعيد جدا ، للعلاقات الاقتصادية الاسرائيلية مع الضيوف الاعزاء من الخارج .

اعفى اصحاب الملايين من خارج البلاد من الضرائب ، واعطيت لهم شروط اعتماد وتمويل لا مثيل لها . وفى كل مرة حاولت فيها سلطات الضريبة ـ حاولت فقط ـ ان تعامل الضيوف الاعزاء كسائر الناس ، ارتفع صراخهم الى عنان السماء . لم يكن السيرايزيك والبارون ادموند أو المواطن ايزنبرج ليوافقوا على أن يعتبروا مواطنين اسرائيليين عاديين مطلقا . فحقوقهم كانت دائما وأبدا متميزة ، أما واجباتهم ـ فحاشا أن تذكر .

لم يكن هذا سلوك الكبار والمهمين فقط من بين المستثمرين الأجانب . فثمة أيضا بضع عشرات من أصحاب الملايين اليهود الذين وجدوا الطريق الى قلوب المسئولين

عن الاقتصاد الاسرائيلي ـ سواء من الاحزاب أو البنوك والذين عرفوا كيف يحصلون على ما يعتبرونه حقا لهم ، وعدم تحمل ورفض أية أعباء تفرض عليهم .

فثمة عائلتان كنديتان اخريان لها تأثير كبير فى الاقتصاد الاسرائيلى ، الا وهما عائلة برونغمان وعائلة رايخمان . جمعت الأولى ثروتها من اعمال تهريب المشروبات الكحولية من كندا الى الولايات المتحدة فى فترة الجفاف المشهورة . ومع السنين حظى رجال العصابات وشركاؤهم واصحاب المعاصر ومعامل التقطير بالشرف والمال . وفى اوائل الثمانينات حان دورهم للوقوف على رأس الكونغرس اليهودى ، بعد أصحاب رؤوس اموال يهود آخرين شغلوا المنصب قبل آل برونغمان .

وتوجد حتى اليوم فى حيازة عائلة برونغمان شركة للمشروبات الروحية تدعى سيجراس[1] ، من كبرى الشركات فى العالم . وكانوا منذ زمن قد وسعوا اعمالهم واقتحموا مجالات اعمال النفط وغيرها . وأصبح سفير اسرائيل الأسبق فى الولايات المتحدة إفرايم عبرون مستشارهم . وفى اسرائيل يعتبر الاخوان برونغمان من المتبرعين الهامين ، ولكنهما يحرصان على تعويض هذه التبرعات : فشركة سيجراس التى فى حيازتهم تسيطر على شركة « المنتجين الدوليين » (يتسرانيم بينلئوميم) التى تنتج النبيذ الاسرائيلى للتصدير « سابرا » والتى تحقق أرباحا كبيرة وهما ايضا صاحبا أسهم فى شركة « سوبرسل » صاحبة شبكة المتاجر . وهكذا فان ابنى سام برونغمان ، وهما ادجار وتشارلس ، يعرفان كيف يستخرجان الذهب من الرماد .

للإخوة رانجمان أيضا تأثير كبير أيضا فى اقتصاد اسرائيل ، والاخوان جميعهم متدينون ومن عباد الله الاتقياء ، ابتداوا بالاهتمام بالاقتصاد الاسرائيلى فى اواخر السبعينات وحاولوا البدء من القاعدة بشراء بنك . كان ذلك هو بنك « طفحوت » الحكومى ، بنك رهونات عرضته حكومة الليكود للبيع ولكن خيبة امل الاخوة رانجمان كانت شديدة حين بيع بنك طفحوت اخيرا الى فرع آخر من عالم الاعمال المتدين ـ بنك همزراحى هميئوحد .

وشرع الاخوة رانجمان الذين انغمسوا دائما فى الاعمال العقارية ، فى ابداء اهتمامهم بأعمال النفط ، مثل الأخوين برونغمان بالضبط . ويقومون باستثماراتهم فى عالم النفط والغاز بواسطة شركة « أوليمبيا فيورك هشكعوت » (استثمارات اوليمبيا ويورك) العاملة فى اسرائيل أيضا . وتعمل على اقامة شبكة من الفنادق الصغيرة وتنوى اقامة فندق ضخم فى ايلات بالإضافة الى القيام بشراء الأراضى .

---

(١) تبلغ قيمة ممتلكات الشركة اربع مليارات دولار ، ودخلها السنوى ملياران من الولايات . ويعمل فيها ، فى كندا فقط ، ١٦ ألف انسان .

وثمة مليونير آخر كندى الجنسية هو جو ليبو المشهور ، وليبو من مواليد المانيا ، وقد هاجر الى كندا قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ، اعتقل فى الخمسينات بتهمة تهريب بضائع الى كندا . وفى وقت لاحق اقام علاقات سياسية فى اسرائيل ، وكان من ممولى حزب العمل الاسرائيلى . وفى الانتخابات للكنيست العاشرة تبرع بسخاء لجماعة « ألف » التى دعمت شمعون بيرس ، بالاشتراك مع ايل شويمر الذى كان المدير العام للصناعات الجوية ، واصبح فيما بعد تاجر سلاح وأدوية .

كان جو ليبو حتى مطلع عام ١٩٨٣ رئيس مجلس إدارة احتكار الاطارات الاسرائيلى « أليانس » ، ويملك ربع أسهم هذا المصنع اشتراها شركاؤه فى المصنع . كانت شركة تابعة لمجمع « كور » الهستدروتى هى التى دفعت ٩,٥ مليون دولار لليبو مقابل هذه الاسهم .

ساعد ليبو « أليانس » على بيع وتصدير اطاراتها فى جميع انحاء العالم ، اذ قامت شركاته بتسويق الاطارات الاسرائيلية تحت اسماء مختلفة . وقد تورط ليبو فى كوبا فى الستينات ، حيث كانت الولايات المتحدة قد حظرت الاتجار مع كوبا فى حينه ، ولكن شركات ليبو استمرت فى تسويق الاطارات . وحين زار ليبو كوبا ذات مرة اعتقلته شرطة كاسترو بتهمة التجسس ، وتدخلت السلطات الاسرائيلية للافراج عنه وهناك شائعات تقول انه دفعت فدية لكوبا مقدارها سبعة ملايين دولار للإفراج عنه .

بعد ان باع ليبو أسهمه فى إليانس انغمس فى الملذات ، وراح يجوب انحاء العالم مصطحبا تلك الفتاة التى اشتهرت فى قضية الوزير البريطانى بروفيومو وهى ماندى رايس - ديفيز - شاؤولى ، وحسب اقوالها كاد اسم ليبو يضاف الى القائمة التابعة لاسمها .

أما بيل لافيت فهو قصة نجاح إخرى ابتدأت من المناطق الجنوبية فى قارة امريكا الشمالية ، اشتهر هذا المقاول الامريكى الثرى فى اسرائيل لسببين :

أولا : بسبب طلبه تعويضات بمبلغ مليارات من الدولة لالغاء امتيازات النفط التى منحت له فى أبار النفط المصرية فى أبو رديس . كان السلام الاسرائيلى - المصرى هو الذى عرقل برامج وأعمال المقاول الامريكى ، فبسبب تسويات سياسية معينة تعهدت اسرائيل فى نطاقها بان تعيد الى مصر بترولها ، فقد بيل لافيت أبار النفط التى أعطيت له .

أما السبب الثانى الذى اشتهر بيل لافيت بفضله : هو مصنع المحركات « سيفارو » ، كان ينبغى أن ينتج المصنع محركات فانكل ولكنه لم يفعل ذلك مطلقا . وفى المقابل تلقى اصحاب المصنع قروضا سهلة من دولة اسرائيل ، فقد أخذوا بواسطة

« بنك التطوير والصناعة » ٨٢ مليون ليرة[١] بين عامى ١٩٧٦ - ١٩٧٨ ، وهو مبلغ ضخم جدا فى تلك الأيام . ثم عادوا وتلقوا قرضا بمبلغ سبعة ملايين ليرة لتشجيع تشغيل المهاجرين الجدد كما قدمت الحكومة ضمانات لمصرفين تجاريين وافقا على اقراض اموال للسيد لافيت : الكفالة الأولى بمبلغ ٤٨ مليون ليرة والأخرى بمبلغ ٣٣ مليون ليرة . لكن يبدو أن اختصاص وزارة مالية الدولة لا يقتصر على القروض والضمانات . فقد تلقى لافيت منحا أيضاً للبحث والتطوير بمبلغ ١٢ مليون ليرة بين أعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٨ .

ولكن عشرات ملايين الليرات هذه لم تحقق شيئا فى المصنع نفسه الذى تبين انه لم ينتج حتى محركا واحدا ، وفى نهاية الأمر عين له حارس قضائى وبيع الى بنك همزراحى ، الذى اصبح فى أواخر السبعينات بنك الائتلاف الحكومى الجديد المرتكز على الليكود والمفدال . فحيث أنه لم يكن لليكود بنك خاص استفاد من ذلك بنك همزراحى .

ويمكن أيضا ذكر جان فريدمان من فرنسا ، الصديق الحميم لزعيم حزب العمل ، الشريك الرئيسى فى شركة « خدمات النشر فى الاذاعة » (شيروتى بيرسومف بشيدور) التى تمتلك احتكارا ضخما على كل اعلانات الاذاعة . وشركاء فريدمان فى هذه الشركة هم سلطة الاذاعة واتحاد الناشرين والصحيفتان المسائيتان « يديعوت احرونوت » و « معاريب » وصحيفة هأرتس . وينتظر هذه الشركة التى لها خيار الاحتكار على بث الاعلانات فى التليفزيون أيضا المزيد من الازدهار .

كان فريدمان ، وهو ابن مهاجرين يهود من شرق أوروبا ، قد التقى بشمعون بيرس فى عام ١٩٥٦ فى فرنسا ، وتبين أن هذا اللقاء كان مثمرا لكلا الجانبين . ونجم عن اللقاء مع بيرس لقاء آخر مع تيدى كولك ، رئيس بلدية القدس اليوم ، وفى حينه ، كان بيرس أحد فتيان بن جوريون . وكان كذلك يومها المدير العام لمكتب رئيس الحكومة ، والمشرف على مصلحة الاذاعة . و « عرض » تيدى كولك حسب تعبير الصحيفه المهذب ، على فريدمان أن يتولى أمر إعلانات الاذاعة وأن فريد مان ، حسب تعبير الصحيفة المهذب ، « قبل » العرض الذى ربح منه حتى اليوم مئات الملايين . واشترى مع شريك حياته تيئو كلاين مالا يقل عن ٤٩ ٪ من أسهم شركة « خدمات الاعلان فى الاذاعة » . ولا حاجة للقول ان الصحيفة التى تستعمل تعابير مهذبة فى وصف صفقة من هذا النوع ، هى أحدى الشركاء الهامين لفريدمان فى هذه الدجاجة التى تبيض ذهبا .

---

(١) ما يوازى ٨ ملايين دولار

ولم يخب أمل بيرس كذلك ، يقول فريدمان الساكن فى فيلا فى قيساريا ، بنيت على أرض اشتريت من البارون دى روتشيلد ، أن تبرعه السخى لحملة انتخابات شمعون بيرس لم تثقل كاهله . وقال بتـواضع لصحفى حـاول ان يعرف بكم تبـرع حسب مقاييسكم فهذا كثير ، أما بالنسبة لى فليس كثيرا فى الحقيقة . ويبدو فعلا أنه ليس كثيرا بالنسبة لفريدمان ، فهـو ، علاوة عـلى اعمالـه فى اسرائيـل ، واحد من اهم اصحـاب محطة اذاعـة « أوروبا » ، والمجلة الاسبـوعية الـواسعة الانتشـار « بارى ماتش » .

وهناك ضيف عزيز وهام آخر مثله مثل ايزنبرج ، يكثر من الاتجار بالسلاح هـو ماركوس كاتس وهو اسرائيلى سابق ثم اصبح مكسيكيا . وكاتس مقـرب من شبان المفدال ومن شخصيات أخرى ذات نفوذ فى جهاز اسرائيل السياسى ، وهو شريك هام فى « بنك التمويل والتجارة » (بنك ليمون لـوفلساحـر) الكائن تحت سيـطرة بنك همزراحى هميئوحد .

ترك كاتس اسرائيل فى عام ١٩٤٨ ليقوم بتعليم العبرية لابناء المكسيك ، ولكنه لم يكتف بمهنة التعليم ومد يده الى مختلف الاعمال حيث حقق ثراء كبيرا .

أحد تلك الاعمال كان الاتجار بالسلاح ، فقد أصبح كاتس مع الزمن ممثلا لسبع عشرة شركة اسرائيلية ، احداها هى الصناعة الجوية الاسرائيلية ـ أكبر مصنع للسلاح فى الدولة . ولماركوس اصدقاء كثيرون فى الزعامة الاسرائيلية ، أحـدهم هو وزيـر الأمن الأسبق اريئيل شارون . وتبرع كاتس بسخاء كبير لأحدى عمليات شـارون السياسية التى سميت باسم « نحن على الخارطة » جرت هذه العملية قبل انتخابات الكنيست العاشرة حيث مول كاتس سفر ألوف الاسرائيليين فى رحلات منظمـة فى الضفة الغربية ويعتقد كثيرون من المعلقين السياسيين أن تلك الرحلات كانت عاملا هاما فى قرار تعيين اريئيل شارون لذلك المنصب الرفيع . وكاتس متبرع هام أيضا لحركة « غوش امونيم » القومية المتطرفة .

وحين زوّج ماركوس كاتس ابنته فى مكسيكو سيتى حظى بشرف فريد من نوعه ، كان الحاخام الاكبر لاسرائيل ، شلومو غورين ، هو الذى اجـرى مراسيم الـزواج المؤثرة . وقامت طائرة خاصة تنقل اصدقاء كاتس فى زعامة السلطة الاسـرائيلية ، وانزلوا فى طابقين من فندق ضخم فى العاصمة المكسيكية .

أما العمولة التى يتلقاها ماركوس كاتس من الصناعة الجوية ومن سائر المصانع فهى سخية بشكل خـاص . وقد اصبـح اختصاصيـا فى توريـد السلاح لأنـظمة الحكم الديكتاتورى فى جنوب اميركا واواسطها . وفى بعض تلك الدول لم يكونوا مرتاحين

لاعمال كاتس ، واصبح فى إحداها شخصية غير مرغوب فيها . وهذا مما اضطر ادارة الصناعات الجوية أن تعلن انها قطعت علاقتها معه ، ولكن هذا الاعلان ظل حبرا على ورق حيث استمر ماركوس كاتس فى ممارسة اعماله . فضيف عزيز مثله له اصدقاء بهذه الاهمية ، لا يتنازل عن فريسته بسهولة .

الفصل الخامس

ما هو مضمون هو التأمين

فيما يلى وصف أحد الصحفيين للحادث :[1]

« أضيئت الانوار الملونة فى « بيت الياهو » بطوابقة الخمس عشر ، وتوهج البناء بألوان قوس قزح . وفى اليوم التالى اقيمت حفلة كوكتيل فى الافتتاح الاحتفالى على الشرفة ، وتجول الضيوف المحترمون ، والكؤوس فى أيديهم فى « بيت الياهو » الفخم ، الضغط على زر ملون يرفع المصعد الى الطابق العلوى ، الى مكتب شلومو الياهو .

غرفة فسيحة بأريكه ذات مستويين على الطراز الأمريكى ، وسجاد من الحائط الى الحائط ، أثاث من خشب التنوب ، كراسى من المخمل ومصابيح من الكرستال .

فى أوج الاحتفال ، بعد الخطابات أطفئت الأنوار ، ومع أغنية « هللويا » أضيئت أنوار ملونة فى كل العمارة ، لحنت الأغنية ورقصت الأنوار وفقا للحن .

إشترك فى الكوكتيل الذى أفتتح به يوم الياهو كبار القوم من الزعامة المالية والحكومية والهستدروتية والخاصة . محامون مشهورون ومحاسبون ، وكذلك رفاق الياهو فى الكنيست السابقة ، وفى الأساس ، من لوبى أعضاء الكنيست المتنقلين .

---

(١) معاريب ٢٥ / ٣ / ١٩٨١

وفى المساء ، وفى هيكل الثقافة ، إجتمعت ارستقراطية التأمين ، ومعظمهم من أبناء العائلات ، وصل الكثيرون وربما سيصل الكثيرون أيضا .

وشملت زينة المسرح نموذجا للبناء الجديد مضاءً فى ناحية وشعار المهنة فى الناحية الأخرى . وشبك الحرف X بداخل الحرف الانجليزى E كشعار رسمى لشركة التأمين الياهو م ض .

إفتتح الحفل موشيك تيمور قائلا : سيداتى وسادتى ، ممثلى شركات التأمين والوكلاء القانونيين .

كان المفروض أن يجرى الحفل بحضور وزير المالية ، ولكنه تأخر لوجوده فى خارج البلاد وقد حضر بدلا منه وزير الاقتصاد يعقوب مريدور ، وقال الوزير أنى أدعوكم لأخذ المبادرة ، فبالمبادرة فقط نبنى البلاد . أنظروا إلى ، لقد صنعت مبادرتى إمبراطورية ، وإن لم تكن فى حجم إمبراطورية الياهو . الدولة هذه تبنى فقط بالمبادرات والعقول ، وأنا أوصى حتى بالمخاطرة .

وألقى رئيس البلدية تشيس (شلومو راهط) خطابا جميلا (وغاليا بالتأكيد) إمتدح فيه بناء بيت الياهو الفخم ، قال : هكذا! فقط ، وبالبناء الفخم نجذب المهاجرين .

بعد الخطابات والتهانى والقبل التى كانت أشبه بالأساطير عُرض فيلم عن « الياهو ـ الانسان والشركة » . كان العرض الأول ، يعطى الانطباع عن يهودى خجول ظريف طلب إخراج فيلم عن نفسه ، عامود نار شلومو الياهو ! فيلم يصور الياهو منذ هجرته إلى البلاد حتى إرتقائه إلى الطابق الخامس عشر من بناية مكاتبه .

وكان التعليق الدرامى يبرز الرجل ذا الخيال والايمان المتقد الذى كرس كل حياته لرسالة سامية ـ هى التأمين . وأرجو ألا يقع هذا الفيلم فى يد مؤرخ ، فقد يعتقد أن الكرة الأرضية تدور حول شلومو الياهو .

قال حاييم كوفمان نائب وزير المالية أنه يرى فى الياهو تحقيق الحلم الأمريكى . وصفق الجمهور بشدة ، للذى ولد فى الطرق وهاجر إلى إسرائيل لتحقيق الحلم الأمريكى .

وبعد الفيلم جاء دور الفنانين ، جوقة « إسرائيل ٨١ » ، طوفيا سبير ويهورام جوان . وكان عرض الفنانين أيضا مكرسا لشلومو الياهو ويحمل طابعه ، هكذا أنشدوا أغنية « لم يقم أحد » .

من يجلس هنا وهو غير مؤمن لدى الياهو ـ فليقم من عمل تأمينا وقرأ الحروف الصغيرة ـ فليقم .

قال شلومو الياهو فى مقابلة صحفية فى الأسبوع الماضى : « أنا من صنع المجتمع الاسرائيلى » ، صحيح جدا ، فهذا هو الحلم الصهيونى المعدل ، بوليصة تأمين أخرى ، وقسط تأمين آخر .

إلى هنا ينتهى الوصف الصحفى .

واليوم حين يجلس شلومو الياهو فى أعالى الطابق الخامس عشر من المجتمع الاسرائيلى فإنه أكثر تسامحا إزاء الكثير من الظواهر التى جابهته فى مسيرته المضنية نحو مركزه السامى . فالمحيط يسهل ذلك عليه ، قاعة مكتب فخمه من ٢٠٠ متر مربع مبطنه بخشب التنّوب الذى استورد خصيصا من إيطاليا لقاعة المكتب كلها . قاعة جلوس مصنوعة من مزيج ثمين من مقاعد الجلد والرخام الايطالى ، أرضية مفروشة كلها بالسجاد وخاصة الفارسى . طاولة كبيرة للجلسات تتسع لأثنى عشر شخصا ، عليها صف من المنافض الفاخرة والولاعات الفضية . ومن داخل قاعة المكتب هذه يخرج درج يوصل إلى الطابق الأوسط من المكتب ، حيث توجد غرفة إستراحة لشلومو الياهو وأجهزة تلفزيونية وتلفون لاسلكى ومنافع . ومن هذا الطابق يستمر الدرج الى طابق السطح ، حيث يوجد لأصحاب شركة التأمين الكبيرة غرفة طعام خاصة ومطبخ صغير ومستودع - وبالطبع - مخرج مريح إلى السطح المرصوف بالكراميكا الايطالية البيضاء . وفى وسط السطح توجد منصة صغيرة تصلح للخطابة ، وعلى مدار الافريز زوايا للجلوس . وكل هذا محاط بأصص وزهور مختلفة الألوان وتفوح شذى وعبيرا .

ولا نحسب أن تلك الألوان والروائح تذكر شلومو الياهو بأيامه الأولى فى دولة إسرائيل مستوعبة الهجرة فى الخمسينات .

ولد الياهو فى بغداد فى عام ١٩٣٦ ، لعائلة تجار ثرية ، كان أبوه صائغا وعمل فى تجارة الذهب التى هى فى الشرق الأوسط فى تلك الأيام تأمين حرب مقبول . كان إسم العائله ، قبل الهجرة ، أيليا ، ويبدو أن إسم إيليا ذكّر موظف الهجرة بإسم من أصل آخر ، ربما غير عراقى ، فأضاف هو فأصبح إيليا - إيلياهو . كان هذا فى عام ١٩٥٠ .

جىء بالأب إيليا - إيلياهو وإمرأته الحامل وأبنائهما الثمانية إلى « شعار هعليا » (باب الهجرة) قرب حيفا ، ومن هناك إنتقلوا إلى معبراة بيت ليد بالقرب من ناتانيا ، وفى النهاية إستقروا فى بناية مهجورة فى مزرعة عربية سابقة فى كريات شالوم ، وهى حى تل أبيبى قريب من حى هتكفا .

وتحول أبو شلومو من صائغ إلى عامل نظافة فى بلدية تل أبيب . لم تكن الأجرة كبيرة ، ولم تكف ، بالتأكيد ، للقيام بأود العائلة الكبيرة وتعليم الأولاد . وإضطر شلومو الياهو إبن الرابعة عشرة وأخوه إبن السادسة عشرة لوقف تعليمهما وللذهاب إلى

العمل لإعالة نفسيهما والعائلة كلها . كان العمل البدنى صعبا على شلومو الياهو المشلول الذراع اليمنى منذ الصغر ، ومع ذلك عمل كصبى متمرن فى ورشة حدادة كانت تصنع أسرة حديدية للوكالة اليهودية . وفى ذات يوم سقط سرير حديدى على رجله - وضع حدا لسيرته كعامل .

وفى هذه الأثناء كان قد وفر بعض النقود فإشترى دراجة مستعملة إستعملها فى متابعة مسيرته . وجد عملا كغلام مراسل فى شركة التأمين « ميجدال » ، كانت أهم واجباته فى تلك الفترة أن يحضر صحيفة الصباح إلى طاولة الدكتور ارهارد الكبيرة ، الذى كان مديرا لشركة التأمين إذ ذاك . ولا شك أن هذا اليهودى الألمانى المحترم لم يكن ليصدق لو قيل له أن هذا الغلام النحيل سيجلس فى يوم من الأيام كشريك كبير فى شركة التأمين نفسها .

بعد وقت قصير إنتقل شلومو الياهو إلى شركة تأمين أخرى هى « بنيان » التى أصبحت فى وقت لاحق شركة تابعة لميجال وإسمها اليوم « معوز » . فى تلك الفترة ، والياهو فى الثامنة عشرة من العمر ، إبتدأ الانعطاف فى حياته . تأقلم فى إسرائيل الفتية ، بمعنى أنه توقف عن الثقه والايمان بالأوهام ، وأخذ يفهم أية أهمية ينبغى لأبن مهاجرين مثله أن يعيرها للقيم والمثل التى يعلن عنها نظام الحكم ، مثل الصدق والمساواة وإستيعاب الهجرة . كانت الطريق الوحيدة أمامه ليصبح شيئا فى هذه البلاد الجديدة - هى أن يجمع مالا .

وفى أواسط الخمسينات - وهى الفترة التى قرر الياهو فيها أن يجمع مالا - إبتدأت ظاهرة التصنيع فى الاقتصاد الاسرائيلى . وإنتهت فترة التقشف ، وزادت أموال التعويضات الألمانية من تدفق النقد فى شرايين الاقتصاد ، وراحت شركات التأمين الكبيرة تتنافس على جيوب المهاجرين الاشكناز الذين إرتفعوا درجة فى السلّم الاجتماعى .

الياهو يدفع

وجد شلومو الياهو نفسه مع الطبقات الدنيا . فتوجه إلى البروليتاريين والمهاجرين الجدد وكلهم تقريبا من اليهود الشرقيين . إفتتح « مكتبة » الأول فى حى شبيرا . إستأجر قسما من غرفة فى دكان لبيع قطع غيار السيارات . وهناك ، على طاولة خشبية عتيقة مخلعة ، كان يجعل الشارين يوقعون على بوليصات تأمين سيارات ، ونجح بشكل خاص مع أصحاب الدراجات والدراجات البخارية . لم يلتصق بالطاولة ، بل

راح يطوف فى أحياء جنوب تل أبيب حيث لم تكن شركات التأمين الكبرى تهتم بإرسال وكلائها ، وأخذ يبيع بوليصات تأمين . وأصبح شلومو الياهو هناك مرادفا للتأمين فى تلك الأحياء . وسرعان ما إنتشرت بين زبائنه المتكاثرين جملة مأثورة « الياهو يدفع » .

إتضح لشلومو الياهو ، بسبب معرفته الوثيقة بأهالى الأحياء هذه ، أنه من الممكن أن يبيعهم بنجاح حاجة أخرى . كانت تلك فترة ما قبل التلفزيون ، ولم يكن ما يسميه الآخرين « ثقافة وترفيه » قد وصل إلى تلك الأمكنة .

لم يكن لكلمة « أمرغان » أى منظم حفلات وجود بعد . أوجدها ، بعد عدة سنين ، أورى افنيرى محرر « هعولام هزه » . ولكن هذه الكلمة التى مزيج من كلمتين « مأرغين أمنوت » تنطبق بالضبط على ما فعله شلومو الياهو . قام بتنظيم حفلات وعروض مهرجانية وتقديم جوقات غناء وتهريج بأسعار رخيصة . وهكذا كان يخرج فى الصباح على دراجته فيبيع بوليصات التأمين للكادحين ويروِّح عنهم ويسليهم فى الأمسيات . وأخذت الأموال تتدفق من جيوبهم إلى جيبه الذى أخذ ينتفخ . ولم تمر إلا إحدى عشر سنة حتى شق وكيل التأمينات فى حى شبيرا طريقه إلى قمة اللنبى . كان ذلك فى عام ١٩٦٥ حين إفتتح شلومو الياهو مكتبة فى مركز مدينة تل أبيب ، فى قلعة البنوك والسماسرة وشركات التأمين . وغنى عن القول أن منافسيه لم يتحمسوا لهذا . بل أخذوا يشعرون بالخوف حين طلب الياهو فى تلك السنة ، ١٩٦٥ ، ترخيصا لاصدار بوليصات تأمين سيارات خاصة به ، وبإسم شركته هو . أقامت الشركات ضجة ، ولكن الدكتور يوسف بيكر المسئول عن التأمين فى وزارة المالية سد أذنيه وقال لشركات التأمين « الياهو يدفع » .

ولكن تلك الفترة كانت صعبة . إذ أخذ الركود الاقتصادى الحاد يصل بتأثيره الى عالم التأمين . وعلى هذا يمكن إضافة الصعوبات المعتادة لشركة جديدة تريد أن توجد لنفسها سوقها الخاصة وتطمئن المؤمنين أن وراءها سندا ماليا ثابتا . وفى تلك الفترة بالضبط التى تحول فيها الياهو إلى منافس مستقل على قسم من السوق كاد يفلس ، وتركه عدد كبير من المؤمنين لعدم الثقة .

فما كان منه إلا أن تصرف وفقا لمبدأ الحرب . وقام بضرب السوق ، وأثار من جديد ، نقمة وغضب شركات التأمين . وكانت هذه الشركات منظمة فيما بينها ومتحدة بسلسلة من الاتفاقات ، التى تحدد الحد الأدنى من الأسعار للحد من المنافسة فيما بينها ، حتى لا تنخفض الأرباح . أما الياهو فخرج على هذه الأصول المتبعة فى الكارتيل . فخفض التعرفة ومنح تخفيضات وأصدر بوليصات رخيصة . وتلقى

وكلاؤه شروطا مميزة وخفض نفقات الشركة . ومع أن أرباحه تضاءلت ولكنه أثبت مقدرته على الوقوف على رجليه .

كما أثبت أمرا آخر وهو أن تعريفات شركات التأمين مبالغ فيها كثيرا ، ولم يكن لتعريفة البوليصات التى كانت تحددها علاقة كبيرة مع مقدار المخاطر التى كانت تتعرض لها ، وأن التأمين يمكن أن يكون أرخص بكثير .

وفى أوائل السبعينات دخل الياهو إلى فرع التأمينات على الحياة أيضا ، وهو الفرع الأكثر ربحا لشركات التأمين ووكلائها .

وفى نهاية السبعينات ، وربما بسبب المنافسة الحادة المتزايدة بين البنوك ، خفف الياهو نشاطه فى فرع التأمين على الحياة . كما أصبح أكثر إنتقاء فى أعمال التأمين العام . وفى مقابل ذلك عمق إنخراطه فى النرع الذى إبتدأ به طريقه وهو تأمين السيارات . وأثبتت طريقته هذه جدواها . ففى عام ١٩٨٠ الذى أعتبر عام أزمة فى فرع التأمين نشرت شركة الياهو موازنة يظهر فيها أن أرباح الشركة تضاعفت ثلاث مرات . وعض منافسوه فى فرع التأمين على نواجذهم ، وحاولوا أن يفسروا لأنفسهم ولحاملى أسهمهم لماذا وكيف ينجح شلومو الياهو حيث يفشلون هم . وجاء فى إحدى الصحف فى الفترة التى نشرت فيها الموازنة : « حسب رأى مديرو شركات التأمين ، يجب النظر إلى تقرير شركة الياهو كتعبير عن نشاط شلومو الياهو السياسى ، الذى أشار إلى كفاءاته المالية عشية الانتخابات السياسية » .

وإقتحم الياهو مجالات إضافية ـ تجارة الأسهم والأعمال العقارية . أصبح مقاولا يعمل لحساب نفسه . وخلال زمن قصير ، وفى أوائل الثمانينات إرتفعت عمارتا مكاتب شاهقتان ، إحداهما فى حيفا والأخرى فى تل أبيب . وأعلن الياهو أنه لا ينوى بيع المكاتب بل تأجيرها فقط . وتأكد منافسوه فى فرعى التأمين والبناء أن هذه ستكون سقطته ونهايته . كان ثمة حزر فى فرع البناء ، وكان الحصول على إعتمادات فى غاية الصعوبة . لكن بدا أن لإلياهو نفسا طويلا . طلب ثمنا عاليا بالنسبة لأسعار السوق : ما بين ١٦ ـ ٢٣ دولار للمتر المربع الواحد ، يضاف إليها دفع رسوم صيانة عالية لشركة « الياهو نخسيم » (أملاك الياهو) الجديدة . وفى غضون خمسة أشهر ، وعلى الرغم من كل الأنباء التى وصلت إلى الصحف عن الصعوبات الكبيرة التى جابهت الياهو ، إستطاع أن يؤجر كل بيت الياهو فى تل أبيب ، وذلك البناء الشاهق فى الطرف الجنوبى من شارع « إبن غبيرول » وأوشك على إنهاء تأجير عمارته فى حيفا . ويقدر الدخل السنوى من تأجير بيت الياهو الذى تشغل شركات الياهو نفسه أربعة من طوابقه ، بـ ٧٧٠ ألف دولار .

وفى الوقت نفسه كان الياهو منهمكا فى مشروع عملاق آخر فى مجال العقارات هو « مشروع حديقة الحيوانات » . فعلى المكان الذى كانت فيه حديقة الحيوانات فى تل أَبيب ، بقرب مبنى البلدية ، فى أحد المواقع الرائعة فى تل أَبيب ، يهم الياهو وعدد من شركائه بإقامة مجمع ضخم من المساكن والمكاتب .

تجربة سياسية هامة

حتى السبعينات كان شلومو الياهو حذرا من إبداء ولائه المطلق لأى من الأوساط السياسية سواء من الوسط أو اليمين . ولم يكن هذا يعنى أنه لم تكن له آراء سياسية . فقد كان مؤيدا لحركة حيروت .

وفى أواسط السبعينات ظن الياهو أن بإمكانه الكشف عن ميوله وفى شهر ديسمبر من عام ١٩٧٦ ، وقبل الانقلاب السياسى بنصف سنة ، أجرى الياهو لقاء مع زعيم حركة حيروت ، فى حينه ، مناحيم بيجن . جرى اللقاء فى بيت بيجن بشارع روزنباوم فى تل أَبيب . حاول الياهو أن يظهر أمام بيجن قوته الانتخابية ، على إعتبار أنه « ملك العراقيين » والرجل ذو الصلات الكثيرة بأحياء جنوب تل أَبيب .

ولكن بيجن لم يتأثر . ربما كان يعتقد أن لديه ما يكفى ويزيد من الزعماء الطائفيين ، ولم يكن يرغب فى إنسان غير مرتبط بجهاز الحزب . وربما لم يظن ، ببساطة ، أن زعيما سياسيا يقف أمامه ـ ويبدو أنه لم يخطىء بهذا . والياهو ، الذى كان يومها فى الأربعين من العمر ، رجل متوسط القامة ذو وجه بشوش نوعا ما ، لا يزال وجهه يحمل آثار الجدرى الذى أصيب به فى صغره ، أصلع ، خفيض الصوت ، وهو ليس من الأشخاص الذين يتركون إنطباعا كبيرا من اللقاء الأول .

ولم يعط بيجن لالياهو شيئا ، ولكنه أثبت لملك التأمين أنه هو أيضا يفهم فى أمور المال . ففى خلال دقائق معدودة إستخلص من شلومو الياهو تبرعا محترما ـ ٥٠,٠٠٠ ليرة ، لتغطية ديون صندوق تل جى المشهورة التى كانت حركة حيروت متورطة فيها . كان هذا فى تلك الأيام مبلغا محترما جدا ، يوازى عدة آلاف من الدولارات .

ولم يقنط الياهو من السياسة ، فأخذ يلاحق بإهتمام نمو حركة سياسية جديدة ، هى الحركة الديمقراطية للتغيير المعروفة بـ « داش » .

لم تخدع الكلمات والشعارات الديمقراطية التى ميزت هذا الحزب ، رجل الأعمال الذكى ، كما لم يضلله خليط الأساتذه والعاملين الاجتماعيين وأصحاب النيات الحسنة على أنواعهم الطائفين فى مهب الريح فى مركز الحركة والمحافل البيتية الكثيرة التى

نظمتها الحركة بمناسبة الانتخابات للكنيست التاسعة فى عام ١٩٧٧ . إذ لم يغب عن عينى الياهو الحادتين أيضا أصحاب الملايين والصيارفة وتجار السلاح والمستثمرون الأجانب ووكلاؤهم من الجنرالات السابقين وضباط الشرطة الكبار فى زيهم الرسمى .

ولم تكن آراء « داش » السياسية تهم شلومو الياهو ، حيث أنها كانت عديمة الأهمية ، وكان أنصار الحزب هذا بأكثريتهم الساحقة يعتقدون أن النزاع الاسرائيلى - العربى ليست له علاقة البتة بمعركة إسرائيل السياسية الداخلية ، أى أن أمور الحرب أو السلام ليست رهنا برغبة الشعب الساكن فى صهيون . وإدعوا أن المشكلة الرئيسية فى إسرائيل هى إنعدام « الديمقراطية » ، ومن الناحية الأخرى تعانى الدولة الفتية من « البروقراطية » الاقتصادية و « الازدواجية فى المكاتب الحكومية » . وكلف أستاذان من جماعة « داش » - امنون رونبشطاين ويوناتان شبيرا نفسيهما وكتبا كتباً علمية جدا حاولا فيها أن يثبتا أن تاريخ الصهيونية أسيء إليه بشكل مؤسف لأن قادة الشعب كانوا « اشتراكيين » ، أو بمعنى آخر « بلا شفقة » . وهكذا تعرقل النمو الطبيعى للأجهزة الاقتصادية والسياسية التى عانت من « التحجر » و « إنعدام المنافسة » .

لم تكن آراء داش هى التى جذبت شلومو الياهو ، بل أحد الشعارات وهو : « الجميع ينتخبون الجميع » فى إنتخابات دون تدخل من أى إنسان .

هذه الشعارات لم تضلل الياهو . فقد عرف جيدا أنه كما يتستر أناس ماكرون يسعون وراء الربح خلف « قوى السوق » كذلك يتستر خلف « ارادة الناخب الحقيقية » مجموعة من الناس ذات مصالح ومنافع شخصية قوية ، كتلك التى فى تلك الأحزاب التى فيها أجهزة وزعماء .

لم يضع الياهو وقته فى الخطابات والمناقشات ، بعد إنضمامه بعدة أيام كعضو فى قائمة « داش » ، وقبل موعد إقفال قائمة المرشحين ، أرسل إحدى موظفاته كى تعرف بالضبط التفاصيل الدقيقة لأسلوب الانتخابات الجديد .

ذهبت الموظفة وفحصت جيدا وعادت وقدمت إستنتاجاتها وتوصياتها إلى شلومو الياهو .

وهذا ما قالته فى تقريرها لا حاجة لناخبين كثيرين ، هناك حاجة فقط أن يعرف أولئك الناخبون كيف ينتخبون ، عليهم أن يضعوا شلومو الياهو فى المكان الثانى من القائمة التى يرونها مناسبة ، ويؤدى هذا حسب أسلوب « رغبة الناخب » إلى أن يوضع شلومو الياهو فى المكان الثامن حتى الثانى عشر فى قائمة داش للكنيست - وهو مكان مضمون ومحترم من كل الوجوه . أما المرشحون الآخرون ، الذين ليس لديهم موظفة

إحصاءات حاذقة ولا ناخبون طوع البنان ، يكون تدريجهم مشتتا وغير موحد ويُدفعون إلى الوراء .

وسرعان ما أخذت الوفود تخرج وتدخل إلى مكتب شركة الياهو وفى ملفاتهم نماذج صفراء - نماذج الانتساب إلى داش ، وكان نشاطهم يتركز فى أحياء تل أَبيب الجنوبية ومدينة رمات غان حيث يسكن يهود من أصل عراقى كثيرون .

وكانت التحالفات بين جامعى الأصوات لداش دارجة فى ذلك الحين ، ولم يمر وقت طويل حتى جاءت إحدى المجموعات إلى شلومو الياهو بإقتراح لا يجدر رفضه . كان على رأس المجموعة رجل يدعى ايل شبيط . كان أحد الشركاء فى « الشركة الاسرائيلية لاختبار المعطيات » التى أختيرت ، سواء بالصدفة أو عمدا لتنظيم بطاقات عضوية « داش » وكان ايل شبيط ، عضو لجنة إنتخابات داش ، ومحسوبا ، على جماعة « شينوى » (التغيير) التى ترأسها فى حينه أمنون روبنشطاين .

وتم لقاء ، بمباركة بروفسور الديمقراطية ، بين شبيط ورفاقه وبين شلومو الياهو فى المطعم المشهور « أوليمبوس » ، المطعم المفضل لدى جماعة « شينوى » . وعرض شبيط ورفاقه صفقة على الياهو ، مؤداها أن يطلب الياهو من أنصاره أَن يدرجوا عددا من جماعة شينوى ، بينهم أمنون روبنشطاين ، فى أمكنة متقدمة من القائمة ، ومقابل ذلك يحظى بالثمر المحرم الذى يحتكره جماعة روبنشطاين ، وهو لوائح الحاسبة الألكترونية السرية التى بحوزة أعضاء « داش » أصحاب حق الاقتراع .

وأوضح شلومو الياهو ، بالأدب والهدوء المعروفين عنه ، للشبان المتحمسين أنه غير محتاج لهم بشكل خاص . إذ أن له لوائح حاسبته الخاصة ، التى أعدت فى مكتبه ، والتى ترد فيها أسماء مناصريه ، حسب مناطق سكناهم ، وإلى جانب كل إسم إشارة لأسم مجند الأصوات المعنى . ومع هذا كان لشبان روبنشطاين ، ذوى حق الوصول إلى لوائح الحاسبة ميزة (يمكن الاتجار بها) على الفرق الأخرى . ولكن كان لالياهو ميزة عليهم . كانت لوائحهم عامة ، والأسماء غير ذات أهمية حيث لم تكن معروفة ميولهم السياسية ولا هوياتهم الدقيقة ، أما لوائح الياهو فكانت جزئية - لكنه كان يعرف كيف يصوت أولئك المسجلون فيها . ولم يسارع الياهو للموافقة على الصفقة . « هذا بيزنيس » ، قال للشبان الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أذكياء « لا أستطيع أن أضمن لكم مكانا معينا فى القائمة . وعلى أن أضيف المزيد من المرشحين . فمثلا التقيت اليوم مع « أساف يغورى » الذى طلب مساعدتى . قلت له أن سأدعمه إذا دعمنى هو » .

وفى النهاية ، ودون أن يتعهد بشيء محدد ، أعار الياهو مكتباً لمناصرى روبنشطاين لقاء تعهدهم بدعمه .

وأخيرا جرت الانتخابات وكانت النتائج ضربة مذهلة لمؤسسى « داش » ولمخترع الطريقة ، حتى أن أحد البروفسورين إقترح تزويد الحاسبة ببرنامج تراجعى جديد يؤدى إلى تغيير النتائج ، بحيث تلائم حقا وفعلا « رغبة الناخب الحقيقية » ، أى حسب رغبة مخترعى البرنامج الذى تشوش .

ولم يظفر شلومو الياهو أيضا بفوز حقيقى ، فلسبب ما لم يتصرف هو أو ناخبوه ، حسب توصيات موظفة الاحصائيات . فبدلا من أن يضعوه فى المكان الثانى وضعوه فى المكان الأول . ربما حسب الياهو أن المؤكد هو المؤكد ، ولعل الناخبين حسبوا أن طلب وضعه فى المكان الثانى فقط لم يكن إلا عن تواضع زائد . وعلى كل حال أظهرت النتائج أن « رغبة الناخب الحقيقية » تفترض أن يكون شلومو الياهو فى المكان السادس عشر فى قائمة المرشحين ـ أى فى الكنيست تقريبا .

إلا أنه لم يمر وقت طويل حتى جُعل عضو كنيست ، ودخل الياهو إلى الكنيست ، بعد الانتخابات بثمانية أشهر وإحتل مقعدا من المقاعد الخلفية ، وذلك فى مكان مئير زوييع الذى إستقال . وبعد هذا بستة أشهر وقعت إتفاقية حل داش فى مكتب الياهو ، وإنقسمت الحركة الطاهرة النقية إلى ثلاث كتل متخاصمة ، عبر حملة من القذف والتشهير والمكائد . ولم يزعج هذا كله الياهو بشكل خاص ، فقد أعد نفسه منذ البداية للسباحة فى مياه الائتلاف حيث يمكن تصيد الأرباح . وهكذا كلما تهدد الخطر الائتلاف الحكومى ، كلما إرتفع مقام شلومو الياهو حتى أصبح الإبن المدلل لدى الليكود الذى سبق ورفض خدماته السياسية . وفى يونيه عام ١٩٨٠ إنفصل عن « داش » الممزقة ، وأقام بالتعاون مع عضو الكنيست شفيق أسعد ، وهو أيضا واحد من نتاج طريقة الانتخابات الرائعة لداش ، أقاما كتلة بإسم « أحفا » (أخوة) كان كل غايتها أن تحصل على فوائد أشبه بالرشوة مقابل دعم غير محدود للائتلاف المتصدع[١] .

وهكذا بإستعمال الأوراق البائسة بشكل صحيح ، أصبح شلومو الياهو عضو اللجنة المالية الهامة التابعة للكنيست ، ورئيس اللجنة الفرعية التى عالجت سوق الأوراق المالية . وأخذت تنتشر إشاعات عن أن الياهو يصلح وزيرا للمالية أكثر من بيغال هوروفيتشى الذى كان مقعده يهتز ، حتى أن الياهو أدلى للصحف بقوله « بوسعى أن أكون وزير مالية ولن أكون أسوأ من هوروفيتشى » .

---

١ ـ التفاصيل عن قضية داش مأخوذه كلها تقريبا من كتابى أورليالى وبرزيلاى « صعود داش وسقوطها » .

تردد الياهو كثيرا ولم يبحث لنفسه عن بيت سياسى جديد لمناسبة إنتخابات الكنيست العاشرة . وكانت تلك الانتخابات قد قدمت عن موعدها ، ولم ينجح شلومو الياهو فى النزول بمكان معقول فى قائمة « ابو حصيره » الجديدة ، وإعتزل الحياة السياسية . وعاد إلى أعماله وعائلته وزوجته خايا وإبنيه وإبنتيه القاطنين فى ساحة المدينة بتل أبيب .

بداية صعبة فى أوروشليم القدس

كان أحد منافسى الياهو على منصب وزير المالية فى أواخر السبعينات هو يسرائيل ساحاروف ، إبن عائلة عريقة من ذوى النفوذ والمقربين وأحد أصحاب شركة التأمين « ساهر » .

كان أبوه يتسحق ـ مردخاى ساحاروف الذى هاجر إلى القدس من بيلوروسيا فى عام ١٩٠٢ . وكان يتسحق ـ مردخاى إبن يحزقئيل ساحاروف ، الذى كان يعمل بالتجارة الصغيرة فى شرق أوربا ، فى الوساطة فى تجارة الأخشاب ، كما أنه جرب نفسه أيضا فى « الأعمال الشعبية » ، كذلك إشتغل بالتوراة وعلم تلاميذ حاخامين كثيرين . كانت تلك بداية الرأسمالية الصناعية التى وصلت فى نهاية القرن الماضى إلى شرق أوربا ، ودمرت مراكز يهود كثيرين ، بالإضافة إلى القومية الناشئة التى كانت مصحوبة بلا سامية حادة . وهاجر كثيرون إلى غرب أوربا ، وبخاصة إلى الولايات المتحدة . وهاجرت قلة إلى منطقة نائية من الامبراطورية العثمانية ، إلى فلسطين .

وصلت عائلة ساحاروف إلى ميناء يافا ، وكان الابن الصغير يتسحق ـ مردخاى قد أثبت كفاءته التجارية فى الطريق ، إذ تاجر على متن السفينة حتى وصلوا إلى يافا .

وفى الوقت الذى إقترب بحزقئيل من الأوساط الدينية المعادية للصهيونية فى القدس ، إقترب يتسحق ـ مردخاى من « أحباء صهيون » . وتزوج فى السنة التى هاجر فيها « رفقا » الابنة البكر لصاحب الأعمال الصهيونى إيزيك بن ـ طوفيم . وقد أوصى صاحب أعمال صهيونى آخر بالشاب ، وقبل يتسحق ـ مردخاى كموظف فى متجر « كول بو » لتاجر صهيونى ثالث يدعى مردخاى ألدمان . وساعد صاحب المتجر قلبا وقالبا فى تجارة الأخشاب ومواد البناء وفى الأعمال الشعبية ، ولم تكن مساعدة ساحاروف كافية ، وأعلن الدمان إفلاسه بعد ثلاث سنوات . وحاول ساحاروف أن يجرب حظه كتاجر مستقل . فأخذ فى القدس يمثل مستوردين يهود وعرب من أهل يافا

وخصوصا أولئك الذين إشتغلوا بتجارة الأخشاب ، وإشتغل ساحاروف نفسه بإستيراد الأخشاب من روسيا .

وحين نشبت الحرب العالمية الأولى ، أيد يتسحق مردخاى ، مثله مثل الأكثرية من أصحاب الأعمال الصهيونيين ، المحور الألمانى ـ التركى . حصل على الجنسية العثمانية ، حتى أنه كان أحد أعضاء وفد الأعيان الذى إستقبل الحاكم التركى السفاح جمال باشا حين جاء إلى القدس .

ولكن السلطات التركية لم تتأثر كثيرا من التعاون اليهودى . ومع أن ساحاروف إفتدى نفسه بدفع « البدل » أكثر من مرة إلا أنه جُند أخيراً فى الجيش العثمانى ، لكنه لم يرسل إلى الجبهة ، جعلوه يعمل فى نشر الأخشاب والأشجار فى بيت لحم ويهودا القريبة من القدس ، ولكن هذا القرب لم يفده كثيرا إذ إقتحم الجنود الأتراك حانوته الصغير فى القدس ونهبوه .

وربما لهذا السبب لم يأسف يتسحق مردخاى كثيرا حين دخل الجنرال اللنبى أبواب القدس على رأس الجيش البريطانى المنتصر . وكان ساحاروف قد أدرك أن مركز الأعمال فى فلسطين ينتقل إلى تل ـ أبيب . وحين شرعت سلطات الانتداب البريطانى فى أعمال التطوير الكبيرة إنتقل يتسحق ـ مردخاى ساحاروف إلى منظمة الساحل .

وفى هذه الأثناء كان له أربعة أبناء . يحزقئيل البكر الذى سمى بإسم جده ، ولد فى عام ١٩١٠ ، ويسرائيل الذى ولد فى عام ١٩١٢ ، والياهو الذى ولد فى عام ١٩١٤ والأخير أهرون المولود فى عام ١٩١٦ . وورث أبناؤه الأربعة جميعا منه الملامح المميزة للعائلة : عظام الوجنتين البارزة ، الوجه الطويل والأنف الحاد البارز ، والشفتين المزمومتين ، والنظرة الباردة القاسية . وشابهوا آباءهم أيضا فى الطباع ، فورثوا مزاجه المنحرف وطبعه الانعزالى المرتاب .

ترعرع الأبناء فى القدس بالفاقة التى ميزت سنوات الحرب . ومع مرور السنين حاول الاخوان ساحاروف التعويض عن سنين الطفولة القاسية واصبحوا مشهورين باناقتهم ولباسهم الثمين .

واستمر تسيحق ـ مردخاى فى مهنته المعتادة فى تل أبيب ، حيث عمل بتجارة الاخشاب واعمال البناء والعقارات . وكان له شريك فى ذلك الحين ، هو شموئيل اشكنازى . ابتدأت الشركة فى عام ١٩٢٤ ، وحرص الشريكان على تنمية العلاقات مع المقاولين الخاصين وكذلك مع سوليل بونيه الهستدروتية التى كانت قد أصبحت أكبر المقاولين . وحاول ساحاروف ، علاوة على هذا ، أن يصادق زعماء تل ابيب من القطاع المدنى الذين كانوا يسيطرون على المدينة وضواحيها

ولم يساعد كل هذا ساحاروف حين حلت الأزمة فى أواخر العشرينات ، أعلنت سوليل بونيه الافلاس ، واوشك يتسحق ـ مردخاى أن يلحق بها فى عام ١٩٢٩ .

عائـــلات طيبـــة

كان الذى أنقذ اعمال االعائلة وحولها من مصلحة تجارية صغيرة الى مجمع عائلى كبير هو الابن يسرائيل ساحاروف الذى شارك فى اعمال ابيه منذ الصغر . وحين نشبت الازمة ذهب الى مصر . وفى وقت لاحق قيل ان ساحاروف « انهى فى مصر دراسة تجارة الأخشاب الدولية »[1] . ولكن الحقيقة أمَّر وأقل شاعرية ، اذ لم يكن للتعليم أى علاقة بالذهاب إلى مصر .

وعلى كل حال فقد حصل ساحاروف ، بعد ثلاث سنوات « تعليم » ، وبواسطة مستخدمة ، وهو تاجر مصرى ثرى ، على وكالة شركة رومانية كبيرة تعمل بتجارة الأخشاب . وكانت تلك نقطة الانطلاق التى أصبحت الطريق بعدها ممهدة . ولم يمر وقت طويل حتى تحولت تلك التجارة الصغيرة إلى تجارة متوسطة بالأخشاب ومواد البناء المختلفة ، وبمرور عشر سنوات ، أى فى عام ١٩٤١ ، سجل هذا العمل ، لأول مرة ، كشركة مساهمة عائلية باسم « ساحاروف م . ض . » كان الشركاء فيها الأب وابناؤه الثلاثة ، أما الابن البكر يحزقئيل فلم يعتبر كرجل اعمال حقيقى فى العائلة .

ولكن الاخوة جميعا ، بما فيهم البكر ، استمروا فى طريق الوالد من ناحية واحدة ، أى استمروا ، بنشاط لاهوادة فيه ، فى البحث عن الطريق للتقرب من أصحاب السلطة وأصحاب الأموال . . كان ابناء ساحاروف مقربين من السلطات البريطانية ومن جماعة « الهاجناه » وزعماء الهستدروت وكذلك من زعماء الصهيونيين العموميين فى القطاع المدنى ، وفى بعض الفترات كان الاخوان ساحاروف يخدمون فى الوقت نفسه هيئات مختلفة ومتعادية .

كذلكَ قامت ابنتا يتسحق ـ مردخاى بقسطهما فى توسيع أعمال العائلة . فقد تزوجت الكبرى من ماير شلوش ، ابن احد العائلات الشرقية الثرية فى اسرائيل التى جمعت ثروتها من المتاجرة بالأراضى . وكان تحت يد عائلة شلوش ويد أقربائها والمقربين منها ، مثل عائلات موبال ومهودار وأمزليغ ، مساحات أرض شاسعة فى تل أبيب والقدس وحيفا ـ كذلك تزوجت البنت الأخرى ، مريم ، من ابن عائلة ثرية

---

(١) هذا ماجاء فى ترجمة حياته التى نشرتها « تدهار » .

شرقية ، هو الياهو بشوق . أما زوجة الأخ يسرائيل فهى أخت آربيه (لوبا) الياب الذى اصبح نائب وزير وسكرتير حزب العمل .

أما الأخ البكر يحزقئيل ، الذى لم يوجد له مكان فى اعمال العائلة ، فتوجه إلى العمل السياسى . اصبح سكرتير حايم وايزمان ، زعيم الصهيونيين العموميين ، وفى وقت لاحق أصبح ضابط اتصال بين الوكالة اليهودية برئاسة بن جوريون وبين سلطات الانتداب البريطانى .

وفى ذلك العهد لم يكتف الاخوة الآخرون بالاعمال فقط ، فقط عمل يسرائيل ساحاروف فى عدد من المنظمات المرتبطة بحزب الصهيونيين العموميين ، مثل مكابى والغرفة التجارية . وفى أثناء الثورة العربية فى أواسط الثلاثينات ترأس قوات الهاجناه التى كانت تحمى شمال تل ابيب . وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية بثلاث سنوات ، أى فى ١٩٤٢ ، تجند يسرائيل ساحاروف فى الجيش البريطانى وعمل كضابط تموين .

أما الأخ الثالث ، الياهو ، فقد ضبط ذات يوم وهو يسرق سلاحا من مخازن الجيش البريطانى لأجل منظمة « الهاجناه » ، ومثل فى محاكمته المؤثرة كشاهد دفاع جولدا مائير التى اصبحت ، فيما بعد ، رئيسة وزراء فى اسرائيل . وحكم عليه بالحبس سبع سنوات .

وكذلك كان الأخ الأصغر ، أهرون ساحاروف ، نشيطا فى المؤسسات القومية . كان مسئولا عن تأمين الصناعات الموجودة فى حوزة الوكالة اليهودية ، وقد قبل بهذه المهمة بسبب التجربة التى حصل عليها فى عالم التأمين . كان أهرون ساحاروف المدير النشيط لوكالة التأمين « مفطح » التى اقيمت كعمل ثانوى لعائلة ساحاروف . انشئت فى عام ١٩٤٥ برأس مال مسجل قدره ٩و٠٠٠ جنيه استرلينى . وحسب رواية آل ساحاروف الرسمية كان ذلك نتيجة لقاء عرضى بين يسرائيل ساحاروف وبين يهودى مصرى ، ممثل بنك كبير فى القاهرة هو الذى أدى الى نشوء عمل التأمين هذا .

يبدو أن أهرون ساحاروف ، مدير « مفطح » ، لم يعتمد على منافسيه فى شركة التأمين . فاختار أن يؤمن على أعمال الوكالة اليهودية الصناعية فى شركة التأمين العائلية الصغيرة ، ولم يكلف نفسه عناء السؤال عن رأى المؤسسات المعنية بالأمر .

وحين قدم الفاتورة الكبيرة للدفع هنا فقط ثارت الاسئلة . فقد طلب يسرائيل ساحاروف مدير شركة التأمين من المسئول من قبل الوكالة اليهودية عن تأمين مصانعها ، مبلغا ضخما ، عشرين الف جنيه فلسطينى . وبما أن الأمر وصل إلى محاسب الوكالة فقد قرر رؤساؤها أن يفحصوا الأمر جيدا . اقيمت لجنة لهذا الغرض شارك ليفى اشكول ، وكان يومها مدير « مكوروث » ، وباروخ ربينوف عضو

كيبوتس بيت الفا ، الذى كان فى حينه محاسب منظمة النقب ، وقررت الشركة أنه كانت هناك تأمينات زائدة ، وأن مؤسسات الوكالة غير ملزمة بدفع الحساب المريب الذى قدمه لها اهرون ساحاروف .

وكان أن تدخل الياهو غولومب ، من قادة مباى والهاجناه لمصلحة الاخوان ساحاروف . تقول الرواية الرسمية ان غولومب كان يرى أن المؤسسات القومية مدينة لعائلة ساحاروف من ناحية أدبية ، حيث أن أحد ابناء العائلة حكم عليه بالحبس مدة طويلة .

وتحول التأمين وأصبح فرعا هاما من أعمال العائلة حين انتهى حكم الانتداب البريطانى . كانت ثمة خشية من أن شركات التأمين البريطانية ستغادر البلاد مع المظليين البريطانيين والبوليس السرى ، وأن الاقتصاد الاسرائيلى سيكون بحاجة ماسة الى مؤمنين ، واكثر من هذا ، الى مؤمنين فرعيين . وهكذا كان يسرائيل ساحاروف بين مؤسسى « الصندوق الاسرائيلى المشترك » لتأمين أضرار الطوارىء .

ومع الأيام تطورت وكالة التأمين « ميفطح » واصبحت شركة التأمين « ساهر » . اقيمت الشركة فى عام ١٩٥٠ اقامها الإخوة الاربعة بالاشتراك مع شركة مالية من لندن تدعى « ايجل ستار » .

يسمحون بالعيش فى هذه البلاد

لم تزدهر اعمال الاخوان ساحاروف فى التأمين فى تلك الفترة القاسية بعد قيام الدولة ، فترة التقشف . كانت فترة صعبة لمئات الألوف من الناس تميزت بالفقر المدقع والامراض وتوزيع المؤن بالبطاقات . ولكن ما كان مصدرا لمعاناة الكثيرين اصبح مصدرا لثراء القلة ، وكان آل ساحاروف من اولئك القلائل السعداء . فكلما ارتفعت أسوار البيروقراطية ، كلما اشتد النقص بتصاريح استيراد مواد البناء ، وهكذا ازدهرت اعمال شركة « يتسحق مردخاى ساحاروف وابنائه م . ض » ، حتى اصبحت اكبر مستورد فى فرع الأخشاب ومواد البناء .

تفوق الإخوة ساحاروف على « محاسيب » اخرين من أمثال الشركاء المحترمين فى « الشركة المركزية » ، فيبدو أن علاقات أبناء ساحاروف المتشعبة مع قادة « مباى » من ناحية ومع الصهيونيين العموميين من ناحية أخرى أفادتهم كثيرا . وهكذا قامت ، فى نهاية فترة التقشف شركة اسمها « ساهر - سول » (شركة بين الاخوان ساحاروف

وشركة سوليل بونيه الهستدروتية) تتحكم ، دون منازع ، فى إستيراد الخشب وتجارته فى دولة اسرائيل الفتية .

وفى عام ١٩٥٠ اقام الاخوان ساحاروف مصنع « تعال » الديكت (الخشب الرقائقى) وبذلك اصبحوا شركاء لكيبوتس مشمروت وللمليونير الأمريكى جو بوكسنباوم . وكان هذا الرجل مساعد بنحاس سبير فى اعمال الشراء فى اوروبا ، وحين ترك سبير وزارة الأمن وترك منصب المدير العام لخلفه شمعون بيرس ، غادر معه أيضا بوكسنباوم واتجه الى الاعمال الخاصة . وفى وقت لاحق ساعد سبير بوكسنباوم على الدخول شريكا فى صناعة سيارات الناصرة (ريخف نشرت) .

وبالفعل تطور مصنع « تعال » جيدا ، وحظى بشروط اعتماد ممتازة . وبعد ثلاث سنوات من الشركة ، اقام آل ساحاروف وجماعة كيبوتس وبوكسنباوم « كارتيل لبيدى يسرائيل . م . ض » الذى كانت غايته « الطلب والحصول على مراسيم وقوانين وأوامر وتراخيص من السلطات » أى بكلمات أخرى - الحرص على أن تبقى اسعار الديكت (الخشب الرقائقى) مرتفعة كما كانت . وكانت الظروف مواتية بالنسبة لآل ساحاروف ، ففى انتخابات الكنيست الثانية فى عام ١٩٥١ زاد الصهيونيون العموميون قوتهم من ٧ - ٢٣ نائبا فى الكنيست . كان الشعار الذى جلب تلك القوة السياسية الجديدة هو « اسمحوا بالعيش فى هذه البلاد (تنو لحيدت بارتس هزوت) الذى معناه الفعلى هو : البيروقراطية لمصلحة الاغنياء والمغتنين »

وفهم حزب مباى الذى احتفظ بالسلطة المعنى ، فاشرك الصهيونيين العموميين فى الائتلاف الحكومى ومنح ميزات وفوائد صارخة لقادة الصهيونيين العموميين الأغنياء . فمثلا نجح آل ساحاروف فى الحصول على قرض حكومى بمبلغ ربع مليون ليرة - كان يساوى فى حينه مليون دولار فى الوقت الذى كان فيه الدولار دولارا !! . وتعهد ابناء ساحاروف بتسديد القرض بفائدة ضئيلة - ٧,٥٪ فيما كانت الفائدة فى السوق السوداء ٣٦٪ . وبسخاء كبير منح ابناء ساحاروف - حتى يستطيعوا أن يعيشوا فى هذه البلاد - ٢٠٠ الف سهم ، بواقع ليرة واحدة للسهم ، فى « شركة النفط الحكومية » . أسهم كان فى الامكان ، حتى قبل اتمام اصدارها وطرحها ، بيعها بسعر خمس ليرات للسهم الواحد .

شارك فى هذه العمليات فى البداية الأخوان يسرائيل وأهرون ، أما الياهو فتابع ! بعد اطلاق سراحه من السجن البريطانى ، اعمال التجارة كما عمل فى ظل سبير فى وزارة الأمن . وحين ترك سبير وزارة الأمن فى عام ١٩٥٠ انضم الياهو أيضا الى اعمال العائلة .

وعين الأخ البكر يحزقئيل فى وظيفة المفتش العام لشرطة اسرائيل الجديدة . وألزمه المنصب الجديد ان يغير اسم عائلته إلى ساهر ، وذلك حسب طلب دفيد بن جوريون .

كان يحزقئيل ، كمفتش شرطة عام ، مريحا جدا بالنسبة لبن جوريون وجوقة « الفتيان » المحيطة به . لم تكن اعمال الشرطة لتزعجه أكثر من اللازم ، وقد كرس الكثير من تفكيره العميق لاقرار انواع الازرار الملائمة لبزة الشرطى ، وللقياس الدقيق لقبعات الضباط ولطريقة توزيع أرقام السيارات . ولم يكن الوقت الذى كرسه لقبعته هو فصممها ، مرة بعد الاخرى ، بمزيد من المثابرة حتى ذاع لها صيت . حتى ان بن جوريون الذى كان رجلا جديا للغاية ، لم يكن قادرا على تمالك نفسه ، وفى كل مرة كان يأتى مفتش الشرطة العام ليزوره كان يحرص على أن يخفى تلك القبعة المزينة الجوانب والمزركشة عن أعين الناظرين حتى « فهم ساهر أخيرا » وفقا لما جاء فى احدى تراجم بن جوريون « الاشارة واتخذ لنفسه قبعة اخرى اكثر تواضعا » .

الشرطى رقم ١

عرف يحزقئيل ساهر كيف يتمتع بكل ملذات حياة اسرائيل الفتية ، كانت عائلته الغنية توفر له التمويل فيما وفر له منصبه الهيبة والسلطة . وكان ساهر يحتسى كؤوس شمبانيا كثيرة فى كل حفلة كوكتيل دبلوماسية ، وإلى جانبه زميله المقرب جدا ، الذى عين فى وقت لاحق نائبا له فى الشرطة ، كان هذا هو الأبن البكر لرئيس حكومة اسرائيل ، عاموس بن جوريون . وكان عاموس أيضا كما يبدو ، من هواة اللهو الليلى ودأب على اقامة حفلات شرب فى أفضل بارات تل أبيب .

ولكن تلك الصداقة بين ساهر وعاموس بن جوريون ورطت ساهر ، بالتالى ، فى قضية غير لطيفة أدت إلى أدانته بالحبس مع وقف التنفيذ فى محكمة اسرائيلية .

والتزم ساهر ، بسبب صداقته مع ملوك المال من ناحية ، واحتكاكه الدائم مع الزعامة السياسية من الناحية الأخرى ، بنهج معين فى عمله البوليسى . لهذا أعمل حراس القانون تحت امرته هراواتهم بحمية زائدة حين قمعوا « تمرد البحارة » ، كما قامت الشرطة تحت أمرة ساهر ، فى فترة التقشف بمصادرة مؤن فى ميناء حيفا . صودرت المؤن من مواطنين وسواح ، ارادوا ان يخففوا عن أنفسهم وعن اقربائهم ، ضائقة التموين الشديدة ـ ليس على كل الناس ـ التى سادت يومها فى اسرائيل . حتى اضطر بن جوريون نفسه الى التدخل ومطالبة ساهر بأن يخفف قليلا من حماسة رجاله .

ولكن الشرطة ، وبالضبط تلك الشرطة ذاتها ، كانت مريحة ولطيفة لاصدقاء ساهر من الزعامة الاقتصادية والزعامة السياسية انكشفت الأمور على حقيقتها البشعة فى محكمة القذف والتشهير المشهورة التى اقامها عاموس بن جوريون ضد « طابور المتطوعين » فى أواسط الخمسينات .

مثلا : كان لدى ضباط الشرطة شكوك كبيرة ، فى أن نائب وزير الشئون الاجتماعية ، رجل المفدال ، شلومو رونبرغ (بن مائير ، أبو عضو الكنيست المفدالى يهود ابن مائير) حاول أن يهرِّب الى اسرائيل ، فى أوج فترة التقشف القاسية ، ١٤٤ الف قطعة من المعلبات ، دون أن يكون فى حوزته تصريح استيراد قانونى . وكان لدى الشرطة وثائق تثبت ذلك ، وقامت صحيفة يديعوت احرونوت بنشر القضية ، ومن العجيب أنه لم تقدم أيه لائحة اتهام ضد روزنبرغ . وشهد ساهر فى قضية عاموس بن جوريون ضد طابور المتطوعين فى المحكمة فقال إن تلك الوثائق التى فى حيازة الشرطة نقلت الى محامى روزنبرغ لإقامة قضية تشهير ضد يديعوت احرونوت ، لكن لم تقدم قضية كهذه .

وأبدت الشرطة أيضا تفهما ازاء رجل مفدال آخر هو يتسحق رفائيل الذى كان رئيس قسم الهجرة فى الوكالة اليهودية فى اوائل الخمسينات . كان رفائيل ، حسب مقتضيات منصبه ، يكثر من السفر إلى الخارج والقاء خطابات قومية عن أهمية الصهيونية . وفجأة نشرت الصحف الاسرائيلية أن الشرطة الفرنسية قررت أن تفتش جيوب تلك الشخصية الموقرة فوجدت حفنة من الماس كان رفائيل يعتزم تهريبها . كما نشر فى احدى الصحف ان رفائيل تلفن الى بن جوريون الأب ، ليهتم ويعمل على اطلاق سراحه من ايدى الفرنسيين الصارمين . قال ساهر ، فى محاكمة طابور المتطوعين ، انه لم يصل الى شرطة اسرائيل أى طلب لفحص قضية رفائيل ، ومع ذلك اعترف أن رفائيل كان احد الناس الذى كانت الشرطة تفتش أمتعتهم بشكل دائم ، حتى وردت تعليمات من وزارة المالية بعدم فحص أمتعة الشخصيات الهامة .

شخصية هامة أخرى حظيت بعطف الشرطة هو المليونير شالوم ليغوم ، احد اصحاب شركة « ايرسوا » . كانت ثمة شبهات مختلفة وخطيرة ضد هذه الشركة ، ولكن التحقيقات بشأنها أوقفت بعد ورود تعليمات من فوق .

فى تلك الفترة تقريبا منح شالوم ليغوم لصديقه عاموس بن جوريون هدية فريدة من نوعها : حق السكنى فى فيللا المليونير الفخمة لمدة سنتين . وأزيحت المسئولية بهذا الصدد ، فى محاكمة طابور المتطوعين ، عن كتفى عاموس بن جوريون ، ابن رئيس الحكومة ، والقيت على كتفى يحزقئيل ـ ساهر المحنيتين .

ولم يدفن ضباط الشرطة أيديهم فى الرمال . اذ سكن قائد الشرطة بمنطقة القدس ، ليفى ابراهامى ، فى فيللا فخمة فى الحى الألمانى فى القدس ، قام بتصليحها افراد الشرطة . وفسر ساهر فى المحاكمة أنه لم يكن من الممكن تحمل مشاكل ابراهامى السكنية الصعبة ، لذلك تقرر أن يُمنح له ، لغرض السكنى ، مركز الشرطة فى الحى الألمانى ، الذى كان ، قبل أن يتحول الى مركز شرطة ، فيللا رائعة لعائلة عربية .

وضابط شرطة آخر ، يكوتئيل كيرن ، استورد من المانيا مخرطتين ثمينتين متطورتين . كتب فى الصحف أن كيرن استورد هاتين المخرطتين ليصنع ، بمساعدتها ايضا ، اثاثا مفتخرا للفيللا الحديثة التى بناها يحزقئيل ساهر فى هرتسليا ، على مقربة من فيللات اخوته . وزعم ساهر فى المحكمة أنه أُذن لكيرن فى استيراد المخرطتين لأنه كان معروفا كنجار « هاو » ، وقال ساهر ان كيرن تلقى رخصة استيراد ، ولكنه اعترف ان الترخيص اعطى له فقط بعد ان نشرت القضية فى الصحف .

كان ضابط الشرطة الكبير ، عاموس بن جوريون ، شريكا بشركة لاستخراج الرمل . تسلمت تلك الشركة فجأة امتيازا لاستخراج الرمل (زيغزف) بدلا من جمعية تعاونية راحت الشرطة تلاحق اعضاؤها ، وفى المحاكمة ازيحت المسئولية عن عاموس بن جوريون والقيت على ساهر .

واهتمت الشرطة أيضا بأبناء عائلة ساهر ، ومما يمكن استخلاصه من الصحف فى تلك الفترة ان الشرطة ضبطت شحنة كبيرة من خشب الديكت فى طريقها الى السوق السوداء . وكان مصدر تلك الشحنة مصنع « تعال » المشترك بين أبناء ساحاروف وكيبوتس مشمروت . وبشكل عجيب لم تقدم اية شكوى ضد اصحاب المصنع ، وحتى الضباط الذين حققوا فى القضية ، ووجدوا أنها تستحق اهتماما زائدا ، رقوا لمراتب أعلى . كان ذلك فى عام ١٩٥٢ ، وفى تلك السنة بالضبط تلقى يحزقئيل ساهر حزمة أسهم - ١٤ الف سهم - من شركة يتسحق - مردخاى ساحاروف وابنائه . م . ض

كل هذه القضايا الغريبة وكثير غيرها فضحتها الصحف وبالدرجة الأولى « هعولام هزه » . أما « طابور المتطوعين » ، وهو جماعة من المثاليين البسطاء ، اعتقدوا أن مصدر المشاكل يكمن فى ان رؤساء الحكم لا يعرفون ماذا يجرى تحت انوفهم ، فوجهوا اتهامات خطية . وقدم عاموس بن جوريون دعوى قذف وتشهير ضد « طابور المتطوعين » ، فكشفت المحاكمة ساهر وأوقعت به الكارثة .

ومع أن المحكمة أدانت طابور المتطوعين ، ولكن نوعية الادانة تلك كانت واضحة : معظم الادعاءات تحقق صدقها وقررت المحكمة فيما يتعلق بشهادة ساهر بشكل واضح : « أن ساهر كذب » .

أما ساهر الذى كان يومها قد ترك سلك الشرطة ويعمل فى منصب محترم آخر ، كسفير لإسرائيل فى النمسا ، فابدى شعورا بالمواطنة الصالحة ، وعاد الى اسرائيل وطالب بتقديمه الى القضاء بتهمة الشهادة الكاذبة . واجريت المحاكمة ووجد ساهر مذنبا ، وحكم عليه بدفع غرامة وبالحبس تسعة أشهر مع وقف التنفيذ ، وكان هذا نهاية سيرته الشعبية[1] .

وعليه توجه ساهر الى الأعمال الخاصة ، ولم يسمح له اخوته الحذرون بالعمل الا بمقدار . واضطر عاموس بن جوريون للاستقالة من الشرطة فى اعقاب تلك الفضائح ، وعمل سنوات كثيرة كمدير عام لمصنع « آتا » . كان هذا المصنع فى حوزة الدكتور تيبور روزنباوم صديق « المفدال » والابن المدلل لبنحاس سبير ، ومن ابطال فضيحة « الشركة لاسرائيل » . وفى نهاية الأمر استولى الميلياردير شاؤول ايزنبرغ على مصنع آتا ، ولم يكترث لهيبة عاموس بن جوريون وعزله من منصبه المريح دون احتفال .

أما يحزقئيل ساهر فاضطر للاكتفاء بالفتات الذى تركه له اخوته ، وحين جرب حظه بأعمال خاصة به لم يحالفه الحظ . حدث بعد احتلال الضفة الغربية فى حرب الأيام الستة أن وضع ساهر عينيه على تجارة الأراضى هناك . وبما أنه لم يكن مسموحا لحكومة اسرائيل ، بموجب القانون الدولى ، ان تتاجر أو تشترى أراضى ليست فى نطاق سيادتها ، برزت الحاجة لوسطاء وسماسرة خاصين . واعتقد ساهر أنه مؤهل جيدا لتلك المهمة الوطنية ، أو ليس يعرف كل رؤساء الحكم ؟ أو لا يعرف العرب سكان البلاد ؟ ثم أليس له مصادر تمويل كافية ؟

وكانت صفقات الأراضى فى تلك الأيام مما صمتت عنه حكومة المعراخ آنذاك . وكدليل على ما يمكن جنيه من ربح انكشف أنه فى تلك الأيام ، ١٩٧٣ ، اشترى يحزقئيل ساهر مائتى دونم من الأراضى فى النبى صموئيل بقرب القدس بعد أن تلقى اذنا بذلك من الحكومة . دفع لقاء الأرض ١,٥ مليون ليرة[1] ، مضت سنة فقط ، وباع الأرض لمديرية أراضى اسرائيل مقابل خمسة ملايين ليرة[2] . . واذا حسبنا أن

---

(١) هعولام هزة ١٩ / ١ / ٥٦ ، ١٠ / ١٠ / ٥٦ ، ٢٠ / ٢ / ٥٧ ، ٢٤ / ٧ / ٥٧ ، ٧ / ٥ / ٥٨ و ٧ / ٩ / ١٩٦٠ .

(٢) مايوازى ٣٣٠ الف دولار .

جدول غلاء المعيشة ارتفع خلال تلك السنة بـ ٤٠٪ فقط ، يكون يحزقئيل ساهر جنى ربحا جيدا لايقل عن ١٠٠٪ .

تأمين مختلط جدا

حين تسلم الليكود السلطة فى عام ١٩٧٧ راح يفضل السماسرة المقربين منه ، وهؤلاء كانت ارباحهم أيضا كبيرة . وادعى يحزقئيل ساهر أن السماسرة الجدد و المديرون الجدد لمديرية أراضى اسرائيل قد غبنوه وبخسوا حقه ، حتى أنه اقام دعوى فى عام ١٩٧٩ ضد مديرية الأراضى وطالب بان يدفعوا له ما لايقل عن ٣٠ الف دولار ، لأن المديرية ترفض شراء اراضى بواسطته على الرغم من جهوده المضنية لدى أصحاب الأراضى العرب .

وفى هذه الاثناء مدّ إخوة يحزقئيل ساهر اياديهم الطويلة فى كل الاتجاهات . فى اواخر الخمسينات وأوائل الستينات بذل الوزير بنحاس سبير جهودا جبارة لتطوير فرع المنسوجات فى اسرائيل ، فتلقى آل ساحاروف نصيبهم . ومع انهم لم يتحمسوا كثيرا لهذا النوع من الاعمال الغير مرتبطة مباشرة بشئون المال ، إلا انه هنا توجد المنح الضخمة والقروض « المصدق عليها » . ولذلك تعاونوا مع مجموعة فاخت ومع غرشون روزوف ، واستولوا بواسطة شركتهم ، « ساهر هشكعوت » على كميات من أسهم « كيتان ديمونا » و« سبرنيا » و« حوطون » .

كذلك مد ابناء ساحاروف أيديهم الى اعمال المؤن التموينية ، واستولوا على أسهم شركة « بار - راف » المسيطرة على مصنع « غاد » لصنع الطحينة فى يافا وعلى عدد من مطاحن القمح .

وعمل الاخوان ساحاروف فى اقامة المبانى التجارية ، فاقاموا ، بيت ساهر على مفترق شارعى بن يهودا واليركون فى تل أبيب ، وبيت يوئيل فى القدس و« مركز الاستقلال » فى بئر السبع .

ومنذ اوائل الستينات دخل الاخوان ساحاروف بنشاط إلى أعمال التأمين وخاصة التأمين على الحياة : كان ذلك فى الفترة التى فقدت فيها صناديق الهستدروتية اهميتها بينما وقفت مؤسسة التأمين القومى فى مكانها ، وأصبحت رؤية العجزة والمتقاعدين الذين لاتكاد تكفيهم مخصصات التقاعد أو مخصصات التأمين القومى أمراً مألوفا ، وصار الوقت ملائما جدا لشركات التأمين الخاصة . واشترت شركة « ساهر » شركة

التأمين « بوهان » ونصف أسهم شركة التأمين « بـالـدِيمية » التى كـانت من وكالات التأمين الأولى فى فلسطين ، وانتعشت وازدهرت اعمال التأمين على الحياة .

وكسائر شركات التأمين فى اسرائيل عمل الاخوان سـاحاروف فى تـأمين الحيـاة المسمى « تأمين مختلط » ، لأنه يحتوى على عامل تأمـين « من الخطر » وعـلى عامـلٍ التوفير . أما عامل الخطر فى هذا التأمين فهو غالٍ كثيرا ، حيث أجرى الحساب وفقاً لجداول نسبة الوفيات التى كانت دارجة فى بريطانيا فى الأربعينات ، فى حين توجد ثغرة سنين كثيرة بين معدل حياة الاسرائيلى فى الستينات والسبعينـات والثمانينـات وبين معدل حياة الانجليز أما العمولة المدفوعة للوكلاء فهى مرتفعة جدا وكذلك ترتيبات السداد ـ وكلها لمصلحة شركة التأمين ، وأما عامل التوفير فى تلك البرامج فهو أيضا نوع من السرقة . ففى الستينيات بيعت برامج توفير غير مرتبطة بجدول الغـلاء أو بالدولار ، وكانت هذه بمثابة نهب صريح . وحتى حين أخذت شركات التأمين تربط عامل التوفير بجدول الغلاء ، كانت الفوائد المضمونة للزبائن أقل بكثير ممـا تكفله صناديق التقاعد وبرامج التوفير البنكية .

كانت شركة التأمين « ساهر » هى شركة التأمين الأولى التى طرحت اسهمهـا فى بورصة تل أبيب . فى الستينات ، جرى توزيع الأسهم بواسطة بنك فويختفونغر الذى كان اهرون ساحاروف شريكا فيه مع صاحب الفنادق يكوتيئيل فيدرمان ، بعد أن تخلت عائلة الصيارفة اليهودية ـ الالمانية التى أسست البنك عن أعمال الصيرفة فى اسرائيل .

وخصص جزء كبير من الأموال التى حصل عليها ابناء ساحاروف لتمويل أعمال لهم فى خارج البلاد . فقد أدرك ابناء سـاحاروف مـا أدركه الكثيـرون من أن دولة اسرائيل هى بلد ذو اقتصاد محدود المجالات كثيرا ، وأن مقـادير كبيـرة من رؤوس الأموال يفضل استثمارها فى الخارج .

وهكذا أهتم آل ساحاروف بشراء بنك هولندى ، ورفض المسؤول فى وزارة المالية لأنه ، حسب قوله ، « لا يستطيع الاقتصاد الاسرائيلى أن يسمح لنفسه بالاستثمار فى خارج البلاد الا لغايات حيوية » . لكن ، وعلى الرغم من هذه المعارضة ، صادقت وزارة المالية لآل ساحاروف فى شهر أغسطس عام ١٩٦٤ ، على شـزاء بنك « فـان أمدان » فى « هيج » ، دفع ابناء ساحاروف ٢٥٥ ألف ليرة استرلينى ثمنـا للبنك ، وأوكلوا امر ادارته الى حنان سيدور الذى كان قبل ذلك سفيرا لإسرائيل فى هولندا . وكانت غاية البنك الهولندى الرئيسية الاتجار بالسندات المالية ، خصصت وزارة المالية لغاية شراء هذا البنك ما لا يقل عن مليون دولار من احتياطيها للاخوان ساحاروف .

ووسع يسرائيل ساحاروف أعمال العائلة فى الخارج ، وافتتحت شركة « ساهر » للتأمين ، بعد شراء البنك بسنة ، فرعا لها فى لندن عمل فى غرب أوربا كله . وفى نهاية المطاف لم توفق هذه الاعمال الاوربية ، وبيع بنك هولندا بخسارة كبيرة بعد شرائه بزمن قصير ، وفى عام ١٩٧٨ اضطر ابناء ساحاروف لاقفال فرعهم فى لندن .

وكذلك لم تكن الأعمال فى اسرائيل ناجحة كثيرا ، واستطاع ابناء ساحاروف أن ينفدوا بجلد اسنانهم من بنك فويختفونغر قبل إشهار إفلاسه فى عام ١٩٦٧ ، وبيعت شركتى التأمين « بوهان » و« ياردينيا » الى شموئيل لبانون الذى كان مالكا لشركة التأمين « منورة » . بيعت « باردينيا » أولا بمبلغ ٢٠٠ ألف دولار ، وبعد ذلك بعدة سنوات ، فى اوائل السبعينات ، بيعت « بوهان » أيضا ، التى غير شموئيل لبنون اسمها فاصبح « لبنون » ، وجعلها شركة تابعة لشركة « ياردينيا » . ومع السنين أصبحت تلك الشركة المندمجة احدى الشركات الكبرى فى فرع التأمين على الحياة وفى ممارسة الأعمال خارج البلاد .

القط يحرس الجبنة

كان الأخ الثانى ، يسرائيل ساحاروف ، رجل حزب الصهيونيين العموميين ، وبعد ذلك حزب الاحرار ، وهو أحد قدامى العاملين فى هذا الحزب . وعلى مدى سنوات كثيرة كان يسرائيل ساحاروف مسؤولا عن مالية الحزب ، فادار شؤونها بيد مغلولة ، وبدون فضائح زائدة ، على العكس تماما من يوسف كرمرمان الراحل ، منافس وشريك ابناء ساحاروف فى أعمال تجارة الأخشاب ، الذى كان أمين صندوق « حيروت » .

وحين تسلم الليكود زمام الحكم فى الانقلاب الشهير عام ١٩٧٧ ، فوجىء يسرائيل ساحاروف العجوز بأمر سار ، كان قد اعتزل الأعمال الخاصة فى عام ١٩٧٦ و« تطوع للعمل الشعبى » دون أجر » . وحسبما هو مسجل فى ترجمة حياته ، فان صعود الليكود الى الحكم هو الذى أتاح له مجالاً جديداً للعمل الشعبى ذلك لأن بيغال هوروفيتش ، صديق ساحاروف ، عين وزيرا للتجارة والصناعة فى حكومة مناحيم بيجين الأولى ، فقام هذا بمجرد تعيينه ، بأخذ يسرائيل ساحاروف ليعمل مستشارا له « للشؤون الخاصة » .

وسرعان ما اتضحت طبيعة تلك « الشؤون الخاصة » ، كان صعود الليكود الى الحكم على اكتاف ناخبيه من الطوائف الشرقية انتصارا كبيرا لجمهور اصحاب رؤوس

الأموال الكبار الذين دعموا هذا الحزب . كان عليهم ، قبل الإنقلاب أن يأخذوا نصيبهم من الوليمة عن طريق اجتهادهم لدى وزراء الاقتصاد من المعراخ لكن ، الآن ، فان الحكم بأيديهم هم ، وكانوا يبتغون أن يتمتعوا بالوليمة حتى النهاية .

كان أحد الأجزاء الشهية التي وضع عليها عجول الذهب عيونهم هي الشركات الحكومية ، التي كانت تشمل عددا من كبرى الشركات في الدولة ، ذات ممتلكات ضخمة وأرباح كبيرة . لم يكن أرباب المال ليسلموا بفكرة أن أرباحا هائلة كهذه تذهب مباشرة الى خزينة الدولة ، دون أن يصل شيء منها الى جيوبهم .

وأوكل هذا الكنز إلى يسرائيل ساحاروف الذى اعتزل أعماله الخاصة ، حيث عين رئيسا للجنة خاصة كانت وظيفتها أن تبحث عن الشركات الحكومية التى يمكن بيعها لممولين خاصين . وكان هؤلاء الممولون ، بطبيعة الحال ، من المقربين الى الليكود .

وابتدأ يسرائيل ساحاروف ، بشكل منهجي وأساسي ، يُعيِّن في مجالس ادارات الشركات الحكومية ، أو الشركات التى للحكومة فيها حصص محترمة . وشرع أيضا بتقديم المشورة فى تلك « الشؤون الخاصة » لوزراء مسؤولين عن تلك الشركات بحكم مناصبهم . كان مستشاراً لوزير التجارة والصناعة الذى جاء بعد هوروفيتش ، جدعون بات ، كما كان مستشارا للوزيرين يتسحق موداعى ويتسحق برمان الذين تناوبا فيما بينهما وزارة التخطيط والطاقة فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات .

فى شهر يوليه من عام ١٩٧٧ ، أى بعد صعود الليكود الى الحكم بشهرين ، عين يسرائيل ساحاروف رئيسا لمجلس إدارة اكبر مصنع فى اسرائيل وهو الصناعة الجوية . قال عن ذلك عازر فايتسمان ، وزير الأمن الجديد ورجل مقرب من كبار أصحاب الأموال : « ان مهمته الأولى ستكون ادخال روح جديدة فى الأدارة » .

وبعد « نجاحه » فى مهمته الأولى التى أوكل بها نقله فايتسمان الى المهمة الثانية ، وهى بيع مصانع الصناعة الجوية للملكية الخاصة . وفى عام ١٩٧٨ باع حصة الصناعة الجوية فى « طوربو - بروم » وهو مصنع لتصليح نصال ورفاصات الطوربينات ، بيعت حصة الصناعة الجوية لشركاء امريكيين .

وكانت قمة أعمال ساحاروف فى الصناعة الجوية هى بيع المصنع الناجح « أور لايت » ، وكانت الصناعة الجوية قد اشترت فى عام ١٩٦٤ نصف أسهم هذا المصنع الذى يعمل فى انتاج سلع من الزجاج والبلاستيك ، وعادت واشترت النصف الثانى فى سبتمبر ١٩٧٧ ، أى بعد تعيين ساحاروف فى وظيفته هذه بزمن قصير . وجاء فى تقرير مراقب الدولة لسنة ١٩٨١ : « احدى التفسيرات لشراء نصف المصنع الثانى هى أن

مجال عمل « أور لايت » هو جزء أساسى فى خط انتاج المصانع الرئيسية التابعة للصناعة الجوية » .

ولم تمر الا سنة فقط حتى عين ساحاروف ، فى ديسمبر ١٩٧٨ ، لجنة خاصة من بين أعضاء ادارته لكى تفحص ما اذا كان المصنع حيويا للصناعة الجوية . وهكذا كانت إقتراحات اللجنة : يمكن بيع المصنع الذى كان قبل سنة فقط جزءاً أساسياً ، بشرط أن يكون السعر معقولا . أما بشأن السعر فقررت اللجنة انه يتراوح بين ثلاثة ملايين وسبعة ملايين دولار ، سعر معقول بما فيه الكفاية !

وفى سبتمبر ١٩٧٩ توجه ساحاروف الى نائب المدير العام للشؤون المالية فى الصناعة الجوية ، وطلب إليه أن يكون دقيقا جدا فيها يتعلق بقيمة المصنع . وعليه قرر نائب المدير العام أن قيمة المصنع تساوى أربعة ملايين دولار ، وانه يمكن بيعه بخمسة أو ستة ملايين دولار نظراً للأرباح المتوقعة والأرباح الممكنة .

ولكن هذا التقدير لم يرق لساحاروف ، وطلب الى نائب المدير العام تقديرا جديدا ، وتردد نائب المدير العام المطيع قليلا وتضايق ، لكنه عاد وقرر فى مارس ١٩٨٠ أنه « على الرغم من أن التقدير السابق هو جدولة ملائمة لقيمة « أورلايت » كمصنع قائم ، وعلى افتراض المحافظة على ربحيتها (ربحية الشركة) فى المستقبل » اذن ـ وهنا القنبلة ـ « يمكن أن نرى أيضا فى مبلغ ٢,٥ مليون دولار فما فوق تعويضا مناسبا للصناعة الجوية مقابل تخليها عن ملكية « أور لايت » .

ويشير مراقب الدولة بغضب الى أنه « لا يوجد تفسير للأساس الذى استند إليه التقدير الجديد » الذى فقد المصنع ، وفقا له ، نصف ثمنه خلال نصف سنة .

ولكن هذه لم تكن النهاية ، اذ أن التقدير الجديد لنائب المدير العام الذى لم يفهم من الاشارة ، لم يرق أيضا للرئيس الحريص الذى كانت مهمته الأساسية التقليل ، بقدر الامكان ، من قيمة ممتلكات الشركات التى جعل مشرفا عليها . فقد توجه أحد الراغبين فى الشراء ـ كان ثمة خمس جهات مهتمة بشراء اورلايت ـ الى شركة استشارات خاصة قدمت تقديرا لاءم رغبات المشترين ، ووفقا لهذا التقدير فان قيمة « اورلايت » تساوى ١,٦ مليون دولار فقط . . .

وفى نهاية المطاف بيع مصنع اورلايت بمبلغ ٢,٠٣ مليون دولار ـ اى ثلث ثمنه الحقيقى حسب تقدير نائب المدير العام . ووافق مجلس الادارة برئاسة يسرائيل يساحاروف ، وبطيبة قلب ، على شروط مريحة جدا للمشترين المحظوظين فى كل ما يتعلق بترتيبات الدفع وتقسيم أرباح الشركة عن عام ١٩٨٠ مع انها لا تزال تدار من قبل الصناعة الجوية . ويتبين من تقرير مراقب الدولة الذى يذكر كل هذه

التفاصيل أن المحامى الخاص الذى مثل الصناعة الجوية فى هذه الصفقة المريبة استأجره بشكل شخصى يسرائيل ساحاروف الذى وعده أيضا بواحد وربع بالمئة من مقدار الصفقة كأتعاب له ، وفى النهاية صودق على نصف هذا المبلغ للمحامى .

ومن البديهى أنه لم يطلب الى يسرائيل ساحاروف « أن يستخلص النتائج » من فضيحة أورلايت ، بل على العكس ، استمر فى أعمال مشابهة بمزيد من النشاط وفى مجالات أخرى أيضا كانت فى نطاق مسؤوليته .

وهكذا ، مثلا ، حاول ساحاروف أن يرد الجميل للوزير الذى عينه ، بيغال هوروفيتش ، وذلك حين عرضت شركة الطيران الحكومية « أركيع » للبيع . ولكن أبناء هوروفيتش انسحبوا اخيرا من الصفقة ، وبيعت أركيع بأرخص الاثمان لمليونير من المقربين الى الليكود ، ألفريد اكيروف وشركائه .

كما اثيرت فضيحة أخرى حول قضية بيع بنك الرهونات الحكومى « طفحوت » ، دار الكلام أولا عن مستثمرين من كندا ، مقربين من كتلة اغودات يسرائيل الشريكة فى الائتلاف ، ألا وهم الاخوان رايخمان الذين مثلهم فى اسرائيل شار - شالوم شيرن الذى كان مسؤولا عن الميزانيات فى وزارة المالية فى عهد حكم المعراخ . وفى النهاية فُضِّل شريك آخر ، من لابسى الطواقى ، من الائتلاف الحكومى ، وبيع البنك الحكومى الى بنك همزراحى هميئوحد التابع للمفدال : وأعلنت كتلة المعراخ أنها لن تعترف بهذه الصفقة حين تعود الى الحكم .

وحرص يسرائيل سحاروف على بيع بنك حكومى آخر هو « بنك هسفنوت » الى الملياردير شاؤل ايزنبرغ الذى يمسك ، مثله مثل ساحاروف ، بكتلة هامة فى حزب الأحرار . وفقط بعد بيع البنك تبين فجأة أن ممتلكات البنك العقارية تساوى مئة ضعف القيمة التى سجلت فى موازنة البنك والتى بموجبها حدد ثمن بيع البنك .

لم يكتف يسرائيل ساحاروف بمنصبه كرئيس للصناعة الجوية بل تولى أيضا رئاسة مجلس ادارة المجمع الكبير « كيميكاليم ليسرائيل » وهنا عمل العجائب بأسلوب آخر : طرح أسهم أحد المصانع الناجحة فى المجمع فى البورصة ، وأتاح لزملائه من رجال المال فرصة السيطرة على أجزاء من المصنع الحكومى بشراء أسهمه فى بورصة تل أبيب .

كان ذلك مصنع « كابلات صهيون » ، وتجدر الاشارة الى أن هذا المصنع اكثر ربحا ونجاحا من منافسه « أسلاك وكابلات الكهرباء » الذى تملكه شركة استثمارات بنك ديسكونت والشركة لاسرائيل ، وذلك على الرغم من أنه مصنع حكومى فيه الأجور أعلى نسبيا ، وفيه أيضا لجنة عمال « قوية » .

انسحـاب الـى حصـن آل سـاحـاروف

انهمك الأخ الرابع ، الياهو ، باعمال الخشب الرقائقى (ديكت) التابعة لعائلة ساحاروف والتى ابتدأت فى فترة التقشف . لم تنخفض أرباح مصنع « تعال » الذى تملكه العائلة بالاشتراك مع كيبوتس مستمروت ، ويعود ذلـك ، فى الأساس ، الى اقامة كارتيل « لبيدى يسرائيل » الذى كان يبيع كل منتجاته لمجموعتين : « همشبير همركزى » الهستدروتية ومجموعة فاخت ـ نحمياس ـ ساحاروف ـ كرمرمان التى كانت تعمل فى السوق الخاصة .

فى عـام ١٩٦٧ أقام اليـاهـو ، مـع مجمـوعـة مستثمـرين ، مصنـع « طـابـور » للكراميكا ، لم يكن واضحا منذ البداية ان هذا المصنع سيكون بشكل عام مربحا ، حيث أن معظم السوق كان فى أيدى مصنعى « سيفن » و « عتيص لبود » .

ولكن الياهو ساحاروف كان عنيدا ، وسرعان ما اتضح السبب الحقيقى لعناده . اذ ادعى رجل الاعمال الماكر هذا أن المصنع الذى يقيمه ، بعكس منافسيه ، سيكون انتاجه للتصدير . وهذا الاعلان وحده اكسبه مُنحاً وقروضـاً حكوميـة ، بمبلغ ٣٢ مليون ليرة . واذا عرفنا أن اقامة المصنع كله كلفت ٥٠ مليون ليرة يتضح الأساس الذى استند عليه تفاؤل الياهو ساحاروف .

ولكن هذا كله لم يثمر شيئا ، فقد كان فرع انتاج الاثاث الاوربى يواجه أزمة ، ولم يظفر « طابور » الا بحصة صغيرة جـدا فى السوق الاسـرائيلية ، وابتلعت نفقـات التمويل المرتفعة كل أرباح المصنع . وفى نهاية الأمر قبضت لجنة الكنيست المالية يدها وتوقفت القروض السخية التى اعتادها الياهو ساحاروف . واتهم هذا ، بنوبة غضب حادة ، حكومة الليكود بأنها دمرت ، بسياستها ، الاقتصاد المنتج للتصدير ، وذلك باطلاق البنـوك عليه لتمتص دمـه ، وانسحب اليـاهـو ساحـاروف من المصنع ومن الأعمال وهو ناقم وغاضب وقرر العزلة وتحصن فى فيللته فى قلعة آل ساحاروف .

طيبـر ينقـذ الأراضـى

ثمة عائلة اكثر أهمية من عائلة ساحاروف ـ فيما يتعلق بعالم التأمين هى عائلة طيبر صاحبة شركة التأمين الكبيرة « تسيون » ، ورئيس هذه الشركة ابراهام ـ رامى طيبر .

وعم رامى طيبر هو يسرائيل طيبر الذى ولد فى عام ١٨٩٤ ، فى مدينة فودوليا « فى بيت يهودى دافىء ملىء بالاخلاص ومحبة صهيون » ، كما هو مدون على ضريحه ، هاجر

الى فلسطين فى عام ١٩٢١ . وبما ان يسرائيل طيبر لم يكن من أصحاب الأموال ، فلم يكن لديه الخيار فتناول مجرفة « وشارك فى الاعمال المختلفة حيث إشتغل فى الشوارع والبيارات والحقول » . وفى هذه المواقع بالذات : الشوارع والبيارات والحقول ، أقام يسرائيل طيبر علاقاته الأولى ، والهامة ، مع طلائع الهجرة الثالثة والذين اصبحوا مع الزمن ، قباطنة الاقتصاد الهستدروتى ، وفى وقت لاحق تمكنوا أيضا من السيطرة على اقتصاد الدولة .

وحرص يسرائيل طيبر ، مثله مثل ابناء ساحاروف بالضبط ، فى سنواته الأولى على اقامة علاقات جريئة مع الهاجناه . وان عمله الأول بعد قدوم اخوته الخمسة الى البلاد أن جعلهم يلتحقون بالهاجناه .

كان يسرائيل طيبر طلائعيا فى العشرينات ، عمل فى فرقة عمل تابعة لمكتب المقاولات الذى كان البديل الهستدروتى لشركة سوليل بونيه التى اعلنت افلاسها فى عام ١٩٢٩ . لكن طيبر لم يستمر طويلا كعامل عادى ، وشرع ، بالتعاون مع أخوته ، باخذ مقاولات فى اواسط الثلاثينات ، ولهذه الغاية بالضبط اقام الاخوان طيبر شركة البناء « تسور » .

وحين ابتدأت فترة النمو العظيم فى فرع البناء فى نهاية الثلاثينات ، عاد يسرائيل طيبر وعمل فى التجارة . وهكذا انتهى الفصل الطلائعى من حياته ، وعمل بالاستيراد والاتجار بمواد البناء على اختلافها ، بالضبط مثل ابناء ساحاروف ، (كالخشب والاسمنت والحديد) ، كذلك عمل بالاتجار بالعقارات الذى كان يسمى فى تلك الفترة « انقاذ الأراضى » ، وفيما بعد عرفت عائلة طيبر بغناها الفاحش واملاكها العقارية الكثيرة .

ويعود الفضل فى ثراء الاخوة طيبر ، مثل كثيرين غيرهم من اغنياء اسرائيل ، الى الحرب العالمية الثانية والى الانتعاش الاقتصادى الذى جاءت به الى فلسطين . لكن سبقت الانطلاقة الكبرى الى الأمام سنوات أزمة اقتصادية قبيل نشوب الحرب وفى بدايتها ، حيث توقفت تقريبا كل اعمال التجارة الدولية بسبب الحرب ، وتوقف تصدير الحمضيات الذى كان مصدرا هاما للأموال المستوردة . كما توقفت هجرة اليهود من اوربا وانقطع سيل الأموال التى كانوا يجيئون بها معهم . وتجمدت أموال الضرائب على اختلاف أنواعها ، وأعلن الانجليز نظام تقشف اداري صارم ومراقبة على الأسعار والأجور ، كما أنهم صادروا قسما كبيرا من الانتاج الاقتصادى لأغراض المجهود الحربى . كان ذلك بمثابة الطبعة الأولى من نظام التقشف الذى ساد فى اسرائيل فى السنوات الأولى لقيامها .

وفى فترة التقشف ، كان يوجد ثمة من ربحوا جيدا وإستفادوا كثيرا من نظام القيود الصارمة ، حيث تركز الاستيراد الضئيل ، وباوامر السلطة ، فى ايدى قليلة ، ايادى عدد من التجار الكبار والمستوردين ذوى الحقوق وذوى الامتيازات .

ولكن يحول هؤلاء دون المنافسة ، فيما بينهم ، التى قد تؤدى الى تخفيض الأسعار ، ورغبة فى تقسيم الاستيراد فيما بينهم كون ممثلو الشركات الكبيرة فى فروع مواد البناء والاخشاب تنظيما فيما بينهم حتى يحصلوا على الامتياز من سلطات الانتداب البريطانى . واتخذ هذا التنظيم شكل شركة ، سميت « الشركة المركزية للتجهيز والتجارة » وفى وقت لاحق عرفت باسم « الشركة المركزية » ، واصبحت احدى الشركات الكبرى فى اسرائيل .

كان الاخوان يسرائيل وحاييم طيبر بين عشرات مؤسسى الشركة المركزية . كان شركاؤهم : نفتالى بيكر الذى أسس ابنه مصنع « بيكر بلادا » ، وهنرى تسمرمان الذى هو اليوم أحد اصحاب شركتى الاستثمار « ايليرن » و « إلغار » ، وغرشون غوربيتش الذى كان قبل توجهه الى الاعمال موظفا هستدروتيا وعاملا فى « مباى » ، وكان أيضا ممولون ومقاولون وتجار مثل اليعازر برلمان وليف غليكمان ويعقوب بوتكوفسكى والاخوان سبير سكى وأهرون نتنئيل .

كان لعدد من أصحاب الشركة المركزية علاقات طيبة مع رؤساء الشركات الهستدروتية الاقتصادية . لكن أحدا منهم لم يكن فى وسعه أن يتنافس مع يسرائيل طيبر فى هذا المجال ، حيث أدت علاقاته الطيبة الى الشراء الكبير الأول الذى قامت به الشركة المركزية ، التى اخذت تتجاوز بسرعة نطاق أعمال الاستيراد والتجارة . اشترت الشركة المركزية بالاشتراك مع سوليل بونيه الهستدروتية مصنع الاسمنت « نيشر » من صاحبه ومؤسسه مايكل بولاك . وكان بطل الصفقة الرئيسى يسرائيل طيبر الذى أقنع زملاءه المترددين وكذلك اقنع مايكل بولاك الذى كان غير متحمسا لبيع مصنعه ، وفى النهاية وقع محامو الطرفين الصفقة . كانت تلك اكبر صفقة فى تاريخ الاقتصاد الفلسطينى فى تلك الأيام : مليون جنيه استرلينى عدا ونقدا دفعها المشترون الى بولاك . كما أن محامى الأطراف الثلاثة الداخلة فى الصفقة نالوا نصيبهم أيضا ، وكانوا : يعقوب شمشون شبيرا الذى اصبح فيما بعد من رجالات مباى الهامين ووزيرا للقضاء ، ويوسف سيرلين ، من قادة الصهيونيين العموميين والذى اصبح فى وقت لاحق عضو كنيست ووزيرا ، ويعقوب سولومون صاحب مكتب محاماة من اكبر المكاتب فى اسرائيل .

وما إن عُرفت تفاصيل هذه الصفقة العملاقة ، حتى ثارت ضجة فى أوساط حركات العمال ، احتجوا على تزامل قادة سوليل بونيه مع العدو الطبقى ـ الرأسماليين ـ كما أدعوا أن الصفقة نفسها ستؤدى إلى خسارة . ولكن منطق هذه الصفقة لم يكن واضحا لهؤلاء ، فقد كانت سوليل بونيه ترمى الى تخفيض تكاليف البناء فى ابنيتها ، وبذلك ، تسيطر على سوق البناء فى البلاد الذى سبق واستولت على قسم كبير منه . أما رجال الشركة المركزية فاكتفوا بان تكون لهم سيطرة على سوق الاسمنت الخاص ، وبذلك يحددون السعر الذى يناسبهم .

يحكى عن هذا هيلل دان من رؤساء سوليل لونيه : « سكتنا لاننا لم نشأ أن نكشف للمراقبين اننا ننوى أن نجنى من المصنع أرباحا فى فترة قصيرة ترجع لنا الاستثمار المدفوع عشرات الاضعاف » .

وحسب البرنامج ، أبقى طيبر وزملاؤه فى الشركة المركزية ادارة المصنع وتشغيله بايدى سوليل بونيه . فلم يكونوا معنيين بالعملية الصناعية المضنية بل تركزت إهتمامتهم بالاسمنت . وحظيت الشركة المركزية ، بما أرادت : احتكار تام على تسويق الاسمنت ، باستثناء المقادير التى كانت سوليل بونيه تأخذها لأعمالها هى .

وهكذا ، وبالضبط وفقا لنبوءة هيلل دان ، برر الاستثمار العظيم نفسه ، وبسرعة هائلة جدا ، تم الشراء عند نهاية الحرب العالمية الثانية . وبانتهاء الحرب انتها فترة التقشف فى البناء ، وتجددت التجارة الدولية ، وتدفقت الأموال المتزايدة تبعث دما جديدا فى شرايين الاقتصاد . وكان الاستثمار فى مصنع نيشر ناجحا جدا ، وكانت الأرباح طائلة ، ولم تمضى سنة حتى استعيد رأس المال والفوائد التى دفعت لقاء المصنع .

أما السيطرة المطلقة للشركة المركزية على سوق الاسمنت الاسرائيلية فجاءت بعد ذلك بسنوات طويلة ، فى عام ١٩٥٩ ، حين حصلت هذه الشركة على امتياز تسويق إنتاج الاسمنت من مصنع شمشون فى بيت شيمش .

حنفية التعويضات

بعد وفاة يسرائيل طيبر فى عام ١٩٥٠ أخذ يبرز ابن اخيه الصغير ابراهام ـ رامى طيبر ، ولد فى تل ابيب فى عام ١٩٢٧ ، وكغيره من ابناء الاغنياء الاسرائيليين تعلم فى مدرسة هرتسليا الثانوية . وكغيره من رفاقه الاغنياء تجند فى « البالماخ » فى عام ١٩٤٤ ، ولكنه لم يقضى وقتا طويلا فى كتائب المجندين ، كانت السنتان فترة زمنية

كافية بالتأكيد . وعاد رامى الى الطريق التى سار فيها معظم زملائه وخرج ليتعلم فى خارج البلاد ، تعلم الحقوق والاقتصاد فى جامعة جنيف السويسرية . وهناك التقى بتسفى رينشطاين الذى تزوج فيما بعد من آيا روفين من احدى العائلات الكبيرة الهامة فى اسرائيل .

فى تلك الفترة كان بنحاس كوزلوفسكى - اى سبير - يدير ممتلكات منظمة الهاجناه فى أوربا ، فجند فى خدمته هذين الشابين ابنى الذوات . وحين نشبت حرب الاستقلال كان طيبر يعمل فى شؤون تلك الممتلكات ، ثم جند ، برتبة كابتن (رائد) فى سلاح الجو الجديد واستمر فى اعمال تجارة السلاح الحكومية . وفى عام ١٩٥١ سرح رامى طيبر من الجيش وعاد الى سويسرا ليتابع تعليمه ، وحين رجع بعد ذلك الى اسرائيل أخذ يعمل فى مديرية التطوير التى كان يترأسها بنحاس سبير وليفى اشكول . وفى عام ١٩٥٢ تابع رامى طيبر الشاب أسفاره ، وخلف رفيقه تسفى رينشطاين فى باريس ، فى وفد مشتريات وزارة الأمن . وشغل تسفى رينشطاين ، مقابل ذلك ، مكان طيبر فى مديرية التطوير .

وفى اواسط الخمسينات عاد طيبر الى اسرائيل ، حاول الاندماج فى اعمال العائلة ، كمدير فى الشركة المركزية . ولكن سبير استطاع اقناعه بالبقاء فى خدمة الحكومة ، وكانت تلك هى الفترة التى بدأت فيها اموال التعويضات تصل من المانيا . وتصارعت على هذه الأموال مجموعات الرأسماليين الكبار فى الاقتصاد ، وكانت الشركة المركزية واحدة منهم . وكان لهذه الشركة ممثل واحد فى وفد التعويضات ، كان ذلك هو يوسى بيكر الشاب . ورابط رامى طيبر ، اذن ، فى الجانب الآخر للتعويضات ، فقد كان مديرا لدائرة الصناعة فى وزارة التجارة والصناعة تحت أمرة بنحاس سبير . وكان طيبر يعرف دائما ما هى أولويات بنحاس سبير فى مجال تطوير الصناعة ، وشارك فى تحديد هذه الاولويات . ومعنى هذا هو ان الشركات التى تعمل فى فروع الاقتصاد التى يريد سبير تطويرها ، هى التى تحظى بالقسم الاكبر من التعويضات .

وليس هناك مجال للدهشة ، اذا تجاوزت الشركة المركزية حدود مجال الاسمنت ، ودخلت الى مجال الاطارات وبعد ذلك الى مجال الفولاذ ، حيث اشترت مصنع أوردن . وقد قال هيلل دان انه وفقا لأوامر ليفى اشكول الصريحة اعطيت الشركة المركزية الأفضلية بتخصيص المواد الخام التى اشتريت بأموال صندوق التعويضات .
وفى عام ١٩٥٨ ، قبيل انتهاء خدمة رامى طيبر للأمة ، استطاع أيضا أن يعمل لشراء فرن جديد لمصانع نيشر .

لم تحدث فضائح تذكـر فى الفترة التى عمـل فيها رامى طيبـر فى وزارة الصناعـة والتجارة باستثناء واحدة : وهى قرار طيبر وسبير المشترك استثمار اربعة ملايين دولار فى مصنع نسيج المغامر المشهور جيمى ليفى فى الناصرة ، انهار المصنع خـلال وقت قصير . صادق طيبر على القرار بقوله : « لا يحققون حول مصادر أموال المستثمرين المحليين المختلفين . . . » وقـال ايضا انـه فحص جيدا واهتم بـأوضاع الشـركات الثلاث التى وقفت من وراء جيمى ليفى ، ووجد انها شركات « محترمة وجدية » .

وبعد ذلك بعدة سنوات قال رامى طيبر بصدد القضية نفسها : « فى نهاية الأمر اصبح المصنع مربحاً بعد انتقاله الى ملكية أخرى » . أما تلك « الملكيـة الأخرى » فكانت ملكية مجمع « كلال » الكبير حيث لرامى طيبر أسهم كثيرة . اشترى « كلال » الشركة المركزية ودمجها ودمج اصحابها فى داخله فى السبعينات .

وترك رامى طيبر الشاب ، اذن ، وزارة التجارة والصناعة ، فى الفترة التى تضاءل فيها سيل التعويضات من المانيا . حاول الاستقرار فى مركز ادارى كبـير فى الشكرة المركزية ، كنائب مدير الشركة العام ابراهام فريدمان . وقبل ذلك كـان فريـدمان شريك افرايم ايلين بمصنع السيارات كايزر ـ فرايزر ، الى ان اضطر للانسحاب من الشركة فى عام ١٩٥٣ .

وكانت النتيجة أن رامى طيبر عاد الى الخدمة العامة ، كان ذلك فى عام ١٩٦١ . وكان الاتجاه السياسى ، وفى أعقابه الاتجاه الاقتصادى ، لدولة اسرائيل يخضع لعملية تغيير . اذ انتقل مركز الثقل من غرب أوربا الى الولايات المتحدة الامريكية . وعين رامى طيبر مديرا لسلطة الاستثمارات الاسرائيلية فى نيويورك ، كان مرسلا من قبل سبير للبحث عن مستثمرين امريكيين يقبلون إستثمار دولاراتهم فى اسرائيل . وافتخر بانه الوحيد الذى عاد الى اسرائيل بعد انتهاء خدمته فى سلطة الاستثمارات « دون أن يصبح مدير أعمال لأى مستثمر أمريكى » .

وكان لهذه الاقوال ما تستند اليه ، كان سلفه فى المنصب شمعون هدرن الذى كان مستشارا اقتصاديا لليفى اشكول والذى دخل ادارة الشركة المركزية كممثل للمليونير الامريكى سام رونبرغ . وباروخ براك الذى خلفه فى المنصب دخل هو أيضا الى ادارة الشركة المركزية كممثل لمليونير امريكى آخر ـ فيكتور كارتر ، وقبل ذلك كان براك مساعد نائب وزير المالية الدكتور تسفى رينشطاين .

عاد رامى طيبر من الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٤ وانضم الى ادارة شركة التأمين « تسيون » ، وكانت هذه الشركة ، مثل شركة التأمين « يهودا » ، فى حيازة العائلة منذ أيام الانتداب البريطانى وقد بدا أن رامى طيبر ، الرجل البدين قليلا ، المستدير الوجه ذا الشفتين المنفرجتين والذى يضع عوينات ، يعطى اهتماما خاصا لعالم التأمين .

لم تمضى سنة على انضمام رامى طيبر الى ادارة شركة التأمين تسيون حتى اصبح رئيسها . الا أنه كان مشغولا فى تلك الفترة باخماد حرائق اندلعت فى اجزاء مختلفة من الشركة المركزية فقد كانت أعمال تلك الشركة قد ساءت بشكل بالغ فى سنوات التقشف . وأخذ البنكان الاجنبيان اللذان تورطت الشركة بشرائهما - « سويس - يسرائيل » فى جنيف و « بنك سنترياد » فى بلجيكا - يترنحان . كذلك كانت للبنوك المحلية التى تساهم الشركة فيها مصاعبها ، وهى بنك ميمون ليسرائيل (بنك التمويل لاسرائيل) الذى كان يدعى فيما مضى « بنك آرتسى » (البنك القطرى) وكان فى حيازة المليونير تاجر السلاح شالوم ليغوم ، و « بنك لساحر حوتس » (بنك التجارة الخارجية) و « البنك العربى الاسرائيلى » الذى كان يعمل ، فى الأساس ، بحيفا . ولكن المساعدة السخية من سبير هى التى ساعدت الشركة المركزية فى الوقوف على رجليها ، والتخلص من مغامراتها فى خارج البلاد . غير أن الخسائر كانت فادحة رغم كل شىء ، واضطرت الشركة المركزية لبيع بعض ممتلكاتها الأساسية ، وهكذا باعت مصنع الاطارات « شمشون » لشركة « اليانس » التابعة « لكور » الهستدورتية ، ومصنع سيارات لتركيب سيارات شركة لايلاند البريطانية ، باعته لمصنع « أوتو كارز » الذى تورط هوأيضا فى وقت لاحق . وبلغت عملية افول الشركة المركزية نهايتها ، عندما دمجت فى عام ١٩٧٣ ، كما ورد آنفا ، بمجمع « كلال » الذى يديره فتيان سبير وجنرالات سابقون .

ومنذ هذا الوقت ، اصبح فى وسع رامى طيبر أن يكرس نفسه بهدوء لتطوير فرع التأمين الذى تملكه عائلته . وبالفعل انجز الشىء الكثير فى هذا المجال ، وأصبحت شركتا التأمين تسيون ويهودا التابعتان للعائلة من كبريات شركات التأمين .

خطوط حياة يهودا طوقتلى

ثمة واحدة من شركات التأمين امتازت بالعمل الهادىء نسبيا ، هى شركة التأمين « آرييه » (الأسد) التى تعتبر أيضا من كبريات شركات التأمين الخاصة . تمتلك هذه الشركة عائلة طوقتلى ، من أغنى العائلات فى اسرائيل .

كان الرجل الذى أسس الشركة وترأسها سنوات كثيرة هو يهودا ـ متساب طوقتلى ، وهو رجل معتد بنفسه ، حتى أنه ألّف كتاباً اسهب فيه بذكر تاريخ حياته . وعنوان الكتاب الذى صدر فى عام ١٩٦٣ هو : « خطوط حياتى ، ذكريات ، أعمال وأحداث » ، ومن يقرأ الكتاب يندهش لعظمة شأن يهودا طوقتلى فى تاريخ الييشوف اليهودى فى أرض اسرائيل .

وقائمة الجمعيات الشعبية التى أسسها يهودا طوقتلى ، أو الجمعيات والتنظيمات التى ترأسها ، أو كان شريكا فى ادارتها أو عضوا فيها ، تحتل أربع صفحات كاملة من كتابه ما لايقل عن ٧٠ منظمة ومؤسسة . وعلاوة على ذلك ، كان يهودا طوقتلى عضوا أو مديرا بعشرات كثيرة من المنظمات الاقتصادية والشركات المختلفة ، وعمل أيضا لفترة طويلة بالنشاط السياسى الدبلوماسى لمصلحة الأمة ، وكذلك اشتغل باعمال سياسية سرية .

كل هذه الأمور عملها يهودا طوقتلى لاعلاءشأن الشعب والدولة ، كما يقول هو نفسه : « تشهد على السماء ، انه خلال الثلاثين سنة من عملى الشعبى والاجتماعى ، فى عهد الانتداب ودولة اسرائيل لم أفكر للحظة واحدة اذا كان الشعب سيعوضنى وكيف عما بذلته من تعب وشقاء » . كما يقول طوقتلى باخلاص جدير بالمديح : « لأجل الحقيقة ، على أن أُضيف اننى فعلت وحملت كل ذلك العبء ، لا لهناءتى بل حتى تكون (هذه الاعمال) آية وذكرى لابنائى وابناء ابنائى الى الأبد » .

ولد يهودا طوقتلى فى القدس فى عام ١٩٠٤ ، أبوه شراغا فيبل ، وأمه طوفا بار . يصف يهودا طوقتلى أباه هكذا : « ابن حاخام اشتهر فى موطنه لتوافيا كمثقف كبير وكانسان ذى مقاييس ممتازة » .

ويبدو أن صيت ذلك الجد ذاع فى الشرق بأسره حتى أنه ذعى من لتوافيا البعيدة ليحتل « كرسى حاخامية الطائفة الاشكنازية » « فيا أوديسيا » فى « القرم » وحين كان يهودا طوقتلى فى الثانية من العمر توفى الحاخام وتبنى الراب يهودا طوقتلى الطفل ، ويبدو ان أصل الراب المتبنى من مدينة طوقت التركية . وكان الأب المتبنى هو الذى منح اسم العائلة الى شراغا فيبل الصغير وقدم كلاهما الى فلسطين فى عام ١٨٨٥ ، وتوفى العجوز بعد ذلك بخمس سنوات تاركا شراغا فيبل بمفرده .

لكن ليتسحق رفقا ، اخو رئيس بلدية تل أبيب الأسبق ، والخبير بقصص العائلات العريقة ، رواية اخرى مختلفة . وهو يدعى أن أب العائلة الذى جاء من روسيا الى القدس كان « اشكنازيا صافيا » يحمل اسما « اشكنازيا نموذجيا ، ولكنه وجد عملا

لدى تاجر يهودى من أصل شرقى يحمل اسم طوقتلى وارتبط باواصر وطيدة مع عائلة مستخدمه التى منحته أسمها مجاملة .

ولعله كان فى الأمر ما هو أكثر من المجاملة من الجائز ان شراغا ـ فيبل الروسى كان بحاجة الى اسم سيده للتخفى من عين السلطات التركية الشريرة آنذاك ، والتى لم تكن تنظر برضى الى اليهود الروس القادمين من الامبراطورية التى تهددهم من الشمال .

وعلى كل حال ، فأمر الانتساب الطائفى الذى تفتخر به العائلات العريقة من الشرقيين الأنقياء ، مريب جدا . والأمر المؤكد أنه فى اواسط القرن التاسع عشر وقريبا من نهايته كان من الصعب التمييز بين الشرقيين والاشكناز من جموع المتسولين والباعة والتجار الصغار الذين غمروا القدس . أما التمييز بين الطوائف المختلفة فكان هاما فقط لضرورة « توزيع الأموال » ، وهنا أيضا لم تراع الحدود بدقه زائدة .

وأحد الامثلة على طمس الحدود هذه هو عائلة أليشر المعروفة اليوم على أنها شرقية نقية (سفارادى) . ومع أن العائلة قدمت الى فلسطين حسب شهادة ابى العائلة ، منشه اليشار ، فى عام ١٤٨٥ ، أى قبل طرد سفاراد بسبع سنوات بالضبط ، من مدينة « سرقوزه » ، الا أن يتسحق روكيح يدعى ان هناك من يقول أن الأب ، مؤسس العائلة ، جاء حسب هذه الرواية من روسيا فى فترة متأخرة وكان أسمه بشار . وجاء اسم العائلة بموجب هذه الرواية من العرب الذين عمل بشار معهم بالتجارة ، وكانوا ينادونه ال بشار أى يدخلون ال أداة التعريف العربية . ويمكن ايجاد تصديق لهذه الرواية بحقيقة أن الرب يعقوب شاؤول البشار كان دائب السفر الى « فيلنا » (عاصمة ليثوانيا) للحصول على تبرعات للجالية اليهودية فى الخليل ولكن يتسلم أيضا حصته من أموال « التوزيع » والاشكنازى ، وكان يوقع باسم يعقوب ألبشار فيلناى ، وكان متزوجا من ابنة حاخام من جالية فيلنا .

تزوج عم الياهو البشار من اخت يسرائيل برومكين صاحب صحيفة « حفتسيلت » ، وهى اشكنازية تماما . والأمر كذلك مع يوسف نافون بيه . ومثل كثيرين من اغنياء هذا العصر من ابناء العائلات المعروفة على أنها شرقية (سفارادية) نقية ، حصل يوسف نافون بيه على غناه من الامتيازات التى تلقاها من السلطات التركية . وكان أهمها امتياز خط السكة الحديد بين القدس ويافا ، الذى أضر كثيرا بمعيشة الحوذيين واصحاب العربات كلهم ـ سفاراديم واشكنازيم على السواء ، انقياء وغير انقياء . والذى كتب هذه الأمور يتسحق روكيح نفسه ، تلقى من الاتراك امتيازا آخر هو أن يجبى لهم ضريبة طرق من المسافرين فى الطريق من القدس الى ياف

وبالعكس . وكان فى وسع الحوذيين والمسافرين أن يختاروا بين الدفع لـصندوق عائلة نافون او الدفع لصندوق عائلة روكيح ، وكان بوسعهم أيضا أن يدفعوا لقطاع الطرق من العرب .

وكانت هذه الامتيازات على أنواعها ، التى وزعتها السلطات التركية الفاسدة ، مصدر ثراء العائلات الشرقية (السفارادية) الأخرى مثل عـائلات : يلين وبـوريو ومادنى وشلوش ومويال ومطلون وافريج وتورخمان وأمثـالها . ولم يتـرتب على تغيـير الحكم فى فلسطين تغييرا كبيرا فى هذه الامتيازات فقد احترم الانجليز الامتيازات التى وزعها الاتراك بل وزادوا عليها .

وهذا التداخل بين الطوائف لم يتخطى يهودا طوقتلى ، وهذا ما كتبه هو نفسه عن ابيه شراغا ـ فيبل : « طالما سألت نفسى من هو هذا طوقتلى ، هل هو منا ، أى من الطوائف الشرقية ، أم أنه اشكنازى حيث انه يتكلم لغتهم كواحد منهم » . وهذا الجواب الذي يقدمه : « بيد أنه كان له لغة مشتركة مع جميع الطوائف كما كان يشعر فى بيوت جميع أبناء اورشليم كأنه فى بيته » .

وعلى كل حال ، سواء كان اشكنازيا أو سفراديا ، فلم يكن شراغا فيبل تلميذا نجيبا كما لم يكن غنيا . وحين بلغ سن الرشد تزوج طوفا بار التى قدمت عائلتها من شبه جزيرة القرم ، وراح يعمل بالتجارة الا انه لم ينجح كثيرا .

وحين نشبت الحرب العالمية الأولى جند للجيش التركى أيضا اليهود حاملو جنسية الامبراطورية الغاربة ، كما إرتفع ثمن « البدل »[1] ثلاثة اضعاف . وكان طوقتلى أفقر من أن يستطيع الدفع ، فتم تجنيده . حاول فى البداية أن يكمل مدته ، الا أنه لم يستطيع الاستمرار فى الخدمـة العسكريـة . فالتمس المسـاعدة لـدى ضابط تتـرى فساعدة على الهرب مع عائلته الى عمان التى كانت يومها مدينـة صغيرة فى البـادية تسكنها بضع مئات من العائلات .

وهنا كانت بداية نجاح طوقتلى الأب . أخذ يهرب أغذيـة من شرق الاردن الى القدس الجائعة . ومرة تدخل صديقه وجاميه الضابط التترى حـين سلبت تجارتـه وانقذه وانقذ البضاعة من ايدى قطاع الطرق .

وبعد دخول الجنرال البريطانى اللنبى القدس وانتهاء الحرب العالمية ومعها الحكم التركى ، عادت العائلة الى المدينة المقدسة ، وارسل الابن يهودا ـ متساب طوقتلى ليتعلم فى مدرسة « تحكمونى » ، لكن حين علم الأب أنهم يقدمون حساءً مجانيا كل

---

(١) البدل مبلغ من المال كان يدفعه مواطنو الدولة العثمانية من غير المسلمون فيعفوا من الجندية . ثم الغى هذا النظام فى أوج الحرب ، وحاجة الدولة للمجندين ـ المترجم .

يوم فى مدرسة « اليانس » سارع لارسال ابنه الى هناك ، حيث تعلم يهودا طوقتلى القراءة والكتابة باللغة الفرنسية مدة سنتين فى مدرسة أليانس .

وحين بلغ السادسة عشر اتجه الى عالم الأعمال بكليته ، والحال كان كذلك حتى قبل انهاء تعليمه ، وفى ساعات ما بعد الدروس ، كان يقوم بتجارة حذرة ونشيطه بالاغذية مع الطباخ الانجليزى فى معسكر شينللر فى القدس ، الى ان توقفت تلك الحركة التجارية بعد أن اكتشف ضابط المعسكر طباخه ثملا للغاية .

فى عام ١٩٢١ ظن يهودا طوقتلى ان المستقبل هو للسياحة ، فتسجل لدورة تعليميه للمرشدين نظمتها اللجنة القومية لأجل شبان القدس العاطلين عن العمل . عن هذه الدورة تحدث طوقتلى ، فيما بعد ، بكلمات حارة قال : « هكذا أوجدت بذرة المرشدين اليهود الذين اصبحوا ، فى زمن الانتداب ، القوة الصدامية للبيشوف العبرى فى معركته القاسية والطويلة ضد الحكومة والكنائس المسيحية والسياحة الدولية ، ضد هضم الحقوق المادية والتاريخية والقومية - فى مجال السياحة » .

ولكن طوقتلى نفسه لم يشارك فى ذلك النضال الباسل « للقوة الصدامية » ، اكتشف طوقتلى فرعا تجاريا ذا آفاق ساحرة ، هو فرع التأمين ، الفرع الذى اعتبر طوقتلى بين طلائعه الحقيقيين . عن ذلك قال : « بما أن أعمال التأمين راقت لى فى ذلك الحين ، ولانى رأيت أن مستقبلا باهرا ينتظرها فى البلاد ، قمت بعد فترة قصيرة من التجربة والتخصص ، وسافرت الى لندن لا كمل تعلم المهنة وكذلك اللغات »

وبعد عودته بدأ يعمل فى شركة « فلسطين - اكسبرس » التى كانت شركة تابعة لبنك « اجلو - فلسطين » ، عمل فى دائرة التأمين التابعة للشركة مالا يقل عن تسع سنوات . الا أن مركزه كان رفيعابعد السنة الثالثة ، حين تزوج باتيا كوهن التى كانت ، حسب تعبيره : « حلقة من سلسلة عريقة المحتد عظيمة وهامة فى اسرائيل » .

كان أبو باتيا كوهن قد هاجر من المجرواشتغل فى اعمال المؤن وكانت له أيضا مطحنة قمح صغيرة بقرب شارع البوابات المئة (مئه شعاريم) . وكان جد باتيا كوهن لامها الراب زلمان بسان الذى « اعتبر طليعة ممتهنى الحدادة اذ وكل اليه ان يصنع مفتاحا فنيا تعبر عن امنا راحيل » . وعلاوة على ذلك كان « المؤسس الرئيسى فى ارض اسرائيل » ، كان « عاملا نشيطا فى بناء كنيسة » يهودا الصديق ، وكان الراب زلمان هو الذى صنع سلما خاصا من الحبال لأغراض بناء تلك الكنيسة .

فى عام ١٩٣٣ حين ابتدأ الانتعاش الاقتصادى الكبير مع قدوم يهود المانيا ، استغل يهودا طوقتلى علاقاته الطيبة مع « فلسطين - اكسبريس » وحصل على امتياز تمثيل

شركة التأمين البريطانية الكبيرة « سان » ، ولهذه الغاية أقام شركة حملت أسمه « يهودا . م . طوقتلى » . وفى عام ١٩٣٥ اصبح طوقتلى يمثل ايضا شركة التأمين « اليانس » التى تملكها عائلة روتشيلد وعائلة مونتفيورى البريطانيتان ، وفى وقت لاحق مثل شركة التأمين « أوريون » .

وتحقق المستقبل الذى تكهن به طوقتلى لفرع التأمين واخذ يدر عليه الأرباح الكبيرة ، واخذت هذه الأرباح تبحث عن منفذ فشرع طوقتلى ينشر اعماله ومدها الى فروع أخرى . اكتسب ثقة ابناء روتشيلد فاعطوه مبالغ كبيرة من الأموال لتوظيفها قروضا برهونات . واخذت شركات تأمين أخرى فى لندن تبحث أيضا عن منفذ لفائض النقود لديها فى المستعمرات البعيدة ، ونجح طوقتلى الذى كان يكثر من السفر بين القدس ولندن باقناع خمس شركات تأمين كبيرة بالاستثمار فى فلسطين .

وبما أن فلسطين كانت فى نطاق الاسترلينى لم تكن ثمة مشكلة فى تحويل رؤوس الأموال . وكان طوقتلى يعرض اموال شركات التأمين للناس العاديين بفائدة قدرها ٦ ٪ وللمؤسسات بفائدة ٤ ٪ واقام علاقات تجارية ، فى الأساس مع المعسكر الشرقى ، بنوك خاصة وجمعيات مالية تابعة لاصحاب البيارات والمزارع مثل « بنك بنى بنيامين » التابع لعائلتى « دينكز » و « مخنيس » و « صندوق القروض والتوفير » فى رحوبوت و « صناديق القروض الزراعية » فى نتانيا . ويدعى طوقتلى أنه جلب الى فلسطين ، ما بين سنوات ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ ، مالا يقل عن خمسة ملايين جنيه استرلينى ـ وهو مبلغ هائل فى تلك الأيام .

وبايحاء من صديقه عوفيد بن دعامى شارك طوقتلى أيضا فى اقامة المركز التجارى فى نتانيا . وحسب قوله لم تكن دوافعه بشكل عام من اجل الربح ، بل دوافع قومية طاهرة . فقد كانت نتانيا ، فى رأيه مهملة ، لذلك شارك يهودا طوقتلى فى بناء المركز التجارى « بقصد تحسين اوضاع أبناء نتانيا » .

ويبدو أنه للسبب نفسه تعاون مع ابناء عائلة دينكبر فى اقامة مصنع كبير لصقل الماس واسمه « صناعة ماس نتانيا » . وحين انتهت الحرب العالمية الثانية ، باع طوقتلى حصته فى هذا المصنع لأنه سمع صيقليا من بلجيكا يقول ان نتانيا لا تستطيع باى شكل أن تصمد فى التنافس مع مراكز الماس الدولية العريقة .

واستثمر طوقتلى أيضا مع يسرائيل طيبر ومستثمرين من جنوب افريقيا من مجموعة « أفريقيا ـ يسرائيل » فى حمامات الاستشفاء فى طبرية . وذلك بعد أن حصلت مجموعة رجال الأعمال هذه على امتياز من سلطات الانتداب البريطانى لاستغلال مياه العيون الحارة . وقبل مجىء هؤلاء المستثمرين كانت مياه تلك العيون متاحة لمن يشاء

وبدون اى مقابل ، لكن يبدو انه فى هذا الخصوص أيضا لا يمكن الشك فى ان طوقتلى فعل ما فعله بقصد الربح . أما هو فيدعى أنه استثمر فى ينابيع الاستشفاء « ليس على اساس حساب الربح بل لدافع عاطفى » مصدره « اسباب تعود لذكريات لطيفة من طفولتى البعيدة » .

وتزايدت أرباح يهودا طوقتلى ، بلغت ٦ آلاف ليرة استرلينى فى عام ١٩٣٣ حين كان لديه موظف واحد فى مكتبه ، أما بعد خمس سنوات ١٩٣٨ ، كان لديه ١٠٠ موظف ، وكان وكلاؤه منتشرين فى جميع أنحاء البلاد وبلغ دخله ٦٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى .

طوقتلى ينزل الى تل أبيب

فى أواخر تلك السنة أخذ طوقتلى يشعر بعدم الارتياح حيث أن أملاكا اكثر تعنى هماً أكبر ، وحسب تعبيره : « كلما تزايدت استثماراتى كلما ازددت قلقا على مصيرها ، بما أنه لم يكن فى وسعى أن اتابع شخصيا تطور الأمور فى مركز الاعمال فى تل أبيب » . وكان الحل هو الانتقال من القدس الى تل أبيب ، وهكذا غادر طوقتلى وموظفوه المئه الى المدينة العبرية الجديدة على السهل الساحل . وكان لطوقتلى يومها ابنان ـ أبينوعم الذى ولد فى عام ١٩٢٩ ، وعوزيال الذى ولد فى عام ١٩٣١ ، وبعد ذلك بعشر سنين ولدت ابنة الشيخوخة المدلله داليا فى عام ١٩٤١ .

وما إن شاع خبر انتقال يهود ـ متساب طوقتلى الثرى الى تل أبيب حتى اهتم حاكم المدينة الانجليزى مكفارسون ، تبعيينه عضـوا فى المجلس البلدى . ولم يسر رئيس البلدية ، يسرائيل روكيح لهذا التعيين ، اذ أنه خشى على مصير أعمال عائلته هو ، واقترح على الحاكم البريطانى مرشحين آخرين اكثر ملاءمة ، « ولكن الحاكم » كـما يقول طوقتلى « أصر بكل قوة على موقفه » .

أما من سرّ لتعيين طوقتلى فكان مئير شلوش صاحب ملاك الأراضى ، الذى كان يعتقد أنه بمساعدة رجل أعمال داهية من نوع طوقتلى ، يمكن ادخال الأراضى المحيطة بتل أبيب الصغيرة الى سطح البناء . وبالفعل هيأ طوقتلى نفسه لهذه المهمة ، مهمة انقاذ الأراضى ، بكل ماأوتى من قوة . وفى أوج الحرب العالمية الثانية ضم الى سطح بلدية تل أبيب ٢٣ الف دونم الى الشمال من المدينة فتضاعفت مساحة المسطح ثلاث مرات ، وكان ذلك توسيعا كبيرا كما أشار طوقتلى بفخر ، تم « بفضل علاقاتى الممتازة مع كبار الموظفين الانجليز » .

وفى تلك السنوات اكتشف يهودا ـ متساب طوقتلى كم تستطيع الوظائف العامة أن تساعد الأعمال الخاصة .

وعليه أعد نفسه لمزيد من النشاط للاعمال الشعبية العامة ، وفيما يلى قائمة جزئية فقط بالمنظمات والمؤسسات التى كان طوقتلى عضوا فيها فى الاربعينات وما يليها .

كان عضو الاتحاد القومى للملاك فى لندن ، وكان رئيس لجنة بناء فى تل أبيب ، كان أيضا رئيس لجنة الاسكان فى بلدية تل أبيب ورئيس لجنة اسكان اللاجئين فى البلدية نفسها . وكان عضو لجنة البناء المركزية ، وكذلك فى لجنة اسكان الجنود المسرحين ، وكان عضو المحكمة الخاصة بالمنازل المصادرة ، وعضو اللجنة الحكومية لتشجيع البناء الخاص ، واشتهر طوقتلى أيضاً كرئيس اتحاد اصحاب المبانى والأملاك فى ارض اسرائيل (فلسطين) . وحين سن الانجليز قانون حماية المستأجر ، وقف طوقتلى على رأس مجموعة ضغط حاولت رفع ايجار المساكن ، وواضح أن طوقتلى اضطلع بهذه المهمة ليس بوصفه مالك عقارات كثيرة ، وحسب اقواله ، لأنه « كان يصعب على أن التفت فأرى يوميا الغبن اللاحق بهذا الجمهور » . أما الجمهور المغبون فكان ، بطبيعة الحال ، جمهور الملاك لا المستأجرين .

كانت أحدى العمليات التى جلبت لطوقتلى شهرة كبيرة نسبيا تتعلق بالنشاطات الليلية التى جرت فى تلك الفترة من ايام الحرب وبعدها فى متنزهات تل أبيب . قال ان نفسه كانت تتمزق ازاء القذاره والحقاره التى كانت تراها عيناه صباح مساء ، والمقصود بذلك أعمال بنات الليل اللواتى كن يبعن الهوى لجنود الحلفاء وغيرهم لقاء أجر . وبلغ الأمر أن نظم طوقتلى دوريات من اعضاء بلدية تل أبيب فى شارع اليركون ، ولدهشته أبدى الاعضاء المحترمون استعدادا كبيرا للسير حتى الاعياء فى تلك الامكنة ولتكحيل أعينهم بتلك « القذارة والحقارة » .

وحرص طوقتلى فى الثلاثينات والاربعينات على المحافظة على علاقات طيبة ليس فقط مع جميع الطوائف الاسرائيلية ، انما مع المواطنين العرب أيضا . ويروى أنه فى فترة معينة من الثلاثينات أقام « علاقات صداقة وثيقة » مع المفتى المقدسى الموالى للنازية الحاج أمين الحسينى ، وقد بلغت الثقة بينهما ، كما يروى طوقتلى ، درجة أن تنكر الزعيم المسلم الورع ذات مرة فى زى فتاة لكى يسافر مع طوقتلى وزوجته لحضور حفلة « بوريم » فى تل أبيب . وفى نفس الوقت حافظ طوقتلى على علاقات ممتازة مع اعداء الحاج امين الالداء من ابناء عائلة النشاشيبى الذى كان أحدهم رئيس بلدية القدس ، ورجل كهذا من المفيد كسب وده .

ويقول طوقتلى أنه حين نقل عائلته وأعماله الى تل أبيب الصاخبة « أقيمت علاقات صداقة مع أعيان يافا العرب ، بل نجحت فى القيام معهم بأعمال كبيرة » . وصادق طوقتلى بشكل خاص ، نائب القنصل المصرى فى يافا فوزى الذى صار فيما بعد ، نائب رئيس مصر . وفى هذه الأثناء لم يهمل صداقته مع الزعماء الصهيونيين ومع أناس مثل حايم وايزمان ويتسحق بن تسغى واليعازر كابلان وموشه شرتوك (شاريت) الذين « أعربوا له ، مرة تلو الأخرى ، خطيا وشفويا ، حسب قوله عن تقديرهم للعمل البناء الذى يقوم به » .

ومن الناحية الأخرى كان يهودا ـ متساب طوقتلى مقربا ايضا من اوساط المتدينين المتطرفين . وتبرع كثيراً « لصندوق المصانع » التابع « لاغودات يسرائيل » ، حتى أنه أنقذ رجل اغودات يسرائيل الراب بليفى من تهمة التجسس ، حين سافر الى لندن للقيام بعمل سياسى يهودى هام عهدت به اليه الحكومة والبيشوف العبرى وقد استطاع ان يفعل ذلك بفضل علاقاته الطيبة مع السلطات البريطانية فى فلسطين . مثل صديقه عوفيد بن عامى ، كان طوقتلى يكثر من استضافة الضباط البريطانيين وموظفى حكومة الانتداب فى هذا الصدد يقول : « كنت معتاداً فى تلك الأيام أن اقيم بين الحين والآخر حفلات ومآدب وأدعو الى الموائد الحافلة والمصحوبة بالكونياك والويسكى رؤساء الحكم وبينهم حكام الألوية وضباط وآمرى الجيش ـ ورؤساء البيشوف من كل الأحزاب وقادة الحركات الصهيونية وغيرهم من كبار المسئولين » .

ولكن هذا التقرب من البريطانيين كاد يكون خطراً عليه . فقد كان بين المترددين الى بيت طوقتلى ضابط المخابرات البريطانى جوفرى مورطون الذى قتل قائد « الليجى » ومؤسسها ابراهام شتيرن (يائير) . وذات مرة وجد طوقتلى على بيته كتابة لا يحتمل نصها التأويل : « الموت لطوقتلى » ، وسرعان ما اقام الانجليز حراسة مشددة عليه . يقول طوقتلى انه لم يتأثر بهذا التهديد ، لأنه فى نفس الوقت ، كان يحافظ على علاقات وثيقه وطيبه مع المنظمات السرية ، وكان رجل الاتصال بينه وبين « الاتسل » حايم لاندو ، الذى اصبح وزيرا فى حكومة اسرائيل فيما بعد .

لكن حين علم طوقتلى أن ولديه ، ابينوعم وعوزى ، يعملون سراً فى الصاق نشرات الحركات السرية ، لم يتمالك نفسه ، وسارع بارسالهما للتعلم فى مدرسة داخلية دينية فى مدينة الاستجمام برايتون على ضفة المانش ، وبقيا هناك حتى عام ١٩٤٨ .

كانت حرب الاستقلال مبعث أسف لطوقتلى ، فقد سادت الفوضى فى البيشوف ، وتدهورت الاعمال الى الدرك الأسفل . وعلاوة على ذلك ـ قام مجهولون بزى ضباط

بالماخ ، بمصادرة سيارته الفاخرة . وغادرت شركات التأمين البريطانية البلاد وغادر معها أيضا حكام الألوية وموظفو الانتداب البريطانى . واخرجت الليرة الاسرائيلية من نطاق الاسترليني ، بينما فر الاعيان والاغنياء العرب أو طردوا . وانتزعت السلطة من ايدى السلطات المحلية ، واضطر يهودا طوقتلى الى الإنكماش والاكتفاء باعمال أناس من الصف الثانى .

ولم يطل الوقت بيهودا طوقتلى فى هذه الأوضاع الجديدة ، ففى عام ١٩٤٩ أوفد الى أوروبا وشمال أمريكا بهدف الحصول على موارد وقروض لدولة اسرائيل . كانت الولايات المتحدة هى التى جذبت اهتمام طوقتلى بشكل رئيسى ، واستطاع أن يتعرف على رئيس شركة التأمين الاميركية الكبيرة « هوم » ، كما تسلم الوكالة الرئيسية لشركة « أفيا » ، التى كانت تعمل باسم ٢٢ شركة تأمين خارج حدود الولايات المتحدة . ولا تزال شركة « آربيه » تمثل حتى اليوم فى اسرائيل شركة « أفيا » التى تمثل اليوم اكبر ١٢ شركة تأمين فى العالم . وتمثل شركة « آربيه » شركة اى، جى، أف التى تعتبر اكبر شركة تأمين أوروبية . وهذا التمثيل كله لم يكن حسب ادعاء طوقتلى ، يتم لمجرد تحقيق الربح ، فيقول مثلا : « كنت آمل أن تتبع الشركات الامريكية اثر شركات التأمين البريطانية فى إستثمار أموالها فى اسرائيل ومنحها قروضاً » .

لم يخفف قيام دولة اسرائيل من حماس يهودا طوقتلى للعمل على « انقاذ الأراضى » . ومع أن جميع الأراضى كانت ، كما يبدو فى أيدى الدولة الجديدة ، الا أن طوقتلى استمر فى طريقه ، فمثلا اصبح طوقتلى فى عام ١٩٥٠ نائب رئيس شركة « بيرنع » لصنع الأفلام . ولا نعرف الكثير عن الافلام التى انتجتها هذه الشركة ، لكنها استطاعت أن تأخذ من القيم على الأموال المتروكة مالا يقل عن ٤,٠٠٠ دونم ، وذلك « لغرض تحقيق برامج تطوير وبناء للاحياء وكذلك لضمان عمل لسكان مجدل اشكلون » .

وفى عام ١٩٦٠ اعتزل يهودا طوقتلى ادارة شركة التأمين « آربيه » ولخص سياسة أعماله بجمله تعلمها من أبيه تقول : « كل عمل لا تقول كل يوم صباح الخير ، فلن يجيبك أبداً صباح الخير وكل عام وانتم بخير » . كان طوقتلى يفضل الاعمال البسيطة فى التأمين والعقارات على الصناعة والمال ، فقط فى عام ١٩٦٣ حاول أن يجرب حظه فى اعمال التمويل الحقيقية حين اشترك مع بنك ليئومى وبنك ايجود فى اقامة شركة « السندات المالية والاستثمارات » (نيرروت عيرخ فهشكعوت) . سجلت هذه الشركة فى فادوز ، وكان صاحباها يحزقئيل داغان الذى كان رئيس بعثة وزارة الأمن للمشتريات فى الولايات المتحدة وابراهام كلير من اصحاب مجمع « أرغمان » . لكن طوقتلى تخلى اخيرا عن هذا العمل وتركه .

وبعد ذلك انتقلت ادارة شركة التأمين وبعدها أعمال العائلة الأخرى الى أيدى ابناء يهودا ـ متساب طوقتلى .

وفق الولدان فى الزواج . اذ تزوج الابن البكر ، أبينوعم ، من عدنه فريدمان ، ابنه ابراهام فريدمان ، وهو تاجر ثرى كان المدير العام للشركة المركزية ، وعضوا هاما بمجلس إدارة المجمع العملاق « كلال » ، وكان لعدنه نسب كريم من ناحية أمها أيضا ، ديبوره ابنه اخى من كان الحاخام الاكبر الراب كوك . ولم يخيب الأبن الأصغر عوزى ، الأمل أيضا . . فتزوج من جانيت يغلوم ، وهى سليلة عائلة ذات ماضى مجيد فى العمل الشعبى فى أوساط الجالية اليهودية فى ليتوانيا .

وفى المقابل لا يسهب يهودا ـ متساب طوقتلى فى سرد اخبار ابنته داليا فى كتابه . وكانت تزوجت من آرثور لاف الذى اهتم به طوقتلى الأب جيدا : فاشترى له رزمة أسهم فى مصنع « الكثرا » لكى يدخل صهره الى مجلس إدارة الشركة ، كما اهتم لإدخاله الى مجلس ادارة مصنع « ساتيكس » الذى هو شركة تابعة لمجمع « كلال » ولشركة استثمارات بنك ديسكونت . ولم يبد على داليا انها تهتم بالاعمال كثيرا فهى تقضى معظم وقتها فى جافا فى شبه الجزيرة الايبريه ، حيث تتابع فن رقص الفلامنكو الحبيب على نفسها .

لم يتابع ابناء يهودا طوقتلى طريق حياة أبيهم المحافظ الحذر . بعد اعتزال الوالد العمل فى ادارة شركة التأمين العائلية بتسعة اعوام ، قُدم الاخوان ابينوعم وعوزيال الى محكمة تل أبيب المركزية ، وادينا بتهمة ادارة حسابات زائفة فى شركتى ى . م . طوقتلى وآربيه ، وباخفاء دخل بمبلغ ٢٥٠ الف ليرة[1] . وحكم على ابينوعم بالحبس لمدة ستة أشهر وعلى الأخ الاصغر بالحبس لمدة شهرين ، فضلا عن الحكم عليهما بدفع غرامة بمبلغ ٢٥٠ الف ليرة ـ أى بمقدار المبلغ الذى اخفياه عن ضريبة الدخل .

بعد هذا الحادث المؤسف بسنة مات يهودا ـ متساب طوقتلى فى سويسرا ، وفى هذه الأثناء ، خرج الاخوان من السجن وتابعا أعمالهما . بحثا عن طرق اخرى ، قانونية هذه المرة ، للحيلوله دون مشاركه وزارة المالية وسلطات ضريبة الدخل ، لهم فى أرباحهم وكان المنفذ الذى اكتشفاه معروفا ومجربا وهو العمل فى بورصة تل ابيب التى يعفى سماسرتها من ضريبة الدخل عن أرباح أموالهم .

كانت شركة التأمين آربيه تكثر من إستثمار اموال فى بورصة تل أبيب ، مع أن أبينوعم كان بشكل عام يحرص على طرح أسهم ممتازة فقط . فهذه الأسهم مع أنها كانت تكسب حامليها أرباحاً جيدة الا أنها لم تكن تمكنهم من السيطرة الفعلية على

---

(١) ما يوازى ٦٧,٠٠٠ دولار .

الشركة وهكذا تمكن ابناء طوقتلى من الاستمرار فى المحافظة على الشكل العائلى لشركتهم .

ولم يكن يزعجهم أن يتقاسموا أسهمهم مع رجال بنك ديسكونت . ففى اواخر عام ١٩٨٢ كان صندوق « ألينوت » التابع لشركة استثمارات بنك ديسكونت ، يملك ٤٠ ٪ من الاسهم الممتازة لشركة التأمين « آربيه » . وعلاوة على ذلك امتلك السيدان يورام جيل وشريكه رونالد كيمجى نحو ٣٠ ٪ من هذه الاسهم الممتازة بواسطة شركتى « جيل هولدينغر » و « رويال ميمون » وبدا أن شراء تلك الأسهم تم بصورة مباشرة ، وليس عن طريق البورصة .

وهكذا نجح الاخوان طوقتلى فى جمع ثروة فى نطاق جهودهما للبقاء فى نطاق القانون . اذ يبلغ نسبة مجموع عمل شركة التأمين آربية ٥ ٪ فقط من مجموع أعمال شركات التأمين فى اسرائيل ـ لكن ، بالمقابل تصل نسبة أرباح الشركة الى ١٥ ٪ من مجموع أرباح فرع التأمين فى اسرائيل ، وبذلك نجح الاخوان طوقتلى فى ألا يدفعا ضرائب كثيرة . مثلا أظهرت موازنة الشركة عن عام ١٩٨٠ زيادة كبيرة فى أرباح راس المال المغطاة من الضريبة . وفى عام ١٩٨١ ، مع أنه ظهر تحسن اضافى على الربح فى الموازنة ، الا أن بند رصيد الأموال المخصصة « لمخاطر استثنائية » زاد بشكل كبير الأمر الذى ضمن تخفيضا بنسبة الضريبة المستحقه .

ويتابع الاخوان طوقتلى سياسة أبيهما فى الاستثمار فى العقارات فقاما بالاشتراك مع شلدمو الياهو بانشاء مجمع الابنية « جان هعير » (حديقة المدينة) التى تصور الأسود المفترسة فى حديقة الحيوانات فى تل أبيب ، بجوار البلدية ، حيث يمتلك كل من الشريكين ثلث الأسهم ، بينما يتقاسم الثلث االباقى عدد من المقاولين . كما كانا ضمن المشترين المحتملين بشركة الطيران الوطنية ال ـ عال .

التأمين وعائلة حاخامى

اكبر شركتى تأمين فى اسرائيل ليستا شركتين خاصتين ، وهما شركة « هسنيه » الهستدروتية وشركة « ميجدال » التابعة « لبنك ليئومى ليسرائيل » .

أما الشركة الثالثة من حيث الكبر فهى « هفينكس » . ويوجد لبنك ديسكونت قسم كبير فى هذه الشركة التى يتحكم بها أبناء عائلة حاخامى الذين سبق وذكرت علاقاتهم العائلية مع أبناء عائلة كيرسو .

كان مؤسس السلالة هو يوسف حاخاميشفيلى ، الذى اختصر إسمه فيما بعد ، ولد فى القدس فى عام ١٨٨٦ لأب كان تاجرا للعقارات . وكعادة السفاراديم الأغنياء فى

القدس تعلم يوسف حاخامى فى مدرسة أليانس ، وبعد ذلك أرسل للتعلم فى خارج البلاد حيث درس « التجارة والصيرفة » . وبعد عودته تزوج ناتسيا باخر التى كان أخوها موظفا هاما فى الوكالة اليهودية ، وتسلم وظيفة فى بنك « دونيشا ـ فلسطين » الألمانى فى القدس .

بعد إحتلال القدس فى الحرب العالمية الثانية صفى البنك الألمانى وأصبح يوسف حاخامى نائبا لمدير « البنك الانجلو ـ مصرى » فى القدس الذى أصبح مع الأيام بنك باركليس . وفى وقت لاحق إنتقل يوسف حاخامى إلى تل أبيب حيث أدار هناك بنك باركليس ،

وكان دافيد حاخامى إبن شيخوخته الذى ما إن بلغ العشرين حتى أعده والده لأعمال التأمين . درس الحقوق ، عند بلوغه الحادية والعشرين فتح وكالة لشركة التأمين البريطانية « هفينكس » . وفى عام ١٩٤٩ سجلت « هفينكس » كشركة تأمين إسرائيلية ، كان فيها للجانب البريطانى ٤٠ ٪ بينما تقاسمت شركة إستثمارات بنك ديسكونت وعائلة حاخامى ٦٠ ٪ من الشركة .

أما يوسف حاخامى الثانى ، الملقب يوسى ، فهو إبن دفيد حاخامى وبيلا كيرسو ، ولد فى عام ١٩٤٥ فى تل أبيب ، وهُيء لعظائم الأمور منذ صغره . ويقول أنه ولد « وفى فمه ملعقة من ذهب » ، فقد كان يتلقى مبالغ كبيرة من جديه ، حاخامى وكيرسو ، ونجح كثيرا فى تعليمه . حصل على اللقب الأكاديمى الأول فى الرياضيات والفيزياء من جامعة كولومبيا بنيويورك فى سن مبكرة جدا ، وفى التاسعة عشرة من العمر حصل على اللقب الأكاديمى الثانى فى إدارة الأعمال ، أثناء خدمته فى الجيش . وبعد ذلك توجه إلى لندن حيث دخل إلى عالم التأمين ، وحين عاد يوسى حاخامى من إكمال دراسته فى فرع هفينكس فى لندن ، عين رئيسا لشركة هفينكس فى إسرائيل ، وفى أوائل الثمانينات خلف مدير « هسنيه » العام ، ايتان أبنيئون ، فى رئاسة إتحاد شركات التأمين .

ومثل الكثيرين من أبناء طبقتهم لم يتأخر أبناء حاخامى وشركاؤهم فى هفينكس فى إكتشاف سر البورصة السحرى .

ففى عام ١٩٦٩ إشترت هفينكس شركة التأمين « هدار » ، وهذه الشركة التى كانت تابعة لاتحاد المزارعين ، تخصصت فى تأمين المزارع . وفى أواخر السبعينات أعد أبناء حاخامى لشركة هفينكس مهام أخرى فى مجال جديد ، كان ذلك التلاعب فى الإتجار والمضاربة على الأسهم فى البورصة . أخذت « هدار » ، فجأة ، تشترى

بحماسة أسهم الشركة الأم هفينكس ، حتى أن إدارة البورصة (المتساهلة) إضطرت إلى التدخل ومنعت « هدار » من شراء أسهم هفينكس .

ولكن إدارة البورصة لم تمنع أصحاب « هفينكس » من شراء أسهم « هدار » ، وفى أواخر عام **١٩٨٣** أخذت قيمة هذه الأسهم ترتفع بشكل كبير فى أعقاب إهتمام مخلص جدا حظيت به لدى صناديق إئتمان مجموعة ديسكونت .

وثمة سيطرة جزئية لعائلة حاخامى أيضا على أسهم شركة « أفيك » ، المطروحة فى البورصة . فقد كان على هذه الشركة أن تعمل فى الاستثمار فى الأبحاث والتطوير ، وكانت تتكبد خسائر فادحة فى مجال أعمالها ، ولكن لم يكن لذلك أى تأثير على أسعار أسهمها فى البورصة المتغطرسة . وفى أوج هذه الغطرسة ، فى أواسط عام ١٩٨٢ ، إرتفعت أسعار أسهم « أفيك » بـ ١٠٠ ٪ فى غضون وقت قصير ، حين إشترى شاؤول رحيم المقاول من بئر السبع ، الأسهم بالجملة ، ووافق أبناء حاخامى وشركاؤهم على بيعها .

الفصل السادس

يَبنون ويُبنَون

الأرض كلها تروى أمجادهم ، على كل تلة وعند كل شجرة يانعة بنـوا مجمعات المساكن والفنادق . بنوا أكثر الأبنية إرتفاعا وأشد الأقبية إنخفاضا ، إنهم قدموا إلى البلاد ليبنوا فيها ويُبنوا .

لاحت ثلاث نقاط لامعة بعيدا فى الأفق الرمادى تاركة وراءَها خطوطا من الدخان الأبيض . ومضت لحظة أخرى وهبطت طائرات سلاح الجو الاسرائيلى الثلاث من طراز سكاى هوك بأمان على المدرج الجديد . وإستقبل مئات الناس الهامين الطيارين الهابطين بهتافات الإعجاب ، كان ذلك فى إحتفال تدشين مطار سلاح الجو الجديد فى « نبطيم » ، أوائل الملح بجوار بئر السبع .

خرج أحد الطيارين من طائرته وتوجه إلى ميكروفون وضع على منصة صغيرة . كان ذلك الطيار دافيد عبرى قائد سلاح الجو فى حينه ، قال فى كلمته القصيرة : « جئنا لنسكن النقب لا لنطير فيه فقط » .

كان مئات الناس الهامين مسرورين ، أمـا شيوخ البـدو الذين دعتهـم السلطات للمشاركة فى الاحتفال فكانوا أقل سرورا . وفى اليوم نفسه أقامت إحدى العشائـر دعوى أمام محكمة العدل العليا فى محاولة لمنع الـدوريات الخضـراء من طردهـا من موطنها .

وبالتأكيد فإن أكثر المحتفلين سرورا كانا هما الأخوان ماير صاحبا شركة « ردى ميكس » التى هى أكبر شركة فى إسرائيل لصنع الباطون الجاهز وتسويقه ، وهى الشركة التى بنت المطار فى نفتيم وربحت من ذلك أموالاً طائلة . وتملك شركة ردى ميكس ما لا يقل عن ٣٤ مصنعا لصنع الباطون وشبكة محاجر ، كما أنها تنتج كثيرا من البيوت الجاهزة لأغراض الاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة وفى مدينة « كتسرين » فى الجولان . وقد عمل الأخوان ماير فى أوائل الثمانينات فى بناء الـ ٥٠٠ فيللا الأولى فى مدينة « ألفى ـ منشه » الجديدة التى أسسها الراب ملوفافيتش ووزير الدفاع آريئيل شاروت .

أما أساس هذه الشركة فيعود إلى شالوم ماير ، الذى ولد فى أواخر القرن التاسع عشر فى منطقة الحدود بين غاليتسيا النمساوية ـ الهنغارية وبين رومانيا . وفى عام ١٩٢٠ قدم إلى فلسطين مع أبنائه الثلاثة : بنيامين وموشه ومردخاى .

كانت العائلة صاحبة أملاك فى رومانيا ، وعملت فى أعمال البناء فى تل أبيب المتطورة ، إلى أن فقدت كل ممتلكاتها فى حريق كبير . وشارك الأب شالوم ماير بعض صغار المقاولين وإشتروا ، معا ، أراضى حول تل أبيب وبنوا عليها مساكن . وكان شالوم ماير على رأس مجموعة من المقاولين التى إشترت أراضى رمات غان وأقامت بيوتا هناك ، حتى أنه عين رئيسا للجنة المدينة الصغيرة الأولى ، كما أنه كان على رأس مؤسسى رعنانا .

أرسل شالوم ماير أبناءه ، شأن أغنياء ذلك الزمن ، للتعليم فى ثانوية هرتسليا ، وبعد بضع سنوات أخذ الأخوان ماير مقاولة فى مدرستهم . وبرز منهم بشكل خاص الابن الأصغر مردخاى الملقب موتكى وكان رئيس فرقة هوعيل أبيب لكرة القدم ، وفيها بعد أصبح كابتن المنتخب العبرى فى فلسطين لكرة القدم .

وعمل الأب شالوم ماير أيضا فى الأعمال الشعبية ، وكان معتبرا من رؤساء الجالية وأسس معبد « بينه » ، وكان شالوم ماير عضوا بمجلس تل أبيب البلدى ومحاسب منظمة الهاجناة .

نشبت الأزمة المشهورة فى أواخر العشرينات وفقدت عائلة ماير أملاكها ، ومات الأب وإنتقلت العائلة المصابة من تل أبيب إلى بارديس حنا فى الطريق إلى حديره . ووفقا لأساطير بيت ماير سكنت العائلة فترة ما فى إسطبل بقر ، بينما عمل الأبناء كحراس على بيارات فى سهل شارون .

لم يمر وقت طويل على الأخوان ماير كعمال . لقد خلقوا كرجال أعمال ، ولم يخطر لهم ببال أن يكتفوا بالقليل ، وسرعان ما جمعوا ما يكفى من المال للبدء بالأعمال ـ كما

أن الظروف الاقتصادية فى فلسطين تحسنت كثيرا فى أوائل الثلاثينات بسبب هجرة أصحاب الأموال من أوربا إلى فلسطين . إبتدأوا بأعمال المقاولة المعروفة لهم جيدا ، فأقاموا حيا بجوار بارديس حنا فى كركود . وباعـوا الستين منـزلا التى بنوهـا هناك لمهاجرين ألمان من محبى الزراعة ، كما أقاموا مصنعا لانتاج عصير الحمضيات الموجودة بوفرة فى المنطقة .

كذلك خطوا خطواتهم الأولى فى مجال الصيرفة فأقاموا جمعية إعتمادات تعاونية ، كما بنوا الفندق الأول فى بارديس حنا .

وبدا أنهم يسيرون فى طريق النجاح حين نشبت الحرب العالمية الثانية وعـرقلت برامجهم . جابهتهم صعوبات فى تمويل الحى الجديد الذى يبنونه ، وإضطروا لاقفال مصنـع العصـير ، أمـا الفنـدق فصـادرتـه سلطات الانتـداب لاستعمـالـه للجيش البريطانى .

يئس الأخوان ماير من الحياة فى الريف فعادوا إلى تل أبيب حيث عادوا إلى الأعمال بهمة لا تعرف الكلل ، وبدا أن الخسائر التى سببتها لهم الحرب العالمية فى بدايتها لم تثبط عزائمهم .

ومثل الكثيرين من أثرياء إسرائيل جمع الأخوان ماير ثروتهم فى زمن الحرب العالمية الثانية إذ عرفوا كيف يندمجون مع جهاز الحرب البريـطانى وكيف يلبوا إحتيـاجاتـه وإحتياجات البيشوف النامى فى فلسطين .

دخلوا إلى فرع المنسوجات بإقامة مصنع « بالما » للخيوط والصوف المندوف ، كما أقاموا ، مع شركاء عرب ، عدة مصانع لانتاج الثقاب فى أرجاء الشرق الأوسط . أقيم المصنع الأول فى بيروت ومصانع أخـرى أقيمت فى القاهـرة وبغداد ونيقـوسيا والقدس .

ووضع الأخ الأكبر بنيامين على رأس المصنع ، وأصبح فيما بعد المنتج الأول لخيوط البلاستيك فى إسرائيل . وحين إنقضت الحرب العالمية الثانية ، وجاءت بعدها حرب الاستقـلال ، أقفلت أبواب التجـارة مع الـدول المجاورة ، ونشـأت صعوبـات فى الحصول على العملة الأجنبية ، وهكذا تزحزح مركز ثقل أعمال الأخوان ماير .

وإنتقلت الكرة من الصناعى بنيامين إلى رجل المال ، كوكب كرة القدم السابق ، مردخاى ماير . والذى كان يمكث فى جنيف السويسرية حتى قبل حرب الاستقلال حيث كان ينظم ويدير أعمال الأخوة المالية بواسطة شركة تدعى « سنتراد مير » . وكان عملها ينحصر فى الوساطة فى عقد الصفقات ، وتصفية الحسابات بين البنوك

(كليرينج) حسب تعبير الطرفين ، من منطلق التعاون الوثيق مع حكومة إسرائيل الجديدة .

عملت مؤسسة الأخوان ماير ، أساسا ، مثلها مثل سائر المؤسسات التى إزدهرت فى تلك الحقبة ، بأعمال التبادل المعقدة . كانت عمليات مرحلية ذات ثلاث أو أربع أو خمس مراحل كان مضمونها إستيراد الأغذية إلى دولة إسرائيل دون إخراج عملة أجنبية منها .

وكان أن حققت هذه الصفقات ثراء كبيرا للأخوان ماير ، وكذلك لسلسلة طويلة من المستوردين ورجال الأعمال والأموال من المقربين إلى السلطة مثل يكوتئيل فيدرمان ويتسحق شوبينسكى ووبليام روبنسون وغيرهم .

وكانت من الأهمية بمكان ، وعلى المدى الطويل ، العلاقات التى وطدها الأخوان ماير مع المليونيرين البريطانيين السير ايزيك وولفسون وتشارلس كلود .

فحين إشترى مردخاى ماير ، فى عام ١٩٥٥ ، بنك « هوفنونغ » فى جنيف من العائلة التى كانت تملكه أشرك وولفسون وكلود بالبنك ، وغير إسم البنك ليصبح « بنك للتصدير » (بنك لبيتسو) . وبواسطة هذا البنك شرع الأخوان ماير بتمويل أعمال وإستثمارات فى فروع الكيمياء والبلاستيك والألومنيوم . ترأس البنك ، فى البداية ، لاعب كرة القدم السابق ، مردخاى ، وبعد ذلك حل مكانه الأخ موشه ، وخلف الاثنين صهر العائلة الجديد ، زلمان شوفال ، الذى تزوج إحدى بناتهم . كان زلمان شوفال ، الشريك السياسى ليبغال هوروفيتش ، أحد مؤسسى قائمة بن جوريون الرسمية ، ثم أصبح ، بعد ذلك ، من أنصار موشه ديان المتحمسين .

وهناك عمل مصرفى آخر للأخوة ماير هو « بنك يروشلايم لمشكنتئوت » (بنك القدس للرهونات) الذى مول أعمال المقاوله المتشعبة للأخوة . توفى أحد الأخوه ـ بنيامين ، وإستمر الآخران ، موشه ومردخاى فى إدارة الأعمال . ويتميز كلاهما بملامح العائلة ـ الوجه الطويل والشعر الخفيف والصلع . وفى هذه الأثناء مات أيضا أحد الشريكين الإنجليزيين ، السير تشارلس كلود ، بينما غدا الشريك الآخر ، السير ايزيك وولفسون ، عجوزا ، ولم يعد قادرا على التدخل فى شئون الادارة .

بيد أن أعمال الأخوان ماير الرئيسية كانت فى مجال البناء . فهم يملكون المصنع الوحيد فى إسرائيل لصنع الكربيد المستعمل فى صنع منتجات الجبس الضرورية لصناعة البناء . كما يملكون شركة « ردى ميكس » الآنفة الذكر والتى أقيمت فى عام ١٩٦١ مشاركة مع شركة آر . ام . سى البريطانية التى تعد أكبر شركة فى العالم لصنع الباطون الجاهز . والأخوان ماير هم الذين بنوا « ميجدال وولفسون » فى القدس ،

على الطريق بين هكيريا[1] وحى رحافيا . كما أقاموا ، فى المكان الذى كانت فيه مدرستهم الثانوية ، ميجدال شالوم (برج شالوم)[2] (المسمى بإسم أبيهم وليس برج السلام كما يكتب كثيرا فى وسائل الاعلام ـ) وهو أعلى الأبنية فى إسرائيل ، مكون من ثلاثين طابقا . ويسيطر الأخوان ماير وشركاؤهم أيضا على شركات « هدار داليا » و « بيت هريخف » و « كيكار هرتسل » ، وهم الذين بنوا عمارة بلدية تل أبيب التى تدفع البلدية إيجارها للأخوة ماير .

لم يحصر الأخوان ماير أعمالهم فى نطاق إسرائيل ، فقد تورطوا فى أعمال بناء كبيرة ـ لم تخل من فضائح أحيانا ـ فى أفريقيا السوداء . وبنى الأخوان ماير ، بالتعاون مع شركاء أمريكيين قصر الرئاسة الفخم المنقطع النظير فى ليبريا ، كما بنوا ، هناك فى منروفيا عاصمة ليبريا أبنية حكومية وعمارات لمختلف المؤسسات الشعبية وفنادق . وفى ساحل العاج زينوا عاصمتها « أبيدجان » بفندق فخم يحمل إسم « ايفوآر » (عاج باللغة الفرنسية) .

كيف تكون طليعيا فى الأعمال

كان أحد شركاء الأخوان ماير فى بناء « ميجدال شالوم » هو يكوتئيل فيدرمان ، مقاول وصاحب فنادق ، تشبه حكاية إثرائه ، بشكل عجيب ، حكاية نجاح الأخوان ماير .

ولد يكوتئيل فيدرمان فى عام ١٩١٤ فى مدينة « كمينيتسى » الموجودة اليوم ضمن حدود المانيا الديمقراطية (الشرقية) . وكان لعائلته فى تلك المدينة مخبز مشهور ، وربما لهذا السبب ابتدأ فيدرمان طريقه فى إسرائيل فى فرع معين من أعمال المؤن .

شرع فيدرمان الشاب وهو لا يزال فى المانيا ، فى العشرينات والثلاثينات الصاخبة ، بالعمل فى الشئون الشعبية ، ويروى أنه ، حتى بعد صعود النازيين إلى الحكم ، كان يسافر بحرية فى المانيا ، بفضل شهادة أو تصريح سفر مرسوم عليه الصليب المعقوف . أما كيف حصل على ذلك التصريح فلا يتوسع فى الحديث عن ذلك . وأخيرا غادر المانيا ، وعمل لفترة معينة كممثل لحركة « هجرة الشباب » فى بريطانيا ، وكان قد خلف فى هذا المنصب « تيدى كوليك » الذى أصبح فيما بعد سكرتير دفيد بن جوريون ، وبعد ذلك ، رئيس بلدية القدس .

---

(١) أسم يطلق على مجمع الدوائر الحكومية العليا ـ المترجم .

(٢) المسمى بأسم ابيهم (وليس برج السلام كما يكتب كثيرا فى وسائل الاعلام ـ المترجم)

وحين قدم يكوتئيل فيدرمان أخيرا إلى إسرائيل (فلسطين) جاء كطلائعى ، كان عضو الخلية التى إستوطنت رعنانا التى كان المقاول شالوم ماير أحد بُناتها . ولكن العمل بالبناء لم يعجب فيدرمان ، على حد قوله ، فقد كان يريد أن يكون طلائعيا فى مجال آخر « طليعى كرجل أعمال » على حد تعبيره .

غير واضح كيف جرى الأمر ، ولكن الحقيقة هى أن يكوتئيل فيدرمان الشاب وصل إلى حيفا ، مدينة الميناء ، وموطن أثرياء غير قليلين مثل دفيد هكوهن وأبناء عائلة وايزمان ورؤوبين هخت وافرايم ايلين وغيرهم .

وقد كانت حيفا فى الثلاثينات مستعمرة نامية ، كان فيها كازينو صاخب . كانت سفن الأسطول الحربى البريطانى ترسو فى الميناء أحيانا ، بينما يرتاد ضباط الأسطول وجنوده المقاهى الشرقية على الكرمل والمطاعم البولونيه فى هدار الكرمل ، والمقاصف ، على إختلافها ، التى - كان قسم كبير منها لا يزال فى المدينة . ووجد يكوتئيل مقامه فى الوسط : كان نادلا فى مطعم « بولونيا » ثم فى مطعم « لبنان » . وهو يفضل أن ينسى هذا الفصل من سيرة حياته ، لكن لاشك فى أهميته ، فقد أدرك يكوتئيل الشاب أن زبائنه من ضباط الأسطول البريطانى ، لا يحتاجون فقط إلى الطعام الدسم الذى كان يقدمه لهم فى المطاعم . ويحكون فى حيفا حتى اليوم عن الحاجات المختلفة التى كان فيدرمان يحرص على تزويد الضباط الفاسقين بها .

بعد ذلك نشبت الحرب العالمية وإنشغل يكوتئيل فيدرمان بأعمال جدية مع الأسطول الملكى وجيش جلالة الملك جورج السادس . ويرجع الفضل فى هذه الأعمال ، بدرجة كبيرة ، إلى العلاقات الوطيدة التى أقامها فيدرمان مع ضباط الأسطول والجيش . وهكذا تحول فيدرمان إلى مزود للجيوش البريطانية ، ويقول هو نفسه : « من يوليه عام ١٩٤٢ وحتى الهجوم على المانيا ، كنت أزود الإنجليز بكل إحتياجاتهم ، بكل شىء ما عدا السلاح »[(١)] .

وبما أن البريطانيين كانوا بحاجة ، كما يبدو ، إلى منتجات النسيج ، بكثرة ، حول فيدرمان إهتمامه إلى تلبية هذه الاحتياجات . وراح يزود الأسطول والجيش بالخيام والأحذية والملابس والقبعات . ويقول قدماء مواطنى حيفا إن فيدرمان كان يزود البريطانيين ، وبالجملة ، بأنواعا مختلفة من اللحوم .

كان فيدرمان حذرا ألا يحمل كل بيضه فى سلة واحدة ، فمقابل علاقاته المتشعبة مع الإنجليز ، حافظ أيضاً على علاقات طيبة مع منظمة الهاجناه ، وتقرب من الاقتصاد والهستدروق . ويحكى عن هذا هيلل دان رئيس سابق لسوليل بونيه ، قائلا : « فى

---

(١) نشرة كسفيم ٢١ / ٩ / ١٩٨١ .

ذات يوم قال لى آبا حوشى : يوجد فى المدينة شاب كفؤ ونشيط ، له علاقات ممتازه مع الجيش البريطانى . وجمعنى مع الرجل الذى كان يتمتع دون شك بكفاءات لا بأس بها . وأكثر ما تأثرت منه هو تعطش فيدرمان للعمل ، وعرضت عليه أن ينضم إلينا » .

غير أن فيدرمان آثر الحفاظ على إستقلاله فى الأعمال ، فقد كان يطمح فى تحقيق أرباح طائله . ومع ذلك حرص على أن يدخل ، من حين إلى آخر ، فى علاقات عمل مع عمالقة الهستدروت ، وخصوصا ، مع « سوليل بونيه » و « كود » .

وإستمرت مسيرة إثراء فيدرمان خلال حرب الاستقلال أيضا ، فقد إستبدل ، ببساطة ، الجيش البريطانى بالجيش الاسرائيلى الجديد ـ وشرع يزوده بما يحتاجه من ملابس وأغذية وسلاح .

وبقيام الدولة راح فيدرمان يوسع أعماله ، ومع أنه أثرى فى فترة التقشف ، مثله مثل رفاقه ، من تجارة المؤن ، لكنه تحول إلى مجال جديد ، هو مجال الفنادق . كان فيدرمان ذا مقدرة على الاستيعاب بسرعة أو « نشيطا » على حد تعبير آبا حوشى . وقد أدرك أن دولة جديدة سيؤمها سائحون يهود كثيرون ، ليسوا جميعا من أبناء الطبقة العليا . وفى تلك الحقبة كان فى البلاد نوعان من الفنادق ، كانت الأولى فخمة وغالية من نوع فندق الملك داوود فى القدس ، أما الثانية فكانت نزل ومضافات أو فنادق حقيرة . كان فيدرمان هو الذى أقام فى إسرائيل فنادق من نوع جديد ، هو فى الوسط بين النوعين المذكورين . تركز فى إقامة فنادق لأبناء الطبقة الوسطى الذين يطلبون مستوى معينا من الراحة ولكنهم لا يقوون على دفع أسعار عالية .

من الجائز أن فيدرمان أخذ الفكرة من « جماعة ميامى » ، كان قد عرفهم منذ عام ١٩٤٧ . وكان هؤلاء مجموعة من اليهود الأغنياء يعود أصلهم إلى ميامى فى فلوريدا من الولايات المتحدة : سام فريدمان وماكس هوروفينش وسام بلوخ ووان رسكين وريفيى لارمان . وكان معظمهم يمارس أعمال السياحة واللهو فى مدينة الاستجمام الجنوبية المشهورة فى الولايات المتحدة .

وهكذا بدأ هذا التعارف يعطى ثماره فى عام ١٩٤٩ ، تشارك فيدرمان وجماعة ميامى فى إقامة فندق « دان » فى تل أبيب . وحظى بناء الفندق بفوائد كثيرة من وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ، وفى عام ١٩٥٣ دشن الفندق وفتح لاستقبال السائحين وسجل فيدرمان وشركاؤه شركة « فنادق دان » فى بنها لأغراض صيانة الفندق .

مرت ثلاث سنوات على إفتتاح فندق دان وإشترت الجماعة ، بمبلغ زهيد ، حق السيطرة على فندق الملك داوود فى القدس ، من القيم على أملاك الغائبين . وكان هذا الفندق ، قبل هذا ، فى حيازة شركة « فنادق أرض إسرائيل » التى كان يسيطر عليها عدد من اليهود المصريين الأغنياء ، وبينهم عائلة الصيارفة موسرى المصرية ، التى كانت تسيطر ، علاوة على البنك الذى تملكه ، على شبكة من الفنادق الفخمة تسمى « جراند هوتيل دازيفت » .

مرت سنة واحدة فقط وإستولت مجموعة فيدرمان على فندق مشهور آخر ، كان هذا فندق « اكاديا » فى هرتسليا . كان صاحب هذا الفندق المستورد والصيرفى بينو غيتر ، رجل مجموعة بنك ديسكونت ، وتورط كثيرا فى فندق أكاديا فسارع بنحاس سبير لانقاذه من ورطته ، وبيع الفندق ، بمساعدة الوزير ، إلى فيدرمان ورفاقه . وتلقى بينو غيتر تعويضا مناسبا كما ورد آنفا : وذلك رخصة لفتح بنك للرهونات الذى كان بمثابة بطاقة دخول إلى الشركة المثمرة مع أبناء ريكناتى .

وفى السنة نفسها ، ١٩٥٧ ، وسعت المجموعة فندق دان فى شارع اليركون بتل أبيب وزادت طاقته على الاستيعاب . وفى أوائل الستينات بنى فيدرمان وشركاؤه فندق دان على الكرمل المطل على خليج حيفا ، وفى أواسط الستينات إشترت المجموعة من البارون دى روتشيلد الفندق الذى بناه فى قيساريه وجعلت إسمه « دان قيساريه » . وبالتدريج راح فيدرمان يشترى أعمالا مساعدة لصناعة السياحة ، فأقام شركتى « اشكار » و« متنوت شيبا » اللتين تبيعان أنواع التحف والتذكارات للسواح ، كما شارك فيدرمان فى شبكة الحوانيت المعفاة من الجمارك فى المطارات .

أدى الاعتدال الاقتصادى (ميتون) فى أواسط الستينات ، بالاضافة الى تقدم بعض رجال مجموعة ميامى فى السن ، إلى حل المجموعة . ولكن فيدرمان لم يتضرر من ذلك ، بل إشترى حصة أغنياء ميامى المنسحبين ، وشدد سلطته على الشركة التى أصبحت إحدى كبرى شركات الفنادق فى إسرائيل .

لم تكن الفنادق المجال الوحيد الذى عمل فيه رجل الأعمال النشيط يكوتئيل فيدرمان ، فقد عمل أيضا فى التنقيب عن النفط . وإنصافاً له يجب القول أنه كرس تفكيراً وجهودا كبيرة ليس فقط لطرح أسهم شركات نفطه فى البورصة ، بل للتنقيب العملى أيضا . فقد أحضر أخصائى من سويسرا ، وراهن على ثقب عميق فى « حليقات » ، وبالفعل تدفق هناك مقدار من النفط يمكن إعتباره تجاريا ، للمرة الأولى ، وكذلك للمرة الأخيرة ، حتى الآن ، فى إسرائيل .

قامت بالثقب شركة « لبيدوت » التى كان شركاء فيها فيدرمان ورفاقه من ميامى وسوليل بونيه الهستدروتية والوكالة اليهودية والحكومة وشركاء أجانب آخرون . وفى عام ١٩٥٥ ، بعد إكتشاف النفط ، سارع فيدرمان لبيع أسهمه فى شركة « لبيدوت » بأسعار جيدة ، وأقام بما تجمع لديه من مال شركة « النفط الاسرائيلية ـ الأمريكية » . وهذه الشركة لم تغامر كثيرا فى التنقيب عن النفط ، وتوجه فيدرمان إلى مجالات تنطوى على مخاطر أقل وأرباح مضمونة أكثر ، أى إستيراد النفط ونقله وتكريره بالإشتراك مع رجال الاستثمارات لليهود الأمريكيين ، بى . آى . سى ، كما أسس شركة « ترى كونتيننتال يايبلاين » التى كانت شركة صيانة لأنابيب النفط بين إيلات وحيفا . وفى سنوات الاعتدال خرج فيدرمان وعدد من شركائه من هذه الشركة .

وعاد فيدرمان إلى حقول النفط فى عام ١٩٧٤ إذ أخذت أسعار النفط فى العالم ترتفع . وهذه المرة بواسطة شركة « فدا اويل » المعروفة التى تحقق أسهمها أرباحا بارزة فى بورصة تل أبيب المكتظة بالشائعات . وفى هذه المرة أيضا دخل فيدرمان فى مغامرة بالإشتراك مع شركة هستدروتية هى « كود » .

وشركة « فيداويل » لا تنقب بنفسها بل تشارك بنسبة صغيرة فى تنقيب شركات أخرى . ولم تسفر هذه التنقيبات ، حتى اليوم ، إلا عن « بوادر مشجعة » رفعت ، لزمن قصير ، أسعار الأسهم فى البورصة . ومن طبيعة هذه « البوادر المشجعة » أنها تحقق أرباحا طائلة لأولئك الذين يسمعون عنها أولا .

بيد أن النفط ليس إلا مغامرة جانبية ، وتظل أعمال الفندق والبناء هى أساس أعمال يكوتئيل فيدرمان . وفى عام ١٩٢٥ أنشأ يكوتئيل فيدرمان ، بالإشتراك مع مجموعة من المستثمرين الأوروبيين الذين يريدون ، بسبب ما ، أن يظلوا مجهولين ، شركة « اشاسبست » .

كان منافس فيدرمان فى صناعة « الأسبست » هو تعسفى عفرون الذى أقام هو أيضا مصنع اسبست فى بيتح تكفا . وحين توقفت موجات الهجرة لم تعد البلاد تتحمل مصنعى أسبست فاندمجا فى نطاق شركة واحدة التى تتمتع ، حتى اليوم ، بإحتمكار صناعة الاسبست فى إسرائيل .

تحول ، اذن ، عفرون الى شريك لفيدرمان ، وهو يمتلك ربع أسهم « اشاسبت » ، وعفرون هو سليل عائلة عريقة من روش بينا ، وكان متزوجا من فيرا فاليرو ، ابنة عائلة صيارفة مقدسية عريقة . وعائلة عفرون هى أيضا من العائلات التى جمعت ثروتها من تزويد البريطانيين بإحتياجاتهم فى اثناء الحرب العالمية الثانية . فى رمات هشرون ، ومل يكوتئيل بالضبط اشتغل فى اعمال البناء والفنادق ، فقد كان هو الذى بادر لاقامة فندق

لروم فى ايلات ، وهوالذى بنى « الـدلفيناريـوم » المشهور فى تـل أبيب ، مشاركـة مع مستثمرين من جنوب أفريقيا .

بعد انتهاء فترة الاقبال على الاسبست نوّعت مجموعة اشاسبت نشاطها فأصبح يشمل اليوم ثلاثة مصانع هى « تغيف » فى بيتح تكفا الذى ينتج جدران من الجبس و « أتمكو » فى كرمئيل وينتج منتجات المطاط وبى . فى . سى ، وهو ايضـا فى كرمئيـل وينتج انـواع الغراء . ومثل الكثيرين من رفاقه أدرك فيدرمان بسرعة الى اين تهب الريح حين صعد الليكود الى كرسى الحكم ، فانضم الى جوقة البناء فى الضفة الغربية .

وتوجه فيدرمان أيضا الى مجال آخر ذى أهمية وطنية هو فرع السلاح . وفيدرمان صاحب أسهم فى شركة « سايفن » التى تمثل شركات كبيرة من العالم المتقدم ، شركات متخصصة بصنع الأجهزة البصرية ، وشركاؤه فى هذه الشركة هم « كور » الهستدروتية ودفيد كوليتس الذى كان شريكا لعازر فايتسمان . وفيدرمان شريك أيضا فى مصنع السلاح « ال ـ أوف » مع « كور » وشركة امريكية كبيرة تمثلها فى « ال ـ أوف » شركة « تديران » .

ينتج مصنع « ال ـ أوف » أجهزة بصرية مختلفة من أجل جهاز الأمن ، ويحظى بدعم سخى من وزارة الأمن ووزارة المالية . فمثـلا عانى المصنـع من خسائـر فادحـة فى عام ١٩٨١ ، بسبب قلة الطلبيات الجديدة ، فقامت وزارة الدفاع ، فى عام ١٩٨٢ ، بمنحه قروضا بدون فوائد وبدون ارتباط بالدولار ، الأمر الذى يجعلها بمثابة منحة تقريبا ، بلغت القروض مبلغ مليون دولار . كما وافقت وزارة الأمن على « تعديل » الاسعار التى اتفق عليها فى العقد بينها وبين مصنع « ال ـ اوف » ، وبذلك تسلمت الشركة منحة أخرى زادت قيمتها عن ثلاثة ملايين دولار . ويرى مراقب الدولة ، لسبب ما ، أن هذه الفوائد والتسهيلات والمنح اعطيت ليكوتئيل فيدرمان وشركائه بشكل « غير مشروع » .

ويشتغل يكوتئيل فيدرمان النشيط فى اعمال العقارات أيضا ، ففى عام ١٩٥٠ اشترى فيدرمان وشركاؤه من مجموعة ميامى ٣٠٠ دونم من المزارع بجوار رعنانا ، وسمى ذلك المكان « كروم ميامى » . ولكن فيدرمان وشركاؤه لم يشاؤوا أن يكونوا مزارعيين . ولكنهم أجروا ، ببساطة ، حسابا صحيحا ، وهكذا فان الثلاثمئة دونم هـذه قريبـة اليوم من مسطح بناء مدينة رعنانا ، ولن يكون بعيدا اليوم الذى تصبح فيه منطقة بناء .

حتى صعود الليكود الى الحكم عمل يكوتئيل فيدرمان فى البناء ، خصـوصا فى دول افريقيا الغربية . وكان يصدر الى هناك ، فى اوائل الستينات ، أنابيب المجارى ومواد البناء عن طريق شركة « اشاسبت » ، وفى وقت لاحق عمل فى افريقيا بواسطة شركة « فيدرمان اوفر سيز » ، وبخاصة فى دول مثل نيجيريا وجابون وساحل العاج ، حيث بنى فيدرمان ، فى هذه البلاد ، فنادق وابنية حكومية وعامة .

وكان من شأن قوانين الضريبة الجديدة التى أقرها حكم الليكود أن سهلت على فيدرمان العودة الى أعمال البناء فى اسرائيل . فاشترى من شركة « ديلون » المسجلة فى الولايات المتحدة شركة « أونيكو » للاستثمارات التى كانت تسيطر على « بنك اونيكو لمشكنتئوت » . وبعد زمن قصير باع فيدرمان البنك لمجموعة بنك ليئومى ليسرائيل بمبلغ كبير - ٢,٣ مليون دولار ، وأبقى فى حيازته شركة الاستثمارات . وحوّل معظم الأموال التى تلقاها من بيع البنك الى مشروع بناء ضخم ، يوفه - نوف ، فى حيفا ، وقد بنى فيدرمان هذا المشروع بالاشتراك مع سوليل بونيه .

وبالاضافة الى كل آفاق الاعمال هذه ، فى الفنادق والنفط والبناء ، دأب فيدرمان ، مثله مثل غيره من الأغنياء على المضاربة فى البورصة أيضا . ومع أنه أدلى بتصريحات على العكس الا أن ذلك لا يهم كثيرا كما يبدو ، فقد جندت شبكة فنادق دان مليون دولار تقريبا فى بورصة تل أبيب ، ولا تزال أسهم « أونيكو » و« فداوبل » يجرى الاتجار بها فى البورصة بمزيد من النشاط .

ويكوتئيل فيدرمان رجل « لا يحب التبذير » ، وبمعنى آخر : بخيل ، وهذه ، كما يبدو ، صفة مشتركة لكثير من الأغنياء الذين صنعوا ثروتهم ولم يرثوها . وهو يعامل عماله بقسوة بالغة وطالما طرد مديرين أو عمالا اكتشف لديهم بوادر « تبذير » . وهو يوفر جيدا ، ويسكن فى منزل بجوار فندقه دان هكرمل فى حيفا ، وهو يفتخر بأن ليس لديه « يخوت ولا طائرات » .

ويكوتئيل فيدرمان رجل نشيط ، معتد بنفسه وبعقله الثاقب وبقوته ، ولا حدَّ لافتخاره . وهو يعتقد أنه يفهم فى جميع المجالات ، لذلك يجشم نفسه عناء تزويد الصحف برسائل ومقالات بدون حد ، كيما يوزع أفكاره على جمهور القراء . ولكن جزءاً يسيرا من سيل هذه الكلمات جرى طبعه فقط ، ولكن يكوتئيل فيدرمان لا يقنط ، ويتابع الاحتفاظ بكل كتاباته ، سواء التى نشرت أو لم تنشر فلابد أن تأتى ساعتها .

أما آراؤه السياسية فغير مستقرة أو معروفة . وحين يُسأل عن آرائه السياسية فانه يلقى خطابا مشوشا نوعا ما ولكن خلاصته فى الآخر لا تقبل التأويل ، يقول : « أنا لا أعرف ، أنا من رجال بن جوريون ، رجل حزب العمل ، وكنت فعالا فى حزب الأحرار المستقلين ، أردت أن أكون طليعيا فى البيزنيس وآمنت بالأعمال مع الطلائعية ، وقد أثمر هذا بالنسبة لى ، اليوم أنا واقعى » .

وشريك يكوتئيل فيدرمان فى كل أعماله هو اخوه شموئيل « سامو » ، وقد دخل ابنا الأخوين ، مايكل ابن يكوتئيل وعامى ابن سامو الى مناصب ادارية فى اعمال عائلة فيدرمان .

بائع جملة فى السابعة عشرة

أحد أرباب الأموال المشهورين هو حاييم شيف الذى كان جمع ثروته مصحوبا بفضائح الواحدة تلو الأخرى . وكان تقتيره الشديد وراء معظم هذه الفضائح ، حتى ليتعذر أحيانا التصديق أن رجلا مثله ، يمتلك تسعة فنادق كبيرة ، يشتغل فيها نحو ألفى انسان ، وتقدر ثروته بمئة مليون دولار، يمكن أن ينحط الى هذا الدرك للحصول على تخفيض ضئيل فى الضرائب البلدية . لعل طفولته القاسية والحقبة التى قضاها فى السوق العربى فى حيفا هى التى شكلت طباع وعريكة هذا الرجل المشاكس .

ولد حاييم شيف فى بلدة صغيرة فى غاليتسيا فى عام ١٩٢٤ ، هاجر أبوه ، دوف شيف ، الى فلسطين تاركا العائلة فى بولونيا ، واشتغل فى مطحنة أرز تمتلكها عائلة اليشار والجمعية الاسرائيلية فى خليج حيفا حيث قتل فى اثناء الثورة العربية فى أواسط الثلاثينات . وبعد مصرعه بعام واحد ، فى ١٩٣٨ ، حضرت الى البلاد أرملته وأبناؤه الأربعة .

ابتدأ الفتى اليتيم ، ابن الرابعة عشرة ، بالعمل كحارس ليلى فى سوق الجملة بحيفا . بعد ذلك أشفق عليه الدكتور هيرش ، مدير مطحنة الأرز التى قتل فيها أبوه ، وأخذ يعطيه اكياس أرز بأسعار مخفضة . فاستأجر شيف دكانا فى شارع سيركين قرب سوق تلبيوت فى حيفا ، وابتدأ العمل كبقال بالجملة . ويروى الشيوخ فى حيفا أن شيف كان ينقل اكياس الأرز على ظهره ليوفر أجرة الحمالين . وحين بلغ السابعة عشرة كان لديه ثلاث دكاكين ، إحداها لبيع الحلويات فى أحد الشوارع المركزية بحيفا . ومالبث شيف أن راح يستورد المعلبات ، وقد امتنع اصحاب الأعمال عن بيعه بضاعة بالأجل ، اذ ذاع له صيت من لا يسارع لدفع ديونه .

وأخذ هذا التاجر الصغير ينشط فى المنظمة العسكرية القومية (الأتسل) ، وذلك بعد أن نزل ذات يوم الى الميناء فى شأن من شئون تجارته وصادف أن كان شاهد عيان لعملية الطرد الوحشى للمهاجرين القادمين فى السفينة « باتريا » . وسرعان ما وجد نفسه فى دورة تدريب عسكرى سريعة لمنظمة « الأتسل » وذلك بالقرب من نبيامينا . وبعد ذلك تجند ، بأمر من الاتسل ، على حد قوله ، فى الجيش البريطانى ، وهناك خدم فى وحدة هندسية . كانت مهمته تنحصر فى تجميع السلاح المحتاج للتصليح من مختلف الوحدات وارساله الى ورش التصليح فى فلسطين . وكان يبعث بأخبار هذه الشحنات الى رفاقه فى « الاتسل » ، فيقوم هؤلاء باعتراض القطار المحمل بالسلاح وينهبونه . ارتاب البريطانيون بأمر حاييم شيف الا أنه كانت تعوزهم البراهين ، فاكتفوا بطرده من جيش صاحب الجلالة .

تزايدت شكوك الانجليز بعد تسريح حاييم شيف ، وما لبثوا أن اعتقلوه بتهمة الانتماء لمنظمة ارهابية . وزج به فى السجن دون محاكمة ، وفقا لانظمة الطوارىء التى لايزال معمولا بها فى اسرائيل حتى اليوم .

لم يقم حاييم شيف بدور فعال فى حرب الاستقلال ربما كان ذلك بسبب المأساة التى حلت بعائلته . اذ قتل اخوه تسفى فى الدفاع عن يد ـ مردخاى ، أما أخوه يوسف فأصيب بجروح بليغة ، وهاجر فى وقت لاحق الى المانيا . بينما اعتبر الأخ الثالث ، دفيد ، مفقودا فى اثناء الحرب ، وهاجر ، فيما بعد ، إلى فرنسا .

أما اعمال حاييم شيف الجيدة فكانت بعد الحرب اي فى فترة التقشف . ولاتزال كثيرات من ربات البيوت فى حيفا يتذكرونه جيدا من تلك الحقبة ، اذ اشتهر بتقاضيه أسعار عالية لمؤن ذات نوعية ردئية .

ابتدأت سيرته فى العمل الفندقى من فندق ويندسور الحيفاوى . كان صاحب الفندق ، وهو عربى مسيحى ، يريد مغادرة اسرائيل الجديدة فراح يبحث عن مشترلفندقه ذى الخمسين غرفة . وفى نهاية الأمر بيع الفندق الى حاييم شيف مقابل ٢٢,٥٠٠ جنيه استرلينى ومحو ديون البائع فى بقالة حاييم شيف . ومع أن الفندق كان خاليا من النزلاء ، الا ان حاييم شيف لم يقنط . حوّل قاعة الفندق الكبيرة الى قاعة إحتفالات للأفراح ، وكانت هنالك بركة فى بهو الفندق وضع فيها حاييم شيف سمك الشبوط . وكان المحتفلون يُدعون لصيد السمك بأيديهم ليعطوه للطاهى الذى يعده لهم حسب اذواق اليهود الاشكناز . وما مرت سنة على هذا المنوال حتى نجح حاييم شيف فى بيع الفندق للهستدروت مقابل ١٠٠ الف جنيه استرلينى محققا بذلك ربحا صافيا بنسبة ٣٠٠ بالمئة خلال سنة واحدة .

شيف يصعد إلى القدس

قرر حاييم شيف ، وبيده رأس المال الكبير هذا ، أن يتجه إلى القدس التى اصبحت بعد رحيل الموظفين والضباط الانجليز مدينة كئيبة نوعا ما . وهناك اشترى قطعتى أرض ، بنى على احداهما مسكنا له وعلى الأخرى فندقا ، شاركه فى بناء الفندق يهودى بلجيكى يدعى فيج كما ساعدته الحكومة الاسرائيلية .

اكسبت السكنى فى القدس حاييم شيف افضلية كبيرة ، ذاك أنه صار قريبا من الساحة السياسية حيث عرف كيف يشق طريقه . وكان ليفى اشكول هو الذى منح حاييم شيف رخصة لاستيراد مواد بناء بمليون دولار . وما إن أصبح الترخيص بيد الشريكين حتى أخذا

يقومان باعمال استيراد ملتوية ، فيبيعان نصف السلع المستوردة فى « السوق السوداء » حيث كانت الاسعار الاحتكارية المرتفعة نتيجة فترة التقشف ، واستطاعا ، بما حققاه من أرباح ، أن يشتريا أيضا فندق « الرئيس » (هنسيه) فى القدس .

بيد أن أعمال السياحة فى أوائل الخمسينات كانت راكدة ومتعبة ، ولم يمر وقت طويل حتى أخذ الشريكان يتنازعان ويتشاجران . وفى النهاية غلب فيج على أمره فغادر البلاد الى اوروبا ، وبعد عدة سنوات اشترى حاييم شيف منه حصته فى الفندق .

لم يكن ليفى اشكول الوحيد الذى هب لمساعدة شيف ، اذ وافق بنحاس سبير على المساعدة أيضا . ذاك أنه أسكن رئيس الحكومة ، دفيد بن جوريون ، ومرافقه العسكرى فى فندق حاييم شيف ، كى يجذب نزلاء آخرين ممن يودون الاحتكاك بذوى المناصب الرفيعة . ولكن هذا لم يُجد أيضا ، وهددت شركة الكهرباء بقطع التيار ، وتدفق الدائنون من كل حدب وصوب . وراح شيف يتوسل لدى موظفى وزارة المالية حتى أمر سبير باقراضه ٣٠ الف ليرة بشروط مريحة « لاحتفالات عيد الفصح » .

وكان الانعطاف والتحول بعد حرب السويس فى عام ١٩٥٦ ، اذ أخذ السواح يتدفقون الى القدس . وعثر شيف على مجموعة من المستثمرين الاجانب من اليهود الورعين الذين أرادوا أن يقيموا فندقا فى القدس يلائم المتدينين ، أى « كشير » . ولم يمر طويل وقت حتى انفرد حاييم شيف بملكية هذا الفندق واسمه « أورغيل » ، وذلك بعد أن اختلف مع شركائه المتزمتين بصدد ما هو « كشير » فى مطبخ الفندق . وفى هذه المرة أيضا أسعف شيف كرم سبير الذى أقرض شيف ، باسم دافعى الضرائب ، ٢٠٠ الف ليرة ليتمكن من شراء حصة المستثمرين الاجانب فى فندق « أورجيل » .

لم يحصر شيف عمله فى الفنادق وحسب ، فقد انشأ حمام سباحة لأبناء القدس . ولكن الحاخامية ، مالبثت أن أقامت الدنيا واقعدتها حين تبين لها أن رجالا ونساء شبه عراة يغطسون فى تلك البركة معا ، وهددت بسحب شهادة « الكشير » التى منحتها لفندقى حاييم شيف . وأقام رجال « نطورى كارتا »[1] ومظاهرات صاخبة ، وأوشك الائتلاف الحكومى على التصدع ، وبالتالى باع شيف حصته فى البركة بربح جيد .

وقبيل نهاية الخمسينات دخل شيف أيضا الى أعمال السينما . وفى هذه المرة أيضا لم يستثمر من جيبه بل من أموال صندوق تأمين عمال البناء . فقد منح هذا الصندوق حاييم شيف قروضا سهلة ، فبنى سينما « حين » فى القدس واشترى سينما « اورغيل » . وفى عام ١٩٧٧ باع شيف سينما حين لبنك ليئومى ليسرائيل مقابل ٦٠٠ ألف دولار .

---

(١) يعنى الاسم فى الاصل حراس المدينة وحاليا اسم جماعة دينية يهودية متطرفة (المترجم) .

فى تلك الاثناء اشتهر شيف كمشاكس يطيب له تحدى القانون وحماته ، وتورط بمهاجمة موظفين عموميين فى اثناء القيام بواجباتهم . فمثلا بدأ شيف ببناء جناح جديد فاخر لفندق « الرئيس » دون أن يجشم نفسه عناء الحصول على رخصة بناء أو إتباع الإجراءات القانونية اللازمة . وكتب القاضى الذى ادانه ما يلى : « لم أكن لأتردد فى توقيع عقوبة السجن الفعلى على المتهم حاييم شيف ، لكن مع الأخذ بالاعتبار أن سلطات التنظيم فى القدس نظرت بارتياح إلى عدم تنفيذ أمر المحكمة لذلك أحكم على حاييم شيف بغرامة » .

وفى اوائل الستينات اشترى حاييم شيف وأخوه دفيد فندق « دولفين » الكائن بجوار نهاريا ، ومرة أخرى ثارت فضيحة ، فقد تشاجر الأخوان وإنفصمت أواصر الشركة فى عام ١٩٦٨ . ورفض حاييم شيف بشدة التخلى عن حصته فى الفندق ، وأدعى أن اخاه لم يكن شريكا بالفعل بل شريكا صوريا . وعينت المحكمة حارسا قضائيا ليقوم بافراغ صناديق دور عرض حاييم شيف حتى يحجز على إيراداته ولكن الأخ دفيد غادر البلاد الى فرنسا بعد أن تورط بأعمال تهريب ، وهكذا بقى شيف والأملاك .

أما إقامة فندق « ديبلومات » فى القدس فكانت مصحوبة بعمل لا يُصدق . ذاك ان بنحاس سبير أخذ حاييم شيف فى جولة فى « رمات راحيل » ، حيث كان يوجد هناك على أرض عمومية ، قرب حدود الهدنة ، نزل تعاونى للجنود المسرحين ، على وشك الافلاس . وتكرّم شيف ووافق على شراء النزل بمبلغ زهيد . وكعادته بنى فندقا جديدا هناك خارقا مخطط التنظيم الاصلى ، بيد أن الخرق كان ، فى هذه المرة ، دوليا ، بكل معنى الكلمة . ذلك أن شيف بنى قسما كبيرا من فندقه داخل حدود المملكة الاردنية المجاورة . لم تسكت حكومة الأردن على هذا ، وتقدمت بشكوى الى لجنة الهدنة . ولكن يتسحق رابين الذى كان رئيسا للاركان فى حينه شدد من عزيمة شيف وشجعه بينما وبخته وزيرة الخارجية ، إذ ذاك ، جولدا مائير . وفى النهاية اقيمت دعوى قضائية واصدر أحد القضاة أمرا بوقف العمل على الأرض الأردنية . ولكن شيف لم يتقبل القرار ولم ينفد للأمر وكانت حجته فى ذلك هى : حيث أن البناء غير المشروع هو فى الأرض الاردنية فليس لمحكمة اسرائيلية صلاحية الحكم بشأنه » .

وبعد ذلك بثلاث سنوات ، فى شهر يونيه ١٩٦٧ ، احتل جيش الدفاع الاسرائيلى القدس العربية فاصبح فندق شيف الحدودى فجأة فى مركز المدينة .

فضـــائح متلاحقــة

ولم تخل اقامة فندق ديبلومات فى تل أبيب من دعاوى قضائية وفضائح رنانة . كانت بلدية تل أبيب تمتلك مساحة من الأرض فى شارع اليركون بتل أبيب باعتها بدراهم

لمستثمرين أجانب . وهؤلاء باعوا الأرض بدورهم الى « دفيد تيج » الذى كان صاحب فندق هيلتون المقدسى ، وفى عام ١٩٧٦ باع تيج الأرض الى شيف بمليونى ليرة . وبعد صراع مرير صادقت لجنة بناء المدن لحاييم شيف على بناء ١٤ طـابقا ، أى اقـل بقليل مما طلب . وبنى شيف ١٤ طابقا حسب رغبة موظفى البلدية ، ولكنه عاد وأضاف طابقين حسب رغبته هو . ولم يمر طويل وقت حتى تسلم ، لسبب ما ترخيصا ذا مفعول رجعى بالبناء الاضافى . وهنا شعر شيف كأنه رب البيت ، وأضاف طابقا آخر على الستة عشر طابقا ، حيث سكن هو مع صديقة العمر السيدة شوشانه فاينر من فرنكفورت . انذهل موظفو البلدية مرة أخرى ، ولكن شيف تخلص منهم بدفع مليون ليرة[1] قيمة المخالفة .

وفى السنة نفسها صحبت شيف فضيحة أخرى ، ذاك أنه تطلق من امرأته ايلا ، ام ابنه الوحيد ، دوف ، مدير فندق ديبلومات فى القدس . مثل حاييم شيف فى محكمة الطلاق حاملا بيده وثيقة طريفة على هيئة قسيمة راتب يدفعه هو لنفسه بمبلغ ٢٣٩٥ ليرة شهريا ، وكانت تلك برهانه الذى لا يدحض على عجزه عن دفع نفقة كبيرة لمطلقته .

وتجرأت المرأة وأدعت أن دخل شيف اكثر من ذلك بكثير ، وقدمت عددا من الأدلة الملموسة . ورفع شيف عقيرته بالصراخ ولوح بقبضتيه ، وأدانته المحكمة بمهاجمة زوجته فى قاعة المحكمة المركزية فى القدس ، وتهديدها « بـالقضاء عـلى حياتهـا » . لكن بدا أن القضاة ، اعتبارا منهم لراتبه الضئيل ، حكموا عليه بغرامة قدرها ٧٥٠ ليرة فقط .

ولم تنته القضية عند هذا الحد ، ففى اواسط عام ١٩٨٢ دعى حاييم شيف وشوشانه فاينر للتحقيق فى شرطة تل أبيب . كانت زوجته ايلا ، التى طالبت بنصف ممتلكاته ، قد اشتكت أن زوجها وعشيقته الملقبة ايضا السيدة شيف يزعجانها ويهددانها بـالتليفون . ووجدت الشرطة أن المكالمات التهديدية كانت تصدر عن فندق ديبلومات فى تل أبيب حيث يسكن شيف وعشيقته . ولكن أحدا ما فى الشرطة نسى أن يسجل المحادثات ، وبذلك خرج حاييم شيف من عواقبها سليما .

دخلت شـوشانـا فايـنر الى حياة شيف فى عـام ١٩٧٥ ، كـانت أرملة أحـد أغنيـاء فرانكفورت الذين مر ذكرهم . ومع أنها لا تكثر من الشجار كقرينها ، الا أن ثمة من يقول ان تحت مظهرها الذى يفيض دفئا وحنانا تستتر امرأة اعمال صلبة جدا . وقد ظهرت فى مقابلة صحفية نشرت مع صورة ملائمة تتكىء بدلال على رجل الفنادق الجالس سعيدا فى حضنها . أما بالنسبة لحياتها مع شيف فقالت شوشانه فاينر : « لا ، ليست هذه شركة أعمال ، أنه الحب من أول نظرة » .

---

(١) ما يوازى ١٢٠ الف دولار .

ابتدأت شوشانه فاينر سيرتها فى العمل الفندقى فى عام ١٩٥٩ ، كانت يومها غـادة مشهورة من نتانيا ذات ٢١ ربيعا ، وكان وولف فاينر مليونيرا من فرانكفورت . احتفلا بزواجهما فى فندق « رمات أبيب » ثم سافرا الى فرانكفورت حيث أقاما ١٥ سنة ، الى أن مات الزوج . فعادت شوشانه فاينر الى اسرائيل واصبحت شريكة حاييم شيف فى فندق « همرنيا » . وفى أوائل الثمانينات تشاركا فى اقامة مجمع بنائى جديد فى رمات - غان اسمياه « ميجدال زئيف » (برج زئيف) على اسم مؤسس حركة بيتار زئيف جابوتنسكى .

وفى أوائل الثمانينات رافقت فضيحة أخرى انشاء فندق « أمنه » الجديد فى القدس . فكعادته ، بعد أن اقام هيكل الفندق ذى الطوابق الستة راح يحاول اضافة طابقين آخرين وبركة سباحة فى الطابق السابع وقاعة فخمة فى الطابق العلوى . وعارض سكان شارع هرتسل فى القدس ، ادعوا أن الفندق يحجب نور الشمس ويسـد الأفق ويحول المنـظر الجميل الذى اعتادوه . وأخذ شيف يسب مواطنى الناحية ، ولقبهم « بالمتهودين » استهانة بهم وحسب رأيه كان يجب سن قوانين خاصة ضد اناس من هذا النوع الذين همهم ابتزاز اموال من صاحب المبادرة النشيط .

وفضيحة اخرى اكتنفت بناء « بيت لايف » - مقر شركته - الذى قامت ببنائه شركة « أغ - كو » التى يمتلكها . وكان هذا البناء ذو الثمانية عشر طابقا الذى ينوف هيكله الناجز عن بناء « بيت هشيكم » فى تل أبيب بتصميمه المعمارى المتميز ، قد خصص فى الاصل ليكون فندقا تبنيه مجموعة مستثمرين اجانب . لكن هؤلاء المستثمرين باعوا حصصهم لشيف ، لاعتقادهم بعدم وجود أمل كبير فى النجاح لفندق لايبنى على شاطىء تل أبيب ، بل فى مركز المدينة المفعمة بالضوضاء ، والضجيج ، ولكن شيف أظهر مبادرة مدهشة وراح يبنى بمزيد من الحماسة هذا الفندق . وما إن انجز البناء حتى تقدم فجأة بطلب الى بلدية تل أبيب لتغيير الهدف الاصلى من البناء وتحويله الى بناء مكاتب . ووافقت بلدية تل أبيب كالعادة ، واكتفت بطلب متواضع ، هو أن يدفع شيف ، لقاء تغيير الهدف ، مبلغ ٤٠٠ الف دولار للبلدية ، أو أن تشترى لحسابها قطعة أرض بالقرب من بناء المكاتب . كان رئيس البلدية النشيط شلومو لاهط يعتزم أن يقيم على تلك الأرض ، مقراً جديداً لحزب الاحرار فى « الليكود » الذى كان من أعضائه .

ورفض شيف طلب البلدية واصدرت البلدية أوامرها بوقف البناء ، الا أن حايم شيف قام من جانبه باغراق مكاتب البلدية بسيل من رسائل الاحتجاج والمذكرات والوعود .

وفيما كان شيف مشغولا بمشاكله مع بلدية تل أبيب ظهر له عدو جديد ، هو وزارة الصحة . فقد أمر طبيب لواء القدس باغلاق فندق ديبلومات فى القدس ، فقد تبين ، علاوة على أن الفندق يعمل منذ سنين بدون رخصة ، فانه ، حسب رأى رجال الصحة

يشكل مطبخه خطرا على جمهور النزلاء فى مطعم الفندق . وفى المحاكمة التى جرت فى اعقاب تقديم امر الاغلاق عربد حاييم شيف وانتهر شاهدة من وزارة الصحة قائلا لها « لسوف تبكين . . . وكثيرون من وزارة الصحة سيبكون . . » .

لم يمض وقت طويل حتى عرفت تفاصيل دقيقة عن سبب معارضة وزارة الصحة . ذاك أن ٢٩ شخصا من ضمن ٣٠ من مجموعة حيفاويه نزلوا فى فندق ديبلومات اصيبوا بتلوث الجهاز الهضمى . أما الوحيد الذى لم يصب فهو الذى لم يتناول طعامه فى الفندق . كان ذلك فى مطلع عام ١٩٨٣ ، وفى نهاية عام ١٩٨٣ أصيب باسهال ١٠٠ شخص من بين ٢٥٠ تناولوا عشاء احتفاليا فى فندق ديبلومات فى تل أبيب . وتبين فجأة أنه قبل ذلك بسنة رفعت دعوى قضائية ضد فندق الرئيس فى القدس ، ولكن هذه الدعوى لم ينظر فيها لأن ملفها ضاع فى دار المحكمة نفسها .

وكان حاييم شيف قد ادعى ، فى احدى جلسات القضية ، أن مأمور الصحة فى وزارة الصحة حاول رشوة ابنه مدير فندق ديبلومات فى القدس ، دوف شيف ولم يكن أمر اقفال الفندق ، حسب زعمه ، إلاعملا انتقاميا لأن ابنه ذا المبادىء والمثل رفض تقبل عرض الرشوة السخى . وسارعت وزارة الصحة برفع دعوى تشهير ضد شيف وسرعان ما انكر دوف شيف الحكاية كلها .

شواهـــد قبور الاكثرية الصامتة

لم تكن هذه المحاكمة فى القدس قد انتهت حين ألمت بشيف فضيحة أخرى ، تكتنف فندق رويال فى بات ـ يام . كان شيف قد اشترى هذا الفندق من الحارس القضائى بمبلغ يزيد قليلا على اربعة ملايين دولار . واندهش كثيرون كيف استطاع شيف فى غضـون أربعة أيام من تسلمه الفندق أن يشغله كفندق ذى أربعة نجوم بكل معنى الكلمة ويسميه « مارينا ـ بات ـ يام » . ولكن دهشة بلدية بات ـ يام كانت أقل لأن حاييم شيف رفض أن يدفع لها الضرائب المبالغ فيها ، على حد رأيه ، والتى طالبته بها . واعلنت البلدية أنها ستحجز على متاع الفندق ، بينما طلب حاييم شيف ، من جانبه ، من رئيس البلدية أن يستقيل . وفى النهاية جاءَ وزير الداخلية يوسف بورج واصلح بين المتخاصمين ، واعدا باشتراك وزارة الداخلية الفعال لتسديد ديون حاييم شيف .

ومما لاشك فيه أن ازدياد توافر الفضائح التى تورط فيها حاييم شيف لايعود إلى ازدياد عدوانيته ونزقه مع تقدمه فى السن ، بل لسبب آخر يكمن فى التغيير السياسى الذى طرأ على اسرائيل فى عام ١٩٧٧ . فمنذ صعود الليكود الى سلطة الحكم لم يعد وزراء الحكومة

مجرد رفاق واصدقاء لصاحب الفنادق العدوانى ، بل هو جزءٌ منهم ورجل بارز من رجال الليكود واليمين . ومن الآن فصاعدا لم يعد بحاجة الى استعطاف ذوى المناصب الرفيعة ، بعد أن اصبح هو نفسه واحدا منهم ، يتوج ملوكا وينصب وزراء . فها هو ذا شيف ، مثلا ، يدعى أن تعيين ابراهام شرير وزير للسياحة كان بفضله فقد أراد شيف تعيين شرير لأنه « رجل يعرف العالم الكبير ، لذلك توسط لأجله لدى رئيس حركته مناحيم بيجن وينبغى الافتراض أن عليه ان يحسب حساب انسان مثلى ، » حسب افتراض شيف الحذر[1] .

بيد أن مهمة شيف الاساسية فى عالم السياسة ، كما يراها هو ، هى فى مجال الدعاية . فمثلا حين جرت محاولة اغتيال سفير اسرائيل فى لندن فى مطلع شهر يونية من عام ١٩٨٢ ، كان حاييم شيف فى طوكيو . قال إنه « اتصل تلفونيا فقالوا له ان الوضع متوتر ، لذلك استقل الطائرة الأولى عائدا الى البلاد » . ومع انه لم يدر حرب لبنان بالذات ، الا أنه قام بمهمة بالغة الاهمية بالتأكيد فى المؤخرة ، وهى نشر اعلانات كبيرة فى الصحف باسم هيئات مجهولة أو شبه مجهولة .

وها كم واحدة على سبيل المثال : « الخطر يكمن فى الداخل ، لا يمكن تحمل المزيد ، أن اقلية هدّامة تمزقنا إربا . وليس للديموقراطية الاسرائيلية القوة لصد قوى الهدم التى تهاجمنا من الداخل . وعليه تنظمنا نحن ، مجموعة مواطنين ، لكى نجمع نصف مليون توقيع على طلب الى رئيس الحكومة بهذا المعنى : « ايها السيد بيجن ، اننا نتوجه اليك برجاء أن تقترح هذا القانون : كل نشر وكل اجتماع شعبى ابّان الحرب من شأنه أن يساعد العدو عقوبته السجن خمس سنوات . مع الاحترام ، مواطنون لتقوية اسرائيل » .

ومن تحت هذه الاقوال يظهر رقم صندوق بريد فندق حاييم شيف فى تل أبيب . أما الأكثر اعتدالا حاييم شيف إقتراح صيغة تضامن باسم « مجموعة الاكثرية الصامتة » التى تعبر عن تضامنها المطلق مع الحكومة . ويزعم شيف أن هذا التنظيم كان عفويا مع أنه تم داخل مكاتب حاييم شيف فى فندق ديبلومات بتل أبيب . ولعل هذه العفوية المبالغ فيها قد نجم عنها مفارقة سيئة ، اذ تبين أن ثلاثة من صانعى شواهد القبور الكبار ، « الاخوان حلبيا » وقعوا على الاعلان باسم « الاكثرية الصامتة » .

---

(١) نشرة كسفيم ٣١ / ٨ / ١٩٨١ .

شالوم غنيش هو المثال الاكثر شبابا والأقل صخبا لحاييم شيف ، وغنيش أيضا مدين بالكثير لحكم الليكود الجديد ولرفاقه فى زعامة حركة حيروت ، فقد حولوه من مقاول صغير ومجهول تقريبا الى مقاول كبير وهام اصبح اسمه لدى الكثيرين علامة نجاح مذهل .

جاءت عائلة شالوم ـ الذى يلقب أيضا أهرون ـ من طرابلس الغرب فى عام ١٩٤٩ . أقامت العائلة الكبيرة فى معبراة[1] بيت ليد قريبا من نتانيا ، بعد ذلك تحسنت قليلا ظروف سكن العائلة حين انتقلت إلى حى « نفى عمال » بالقرب من هرتسليا .

كان شالوم غنيش الذى ولد فى عام ١٩٤٥ فى الرابعة عشرة من العمر حين ابتدأ يعمل ، ولم يكن الاولاد من طبقته يتابعون تعليمهم فى الثانوية فى الخمسينات لذلك اشتغل فى أعمال البناء المختلفة ، الى أن جُند للجيش ، كانت خدمته قصيرة جدا ، ثلاثة اشهر فقط ، حيث كان غنيش يعانى من مشاكل صحية أخفيت طبيعتها حتى اليوم .

لم يستمر غنيش طويلا كعامل مأجور باليومية لدى مقاولى الستينات فقد قرر شالوم غنيش أن يجمع ثروة . ابتدأ طريقه كمقاول صغير ، وتقدم تدريجيا فى المهنة حيث كان يبنى بيوتا صغيرة وفيلات أنيقه ، وبالمقارنة مع المقاولين الكبار كان حجم أعماله فى البناء حتى اواخر السبعينات ضئيلاً فقد كان يبنى فى السنة ما بين مئة الى مئتى شقة على الأكثر .

الا أن التحول المذهل والفجائى فى حياته يعود كليا الى علاقاته السياسية ، وبالطبع لم تُقم تلك العلاقات فى يوم واحد . فى البداية كان غنيش مرتبطاً بوسط مختلف قليلا من اصحاب النفوذ ، كان رفاقه وشركاؤه أناساً مثل تاجر السيارات المشهور مونيا شبيرا والمقاول شالوم حوغى وتاجر الأثاث دفيد شولمان والجانح طوفيا أو شرى والجانح رحميم (جومادى) أهرونى والمقاول بتصلئيل مزراحى ، وللحقيقة يجب ان يقال ان غنيش لم يتنكر لاصدقائه هؤلاء حين وصل إلى القمة ، فهو يعرف بكم هو مدين لهم .

تم اللقاء المصيرى المقرر فى سيرة حياة غنيش العملية فى بيت صاحب الفنادق بتصلئيل مزارحى ، كان ذلك فى عام ١٩٧٩ . كان الرجل الذى ساعد وتعاون مع غنيش هو دفيد أفل وهو رجل أعمال متوسط من حركة حيروت كان زعيما لفرع الحزب فى شمال تل أبيب . أدرك أفل الذى هو رجل أعمال أبا عن جد ، الامكانات الكامنة والتى بدأت تتفتح فى هذا الرجل البدين قصير القامة ذى الشعر المشعث ، وينبغى القول أن غنيش أيضا أدرك الامكانيات الكامنة فى أفل ، ويبدو أن كليهما لم يندما على هذا التعارف .

---

(١) معبراة مخيم مؤقت لاسكان المهاجرين الجدد ريثما يتم استيعابهم .

لم يمر وقت طويل حتى عين أفل مديرا فى شركات غنيش ، وقابل أفل احسانا باحسان ، فأجرى لغنيش اتصالات هامة ، وبما أن غنيش عمل فى مجال البناء فقد اتيح له أن يتعرف الى المختصين بهذا من الناحية السياسية . تعرف الى رجل حركة حيروت ييغال غريبل ، مثلا ، وهو رجل اعمال تل ابيبى عريق ، كان مساعدا لرئيس بلدية تل أبيب ، كما عمل فى الوقت نفسه كرئيس لقسم الاسكان في تلك البلدية ، وكذلك رئيس مجلس ادارة عدد من شركات الاسكان مثل « حلميش » وعزرا و « بتسرون » ومع أن طبيعة ذلك التعارف لا يمكن معرفتها ، الا ان نتائجها كانت عظيمة .

كما كان « تعرف » غنيش الى ميخا رايسر النشيط على جانب عظيم من الاهمية ، فقد كان رايسر فى تلك الفترة مدير « مركز البناء الاسرائيلى » التابع لوزارة الاسكان ، وكان أيضا على صلة وثيقه بإثنين من الساسة الهامين لحركة حيروت ، أحدهما يورام أريدور الذى عين فى وقت لاحق وزيرا للمالية ، والثانى وزير الاسكان والبناء دفيد ليفى .

وغنى عن القول ان التعارف مع دفيد ليفى هو أمر فى غاية الاهمية لمقاول بناء ، وبذل غنيش جهودا جبارة للتقرب من اصدقائه الجدد ونيل الحظوة لديهم .

ولا عجب أن التعارفات الثلاث هذه آتت ثمارها بوفرة ، ففى عـام ١٩٨٠ منحت وزارة الاسكان المقاول شالوم غنيش عقدا دسما ، كان ذلك عقدا لبناء عد ١٩٤٨ شقة للناس المعروفين « بمحتاجى وزارة الاسكان » ، ويشكل عام تلقى غنيش ٨ ٪ من مجموع العمل الخاص بوزارة الاسكان فى تلك السنة ١٩٨٠ .

وبالطبع لم تكن تتم عطاءات ولا مناقصات ، ومن الصعب الافتراض انه كان فى وسع غنيش أن يفوز بعمل ضخم من هذا النوع باسلوب المناقصة . وصاغ مـراقب الدولـه بكلمات رقيقة جدا ، انتقاده الحاد فى هذا الصدد ، حين قال أن المقاول الصغير غنيش اعطى عملا مساويا لما اعطى لمقاولين أهم منه بعشرات المرات .

ولم تقـدم وزارة الاسكان تفسيـرا مقنعا لـواقع اعـطاء مقاول مقـرب من رجـالات « الحيروت » أعمالا بهذه الضخامـة ، وحسب شهادة غنيش نفسـه فإن استثمـاراته فى المشروع الذى يبنيه لحساب وزارة الاسكان تربح مالا يقل عن ٨٠ ٪ .

وتوطدت باطراد العلاقات الوطيدة بين المقاول غنيش وبين الزعامة السياسية ، وذلك على الرغم مما كان معروفا عن ماضى شالوم غنيش « ولعل حادثة واحدة من ذلك الماضى جديرة بالتمحيص حيث أنه متورط فيها أيضا طرف كبير ومحترم فى عالم الأعمال هو بنك ديسكونت .

بدأت الحكاية حين اشترى تاجر أثاث ومقاول ، يدعى دفيد شولمان ، قطعة أرض غير كبيرة جنوبى تل أبيب فى أواسط السبعينات ، أقام عليها متجرا للأثاث . وبعد ذلك باع

شولمان البناية للمقاول بتصلئيل مزراحى ، ولم ينجح هذا الأخير بالوفاء بشروط الدفع فالتمس مساعدة صديقه شالوم غنيش ، كما ضم الى الصفقه المقاول ساسون حوغى ، ولم يمر وقت طويل حتى فصل حوغى من الشركة ، واشترى غنيش حصته .

وهناك خلاف فى الآراء حول قيمة المبلغ الذى اشترى به هذا النصيب من الشركة الذى يعادل الثلث ، هناك رأى يزعم أن الثمن الذى دُفع لحوغى كان ٢,٥ مليون ليرة ، بينما يقول رأى آخر أن المبلغ وصل الى ٨ ملايين ليرة ، وفى الوقت نفسه دارت مفاوضات بين غنيش وبنك ديسكونت الذى أظهر فجأة ان قطعة الأرض المقام عليها « بيت حارس » - هكذا سمى متجر الاثاث ذاك - هامة جدا بالنسبة له ، بل وحيوية تماما ، والا فمن الصعب ادراك لماذا وافق بنك ديسكونت على دفع مبلغ ٢٢٠ مليون ليرة لقاء قطعة الأرض تلك ، جاعلا غنيش يحقق ربحا صافيا قدره ١٣٥ مليون ليرة - وهى الفرق بين ثمن البيع وثمن الشراء المعلن .

ولعل القضية كانت ستظل مجهولة للكثيرين لو لم يُقتل فجأة دفيد شولمان بقنبلة وضعت فى سيارته ، اعتقد المحققون ان شولمان قتل لأن الصفقة مع بنك ديسكونت لم ترق له وحاول افشالها ، فقد كان لشولمان ما يقال ، حيث أن الأرض - بعكس المبنى - كانت مملوكه له .

وقد لاحقت المشاكل غنيش ، ليس مثل حاييم شيف الذى كانت معظم نزاعاته مع السلطات المحليه ووزارة الصحة ، بل تصادم غنيش مع سلطات الجمارك وضريبة الدخل . وفى نهاية عام ١٩٨١ اوقف بتهمة تهريب عملة اجنبية بمئات الوف الدولارات كما تورط فى صفقة مريبة هى شراء سبائك ذهبية من رجل اعمال ماكر ، كان عضوا بالكنيست هو شموئيل بلاتو شارون ، وكان القاء القبض على غنيش فى كل مرة مصحوبا بشائعات عن تدخل من سلطات عليا فى تحقيق الشرطة ، وعن ضغوط من الوزارات الحكومية من اجل اطلاق سراح المقاول الهام .

ورد غنيش الجميل ، ليس كحاييم شيف الذى يساعد الحزب الحاكم عن طريق نشر اعلانات كبيرة فى الصحف ، فان غنيش عبر عن تأييده للحكومة بطريقة مباشرة ، فقبل الانتخابات للكنيست العاشرة فى ربيع عام ١٩٨١ بعدة أيام خرج المقاول شالوم غنيش فى سيارته المرسيدس الفاخرة واتجه الى سيارة اخرى واقفه عند متنزه على شاطىء تل أبيب . كان غنيش قد رأى ملصقات دعاية المعراخ على تلك السيارة ، ولم يرق ذلك لنصير الليكود المتحمس الجديد ، فانتزع بيديه الملصقات ، وأوسع الشاب صاحب السيارة ضربا وتركه ينزف دما ، حاولت فتاة أن تتدخل فنالت نصيبها من الضرب ، أما الشرطة فلم تجر أى تحقيق على الرغم من أن أخبار الحادث العدوانى نشرت فى الصحف .

وفى صيف عام ١٩٨٢ قدمت لائحة اتهام طويلة ومفصلة ضد المقاول الناجح ، اتهم غنيش فيها باخفاء إيراداته وبتقديم تقارير كاذبة لضريبة الدخل ، وبالسرقة حين كـان مديرا لبعض الجمعيات والشركات . وتبين من لائحة الاتهام أنه كان لغنيش شركات كثيرة جدا ، وأنه كان يناور فيما بينها اكثر فأكثر . ووفقا للائحة الاتهام كان تصريحه عن رأسماله لعام ١٩٧٨ كاذبا ، وكذلك كان التصريح بالنسبة للعام التالى ١٩٧٩ كاذبا أيضا . وجاء فى لائحة الاتهام أنه سرق من شركة فى حيازته مئات الاف الليرات التى حصلت عليها الشركة من بيع عدد من الفيللات ، وأن غنيش والشركات التى يمتلكها توقفوا عن ادارة الحسابات فى عام ١٩٨٠ ، وان شركات أخرى قدمت تقارير كاذبـه لسلطات ضريبـة الدخل . وتمتد لائحة الاتهام لتشمل ١٨ صفحة كاملة تحتوى عشرات البنود والاتهامات ولا حاجة للقول ان المحاكمة كانت تسير ببطء ، بينما كانت وزارة الاسكان مستمرة فى اغداق الاعمال المتيسرة على ذلك المقاول ذى المغامرات الكثيرة .

اهرون روبنشطاين ذو العونيات الضحـوك ، وأبو المحـامى عضو الكنيست امنـون رونبشطاين هو أحد المقاولين الكبار الهامين فى دولة اسرائيل .

ولد اهرون روبنشطاين فى مدينة وارسو عاصمة بولونيا فى عام ١٩٠٥ ، وكان أبوه يملك مصنعا للفلين ولكن العمل لم ينجح ، فسافر الى الولايات المتحدة ساعيا وراء حظ أوفر تاركا العائلة فى وارسو . وحين عاد ليأخذ عائلته ، نشبت الحرب العالمية الأولى وجند الأب فى الجيش البولونى ، وبعد ان وضعت الحرب اوزارها سافر الأب الى فلسطين ومعه آلاف الجنيهات الاسترلينية ، وفى هذه المرة أيضا ترك عائلته فى وارسو البعيدة .

ولكن اعمال الأب لم تنجح ، جـرب حظه فى اعمـال العقارات ، ففشـل المرة تلو الأخرى ، وحين جلب امراته وأولاده - الذين اصبح اثنان منهما فيما بعد مقاولين شهيرين - كان شريكا فى مطحنة جريش (برغل) .

دخل اهرون رونبشطاين لأعمال البناء ، كمقاول لاعمـال الطوبـار فى جميع انحـاء البلاد . وكان من شأن اقفال سوليل بونيه فى اواسط الثلاثينات أن أفسح المجال أمـام المقاولين الخاصين ، وكان رونبشطاين واحدا منهم ، وأخذ يقوم باعمال تتزايد مع الزمن ، وما إن نشبت الحرب العالمية الثانية حتى كان اهرون رونبشطاين مقاولا هاما . وفى أثناء الحـرب انفصل عن شـريكه القـديم واتخذ اخـاه ابراهـام وشخصا آخـر يدعى اليعـاز رفيكسمـان شريكـين ، ووسع اعمـاله خـارج مجـال البنـاء ، واشتـرى مصنعـا للغـاز والكيماويات .

وبعد الحرب باع هذا المصنع وراح يشترى اراضى ويجمعها فى مختلف انحاء البلاد ، وثبت فيما بعد أن هذه المشتريات كانت ناجحة جدا ، وخصوصا حين قدمت موجات الهجرة الكبيرة فى الخمسينات .

ولكى يقوم بهذا العبء الكبير أقام اهرون رونبشطاين ، مع عدد من شركات البناء الكبيرة فى البلاد ، « الشركة المركزية للاسكان والبناء » (وهى غير الشركة المركزية التى دمجت مع مجمع « كلال » وعملت بالتجارة بمواد البناء) ، التى راحت تنافس سوليل بونيه التى عادت للتجارة ، وتلقت أعمالا كبيرة من وزارة الاسكان . ولكن الشركة المركزية كادت تفلس فى نهاية الأمر ، ويفتخر رونبشطاين بأن الحاجة اقتضت استدعاءه من خارج البلاد ـ كان يبنى مستشفى فى قبرص ـ لكى ينقذ الشركه .

وشارك اهرون رونبشطاين فى أعمال « الشركة لاسرائيل ب » التى أنشئت بعد النجاح المريب الذى لقيته « الشركة لاسرائيل أ » وحاول رونبشطاين أن يسيطر تماما على تلك الشركة فى اواخر عام ١٩٨٠ . فأشترى أسهم نسيم جوان ، والمليونير اليهودى ـ الالمانى غوتس زينر ، وحاول أيضا شراء أسهم « مستثمرى اسرائيل » الذين اشتهر منهم المليونير الامريكى سام روتبرغ ، وفى النهاية اشترى رونبشطاين أسهم الحكومة أيضا وسيطر على الشركة . وفى تلك المناسبة باع رونبشطاين حصته فى « الشركة لاسرائيل أ » بمبلغ مليون دولار تقريبا واستقال من مجلس ادارة الشركة .

وكانت « الشركة لاسرائيل ب » تمتلك اسهما فى مصنع تعليب الاسماك « مان » ، وفى مصنع المعلبات والعصير « عسيس » وفى فنادق . ان قائمة الشركات التى اشتراها وباعها رونبشطاين خلال سنوات طويلة ومثيرة للعجب ، وتشمل شركة رونبشطاين وشركاه وشركة « يتسليف » التى تمتلك اراضى زراعية وشركات بناء وأراضى « روبيكوم » و « شعام » و « حولوت ريغد » و « بن عامى » و « شركة تطوير البيت » فى حولون و «معونوت بيتح تكفا » و « رموت » و« كودا » و « مخازن احسناه » . ورونبشطاين شريك هام فى مصنع الابنيه الجاهزة « تروم راز » فى ريشون لتسيون » وفى شبكة فنادق « بازل » وشركة الفنادق « لاندكو » .

وباع حصته فى شركة « الاخوان رونبشطاين » لأخيه ابراهام رونبشطاين الذى تورط فى مطلع ١٩٨٣ بقضية غير لطيفة ، اذ قدمت اتهامات خطيرة ضد شركته التى كانت تبنى فى حياء « نيئوت راحيل » لخرقها « أنظمة البناء » .

أما الأخوان الآخران من عائلة رونبشطاين فهما : ماير آرزى الذى كان قائدا هاما فى الهاغناه ، وناحوم آرزى الذى كان مؤسس حركة الشبيبة العاملة فى حزب « مباى » وكان هذان الاخوان شريكين لمدة قصيرة فى أعمال البناء .

ومع أن اهرون رونبشطاين كان عضوا فى الهاغناه لفترة معينة الا انه لم يلبث ، بعد عدة سنوات أن أنضم الى أبناء طبقته فى اليمين ، ومع أن الأمر لم يصل به درجة العضوية الفعلية فى « الاتسل » الا أنه دعم هذه المنظمة ماديا . وبعد ذلك اصبح اهرون رونبشطاين عضوا فى حزب الصهيونيين العموميين الذى ضم كثيرين من المقاولين الكبار ، وفى نهاية المطاف انضم الى حزب الاحرار وريث الصهيونيين العموميين . وهناك كان بين اهم من مارسوا الضغوط لكى يعمل الوزراء من الحزب بكل جهدهم لالغاء قانون حماية المستأجر ، لأن من شأن الغاء هذا القانون أن يدخل مبالغ هائلة من الأموال الى جيوب رونبشطاين الممتلئة أصلا ، حيث كان يمتلك منازل وحوانيت كثيرة مؤجرة .

يأخذ من ضريبة الدخل ويعطى صدقات

متتياهو ليفشيتس هو الذى يقولون عنه انه اكبر مقاول خاص فى الدولة . وهو متدين من مواليد الثلاثينات ، متوسط القامة ، انيق الملبس ذو شعر أشعث . ومتتياهو هو مقاول ابن مقاول ، وكان أبوه الطبرى ، أهرون قد بنى بيوتا حتى فى العشرينات . فى اثناء الحرب العالمية الثانية انتقلت عائلة ليفشيتس من غور طبرية الى جبال القدس ، اذ نقل اهرون ليفشيتس اعماله الى عاصمة الانتداب البريطانى .

لم تجذب تعاليم التوراة والتلمود متتياهو ليفشيتس ، فما أن بلغ الخامسة عشرة من العمر حتى ترك المدرسة الدينية « حسيدى كارلين » ومضى ليعمل مع أبيه فى البناء ثم تزوج وأنجب أولاداً وتعلم الاقتصاد فى الجامعة العبرية فى القدس .

تم الانعطاف فى حياته بعد حرب الأيام السته ، احتلت القدس العربية ، وكانت سياسة الحكومة أن تجعل الضم حقيقة ناجزة عن طريق البناء بكثرة حول العاصمة وفى الناحية العربية على الأخص . وهكذا انفصل متتياهو ليفشيتس عن أبيه ، وأنشأ شركة مقاولة خاصة به بمبلغ عشرة آلاف دولار ، وتخصص متتياهو ليفشيتس بمجالين : الأول بناء مساكن خاصة للمتدينيين مجهز كل منها بمغسلتين والثانى شراء عقارات لا يصدق أحد أن قيمتها سترتفع . ونجح نجاحا باهرا فى كلا المجالين ، وكان اثراؤه سريعا جدا ، وفى اواخر عام ١٩٨٢ قدرت أملاك هذا المقاول المتدين بـ ١,٣٥ مليار ليرة أو ٤٢ مليون دولار .

ولكن حفاظ هذا المقاول الحريص على الوصايا لم يمنعه من القيام بمناورات ضريبية ماكرة حين يجى الحساب مع سلطات الضريبة . فمثلا كانت إيرادات شركته فى العالم المالى ١٩٨١ - ١٩٨٢ ٢٢٥ مليون شاقل ، ولكن الربح ، قبل خصم الضريبة ، كان سبعة

ملايين شاقل فقط ، وهى نسبة ربح متواضعه جدا كما يبدو ، أكثر قليلا من ٣ ٪ من الايرادات . وهذه نسبة ربح يخجل منها أى صاحب دكان بقالة ، ومن الواضح أن هذا الرقم المهين وضع لغاية واحدة هى الحساب مع سلطات الضريبة . ولكى يصل متتياهو ليفشيتس الى هذا الرقم المهين فإنه يستخدم واحدا من أفضل المحاسبين فى دولة اسرائيل ، جاء فى الصحيفة التى أجرت الحساب ما يلى : « كانت أرباح الشركة فى السنة الماضية ، ملاءمة مع التضخم ، ٣٣,٥ مليون شاقل - أى اكثر بخمس مرات تقريبا من الربح المسجل فى موازنة الربح والخسارة »[1] .

وحين يكون الفرق بين الربح المصرح عنه والربح الحقيقى كبيرا بهذا المقدار ، فليس عجيبا أن يتبقى للمقاول الغنى قليل من المال لأعمال الصدقة والاحسان ، وهكذا فان متتياهو ليفشيتس معروف لدى كثيرين بأنه « يتبرع سرا » ، وهو معتبر كواحد من المتصدقين الكبار فى القدس .

وفى مطلع عام ١٩٨٣ قرر ليفشيتس الذى يفهم جيدا فى الأرباح والمناورات المالية أن البورصة ستلائمه كما يلائمها ، وقرر أن يطرح أسهما للجمهور العريض . وبمناسبة هذا الحدث نشرت معطيات عن ربح شركته عن نصف السنة المالية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، كان فيها التغيير بالنسبة للسنة السابقة مدهشا جدا . فعلى الرغم من الانحسار يالكبير فى فروع البناء ربحت شركة متتياهو ليفشيتس فى نصف سنة أكثر من خمسين مليون شاقل - أى اكثر من سبعة أضعاف ما ربحته فى السنة السابقة .

---

(١) هارتس ٢٣/١٢/١٩٨٥ هكذا فى الاصل ولعلها غلطة مطبعية ، قد يكون الاصح ٢٣ /١٢/ ١٩٨٢ فالكتاب نفسه صدر سنة ١٩٨٤ - المترجم .

ينبغى أيضا ذكر المقاولين الكبار ابراهام وموشى وبيغال غيناوى الذين قاموا بأعمال كبيرة فى ريشون لتسيون ومدن الجنوب الأخرى . ويمكن ذكر المقاول الحيفاوى الكبير زخاريا دروكر الذى تزوج ابنة قائد هام فى الهاجناه وجيش الدفاع ، ورفعته العلاقات السياسية الجيدة الى الأعالى ، بنى دروكر كثيرا ، ولكنه ربح فى بورصة تل أبيب فى اوائل الثمانينات اكثر مما ربح فى البناء ، الى أن تورط بمصاعب واضطر الى بيع قسم كبير من شركته الى سوليل بونيه .

ويستحق الذكر أيضا المقاول آربيه بيلتس الذى اشتهر بشكل خاص بسبب المقهى الغالى الذى يحمل اسمه حتى اليوم ، على شاطىء تل أبيب ؛ وهو المقاول الذى بنى الفيل الأبيض الكبير ، محطة تل أبيب المركزية الجديدة التى يبدو أن سنوات كثيرة أخرى ستمر قبل أن تطأها سيارات الأوتوبيسات .

الفصل السابع

أغنياء ونبلاء

يعتقد الكثيرون أنهم أناس مجتهدون جمعوا ثرواتهم بكدهم واجتهادهم ومهارتهم ، وربما حالفهم الحظ ، بالصدفة فقط أنهم جميعا تقريبا ولدوا لآباء أغنياء ، وبالصدفة فقط أنهم هم الموجودون فى القمة وليس غيرهم .

والأغنياء الحديثو النعمة ، مثل رجل التأمين شلومو الياهو أو صاحب الفنادق حاييم شيف ، ينظر اليهم الأغنياء العريقون باستهانة وازدراء بسبب نشاطهم الزائد والمهدد . وما الياهو وشيف إلا فلته وإستثناء إزاء عائلات غنية ذوات شجرة من الحسب والنسب والعلاقات السياسية المتشعبة ، واحيانا ، صلات قربى مع عائلات غنية أخرى ، أو مع عائلات ساسة فى القمة .

وتنحدر الغالبية العظمى من أرباب الأموال فى اسرائيل من « الييشوف » القديم ، وانحدر قسم من عائلات كان لها أعمال مزدهرة حتى فى مطلع القرن فى القدس ويافا ، ويعود أصل آخرين الى ملاكى الأراضى فى اوائل القرن ، ويعود أصل كثيرين آخرين الى عائلات قدمت الى فلسطين فى الثلاثينات وفى جيوبهم رؤوس أموال كبيرة .

هؤلاء هم ملاكو الأراضى الكبار عائلات كوكايا وحسيدوف وفاليرو وشلوش ومطلون ومغربى ودنكنر وكيرسو ورجوان ومخنيس ومترسو .

هؤلاء هم أرباب البنوك الهامة ، ابناء عائلة ريكناتى وفويختفونغر ومغريزو وايليرن ويوفت .

هؤلاء هم أهم رجال الصناعة ، ابناء عائلات برومتشنكو وموشفيتش وبروبر وبرنشطاين وبيكر وطولوكوفسكى وغاهال ولاوطمان .

هؤلاء هم عمالقة فرع التأمين ، ابناء عائلات حاخامى وتيبر وساحاروف وطوفتلى ولينون وهمبورجر وباميرا .

هؤلا هم الأغنياء الذين فى متناول أيديهم كل شىء ، أبناء يوحنانوف وأبناء ايلين وأبناء فيدرمان وأبناء موزيس ، كل هؤلاء الأغنياء كانوا ارباب أموال حين قامت الدولة .

وقد قامت حرب الاستقلال بالنسبة لهم بالدور الذى قامت به الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ بالنسبة للبرجوازية الفرنسية . وجدت طبقة الأغنياء الاسرائيلية نفسها فى وضع يستطيع معه الحصول على مقدار كبير من النفوذ السياسى وحتى على السلطة السياسية ، لم يعد ثمة حكم أجنبى يضع نصب عينيه المصالح الاقتصادية للجزر البريطانية . وقد وضعت حرب الاستقلال على رأس الحكم حلفاء الأغنياء والمحسنين اليهم ، رجال اليمين فى « مباى » ، أما الشركاء فى الحكم فكانوا الصهيونيين العموميين ، حزب رأس المال الخاص الكبير الصارخ . وفترة التقشف التى تلت قيام الدولة والتى تعنى النقص والقلة والمعاناة لمئات الألوف كانت فترة سعيدة للأغنياء ، لم يفلسوا ولم يعانوا من أى نقص ، وكثيرون منهم ضاعفوا ثرواتهم مثنى وثلاث .

منحتهم سلطات الدولة كل ما يلزم وما يمكن للاستمرار فى زيادة ثرائهم الفاحش ، حظوا بقروض سهلة وبمنح سخية من خزينة الدولة ، وتمتعوا بامتيازات احتكارية للمستوردات المختلفة أو للتزويد بمنتجات الصناعة المختلفة ، حظوا بميزات وحسنات هائلة فيما يتعلق بالضرائب وببورصة كريمة لا تفرض فيها ضرائب على أرباح رؤوس الأموال .

كانت السلطة السياسية حليفتهم المخلصة والمحسنة حتى ١٩٧٧ ، وبعد ذلك سقط الحكم فى أيديهم . وكان شعار الوزير الفرنسى « هيا اغتنوا » هو أيضا شعار حكم الليكود الجديد ، ولم يتوان الأغنياء : فتلقفوا كل ما طالته أيديهم ، وزادوا ثراءهم الفاحش اكثر فاكثر .

وفضلا عن هؤلاء الاغنياء ، ابناء العائلات العريقة من « اليسوف » ، قام أيضا « مليونيرو سبير » . هؤلاء هم الأغنياء اليهود الذين التقى بهم وزير الاقتصاد فى دولة اسرائيل فى اسفاره فى رحاب العالم ، ونجح فى استقدامهم بمساعدة الميزات والحسنات والمنح التى لا مثيل لها فى أى مكان فى العالم . هؤلاء هم ايزنبرج وبولاك ، وولفسون

وجيتر ، وكثيرون غيرهم ، هؤلاء ، ولنميزهم عن الاغنياء الجدد ، الصاعدون من الخمسينات وابناؤهم ، اندمجوا جيدا فى مجتمع الأغنياء الاسرائيلى . حيث انهم أيضا كانوا اغنياء ذوى تقاليد ، وهم أيضا لم يكونوا ذئابا وحيدة ، بل ابناء عائلات ذات ثراء فاحش ، وهم وابناء عائلاتهم انصهروا فى وسط ابناء طبقتهم الاسرائيليين ، وتبنوا وجهات نظرهم وطريقة حياتهم وسلوكهم .

ان ما يمنح هذه العائلات الغنية عظمتها الكبيرة والثقة بالذات هى حقيقة كونهم جزءا من الطبقة العليا الحاكمة فى اسرائيل . ان العائلات الغنية التى ذكرت فى هذا الكتاب ، بالاضافة الى مئات العائلات الأقل غنى وأحيانا أقل شهرة فقط ، هى قسم من مجموعة عائلات تزود دولة اسرائيل بسلطانها فى جميع النواحى . وبالضبط مثل ملوك المال يأتى أيضا نصيب الأسد للساسة الزعماء ، والضباط الكبار وأصحاب الصحف ، وكبار القضاة والناس المتربعون على قمة الجهاز البيروقراطى ، من مجموعة السكان ذاتها : أى علية الييشوف اليهودى فى أرض اسرائيل ـ فلسطين فى الثلاثينات واوائل الاربعينات ، أى قبل قيام الدولة .

أما أعتداد الاغنياء الكبير بالذات وإدراكهم أن تغيير الحكم وتبادله بين المعراخ والليكود لن يضرّ بهم ، فينبع ليس فقط من وحدة المصالح الطبقية الناجمة من ماض مشترك ، بل ترتكز أيضا على وحدة وتشابك المصالح الاقتصادية التى تكتنف الاقتصاد كله . فكبار الرأسماليين هم شركاء عمليون فى الاقتصاد الشعبى والحكومى . وفى بعض مراكز التجمعات من هذا النوع ـ مثل مجمع « كلال » الضخم وبنك التطوير والصناعة ، واتحاد اصحاب العمل والصناعة ، يصل كبار أصحاب رؤوس الأموال الخاصة ومديرو الاقتصاد الشعبى العام الى مبدأ تحديد مصلحتهم المشتركة . والرأسماليون الكبار هم شركاء أيضا فى الهيئات التى تدير وتشغل الأموال الحكومية والشعبية ، وهذه المشاركة بنيت حجرا فوق حجر منذ الثلاثينات فصاعدا .

ويمكن ذكر شركات سوليل بونيه الهستدروتية مع رجال الشركة المركزية ورأسماليين آخرين ، ويمكن ذكر مصنع « تاعل » التابع لعائلة ساحاروف وكيبوتس ميشمروت ، كما يمكن ذكر « الشركة لاسرائيل » وشركة « تسيم » التابعة لها .

فى دولة اسرائيل ، وفى اقتصادها المختلط : الحكومى والهستدروتى والخاص ، لا تقف هذه الاقسام الثلاثة الواحد بجانب الآخر ، بل هى تمتزج بشكل عميق ، فيتداخل الواحد مع الآخر ويخدم بعضها بعضا ، أما اختلاف وجهات النظر وتناقض المصالح والمنافسة ، بقدر ما هى قائمة ، فانها هامشية . أما تغيير الحكم فيغير بنسب صغيرة جدا أو حتى بإعشار النسبة المئوية من شكل تقسيم الكعكة القومية بين مختلف أنواع الرساميل ،

وليس من شأن تغيير الحكم أن يمس بالأساس هذا التقسيم . وفى وسع أصحاب الأموال فى اسرائيل أن يكونوا واثقين أنه ما لم يطرأ تغير أساسى فى الجهاز السياسى ، فلن يكون أى خطر يهدد مراكزهم الرفيعة .

وما هذه الا افتراضات تحتاج الى أساس ، وسيكون هذا من شأن هذا الفصل .

فى عام ١٩٣٦ كان فى البلاد ٣١٥,٠٠٠ يهودى من سكان المدن و ٥٩,٥٣٠ يهودى من سكان القرى الزراعية ، وكان فى القرى الزراعية والعمالية ١٥,٧٤٠ يهوديا وكان ١١,٨٤٠ من أعضاء الكيبوتسات .

وكانت زعامة اليسار السياسية من اعضاء الكيبوتسات والقرى الزراعية (موشابيم) وكذلك من بضع مئات من العائلات فى المدن ، ومعظمهم من افواج الهجرة الثانية والثالثة . وعلى اكثر تقدير كان الأساس الاجتماعى لهذه الزعامة يعد ٢٠ الف نسمة . ومن هؤلاء كان أيضا قسم كبير من زعماء الهاجناه وقادتها ، وكذلك جميع قادة الاقتصاد الشعبى والهستدروق .

أما زعامة اليمين السياسية - البيشوف « المدنى » - فأصلها من عدة ألوف من العائلات . ومن هذه كانت اهم عائلات الفلاحين المنظمين فى « اتحاد المزارعين » ، ووفقا لعدد أعضاء هذا الاتحاد، وبموجب ما حصل عليه الاتحاد فى الانتخابات لمؤسسات « البيشوف » ، كانت تلك مجموعة من السكان تعد ١٠ آلاف على الأكثر . وفى المدن كان « البيشوف » المدنى منظماً فى اتحاد اصحاب الصناعة وفى اتحاد اصحاب الدور واتحاد التجار ، وكان فى كل من هذه الاتحادات بضع مئات من الاعضاء ، وعلى ما يبدو لم يكن هنالك اكثر من ١٠ آلاف مدنى جاءت من بينهم القيادة السياسية لليمين على أنواعه .

ومن بين اولئك ال ٢٠ الفا - من المزارعين والمدنيين - نشأت ليس فقط القيادة السياسية لليمين المدنى بل والزعامة الاقتصادية ، جميع الكبار واهامين من اصحاب رؤوس الأموال جاؤوا من بين ظهرانيهم .

ومعنى هذه الأرقام هو أن كل علية البيشوف اليهودى فى فلسطين فى اواسط الثلاثينات جاءت من بين أربعين الف انسان . وكان البيشوف بأجمعه يعد وقتها اكثر قليلا من ٤٠٠ ألف يهودى .

يمكن أيضا ذكر قادة « البيشوف القديم » الذى كان خارج البيشوف المنظم ، وبشكل عام كان اولئك هم اليهود المتدينين والعائلات الشرقية القديمة . وهنا أيضا سيطرت بضع عشرات من العائلات - الأكثر غنى فيها ، واحتفظت بالقوة السياسية والاقتصادية على حد سواء .

ولعل الأساس الاجتماعى هذا ذو الأربعين الف مواطن ، توسع فى اعقاب اضافات من الخارج ، وعلاقات زواج وتكاثر طبيعى ، ولكنه لم يزد ، بأى شكل ، عن ٦٠ ألفا حين نشبت حرب الاستقلال .

وهؤلاء الستون الفا ، أى عُشر اليهود فى اسرائيل فى عام ١٩٤٨ - هم الأصل الاجتماعى للزعامة الاسرائيلية الحالية . وان أصل اربعة اخماس ساسة القمة ، وجميع ملوك المال تقريبا ومعظم ضباط الجيش الكبار والاغلبية العظمى من كبار الموظفين والقضاة والصحفيين والدبلوماسيين فى اسرائيل ، يعود الى هذه الشريحة الاجتماعية الضيقة .

أما من بين ال ٥٤٠,٠٠٠ يهودى الآخرين ، ومن بين مئات ألوف العرب مواطنى اسرائيل ، ومن بين ملايين القادمين الجدد فيأتى فقط خمس الزعامة السياسية وخمس الصفوة وعلية القوم فى المجالات الأخرى ، أما حصة هؤلاء الملايين من الناس فى كبار الرأسماليين فأقل من الخمس بكثير .

ولسلطان هذه الصفوة مظهر جنسى ومظهر طبائعى صارخان ، لكن الامر الحاسم هو الاقدمية فى البلاد . فجميع أناس الزعامة تقريبا هم رجال ، وكلهم تقريبا أشكناز ، وكلهم تقريبا ، أو بنوهم ، جاؤوا الى البلاد قبل عام ١٩٤٨ .

وحتى نفهم طابع هذه الصفوة الاسرائيلية الاجتماعى ، يمكن أن ننظر الى المعطيات المتعلقة بأعضاء الكنيست ، وأعضاء اللجنة التنفيذية للهستدروت ، وأعضاء هيئة اركان جيش الدفاع الاسرائيلى .

فقد أظهر بحث شمل المجالس البرلمانية الاسرائيلية الثمانية الأولى أن ٢٤ ٪ من اعضاء الكنيست هم من مواليد البلاد ، وأن ٦٠ ٪ وصلوا الى البلاد قبل عام ١٩٣٩ ، اى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية . تغير الوضع قليلا فى الكنيست التاسعة والعاشرة ، ازداد عدد مواليد البلاد ، ولكن كثيرين من هؤلاء هم ذرية المستوطنين القدماء .

كان ٦٧ ٪ من اعضاء البرلمانات الثمانية الأولى اشكناز قدموا الى اسرائيل من دول أوروبية أو من جنوب افريقيا ، ونصف اعضاء الكنيست الذين هم من مواليد اسرائيل هم ايضا اشكناز ، فى الكنيست التاسعة والعاشرة تغير الوضع قليلا ، ارتفع عدد اليهود الذين اصلهم من بلاد عربية قليلا ، لكن ليس بالشكل الذى يؤثر بشكل ذى بال على الارقام العامة . أما فى تركيب الحكومات فكان الوضع اكثر تطرفا ، ٩٤ ٪ من أعضاء جميع الحكومات الاسرائيلية حتى عام ١٩٨١ كانوا اشكناز ، وكلهم تقريبا جاؤوا الى البلاد قبل عام ١٩٤٨ . أما الحكومة التى اقيمت فى عام ١٩٨١ فكان فيها للمرة الأولى ، أربعة وزراء ممن قدموا من بلاد عربية ، مقابل وزيرين أو وزير واحد فى الحكومات السابقة .

هذا و ٨٠ ٪ من اعضاء اللجنة المركزية للهستدروت ، فى جميع سنين قيام الدولة كانوا أشكناز ، كان أكثرهم فى إسرائيل قبل عام ١٩٤٨ .

ووفقا للوائح اعضاء اركان الجيش العامة التى تنشرها الحكومة لم يكن هناك يهود غير اشكناز فى الأركان العامة حتى السنوات الأخيرة ، وحتى الآن أيضا فان عدد اليهود الذين اصلهم من بلاد عربية هو قليل جداً فى الأركان العامة .

إذا فكبار الرأسماليين محسوبون على شريحة محددة جدا من المجتمع الاسرائيلى ، شريحة ذات طابع واضح من حيث الاصل الطائفى والاقدمية فى البلاد . الا أن هنالك ملامح أخرى لا تقل أهمية تتعلق بطريقة حياتها وامكنة سكناها وتعليمها ووجهة نظرها .

يسكن اثرياء اسرائيل ، بشكل عام بين أبناء طبقتهم وثمة أحياء سكنى كثيرة خاصة بهم .

ففى القدس يفضل الأغنياء حى « طالبية » ، هناك على سفوح التلال بين حى رحافيا وبين الحى الألمانى تقوم بيوت حجرية فخمة ذات طابقين أو ثلاثة تحيط بها بساتين يانعة . ويسكن كثيرون من اثرياء القدس فى حى رحافيا القريب ، والبيوت هناك مزدحمة اكثر قليلا ، ولكن تكثر فيها أيضا الخضره كما يسود الهدوء . ويسكن أغنياء العاصمة أيضا فى حى الفيلات ، ومنهم من أبعد قليلا عن المدينة الى ممر عليت أو تلة الحفريات .

ويسكن كثيرون من أغنياء حيفا فى حى « أحوزة هكرمل » على جبل الكرمل ، وهناك فى شارع « يفى - نوف » الملتوى على طول خط الهضاب ومن تحته قليلا ، يستطيعون أن يروا عبر النوافذ الزجاجية الكبيرة مشهد المدينة والخليج الجميل ، ويشاهدون بسهولة مصانعهم البادية للعيان ، أو السفن الراسية فى الميناء تُشحن أو تفرغ حمولتها . ويسكنون أيضا فى شوارع كشارع « مارغليت » وشارع « شمشون » وشارع اينشطاين أو شارع « هيتشى » فى منطقة وافرة الخضرة تذكر كثيرا بحى رحافيا فى القدس . وهناك عدد من اغنياء المدينة ابعدوا قليلا الى حى الفيلات الجديد « دانيا » الكائن على الطريق بين حى « أحوزه » وبين الجامعة .

ويقطن قسم كبير من أغنياء اسرائيل فى « غوش دان » ، ولايزال بعض الأغنياء يسكنون فى المنطقة التى كانت خاصة بهم ذات يوم ، قريبا من مسرح « هبيما » وهيكل الثقافة (هيكل هتربوت) . ويمكن رؤية السيارات الضخمة الفاخرة التابعة للاغنياء فى جادة « روتشيلد » وجادة « حن » وجادة « بن تسيون » من حين الى آخر ، ولكن معظمهم نزحوا الى مناطق أخرى .

وبشكل عام يميل أغنياء تل أبيب الى السكنى فى المنطقة الشمالية الشرقية من المدنية ، فى الناحية بين شارع ايبن - غبيرول غربا وطريق حيفا شرقا وجادة الملك داود جنوبا ووادى

اليركون شمالا ، ولكنهم لا يسكنون المنطقة بكاملها . وتـظل جادة الملك داود وبعض الشوارع القريبة منها محببة الى الأغنياء ، وهناك بنى لأجلهم بشكل خاص ولأبناء طبقتهم أبراج داود (ميجدال ديفيد) حيث بوسع بعض الأغنياء أن يسكنوا « كما فى أمريكا » ، بعمارة مجهزة ببوابين ومداخل فخمة وبركة خاصة .

وساحة الدولة (كيكار همدنيـه) أيضا مكـان محبب إلى الاغنياء ، والسـاحة نفسهـا والشوارع القريبة منها يسكنها كثيرون من الأغنياء ، ويبدو أن أكثرها جذبا هو الشارع المسمى بإسم وزير خارجية ورئيس حكومة أسبق الا وهو موشه شاريت .

أما أولئك الأغنياء الذين آثروا الابتعاد قليلا عن المدينة الصاخبة فسكنوا فى حى « نفى افيفيم » حيث يسكنون فى بيوت كبيرة . ويبدو أن آخرين يفضلون شارع أوينهايمر ، حيث يُوجدالى جانبه الشرقى حى آخر يسكنه أغنياء كثيرون هو حى « افكا » .

وفى رامات ـ غان ثمة منطقة خاصة بالأغنياء ، ففى شرقى المدينة ، غـير بعيد عن حدودها مع المدينة المجاورة بنى براك هناك شارع دائرى تتفرع عنه بعض الشوارع الصغيرة كشارع « تيد » و « سولم » و « هشوره » . وهناك بنيت بيوت كثيرة كبيرة ذات طابقين أو ثلاثة أو أربعة أيضا ، تمتلك كلا منها عائلة واحدة وتحيط به حديقة غناء .

أما الأغنياء الذين آثروا الابتعاد اكثر عن مـدينة تـل أبيب نفسها فيسكنـون فى حى الفيلات « سابيون » وهى ضاحية على الـطراز الاميركى . ويسكنـون أيضا فى « كفـار شمارياهو » حيث بنيت مؤخرا فيلات كثيرة لاستعمال الأغنياء ، بذل فى بنائها وتصميمها وتجميلهـا جهود كبيـرة لتشابـه الفيلات القـريبه منهـا . ويسكن الاغنياء أيضـا فى حى « هرتسليا ـ بيتوح » على شاطىء مدينة هرتسليا ، فى منطقة أشبه بالمصايف منهـا بحى سكنى ، وابتعد بعض الأغنياء حتى « رمات هشرون » ، وثمـة من طلبوا الهـدوء التام فاشتروا قطع أرض فى حى الفيلات الفخمة فى قيسارية .

ومن الطريف معرفة كيف ينتشر أغنياء « غوش دان » ، قريبا من ساحة مسرح « هبيما » يسكن آبا برومتشنكو (عليت) وأويغن بروفـر (أوسم) وكلاهمـا من أصحاب شـركة الأستثمارات « دانوت » . كما يسكن هناك أيضا اكبر جانح مالى يهوشع بن تسيون (من بنك آرتس يسرائيل ـ بريطانيا) والمقاول اهرون رونبشطاين . وفى الشمالى الشرقى فى تل أبيب يسكن زلمان شوفال (الاخوان ماير) وموشه شنيتسر (ألماس) وكلاهما فى شـارع شاريت . وفى شارع أورى المجاور لجادة الملك داود يسكن حـاييم بولاك (بـولغات) وجدعون هامبورغر (تأمين هرئيـل وهمشمار) وابـراهام فـريدمـان (الشركـة المركـزية وكلال) ، كما يسكن فى ابراج دفيد ، مع عدد من الضيوف الاعزاء من المانيا : بوبيس وبوخمان وغيرهما . ويسكن فى هذه المناطق الشمالية من المدينة أيضا موشى بورنشطاين

(تامبو) ورامى طيبر (يهودا ، تسيون) وغرشون روزوف (سابرينا) ودفيد يغلوم (ديرنغوف ، دانوت) ويعقوب مريدور (راسكو ، الشركة البحرية) ومارك موشفيتش (عليت) وشلومو مغريزو ((ميركانتايل وديسكونت) وبينو غيتر (ديسكونت) . وفى شارع « شتريكر » يسكن ابراهام شبيرا (سجاد الكرمل) ومردخاى (موكى) ليمون (بنك كللى) .

وفى « نفى أفيفيم » يسكن دوف لاوطمان (دلتا) وآبى طوقتلى (آربيه) . وفى أفكا يسكن ابراهام (بوما) شبيط (شبيط ، استيراد افران) ودان بروفر (اوسم) وبت شيفع روتشيلد أخت البارون . وفى سابيون يسكن شاؤول ايزنبرغ (ايزنبرغ) وشمعون كلير (آرغمان) واخوه ابراهام كلير . وفى « تسهلا » يسكن يورام ردوستيكى (هعيمق ، منسوجات) ودان طولكوبسكى (ديسكونت) .

وفى المنطقة الارستقراطية من رمات رغان يسكن نوح موزيس (يديعوت احرونوت) وبولاك جديش (الشركة المركزية) وبيلغ تمير (دلفا) . وفى رمات هشرون يسكن جدعون إيرهارد (ديسكونت) والياهو هوروفيتش (طبيع) وجاد بروفر (اوسم) . وفى هرتسليا ـ بيتوح يسكن دفيد موشفيش (عليت) وحاييم روزوف (سابريفا) وبن تسيون فوزيلوف واخوه بنحاس (الماس) ومارتن جاهال (دوبك) والمحامى الشهير شموئيل تمير ابن عائلة كاتسنلسون .

ويسكن فى كل مناطق السكن هذه شركاء الاغنياء ، فى الطبقة ايضا ، الصحفيون والمديرون الكبار وضباط الجيش السابقون والساسة وكبار اعوانهم من المحاسبين والمحامين ومستشارى الضريبة والأساتذه المحترمين .

يسكن مثلا اتيان أبنيئون المدير الأسبق لشركة التأمين الكبيره « هسنيه » فى شمال تل أبيب ، مثله مثل كثيرين من ساسة المركز واليسار .

وفى نفى أفيفيم يسكن شمعون بيرس ويتسحق رابين من قادة حزب العمل . وفى سابيون يسكن دفيد غولومب (كور) وييغال نئمان الذى كان مدير تديران العام . وفى هرتسليا ـ بيتوح يسكن آبا ايبان (حزب العمل) والبروفسور شلومو سيمونسون . وفى رمات هشرون يسكن يشعياهو غبيش (كور) ورحبعام زئيفى وكلاهما من ضباط الجيش الكبار السابقين ، وفى تسهلا يسكن تسفى تسور (كلال) ويوفال نئمان وزير الدولة وهما أيضا ضابطان كبيران سابقان . وفى سابيون يسكن أيضا سفير اسرائيل الاسبق ـ فى واشنطن ووزير الدفاع لاحقا موشه آرنس . وفى حى افكا يسكن رئيس بلدية تل أبيب شلومو لاهط والمحامى المشهور الوزير السابق فى حكومة المعراخ حاييم تسادوق .

وبالطبع لا تعانى مناطق سكنى اغنياء اسرائيل ورفاقهم فى الطبقة من المشاكل المعتادة فى احياء كثيرة فى اسرائيل . فالشوارع معبدة جيدا ، والارصفة نظيفة دائما ، ولا يوجد نقص فى التلفونات وتقوم الشرطة على حراسة الاغنياء ضد السطو أو السرقة ، والمدارس فى هذه المناطق من أعلى المستويات ، كما أن هذه الاحياء مزودة بالأندية وحمامات السباحة ومراكز البيع الرائعة ، هذه هى اسرائيل العليا .

وثمة أغنياء يسكنون قريبا من مصانعهم أو حيث سكن آباؤهم قبلهم . فما يكل شتراوس (محلبوت شتراوس) وستيف فورتها يمر (يشكار) يسكنان فى نهاريا ، بينما يسكن ييغال هوروفيتش فى قرية فيربورغ . وثمة اغنياء كثار ، خاصة من أصحاب البيارات والأملاك والمقاولين يسكنون حيث يعملون ، فى المستوطنات القديمة التى تحولت الى مدن ، مثل حديرة ، وريشون لتسيون ونتانيا ورحوبوشه . لكن لكثيرين منهم منازل فى تل أبيب ايضا ، كما ان لكثيرين من اغنياء تل أبيب فيلات أو مصايف فى قيساريه وامكنة استجمام فى طبرية أو صفد .

ويمتلك كثيرون جدا من اغنياء اسرائيل منازل خاصة فى عواصم العالم الهامة كلندن وجنيف وباريس ونيويورك ، وبعضهم يمتلك دور استجمام فى مناطق مشهوره مثل الريفيرا الفرنسية وجزر اليونان أو بالمادى ميوركا الاسبانية . هناك يقضون اجازاتهم ، وهناك يسكنون حين يسافرون لاغراض العمل فى عواصم العالم الكبيرة المالية .

ويعرف معظم اغنياء اسرائيل بعضهم بعض جيدا من أيام الصبا والشباب ، فى المدارس الثانوية والكليات . فقد كان للاغنياء وأبناء طبقتهم مدارس ثانوية خاصة بهم ، مدارس للصفوة ، حيث تكاليف التعليم مرتفعة جدا لا يقوى عليها الناس العاديون ، وكان على المرء أن يبرهن على مركزه حتى يقبل ابنه للتعلم فى تلك المدارس . مثل هذه كانت ثانوية هرتسليا فى تل أبيب ، حيث يقوم اليوم برج شالوم الذى بناه الاخوان ماير ، ومدرسة « هريالى » فى حيفا التى كانت فى هدار هكرمل الى ان اقتربت كثيرا من المكان الذى سكنه الاغنياء فى الكرمل ، وثانوية رحافيا فى القدس . وفى زمن الانتداب كان بعض الاغنياء يرسلون أولادهم للتعلم فى مدارس زراعية مثل مدرسة بارديس حنا والمدرسة الزراعية المشهورة « مكفى يسرائيل » .

واستمر التعارف بعد ذلك أيضا ، فى الجامعات ، تعلم ابناء الأغنياء فى الجامعة العبرية فى القدس ، الا ان كثيرين منهم تعلموا فى كليات عبر البحار . وكانت الجامعات البريطانية ، كما يبدو ، هى الاثيرة لدى مواطنى الامبراطورية البريطانية سابقا ، وتأتى بعدها الكليات الامريكية ، وخصوصا بعد أن اصبحت الولايات المتحدة حامية اسرائيل ونصيرتها ، كما تعلم ابناء الاغنياء فى فرنسا أيضا وكذلك فى العاصمة السويسرية جنيف .

وتعلم فى ثانوية هرتسليا رامى طيبر (تسيون) وبنيامين بيلد (ألبيت) ونوح موزيس (يديعوت أحرونوت) ودانى ريكناتى (ديسكونت) ، الى جانب ابناء اغنياء كثيرين وساسة أبناء ساسة ، واولئك الذين اصبحوا مع الزمن مديرين وصحفيين ورجال جيش كبارا . وتعلم فى مدرسة « هريالى » بحيفا ، فيمن تعلم ، منشى اليشار (مستورد) ويهودا فيلسون (كلال) وعازر فايتسمان وافرايم عفرون (سفير اسرائيلى سابق واليوم يمثل عائلة برونغمان) . وفى ثانوية رحافيا تعلم آرنست يوفت (بنك ليئومى) مع أنه لم يكمل تعليمه هناك ، أما دوف لاوطمان (دلتا) فتعلم فى بادريس حنا ، بينما تعلم باروخ باراك الذى كان يمثل المليونير فيكتور كارتر فى مكفى يسرائيل .

وفى جامعات كمبردج تعلم ابراهام (بوما) شبيط (أفران شبيط) ومارك موشفيتس (عليت) وحاييم هرتسوغ (عضو كنيست ومحامى وحمونسيم جوان ورئيس الدولة) . وفى جامعات لندن تعلم دان طولكوبسكى (ديسكونت) وأمنون رونبشطاين وميلا بيرنر ودفيد هكوهن (الشركة البحرية) وغرشون شوكن (هارتس) .

وفى كلية كولومبيا الاميركية تعلم جدعون ايرهارد (ديسكونت) وشلومو درور من مديرى صناعة البيرة . وفى ماساشوسيتس التكنولوجى تعلم دون لاوطمان (دلتا) ويوسى حاخامى (هفينكس) . وفى جامعة هارفارد المشهورة تعلم مايكل شتراوس (ألبان شتراوس) وشلومو مغريزو (ميركانتايل ، وديسكونت) ويعقوب ريكناتى (ديسكونت) تعلم أيضا فى الولايات المتحدة . أما زلمان شوفال (الاخوان ماير) ورامى طيبر (تسيون) فتعلما فى جنيف ، فيما تعلم ابراهام كلير (أرغمان) فى فرنسا .

وكما فى اماكن سكناهم كذلك فى المدارس الثانوية والجامعات يستطيع الاغنياء أن يلتقوا برفاقهم ، أولئك الذين احتلوا مراكز فى القمة مع الزمن ، اذ يرثون آباءهم الهامين اصلا . تعلم الوزير يوفال نئمان فى ثانوية هرتسليا حيث كان وزير آخر هو يوسف بورغ يعمل معلما . وفى مدرسة هريالى بحيفا تعلم الجنرالات مردخاى مكليف وحاييم لاسكوف ومايرزوريع وايلى زعيرا وكثيرون غيرهم . وفى ثانوية رحافيا تعلم الجنرال عوزى نركيس والصيرفى حاييم دوبشانى . وتعلم الوزير يوفال نئمان فى جامعة لندن بينما تعلم الوزير السابق آبا ايبان فى كمبردج . وتعلم الجنرال (احتياط) مايرعميت فى جامعة كولومبيا وهو الذى ترأس لسنوات كثيرة المجمع الهستدروتى « كور » . وتعلم موشه آرنس فى معهد ماساشوسيتس التكنولوجى (وكيل سلاح وسفير ووزير) . وتعلم تسفى تسور (كلال) فى فرنسا ، وفى سويسرا تعلم السفير السابق آشير بن نتان ورجل وزارة المالية السابق تسفى دينشطاين .

ولا يلتقى الأغنياء وأبناؤهم من علية القوم والصفوة المختارة فى اماكن سكناهم والمدارس فقط بل وفى المناسبات الاجتماعية الكثيرة . كثيرون منهم هم أعضاء فى نواد اجتماعية مثل « فورايتى » و « بنى بريت » و« هليشكا هتسعيرا » والروتارى والبناة الاحرار (الماسونية) . كما يلتقون فى لقاءات التبرع الشعبى للمصلحة العامة كتلك التى تقام لأجل المعوقين ، أو لأجل الجيش . وهم يلتقون أيضا فى الحفلات الجماهيرية التى تقام كل سنة فى يوم الاستقلال فى حديقة فيلا مايرعميت الذى كان جنرالا فى جيش الدفاع الاسرائيلى ومدير « كور » العام وعضو كنيست ممثلا لحركة « داش » . ويلتقون أيضا فى الأفراح والحفلات العائلية الأخرى ، فى افتتاحات المعارض والمطاعم الجديدة . وهم أعضاء فى نواد رياضية باهظة التكاليف تابعة لفنادق فخمة ، ويدأب بعضهم على التردد على ملاعب الجولف فى قيساريا .

كثيرون من الأغنياء وابنائهم نشيطون جدا فى احزاب الوسط واليمين السياسية . كان ييغال هوروفيتش (بريف) وزير مالية وعضو كنيست ، وحاييم كوفمان ، مستورد سابق ، عمل كعضو كنيست ونائب وزير ، ويعقوب مريدور (الشركة البحرية) أصبح وزيرا ، وامنون رونبشطاين ، ابن المقاول المشهور ، هو عضو كنيست ووزير فيما بعد ، ويسرائيل ساحاروف (ساهر) هو رجل واسع النفوذ فى حزب الاحرار ، وينشط هناك أيضا مايكل ألْبين (ايزنبرغ) . أما شلومو الياهو (تأمين الياهو) فكان عضو كنيست ووضع عينيه على منصب وزير ، وابراهام شبيرا (سجاد الكرمل) هو قائد حزب هام . والمحاميان الثريان موشه شاحالو حاييم تسادوق من قادة حزب العمل الهامين ، ورؤوبين هخت (داغون) كان مستشارا لرئيس الحكومة مناحيم بيجن .

ومن الطبيعى أن تكون رغبة اغنى الاغنياء المحافظة على هذا الثراء فى نطاق العائلة لا تبذيره ، كما أن جوار المسكن والتعليم المشترك فى مدارس الصفوة مع المحيط الاجتماعى ، كل هذا ، أوجد نسقا متشعبا وجريئا من العلاقات العائلية فيما بين الأغنياء أنفسهم ، وكذلك فيما بينهم وبين أبناء طبقتهم من الصفوة والزعامات الأخرى ، العسكرية والسياسية والأدارية .

سبق وذكرنا اسمى الحيفاوى دفيد هكوهن والدكتور آرثور روبين ، يقف هذان الاثنان فى مركز التشعب ذى الاغصان المتفرعة الذى تنغرس ذريته فى قمة مختلف الصفوات والزعامات .

كان عم دفيد هكوهن هوشموئيل فابزنر المشهور من مؤسسى حى هوار هكرمل فى حيفا ، كان فابزنر وأبو دفيد هكوهن أصحاب اكبر شركة فى العشرينات ، لاستيراد مو د

البناء والاسمنت والحديد . وكانت زوجة العم شموئيل فايزنر هى أبنة آشير غينزبورغ المشهور جدا ، مثل احادهعام ، من قادة الصهيونية الهامين .

وعم دافيد هكوهن الآخر هو أبو روزا كوهن ، أى جد يتسحق رابين ، الذى كان رئيس الأركان ورئيس حكومة اسرائيلية ، وأحد أبناء أخوة دفيد هكوهن هو كرمل هكوهن نائب المدير العام لشركة السفن « تسيم » .

تزوجت أخت دفيد هكوهن من الدكتور آرثور روبين الذى أسس المكتب الاسرائيلى للهستدروث الصهيونية ، كان هذا زواج روبين الثانى . أما من زواجه الأول فأنجب بنتا تزوجت من رجل اصبح فيما بعد مدير نادى « كنترى كلوب » بقرب تل أبيب وهو مكان ملتقى ولهو ابناء الصفوة العليا .

أما البنات الثلاث اللواتى انجبتهن مصاهرة روبين وهكوهن فتزوجن من أبناء الصفوة . تزوجت واحدة من الدكتور تسفى دينشطاين الذى أصبح نائب وزير المالية ورئيس البعثة الاقتصادية الاسرائيلية فى الولايات المتحدة ، وعضو كنيست ورئيس مجلس إدارة بنك التطوير والصناعة ، أما الابنة الثانية فتزوجت من عوزى نركيس الذى أصبح جنرالا فى الجيش ومدير دائرة الهجرة فى الوكالة اليهودية ، وقد تزوجت الابنة الثالثة من ييغال يدين الذى أصبح رئيس اركان جيش الدفاع وأستاذا مشهورا فى الفن المعمارى وقائد حركة « داش » ونائب رئيس الحكومة .

أما ابنة دفيد هكوهن فتزوجت من أهرون يدلين الذى كان وزيرا للمعارف والسكرتير العام لحزب العمل . وابن عم اهرون يدلين هو إشير يدلين الذى تزوج من إحدى بنات الياهو غولومب أحد قادة « الهاغناه » و « مباى » المشهورين .

أما أبن الياهو غولومب الآخر فهو دفيد غولومب وهو مدير كبير فى مجمع كور الهستدروتى ، كما كان من مؤسسى حركة « داش » وعضو كنيست عنها مثل قريبه ييغال يدين .

كان أبو الياهو غولومب صاحب مطاحن ، حرص على اختيار الزوج المناسب لابنته ، أى أخت الياهو غولومب . تزوجت الابنة من ابن صاحب ورشة أخشاب ثرى يدعى شرتوك ، كان هذا هو موشه شرتوك الذى أشتهر فيما بعد كموشه شاريت وأصبح وزير خارجية ورئيس حكومة اسرائيل ، وهكذا كان الياهو غولومب صهر موشه شاريت .

وكان لموشه شاريت صهران آخران هما دوف هوز من قادة مباى الهامين ، وشاؤول ابيغور الذى كان أحد ضباط وقادة منظمة الهاغناه .

وعائلة كبيرة أخرى هى تلك التى يعود أصلها إلى محامى مقدسى يدعى شفارتس وتاجر مقدسى من بيت أليشار .

كان لشفارتس ابنتان هما روت ورؤومه ، أما روت فتزوجت من موشه ديان ، أبن عضو الكنيست الأولى شموئيل ديان وديبورا ديان أخت يهوشع زطلوفسكى من مديرى سوليل بونيه الكبار وبعدها « تاعس » . ومن أبناء عمومة موشه ديان ييغال هوروفيتش الذى كان وزير مالية وعضو كنيست ، وعاموس هدار الذى كان أيضا عضو كنيست وبعد ذلك سكرتير حركة « الموشابي » .

أما أبنة المحامى الثانية ، رؤومه ، فتزوجت من عازر فايتسمان ، وهو أبن إحدى العائلات الهامة فى البيشوف العبرى فى أرض اسرائيل .

وعم عازر فايتسمان هو حاييم فايتسمان الذى كان زعيم الصهيونيين العموميين وبعد ذلك الرئيس الأول لدولة اسرائيل .

وابنة عمة عازر فايتسمان هى زوجة ميلابيرنر الذى كان قبطانا ثم أصبح شريكا للرجل صاحب الخيال يعقوب مريدور .

كان ليحيئيل فايتسمان ، أبي عازر ، أخت واحدة هى روت ، تزوجت من أحد أخوة الياهو اليشار ، التاجر المقدسى المعروف .

وعائلة اليشار هى عائلة متفرعة ، ذات علاقات عائلية متشعبة مع كثير من العائلات الشرقية العريقة فى اسرائيل .

وكان أبو الياهو ومنشى اليشار الممثل والوكيل الوحيد لمطاحن فيكا[1] فى القدس ، وهكذا جمع ثروته . وتزوج الأخ منشى اليشار من راحيل كوكايا ، وهى سليلة عائلة من أكبر ملاكى الأراضى وأصحاب الدور فى القدس .

وترتبط عائلة اليشار بصلات الدم والرحم والمصاهرة بعائلة فرنكو وعائلة كابيلوتو وعائلة افرليج المشهورة وعائلة فاليرو وعائلتى مويال وشيمش ، وكل هذه العائلات كانت عائلات ثرية ومشهورة فى القدس .

وثمة سلالة أخرى يرجع أصلها الى عائلة امباش المصرية ، تزوجت أحدى بنات هذه العائلة من آبا ابيان الذى كان سفيرا لإسرائيل فى الأمم المتحدة ووزير خارجية الدولة . وتزوجت ابنة أخرى من حاييم هرتسوغ الذى كان رئيس شعبة الاعلام فى جيش الدفاع الأسرائيلى ، وكصهره بالضبط ، كان سفيرا لاسرائيل فى الأمم المتحدة وبعد ذلك عضو كنيست ورئيس الدولة ، كان أبو حاييم هرتسوغ الحاخام الأكبر فى اسرائيل ، وكان أخوه دبلوماسيا معروفا . فى أوائل الثمانينات تمت المصاهرة بين عائلة هرتسوغ وعائلة المليارديرنسيم جوان ، واقيم حفل الزواج فى جنيف عاصمة سويسرا .

---

(١) فيكا ـ الأحرف الأولى من Palestinion Lews Colonisation Assoctation أو جمعية الاستيطان اليهودى فى فلسطين المترجم .

وهنالك مصاهرات كثيرة فى صفوة الثراء والسلطة فى اسرائيل لا تعد ولا تحصى . فمثلا تزوجت أخت آربيه الياب الذى كان سكرتير حزب العمل من رجل التأمين وتاجر الأخشاب يسرائيل ساحاروف الذى تزوجت أحدى اخواته من عائلة شلوش الثرية ، وتزوجت اخت أخرى من أبن عائلة بشوق الغنية . وكان آبى فيلوسوف زوج تمار برومتشينكو ، وبفضل هذا جعل مديرا كبيرا فى مجمع عليت ، ودفيد فيلوسوف ، أبن عائلته ، هو زوج فيكى يوحنا نوف . وأبنيو عم طوقتلى تزوج من عدنه فريد مان ، ابنة رجل الشركة المركزية . وآرنست يوفت من بنك ليئومى هو قريب لعائلة فويختفونغر . وشلومو مغريزو(ميركا نتايل) تزوج من مارغليت ابنة عائلة متيرسو .

ويربط أحد مراكز القوة الاقتصادية الهامة فى اسرائيل ، بوشائج القربى وصلات الرحم عائلات ريكناتى (ديسكونت) وكيرسو وحاخامى : فدانى ريكناتى هو زوج متيلدا كيرسو ، وأختا ماتيلدا هما : مريم كيرسو ، زوجة افرايم حاخامى ، وبيلاكيرسو ، زوجة دفيد حاخامى . والعائلات الثلاث تمتلك السيطرة على بنك ديسكونت وبنك باركليس ديسكونت وشركة « هفينكس » وعمليا على مجموعة بنك ديسكونت كلها .

ولا تقتصر لقاءات الأغنياء على المناسبات الاجتماعية ونواديهم والحفلات العائلية ، فهم يلتقون أيضا فى جلسات مجالس ادارة الشركات الكبرى والبنوك ومجموعات رجال الأعمال . وفى هذا الصدد يمكن ذكر بنك التطوير والصناعة الذى يمتلك أسهمه الرئيسية البنوك الكبرى ، والشركة لاسرائيل التى تجمع بين البنوك الكبيرة والبارون دى روتشيلد وجماعة ايزنبرغ ومستثمرين أجانب ، كما تذكر شركتى الوقود الكبيرة باز وديلك وكذلك مجمع « كلال » العملاق . ويعمل عدد غير قليل من الأغنياء مديرين فى شركات حكومية أو شبه حكومية .

ويلتقى الأغنياء أيضا فى سلسلة من اللجان الأستشارية للمنظمات ، يلتقون باللجنة الإستشارية لبنك يسرائيل واتحاد شركات التأمين واتحاد البنوك واتحاد اصحاب العمل واتحاد اصحاب الصناعة والغرف التجارية ، ومهمة هذه المؤسسات هو أن تقوم بتسهيل المصالح .

ويمسك الأغنياء أيضا بأيديهم القوية بقسم كبير من السيطرة على الجامعات ومعاهد الابحاث المختلفة فى اسرائيل ، وهم أعضاء اللجنة التنفيذية للتخنيون وفى مجالس الوصاية على الجامعات . ويعملون فى صناديق لأجل الفنون والثقافة وفى لجان إدارة المتاحف الكبيرة على اختلافها فى جميع أرجاء البلاد .

ورامى طيبر ، رجل التأمين ، هو أيضا عضو فى مجس إدارة شركة النفط « باز » ، وأيضا فى مجلس إدارة بنك ليئومى ليسرائيل ، وشركة كيماويات اسرائيل (بروتاروم) ، علاوة على مناصبه الرفيعة فى إتحاد شركات التأمين .

وليون ريكناتى ذو مناصب فى اللجنة التنفيذية ومجلس الوصاية لجامعة تل أبيب ومتحف اسرائيل وصندوق تل أبيب للرياضة والفنون ، وابن عمه اودى ريكناتى هو محاسب وامين صندوق أصدقاء جامعة بن غوريون فى بئر السبع وعضو مجلس وصاية متحف البلاد . وأهرون ساحاروف عضو لجنة إدارة التخنيون ، بينما أخوة يسرائيل ساحاروف رئيس صندوق « ليفى » لأمن اسرائيل ورئيس اللجنة الاستشارية لشبكة الشركات الحكومية ، وعضو فى مجلس إدارة بنك ليئومى ليسرائيل وكيماويات اسرائيل . وآرنست يوفت هو عضو فى مجلس إدارة أهراء داغون وشركة النفط باز ، وهو أيضا رئيس مجلس الوصاية لمعهد « بالك » للابحاث الاقتصادية ، وعضو اللجنة التنفيذية لجامعة تل أبيب ومعهد التخنيون بحيفا ، وأيضا رئيس اللجنة التنفيذية لمعهد وايزمان للعلوم فى رحوبوت . ويوفت هو أيضا عضو اللجنة الاستشارية لبنك يسرائيل ، اللجنة التى يترأسها رجل غنى آخر هو عضو الكنيست ابراهام شبيرا .

وزوريح غاهل هو عضو مجلس إدارة معهد المعايير (مخون هتكفيم) ، والجمعية لاجل الجندى ، والمركز الاسرائيلى للادارة . والدكتور رؤوبين هخت ، صاحب اهرء داغون ، هو عضو اللجنة التنفيذية ومجلس الوصاية للمؤسسات التالية : جامعة حيفا والتخنيون ، ومعهد وايزمن واكاديمية الفنون على اسم بتصلئيل ، وهو أيضا عضو المجلس الأرخيولوجى التابع لوزارة المعارف والثقافة . وجدعون هامبورغر ، رجل التأمين ، هو عضو جمعية أصدقاء معهد وايزمن للعلوم . وعوفيد بن عامى ، رجل نتانيا ، هو عضو مجلس إدارة الجامعة العبرية ومعهد وايزمن . وآبا برومتشينكو ، صاحب مجمع « عليت » ، هو عضو مجلس إدارة مصانع الورق الاسرائيلية ـ الأمريكية فى حديره والبنك الاسرائيلى للصناعة و « مولت » ، وهو أيضا عضو مجلس الوصاية فى جامعة تل أبيب ، وعضو لجنة ادارة مسرح هبيما . ويوسف حاخامى ، رجل التأمين ، هو عضو مجلس إدارة احتكار السجائر دوبك واتحاد شركات التأمين ، وهوعضو مجلس الوصاية لمعهد وايزمن ومتحف تل أبيب . ونوح موزيس هو عضو رئاسة الجباية اليهودية الموحدة وعضو مجلس إدارة شركة مصلحة النشر فى الراديو .

فى جميع هذه المؤسسات يلتقى هؤلاء الناس ورفاقهم من أبناء طبقتهم ، ويلتقون هناك بالمديرين الكبار للمصانع والشركات الخاصة والشعبية ، وموظفى الحكومة الكبار ، والساسة الهامين وكبار المحامين وكبار الضباط السابقين وأصحاب الملايين الأجانب .

بضع مئات من الناس يشغلون مجالس الإدارة ومجالس الوصاية والمجالس الاستشارية وجمعيات الصداقة ، وبين مئات الناس هؤلاء فان وزن الاغنياء كبير جدا وأحيانا حاسم أيضا .

وفى جميع هذه اللقاءات ، سواء فى مكان السكن أو النادى الاجتماعى ، فى الحفلات العائلية أو مجالس إدارة الشركات الكبيرة ، فى مجلس الوصاية لهذه الجامعة أو تلك تتوطد يوميا وحدة هذه الطبقة العليا ، وهى الطبقة الحاسمة والمقررة فى جميع مجالات حياة الدولة ، وهى التى تمسك بزمام السيطرة على الموارد الاقتصادية . الأغنياء هم الذين يقررون ، بالاشتراك مع زملائهم فى الزعامة ، ماذا تكون نسبة الفائدة كما يقررون سياسة تطوير هذه الجامعة أو تلك ، وهم يقررون فيما بينهم كم تكون نسبة وقيمة بوليصة التأمين ، وأية مشتريات هامة يقوم بها متحف تل أبيب .

إن وحدة الفكر بين مختلف فروع الصفوة تعود الى المشاركة العملية ، وحتى فى زمن الانتداب أخذ فى الظهور التحالف ما بين قادة مباى وبين الصهيونيين العموميين بقيادة الدكتور حاييم وايزمن ، ولم يكن ذلك التحالف سياسيا فقط ، كان اقتصاديا كذلك . وتوطدت وتوسعت ، أكثر فأكثر الصلات العملية والتعاون بين الاقتصاد الهستدروتى وبين الاقتصاد الخاص ، وقد تعاونت سوليل بونيه الهستدروتية مع اصحاب رؤوس أموال خاصة كثيرين ، وكذلك فعلت شركات هستدروتية أخرى .

بعد قيام الدولة ازداد هذا التعاون توطدا ، وأضيف الى قسمى الاقتصاد ـ الخاص والهستدروتى ، قسم آخر وهام ، هو الاقتصاد الحكومى ، على شكل شركات حكومية ، أعطى فى كثير منها موطىء قدم لرجال الاقتصاد الخاص والهستدروتى ، سواء على شكل جزء من الأسهم أو بواسطة تعيينات لمجالس إدارة هذه الشركات . ومنذ سنوات الدولة الأولى تقررت أيضا صورة تقسيم أموال الشعب ومصادر ثرواته بين هذه الاقسام الثلاثة ، كانت ثلاثة أخماس هذه الأموال بيد الاقتصاد الخاص ، وخمس واحد بيد الأقتصاد الهستدروتى والشعبى وخمس واحد بيد الاقتصاد الحكومى . وكان هذا المعدل سارى المفعول فى جميع المجالات الأخرى ، سواء فى تقسيم الاعتمادات المالية بواسطة الجهاز المصرفى أو تقسيم القوى العاملة بواسطة مكاتب العمل ، أو تقسيم الأراضى بواسطة مديرية اراضى اسرائيل أو تقسيم المنح والقروض بواسطة الوكالة اليهودية . وظل هذا الاتفاق على توزيع موارد الأمة فوق كل الخلافات السياسية وبعيدا عنها .

وفى حقيقة الأمر كان لمسار وإتجاه التيارات السياسية تأثير ما على شكل التوزيع ، فمثلا حين رجحت كفة أحزاب اليمين ، والأحزاب التى تمثل الراسماليين ارتفع قليلا ـ لا أكثر من اجزاء الواحد بالمئة نصيب القسم الخاص أما حين لم يكن « مباى » محتاجا الى

الصهيونيين العموميين لغاية تكوين وتشكيل حكومة ـ كان فى وسعه أن يزيد قليلا نصيب القسم الشعبى أو القومى من الموارد القومية . وحين صعد الليكود الى الحكم أثر الانقلاب السياسى فى أواخر السبعينات ـ عمل على زيادة نصيب القسم الخاص ، بشكل عام ، على حساب الاقتصاد الحكومى ، ولكنه لم يمس الاقتصاد الهستدروتى . واستمرت حفرات هعوفديم الهستدروتية والاقتصاد التعاونى والكيبوتسى فى الازدهار تحت حكم اليمين والليكود أيضا . ويسود الاتفاق بين الزعامات على اختلاف أنواعها على أن شكل « الاقتصاد المختلط » هو الملائم بشكل لا مثيل له لاقتصاد اسرائيل ولا يجوز تغييره .

وهنا نصطدم بظواهر قد تبدو غريبة ، حين تتوصل منظمات أصحاب العمل لاتفاقات مع منظمات العمال الهستدروتية بسهولة نسبية ، فى كل ما يتعلق بأجور العمال وعلاوة الغلاء وما ينجم عنها ، وحينما يتوحد القطاع الخاص والقطاع الشعبى فى نضال ، نتائجة مقررة سلفا ، ضد وزير المالية ، وهو رجل حيروت النموذجى والذى لايفهم كما ينبغى المصالح العميقة والبعيدة المدى لابناء طبقته ، « ويتطلع » الى تحطيم الهستدروت إستجابة لرغبة بعض نشيطى الجيل القديم فى حزبه . ونجد أن كبار الراسماليين والاشخاص الذين يتزعمون اتحاد اصحاب الصناعة أو اتحاد التجار يغدقون المديح الحار على من يبدو أنهم اعداؤهم الطبقيون ، زعماء الهستدروت ، وهؤلاء يحظون بمديح كثير لقاء « مسؤوليتهم » و « تنازلاتهم » وأيضا « التفهم الاقتصادى » الذى يبدونه ، بينما يرد زعماء الهستدروت من جانبهم لرؤساء الاقتصاد الخاص ، المديح نفسه المصاغ بالكلمات نفسها .

لم تعد هذه الأمور غريبة فى اسرائيل الثمانينات ، فقد ثبتتها وقائع وحقائق أهم من الكلمات المصاغة بها .

مثال على ذلك : أسس سبير مجمع « كلال » ليكون جهازا لتجنيد أموال يهود من جنوب أمريكا ، وهذا المجمع الذى يمتلك مئات الشركات ، كفَّ من زمن عن تحقيق أغراضه ، ويسيطر عليه اسرائيليون من أساسه حتى راسه تقريبا . وتشارك فيه البنوك الكبيرة ، حيث لبنك هبوعليم حق الأولوية ، اذ لدى هذا البنك الهستدروتى اقل بقليل من نصف أسهم مجمع « كلال » ويتقاسم بقية الأسهم بنك ديسكونت وبنك همزراحى والشركة المركزية والمستثمرون الأجانب أو الاجانب السابقون الذين ممثلهم البارز هو مالك « بولغات » ، يسرائيل بولاك . ومثل آخر : كيبوتسات هشومير هتسعير هى حليفة وشريكة لساحرى البورصة يوسف ريجر واليعازر فيشمان . وهذه الشركة المحترمة تشاركت مع صاحب « سجاد الكرمل » زعيم اغودات يسرائيل عضو الكنيست ابراهام شبيرا ، لاقامة شركة جديدة تطرح أسهمها فى بورصة تل أبيب تحقق أرباحا طائلة لمصدريها .

وما هذا التعاون الا منصة لأجل الاغنياء الكبار الذين يجنون ، تبعا لطبيعة العمليات الاقتصادية ، أرباحا هائلة ، وهم لا يخاطرون اطلاقا ، بعكس الاقتصاد الحكومى ، واحيانا الاقتصاد الهستدروق أيضا . إن غاية الربح الأقصى فى الحد الأدنى من الزمن تقف دائما فى مقدمة اهتماماتهم .

وهذا التعاون مع الاقتصاد الهستدروق والاقتصاد الحكومى أدى الى عمليات معينة داخل مراكز الأغنياء ، فقد أخذ الغنى الفاحش يتجمع فى أيدى تتناقص عددا ، وأخذت عائلات كبيرة وغنية ، أقل فأقل"، تسيطر على قطاعات تتزايد إتساعا من الاقتصاد . وقد تكونت احتكارات القهوة والثقاب والسجائر ومنتجات الألبان والوقود والاعتمادات المالية والتسويق فى أعقاب تعاون كهذا ، ورغبت الحكومة والهستدروت ، منذ البداية فى التعاون مع الأغنياء الكبار . وهذا التعاون ضمن للأغنياء الكبار سندا اقتصاديا متينا ، وفى أوقات الأزمات سقط المنافسون الاصغر وتحطموا ، واستولت عائلات قليلة على أقسام متزايدة من الاقتصاد القومى .

إن قسما كبيرا من الاحكام الواردة فى هذا الكتاب ، وخصوصا فى هذا الفصل ، يمكن أن تبدو مدهشة أو مذهلة فى حدتها بالنسبة للكثير من القراء . لكنها تبدو هكذا لا لأنها غير مثبته بوقائع معروفة ، بل لأن مكوّنى الراى العام فى الجامعات ومعاهد الابحاث ، فى الصحف والنشرات ، حاولوا بكل جهدهم اخفاء العلاقة غير الواضحه من ذات نفسها ، بين الحقائق وبين ما ينجم عنها .

لقد حاول وبكل قوة أساتذه هامون ، فى الجامعات وصحفيوا الصفوة الذين ألفوا كتبا وكتبوا مقالات لغرس فكرة أن المجتمع الاسرائيلى هو مجتمع مفتوح ، ولتمييزه عن المجتمعات الأوروبية التقليدية فليس هنا فروق طبقية فعلية ، فالمرء يستطيع أن ينتقل من طبقته الى طبقة أخرى بسهولة كبيرة ، اذا كان فقط مزودا بالكفاءات اللازمة . لذلك ، وباختصار ، ليس ثمة صفوة محددة ومقفلة فى الراسماليين الكبار ، بل بالضبط ، صفوة ديناميكيه ومتجددة دون توقف ، تتغلغل فيها قوى جديدة ، تنفث فيها روح الشباب الجديدة كل مرة .

يجب على المرء أن يتذكر من يقف على رأس مجالس الوصاية لكل الجامعات ، وعلى رأس جمعيات الصداقة التابعة لها ، وعلى رأس لجانها التنفيذية . يجب على المرء أن يتذكر من هو الذى يمول معاهد الابحاث ومن هو الذى يمول نشر أبحاث رؤساء المعاهد والباحثين ، يجب على المرء أن يتذكر أيضا من يسيطر على الصحف الكبرى وعلى معظم دور نشر الكتب ، حتى يفهم كيف حدث أن اكثرية الاسرائيليين الساحقة لا يعرفون البتة كيف تتوزع ثروة الأمة بالضبط ، ومن الواضح أن أحدا لا يعتقد ان لذلك اية أهمية ●

فهرس

رقم الإيداع بدار الكتب ٢١٦٥ / ٨

طبع بدار المدينة المنورة

طواغيت المال والحكم فى اسرائيل

قال المؤلفان فى تقديم هذا الكتاب إلى الجمهور الاسرائيلى :

« هذا الكتاب يتحدث عن أولئك الناس الذين يملكون أن يمنحوكم الطعام والشراب والملبس والمسكن وكافة الخدمات المادية والمعنوية ، مثلما يملكون أن يطردوكم من أعمالكم ، وأن يلقوا بكم إلى قارعة الطريق .

وعندما تنتهون من قراءة هذا الكتاب فسوف تستطيعون أن تحكموا بأنفسكم ، وربما بأفضل مما فعلنا ، وسوف يتملككم الغضب ، ربما بصورة أشد مما تملكنا . وسوف يؤدى ذلك بالتأكيد إلى انحسار بعض الأوهام والخدع وأشكال التضليل . »

ويقول الناشر أن المادة التى جمعها المؤلفان تكفى لوضع مائة كتاب حول هذا الموضوع دون مبالغة ، وأنهما انتقيا من هذه المادة فقط ما يكفى لوضع هذا الكتاب الأول .

